



المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الاجتماع التشاوري حول سبل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية

أبوظبي

2005/5/4 -2

المنظمة العربية للتنمية الزراعية



الاجتماع التشاوري

حول

آفاق وسبل تعزيز مشاركة القطاع الخاص

في التنمية الزراعية العربية

أبو ظبي، 2-4/5/2005

التقديم

تقديم

نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والتجارية العالمية والإقليمية والمحلية التي مر بها وطننا العربي خلال العقدين المنصرمين، تأثرت السياسات الزراعية العربية خلال تلك الفترة بمجموعة من الإجراءات والسياسات المرتبطة بالاقتصاد على المستوى الكلي وما تضمنته من تحرير لأسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى تخفيض القيود على التجارة وتصفية المؤسسات والشركات الحكومية ونقل ملكيتها للقطاع الخاص. حيث قامت العديد من الدول العربية بإعادة هيكلة وزارات الزراعة لتتوافق مع الدور الجديد للدولة والقطاع الخاص بما فيها إعداد الآليات والأدوات والوسائل اللازمة للتدخل غير المباشر من خلال إصدار الخطط التأشيرية إضافة إلى الإسهام في برامج التنمية الريفية وإقامة البنى الأساسية ودعم مراكز البحوث والإرشاد والتدريب الزراعي.

ونتيجة لذلك فقد أصبح الإنتاج الزراعي يعتمد في غالبية الدول العربية على آليات السوق الحر والمزايا النسبية والتنافسية. كما أصبح للقطاع الخاص العربي دوراً كبيراً في قيادة كافة العمليات الزراعية من إنتاج وتصنيع وتسويق وتجارة، بحيث يكاد يقتصر الدور الحكومي على إنشاء البنى التحتية وتقديم الخدمات المساندة وإجراء الدراسات الاقتصادية وتقديم الدعم الفني، إضافة إلى الإشراف والرقابة والتخطيط التأشيري الذي يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبما يخدم المحافظة عليها وصيانتها وتنميتها وتحقيق معدلات نمو متزايدة وتحقيق التوازن المطلوب بين الأهداف المختلفة للسياسات الزراعية العربية والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية وتوفير فرص العمل وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين.

وإدراكاً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية للدور الكبير الذي يمكن للقطاع الخاص العربي لعبه في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتنفيذاً لتوجيهات أصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة، فقد عملت المنظمة ومنذ سنوات عدة على تضمين خطط أعمالها السنوية ببرامج وأنشطة تهدف إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص العربي في الاستثمار والتنمية الزراعية في كافة الأنشطة والمجالات الزراعية. حيث تم خلال العامين 2003 و2004 إنجاز دراستين مهمتين حول خرائط وفرص الاستثمار الزراعي في الوطن العربي، تم تضمينهما بكافة البيانات اللازمة للمستثمرين بما فيها المجالات المتوفرة والفرص الواعدة للاستثمار الزراعي الخاص والعام والمشارك في كل دولة من الدول العربية. وكذلك قامت المنظمة بتنفيذ عدد من ورش العمل واللقاءات الهادفة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية بشكل مباشر وغير مباشر مثل الندوة القومية حول تعزيز دور المنتجين والمستهلكين في مجال إعداد وتطبيق المواصفات القياسية للسلع

والمنتجات الزراعية ولقاء مسؤولي مؤسسات ومراكز تنمية الصادرات الزراعية والغرف التجارية العربية، وقاعدة بيانات التسويق الزراعي وقاعدة بيانات الشركات الزراعية العربية. واستكمالاً لتلك الجهود فقد حرصت المنظمة على تضمين خطة عملها للعام 2005 بهذا الاجتماع التشاوري المهم بهدف التعرف على أدوار كل من القطاعين العام والخاص والمشارك في الاستثمار والتنمية الزراعية في الوطن العربي، والوقوف على المشاكل والمعوقات التي تحد من قيامهم بالأدوار المطلوبة منهم. وكذلك التعرف على التجارب الناجحة في الدول العربية وتبادل الخبرات والآراء في هذا المجال، وأخيراً الخروج بآليات عمل وتوصيات فاعلة تسهم إيجاباً في تعزيز وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية الزراعية العربية.

وتعميماً للفائدة المرتجاة من هذا الاجتماع المهم قامت المنظمة بإصدار هذه الوثيقة المهمة التي تضم كافة الأوراق المحورية والقطرية التي تمت مناقشتها في الاجتماع والتوصيات المنبثقة عنها، آملة أن تسهم هذه الوثيقة في مساعدة صانعي القرار وكافة المعنيين في الدول العربية على تفعيل وتعزيز دور القطاع الخاص العربي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في وطننا الحبيب.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة الجهات التي ساهمت في تنظيم وإنجاح هذا النشاط، وخاصة وزارة الزراعة والثروة السمكية بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكافة الخبراء العرب الذين قاموا بتقديم أوراق العمل المحورية والإخوة والأخوات الذين شاركوا في الندوة على مساهمتهم الفاعلة سواء من خلال تقديم أوراق العمل القطرية أو من خلال المساهمة في مداولات الندوة والتي أثمرت بالتوصل إلى مجموعة من التوصيات المهمة، التي نأمل أن تساهم إيجاباً في تعزيز أدوار كل من القطاعين العام والخاص في زيادة الاستثمار الزراعي وفي تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

والله ولي التوفيق ،،،

الدكتور سالم اللوزي

المدير العام

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
أ	1- تقديم
ج	2- المحتويات
د	2- التوصيات
	3- الأوراق المحورية:
1	- مجالات مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي والتنمية الزراعية في الوطن العربي وسبل وآليات تفعيلها
32	- دور القطاع الخاص في مجال تعزيز وتطوير تجارة وتسويق المنتجات الزراعية العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والقطرية وسبل تعزيزه.
52	- دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة في الزراعة العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وسبل تطويره.
	4- الأوراق القطرية:
60	- الأردن (1)
89	- الأردن (2)
99	- البحرين
108	- تونس
123	- السعودية
142	- سلطنة عمان
155	- سوريا
170	- العراق
197	- قطر
216	- فلسطين
235	- مصر
241	- المغرب
256	- موريتانيا
270	- اليمن
294	5- المشاركون

التوصيات

توصيات الاجتماع التشاوري حول آفاق وسبل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية

أولاً - في مجال العمل العربي المشترك:

1. تفعيل دور المنظمات والهيئات وصناديق التمويل والاستثمار العربية والإسلامية في مجال دعم وتبني إقامة المشاريع الزراعية المشتركة العامة والخاصة في الدول العربية.
2. التوصية للجهات المعنية في الدول العربية وبشكل خاص وزارات الخارجية والداخلية بضرورة العمل على تسهيل إجراءات تنقل المستثمرين ورجال الأعمال العرب في الدول العربية.
3. التوصية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بضرورة العمل على تقييم المشاريع الزراعية العربية الخاصة والمشاركة وتخصيص جائزة سنوية للمشاريع المتميزة والترويج لها عالمياً وعربياً وقطرياً، وذلك بهدف تعزيز التنافسية ما بين الشركات العربية وحثها على التميز.
4. توجيه الشكر إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية وحثها على إعداد المزيد من دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامة المشاريع الزراعية المشتركة في الدول الزراعية العربية والترويج لها لدى القطاع الخاص في الدول العربية.

ثانياً- في مجال مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية الزراعية وأدوار كل من القطاعين العام والخاص في التنمية الزراعية:

5. ضرورة قيام الحكومات العربية بالعمل على تحفيز وتشجيع القطاع الخاص ومؤسساته على أخذ دور أكبر في تقديم الخدمات المساندة وتوفير البنى التحتية للقطاع الزراعي (بحث، إرشاد، معلومات، تجهيز، مقاومة، مطابقة، أسواق جملة، خدمات الماء والكهرباء..الخ) على أن يراعى مبدأ التدرج في إسناد تلك المهام.
6. ضرورة تفعيل العلاقة ما بين الجامعات ومراكز البحوث الزراعية العربية ومؤسسات وهيئات القطاع الخاص، وبما يخدم قيام الجامعات ومراكز البحوث الزراعية بتوجيه جهودها البحثية نحو إعداد البحوث الزراعية الهادفة إلى معالجة المشاكل الزراعية

القائمة ونشر وتوفير نتائج تلك البحوث إلى القطاع الخاص وبما يخدم تطوير التقانات الزراعية وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً- في مجال السياسات والقوانين والتشريعات والحوافز والإعانات:

7. ضرورة قيام الدول العربية بمراجعة وتنقيح القوانين التجارية والاستثمارية

وقوانين وتشريعات تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وتعديلها بشكل يضمن ما يلي:

أ- توسيع مشاركة القطاع الخاص في كافة الأنشطة الزراعية وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

ب- تحقيق الشفافية والوضوح وبخاصة فيما يتعلق بتنظيم الشركات والأسواق

وتحديد العقود والملكية الفردية والاستثمار وسرعة البحث في حل

المنازعات وحالات التصفية والإفلاس ومنع الاحتكار والمنافسة والغش

والتدليس.

ج- رفع فاعلية ومقدرة الأنظمة القضائية على الفصل في القضايا بالسرعة

المعقولة وبتكاليف ملائمة.

8. قيام الجهات المعنية بالدول العربية وبشكل خاص وزارات الزراعة ووزارات

الاقتصاد وهيئات ومؤسسات تشجيع الاستثمار، بالعمل على دراسة المشاكل

والمحددات التي تحد من مسيرة الاستثمار الزراعي في الدول العربية ووضع

الحلول والآليات المناسبة لحلها.

رابعاً- في المجال المؤسسي والمؤسساتية:

9. ضرورة تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق بين كافة الوزارات والمؤسسات العامة

والخاصة العاملة في مجال التنمية وتشجيع الاستثمار وعلى المستويين القومي

والقطري، وبما يضمن الحد من تضارب الصلاحيات والبيروقراطية التي تشكل

في الكثير من الأحيان عائقاً رئيسياً أمام تشجيع الاستثمار.

10. التوصية للجهات المعنية في الدول العربية من القطاعين العام والخاص بالعمل

على تشجيع إنشاء الاتحادات النوعية والروابط والتعاونيات والمجالس الإنتاجية

والتسويق المتخصصة على المستويين المحلي والقطري وتوفير البيئة المناسبة

لها.

11. حث الدول العربية على ضرورة إيجاد تناغم ما بين تشريعات حفز الاستثمار وما

بينها وباقي القوانين داخل الدولة الواحدة وما بين الدولة وباقي الدول العربية.

12. الحث على إنشاء شركات تأمين زراعي عربية في الدول التي لا يتوفر بها مثل هذه الشركات وذلك لحث المستثمرين على الاستثمار في القطاع الزراعي وذلك لدورها في تقليل المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون في القطاع الزراعي.
13. التوصية إلى الجامعات والمعاهد العربية بضرورة تقييم ومراجعة المناهج الجامعية في كليات الزراعة والاقتصاد والتجارة واقتراح مناهج تواكب المتغيرات والمستجدات الآنية والمستقبلية في مجال التسويق والتجارة والخدمات المساعدة، تلبي احتياجات المؤسسات العاملة بالتسويق والتجارة الخارجية.
14. إجراء الدراسات الجادة والمتعمقة لتجارب تطوير القطاع الخاص في المنطقة العربية وأثر برامج تطوير دور القطاع الخاص في التنمية وفي تحسين كفاءة التسويق والتجارة الخارجية بهدف المساعدة في وضع البرامج والآليات اللازمة لتطوير التجارة البينية.

الأوراق الحورية

**مجالات مشاركة القطاع الخاص
في الاستثمار الزراعي والتنمية الزراعية
في الوطن العربي وسبل وآليات تفعيلها**

**إعداد
م. رائد فايز حتر
رئيس قسم التجارة والتسويق
المنظمة العربية للتنمية الزراعية**

مجالات مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي والتنمية الزراعية في الوطن العربي وسبل وآليات تفعيلها

1- تقديم

لقد مر الوطن العربي خلال العقود الثلاثة المنصرمة، بالعديد من التطورات والمتغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية والإقليمية والمحلية والتي أثرت بشكل مباشر على القطاع الزراعي فيه، ولعله من أهم هذه المتغيرات ازدياد الإقبال على إنشاء التكتلات الاقتصادية والتجارية والمناطق الحرة، وإنشاء منظمة التجارة الدولية في العام 1995.

ونتيجة لتوسع العلاقات التجارية الدولية وتشابك منظومة الاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة الدولية، فقد شهدت حقبتا الثمانينات والتسعينات محاولات جادة للإصلاح في المسارات الاقتصادية في معظم الدول العربية، حيث قامت معظمها بتبني برامج للإصلاح الاقتصادي وأخرى للتكييف الهيكلي، إضافة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحرير التجارة وفقاً لاتفاقية التجارة الدولية. ولقد تمثلت تلك الاتجاهات في محاور متعددة أهمها تحرير أسعار المدخلات والمنتجات ورفع القيود التنظيمية عن التجارة الداخلية والخارجية، وإدخال تعديلات مؤسسية وهيكلية على الأجهزة الإدارية تهدف إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية والخدمية. كما قامت العديد من الدول بالعمل على انتقال ملكية و/أو إدارة المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص. وكذلك عملت على تحرير سعر الصرف للنقد الأجنبي، واتخاذ الإجراءات الملائمة لخفض معدلات التضخم والحد من العجز في موازين المدفوعات والميزانية العامة.

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي العربي فإن السياسات الزراعية العربية تأثرت هي الأخرى بمجموعة من الإجراءات والسياسات المرتبطة بالاقتصاد على المستوى الكلي وما تضمنته من تحرير لأسعار المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى تخفيض القيود على التجارة وتصفية المؤسسات والشركات الحكومية ونقل ملكيتها للقطاع الخاص. كما قامت العديد من الدول العربية بإعادة هيكلة وزارات الزراعة لتتوافق مع الدور الجديد للدولة وإعداد الآليات والأدوات والوسائل اللازمة للتدخل غير المباشر من خلال إصدار الخطط التوجيهية إضافة إلى الإسهام في برامج التنمية الريفية وإقامة البنى الأساسية ودعم مراكز البحوث والإرشاد والتدريب الزراعي.

ونتيجة لذلك فقد أصبح الإنتاج الزراعي وفي غالبية الدول العربية يعتمد على آليات السوق الحر والمزايا النسبية والتنافسية. كما أصبح للقطاع الخاص العربي دوراً أكبر في قيادة كافة العمليات الزراعية من إنتاج وتصنيع وتسويق وتجارة، بحيث أصبح الدور الحكومي يكاد

يقتصر على إنشاء البنى التحتية وتقديم الخدمات المساندة وإجراء الدراسات الاقتصادية وتقديم الدعم الفني. إضافة إلى الإشراف والرقابة والتخطيط التأشيري الذي يهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبما يخدم المحافظة عليها وصيانتها وتمييزها وتحقيق معدلات نمو متزايدة وتحقيق التوازن المطلوب ما بين الأهداف المختلفة للسياسات الزراعية والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية وتوفير فرص العمل وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين.

2- مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي للدول العربية:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في اقتصادات العديد من الدول العربية إذ تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية المبينة في الجدول رقم (1)، بأن القطاع الزراعي في الوطن العربي يساهم بما معدله حوالي 11% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية والبالغ حوالي 716 مليار دولار عام 2002. كما يتبين من ذات الجدول بأن الناتج الزراعي العربي قد حقق ارتفاعاً ملموساً خلال الفترة 1990 - 2002، حيث ارتفع من نحو 51.3 مليار دولار عام 1990 إلى نحو 79.7 مليار دولار عام 2002. وعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي الزراعي العربي بالأرقام المطلقة خلال الفترة المذكورة أعلاه، فإن نسب مساهمة القطاع الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال ذات الفترة قد انخفضت وبشكل طفيف من نحو 11.8% من إجمالي الناتج المحلي عام 1990 إلى نحو 11.1% عام 2002.

جدول (1): الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (1990 - 2002) *

الدولة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)			قيمة الناتج الزراعي (مليون دولار)			نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)		
	1990	2001	2002	1990	2001	2002	1990	2001	2002
الأردن	3389	8829	9296	253	163	178	7.5	1.8	1.9
الإمارات	34244	69546	71370	548	2117	2587	1.6	3.0	3.6
البحرين	3783	7929	8417	49	59	56	1.3	0.7	0.07
تونس	11080	20056	23143	1807	2377	2389	16.3	11.9	10.3
الجزائر	51448	54823	55914	5334	5013	5209	10.4	9.1	9.3

الدولة	قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	قيمة الناتج الزراعي (مليون دولار)	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)
جيبوتي	325	572	592
السعودية	102802	183012	188228
السودان	10174	12982	14320
سوريا	14399	19826	20322
الصومال	833	241	-
العراق	81198	81038	81349
عمان	10449	19944	20295
فلسطين	غ.م	1466	-
قطر	7322	17127	17466
الكويت	13672	34239	35324
لبنان	2900	16740	17376
ليبيا	28977	27785	19821
مصر	27017	9025	84822
المغرب	25323	33123	37151
موريتانيا	963	942	939
اليمن	6332	9365	9922
إجمالي	436630	709870	716567

(*) المصدر: جمعت وحسبت من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

3- تطور الإنتاج الزراعي العربي والعوامل المؤثرة في تطوره:

يتأثر أداء القطاع الزراعي العربي بمجموعة من العوامل أهمها الظروف الطبيعية والمناخية، والسياسات الزراعية التي تنتهجها الدول العربية، كما يتأثر بما يحيط بالوطن العربي من عوامل خارجية ومن أهمها المتغيرات الاقتصادية والتجارية والسياسية على

الساحتين الإقليمية والدولية والتي تؤثر بصفة أساسية على حركة تجارة وتسويق منتجات ومدخلات هذا القطاع، وعلى مستويات الدخول وعلى طبيعية استغلال الموارد الزراعية. وعلى الرغم مما تأثرت به الزراعة العربية خلال العقدين الماضيين من موجات متكررة من الجفاف وانحباس للأمطار، أثرت سلباً على الإنتاج وبخاصة في القطاعات الزراعية المطرية، فإن ما تنتهجه وتتبناه الدول العربية من سياسات اقتصادية وإنتاجية، وما تتبعه من برامج تنمية بشأن تطوير وتحديث القطاع الزراعي قد قلل كثيراً من الآثار السلبية لتلك العوامل، بل وأسهم أحياناً في بعض الدول العربية في زيادة إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية، وبخاصة تلك التي تعتمد على الري، مما أدى إلى انخفاض حجم الفجوة الإنتاجية العربية في العديد من السلع الغذائية. ويبين الجدول رقم (2) أن الدول العربية تقوم بإنتاج كميات مقدرة ومتنوعة من المنتجات الزراعية، وأن حجم الإنتاج العربي من المجموعات المحصولية الرئيسية (الحبوب، الدرنات، البقوليات، البذور الزيتية، الخضر، الفاكهة، الألياف، التبغ) خلال عام 2002 قد بلغ حوالي 129 مليون طن، تنصدها محاصيل الحبوب وبما نسبته حوالي 35%، تليها محاصيل الخضر بنسبة تبلغ نحو 31.4%، ثم محاصيل الفواكه بنسبته تبلغ حوالي 21.9% والدرنات بنسبة بلغت نحو 6.2% من إجمالي الإنتاج.

جدول (2): الإنتاج العربي من أهم المجموعات المحصولية للعام 2002 بالآلاف طن*

النسبة %	2002	البيان
35.3	46212.4	الحبوب
6.2	8332.2	الدرنات
1.1	1492.1	البقوليات
2.5	3204.3	البذور الزيتية
31.4	40725.4	الخضر
21.9	27839.8	الفاكهة
1.5	1835.8	الألياف
0.1	70.5	التبغ
100	129712.6	الإجمالي

(*) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد (23) 2001.

أما المنتجات الحيوانية فيشير الجدول رقم (3) والذي يبين الإنتاج العربي من المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية (لحوم، ألبان، بيض، أسماك) خلال عام 2002، بأن الوطن العربي ينتج ما معدله نحو 37.4 مليون طن سنوياً من المنتجات الحيوانية، تشكل منتجات الألبان ما نسبته نحو 52.9% منها، تليها اللحوم الحمراء بنسبة 10.3% منها، ثم الأسماك بكمية تبلغ نحو 3.3 مليون طن وبما نسبته حوالي 8.82%، والبيض بما نسبته نحو 3.27% من إجمالي الإنتاج العربي من المنتجات الحيوانية.

جدول (3): الإنتاج العربي من المجموعات الرئيسية من المنتجات الحيوانية لعام 2002
(الكمية / ألف طن)*

البيان	2002	النسبة
جملة اللحوم	6820.9	17.5%
لحوم حمراء	3900.4	9.98%
لحوم بيضاء	2920.5	7.5%
ألبان	20683.5	52.9%
بيض	1376.3	3.5%
أسماك	3362.8	8.6%
المجموع	39064.5	

(*) المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم (23) 2001.

4- استراتيجيات وخطط التنمية الزراعية في الوطن العربي:

لقد ركزت غالبية الدول العربية على تطوير وتحديث قطاعاتها الزراعية وذلك لأهميتها في تأمين الغذاء والكساء والدخل والعمالة والنقد الأجنبي. ويتفاوت هذا التركيز من دولة إلى أخرى حسب الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي والإمكانات المتاحة ومدى توفر الموارد الزراعية فيها.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتجارية العالمية وما ترتب عليها من ازدياد للمنافسة في أسواق السلع والخدمات فقد ركزت أهداف معظم استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية الزراعية القطرية والقومية في الدول العربية خلال العقدين المنصرمين على مجموعة من الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والتي كان من أهمها ما يلي:

1. تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمشاركة في القطاع الزراعي.
 2. تعزيز وتحسين الأوضاع التغذوية للمواطنين وبخاصة في المناطق الريفية بهدف تأمين حد أدنى من الأمن الغذائي.
 3. ضمان سلامة الأغذية المتاحة للمستهلكين.
 4. توفير فرص العمل وتقليل معدلات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.
 5. زيادة الصادرات الزراعية وتطوير ورفع كفاءة الأنظمة التسويقية والتجارية الزراعية بهدف زيادة الدخل القومي.
 6. تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني (جمعيات، تعاونيات، اتحادات، مجالس ونقابات أهلية غير حكومية) في تحقيق التنمية الزراعية عن طريق إعطائه دوراً أكبر في قيادة الأنشطة الإنتاجية والتصنيعية والتجارية، وذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة والملائمة لعمله من النواحي التشريعية والمؤسسية والإدارية. ويعود ذلك إلى كون تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لم يعد حكراً على الحكومات وإنما أصبح يعتمد وبشكل متنامي على مشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
 7. تطوير وتنمية القطاعات الزراعية المختلفة وبشكل متوازن.
 8. توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية والبيئة.
 9. رفع كفاءة استغلال الموارد الزراعية والمحافظة عليها.
 10. تحديث القطاع الزراعي والتركيز على استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق بهدف رفع الكفاءة التقنية والاقتصادية للقطاع الزراعي.
- ولتحقيق هذه الأهداف قامت الجهات المعنية بالدول العربية بوضع الآليات والبرامج المختلفة، كما قامت بإصدار العديد من التشريعات والأنظمة والقوانين وبخاصة ما يتعلق منها بتشجيع الاستثمار الخاص والمشارك في القطاع الزراعي وتقديم الحوافز والإعانات لتحفيزه على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والمهم. وكذلك قامت العديد من الوزارات المختصة بتعديل هياكلها التنظيمية وبما يخدم تحقيق الأهداف المذكورة مسبقاً.
- 5- نشأة وتطور القطاعين العام والخاص في الوطن العربي¹:**

¹ القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعة وثائق 1990

لقد برز دور القطاع العام² في الدول العربية بعد الاستقلال حيث ورثت البلدان العربية كغيرها من الدول النامية عندما نالت استقلالها السياسي هياكل اقتصادية ذات تراكيب معينة مرتكزة على اندماج اقتصاد المستعمرات في النظام الاقتصادي الدولي. وقد كانت معظم الأنشطة الاقتصادية للدولة خلال الفترة الممتدة إلى نهاية العام 1945 تميل نحو التركيز في تشييد البنى التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية ووضع السياسات الاقتصادية العامة وتنظيم حركة التجارة الخارجية إضافة إلى إنتاج السلع اللازمة للخدمات السابقة الذكر في حين بقيت باقي القطاعات المنتجة للسلع والخدمات الأخرى في يد القطاع الخاص، مما ركز الدخول القومية في أيدي شرائح صغيرة من المجتمع مثل رجال الإقطاع وكبار المصنعين وكبار العسكريين وموظفي القطاع العام.

ونتيجة إلى التغيرات الهيكلية السياسية والاقتصادية والحركات القومية والتحررية التي مرت بها بعض الدول العربية مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر فقد تم خلال فترتي الخمسينات والستينات تقليص دور القطاع الخاص وتوسيع دور القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وأعطاه مسؤوليات جديدة أصبح القطاع العام بموجبها المحدد الأكبر للنشاط الاقتصادي والصانع الأول لهيكل الاقتصاد الوطني. وعليه فقد ازداد الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والجيش وإنشاء البنى التحتية. وكذلك زادت مساهمته في الأنشطة الإنتاجية مما استدعى تشكيل وزارات جديدة ومجالس تنمية وإعانات ودعم مباشر وإيجاد أو توسيع قطاعات إنتاجية للسلع والخدمات. وجدير بالذكر بأن مؤسسات الإقراض الدولية مثل البنك الدولي والشركات متعددة الجنسية في عقدي الخمسينات والستينات كانت تدعم توسيع دور الدولة لكونها كانت تعتقد أن الدولة أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ مشاريع التنمية والتطوير. وفي فترة السبعينات ونتيجة للتصاعد الحاد في عائدات النفط فقد ازداد دور القطاع العام وازدادت قوة الدولة ونفوذها نتيجة لزيادة المصادر المالية وبخاصة في الدول النفطية بمقياس العوائد والنفقات، مما ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي وبخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية. وجدير بالذكر بأنه وفي ذات الوقت الذي ازداد فيه دور القطاع العام خلال الحقبة النفطية فإن دور القطاع الخاص قد ازداد هو الآخر في بعض الدول النفطية العاملة بنظام المشاريع الأهلية وذلك لكون تلك الدول كانت تنظر إلى القطاع الخاص على أنه الأداة الرئيسية لانتشار الدخل من النفط من جهة ولازدياد عمليات اندماج رؤوس الأموال العربية في النظام العالمي وظهور طبقة المصرفيين والممولين العرب من جهة أخرى.

² لقد عرف الدكتور عباس نصراوي القطاع العام على أنه السياسات والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها السلطة الحكومية عبر الوزارات، إضافة إلى المشاريع الإنتاجية التي تعود ملكيتها للدولة وتقوم بإنتاج السلع والخدمات.

وفي بداية التسعينات ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية فإن غالبية الاقتصاديات العربية وبخاصة المعتمدة منها على قوى السوق قد قامت وبدرجات متفاوتة بتبني برامج مختلفة للتصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي بدوافع ذاتية وغير ذاتية، ركزت من خلالها على ضرورة تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في قيادة معظم الأنشطة الاقتصادية وذلك بهدف التغلب على الاختلالات والتشوهات الاقتصادية والسعرية التي نتجت عن التدخلات المباشرة للدولة في أسواق السلع والخدمات.

6- أهداف وأنواع المشاريع الاستثمارية الزراعية في الدول العربية³:

إن دوافع الاستثمار بكافة أنواعه تتحدد من خلال طبيعة الاستثمار والأهداف المنشودة منه على المديين القصير والطويل الأجل. وبهذا الخصوص فإنه يمكن تقسيم المشاريع الزراعية في المنطقة العربية بحسب دوافع الاستثمار إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

- أ- المشروعات الزراعية ذات الأهداف الاجتماعية والاقتصادية مثل مشاريع استقرار الرحل وحماية المجتمعات المحلية من النزوح وتخفيف حدة التناحر القبلي والصراع على الموارد وحماية البيئة ووقف الزحف الصحراوي. هذه المشاريع ذات العائد الاجتماعي تكون في الغالب مشاريع حكومية وإذا لم تكن كذلك فإنها تلقى دعماً مقدراً من الحكومة بصورة مستمرة لكونها ذات مردود اقتصادي منخفض.
- ب- المشاريع الزراعية ذات العائد الاقتصادي الموازي لعوائد الاستثمارات السوقية أو يزيد عنها، فإن أهداف الربحية تدخل كعامل أساسي في الاستثمار فيها وتلك هي المشاريع التي يمكن تشجيع القطاع الخاص على تبنيها كمشاريع فردية أو مشتركة، وذلك لكون القطاع الخاص يسعى دائماً للحصول على أفضل البدائل من منظور العائد الصافي ويهتم بحساب معدل العائد على الاستثمار الزراعي مقروناً بدرجة المخاطر التي يتعرض لها ويبحث في السياسات الكلية عن العوامل التي تؤمن له مستوى معين من الضمانات يتلاءم مع حجم المخاطر المتوقعة.
- ج- المشاريع الزراعية ذات الأهداف الاستراتيجية القومية على مستوى كل دولة وعلى مستوى المنطقة العربية مثل مشاريع الأمن الغذائي والمحافظة على إنتاج السلع ذات المزايا التنافسية في الأسواق العالمية والإنتاج التصديري بغرض اختراق أسواق جديدة، وإنتاج مدخلات الإنتاج الصناعي البديلة. وهذه المشاريع التي يمكن ترويجها للاستثمار المشترك العام أو الخاص أو كليهما معاً.

³ دراسة خرائط وفرص الاستثمار الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003

وبالاعتماد على ما سبق فإنه يمكن إجمال أهداف وغايات الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية بأنواعه المختلفة فيما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات التوظيف وفرص العمل.
- تأمين الغذاء وتحقيق حد أدنى من الأمن الغذائي.
- توفير المواد الخام للصناعات المحلية.
- زيادة حجم الصادرات الزراعية.
- استقرار المجتمعات الريفية وتقليل معدلات النزوح إلى المناطق الحضرية وذلك بتحسين مستوى المعيشة.
- استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.
- إدخال التقنيات الحديثة لتحديث وتطوير القطاع الزراعي ورفع الكفاءة الإنتاجية والتسويقية.
- دعم التكامل القطاعي بين الدول العربية عبر المشروعات المشتركة.

7- سياسات تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي والتنمية الزراعية في الوطن العربي:

لقد ركزت غالبية الحكومات العربية خلال العقدين المنصرمين على إعطاء دوراً أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة الأنشطة والمجالات وبشكل خاص في المجالات الزراعية، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وخطط وسياسات مختلفة هدفت إلى تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في الأنشطة المختلفة، من خلال تقديم الدعم الفني والمالي بالحدود المسموحة في الاتفاقيات الدولية وتوفير البنية المؤسسية والتحتية وتقديم الحوافز التشجيعية والضمانات والإعفاءات الجمركية والضريبية اللازمة لتشجيعه على الاستثمار في المجال الزراعي، وكذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة لنموه وتطوره من سياسات تجارية ونقدية وتشريعات وأنظمة وقوانين. وقد أثمرت تلك الجهود إلى زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في معظم الأنشطة الاقتصادية ومنها الأنشطة الزراعية، مما أدى إلى كسر حاجز الإحجام عن الاستثمار في بعض الأنشطة وبخاصة الزراعية حيث أصبح ذلك ضمن خيارات القطاع الخاص.

وبهذا الخصوص فقد أشارت الدراسات الخاصة بالاستثمار الزراعي التي أعدها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنها دراسة خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية لعام 2003 و 2004 بأن سياسات وخطط وبرامج تحفيز

وتشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الزراعي بشكل خاص في الدول العربية تركز على أربعة خمسة محاور رئيسية هي:

- أ- القوانين والأنظمة والتشريعات.
 - ب- الحوافز المادية والعينية المباشرة وغير المباشرة ضمن الحدود المسموحة بالاتفاقيات الدولية والموارد المالية المتاحة.
 - ج- توفير البنى التحتية والخدمات المساندة وبخاصة في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي.
 - د- توفير البنى المؤسسية الهادفة إلى خلق بيئة استثمارية متطورة ومؤاتية.
 - هـ- الترويج للاستثمار من خلال المشاركة في الفاعليات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومن خلال شبكة المعلومات الدولية والإذاعة والتلفزيون والصحف وكذلك من خلال المشاركة في المعارض المتخصصة الدولية.
- وفيما يلي موجز لسياسات تشجيع الاستثمار الزراعي في بعض الدول العربية تبعاً للمحاور السابقة الذكر والتي تم تلخيصها من مجمل ما ورد في الدراسات المذكورة سابقاً وفي الأوراق القطرية التي تم إعدادها لهذا الاجتماع:
- 7-1 المملكة الأردنية الهاشمية:

تتضمن سياسات تشجيع الاستثمار في الأردن عدة مزايا تصب إيجابياً في المناخ الاستثماري من حيث الالتزام الراسخ بالخصخصة والتقدم الملموس في الإصلاحات القانونية والهيكلية وحزمة من الحوافز والإعفاءات الهادفة لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي. ويتم تنظيم وتحفيز الاستثمار الزراعي في الأردن من خلال (4-5) قوانين رئيسية تهدف إلى تشجيع الاستثمار من خلال تقديم حوافز ومزايا للمستثمرين المحليين والأجانب. وبموجب تلك القوانين تتمتع المشاريع التي توافق عليها لجنة الاستثمار بمجموعة من المزايا والحوافز مثل الإعفاء لمدة عشر سنوات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية تتراوح ما بين 25% إلى 75% تبعاً للقطاع والمنطقة الجغرافية التي تقع فيه. كما تقدم إعفاءات للموجودات الثابتة المستوردة للمشاريع من رسوم الجمارك والموجودات الثابتة الضرورية للتحديث أو التطوير أو التوسيع ولقطع الغيار، كما تسمح القوانين بتحويل غير مقيد لرأس المال والأرباح. وفي مجال توفير البنى التحتية والخدمات المساندة توفر الأردن للمشاريع الاستثمارية الحرية في امتلاك الأراضي والأبنية وخدمات الكهرباء والماء ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي والاستشارات الحاسوبية، إضافة إلى توفير شبكة حديثة من الطرق المعبدة تصل كافة القرى والمدن.

ومن حيث الإطار المؤسسي يتم تنظيم الاستثمارات والإشراف عليها من قبل عدة مؤسسات حكومية توجه نشاطها وبرامجها نحو دعم البيئة الاستثمارية مثل المجلس الأعلى لتشجيع الاستثمار ومؤسسة تشجيع الاستثمار، والهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ووزارة الزراعة.

2-7 دولة الإمارات العربية المتحدة:

يوجد في دولة الإمارات العربية نحو ثلاثة عشر قانوناً تنظم العمل في المجالات الزراعية المختلفة، وتنظم هذه القوانين عمليات الحجر النباتي والحيواني بما يكفل عدم دخول الآفات والأمراض إلى الدولة كما تنظم عمليات استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتداولها. وتسهم هذه التشريعات بالمحصلة في خلق مناخ مناسب للاستثمار المحلي والخارجي في القطاع الزراعي في الدولة. وتحرص دولة الإمارات العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية بما فيها الخليجية عن طريق تقديم العديد من الحوافز ومنها الإعفاءات الجمركية، الإعفاء من ضرائب الدخل، توفير الخدمات العامة المدعومة بما فيها الماء والكهرباء، إنشاء المناطق الصناعية ذات البنى التحتية المتطورة، إنشاء المناطق الحرة الحديثة، حرية انتقال العملات الأجنبية، تسهيل دخول الأيدي العاملة، توفير مستلزمات الإنتاج ودعم أسعارها، توفير البنى التحتية المتطورة من طرق وموانٍ واتصالات، الاهتمام بالتعليم والتدريب. وتشجع دولة الإمارات باستمرار إقامة المشروعات المشتركة بين المستثمرين في القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب والعرب بمن فيهم الخليجيون لما في ذلك من منفعة متبادلة بين الطرفين تنعكس من خلال زيادة الإنتاج ونقل التكنولوجيا وتوفير التعليم والتدريب. وتعتبر البنية الأساسية في الإمارات من البنى المتطورة وخصوصاً في مجال الطرق والاتصالات حيث تتوفر شبكة طرق تربط كافة مناطق الإنتاج الزراعي بالمدن الرئيسية وتتوفر وسائل الاتصال بشكل متقدم. وتعمل حكومة الإمارات على تحلية مياه البحر بغرض تلبية الاحتياجات الوطنية من المياه، وقد نجحت في تحقيق هدفين على طرفي نقيض وهما التنمية المتسارعة والحفاظ على مخزون المياه والذي يشمل بناء السدود السطحية وتحديث أساليب الري وبخاصة في إمارة أبوظبي.

ويحظى القطاع الزراعي في الإمارات بدعم وإشراف هيئات حكومية اتحادية ومحلية متعددة من أبرزها وزارة الزراعة والثروة السمكية ودائرة الزراعة والإنتاج الحيواني في العين. وأقسام الزراعة في دائرة بلدية أبو ظبي وبلدية دبي وبلديات الإمارات الأخرى والدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة وكذلك أقسام الغابات في بلدية أبو ظبي والعين. ويلعب الإنفاق الجاري لهذه الجهات دوراً مهماً في عملية التنمية الزراعية إذ من خلاله يتم الإنفاق على منظومة من الخدمات.

3-7 الجمهورية التونسية:

لقد شملت الإصلاحات في مجال الاستثمار الزراعي في تونس صدور 3 قوانين تتعلق بتشجيع الاستثمار الزراعي ومن أهم الحوافز التشجيعية التي تقدمها تونس للاستثمارات الزراعية إعفاء القطاع الزراعي وقطاع الصيد البحري من ضريبة القيمة المضافة، ضمان

حرية الاستثمار، إعفاء المشاريع الزراعية من الضرائب خلال العشر سنوات الأولى من تاريخ الدخول في طور الإنتاج الفعلي، الإعفاء من الرسوم الديوانية والرسوم ذات الأثر المماثل للتجهيزات التي ليس لها مثل مصنوع محلياً وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محلياً وذلك طبقاً لقائمة معدة لهذا الغرض، استرجاع الرسوم المدفوعة على عقود نقل ملكية الأراضي الفلاحية المخصصة لإنجاز الاستثمار. كما تقدم الحكومة التونسية امتيازات مالية للمستثمرين تتمثل في منحة الدراسة 1% من تكلفة الاستثمار، منحة استثمار تتراوح نسبتها من 7% إلى 25%، منح خصوصية لأنشطة ذات أولوية تتراوح نسبتها من 30% إلى 60% مثل الفلاحة البيولوجية والاقتصادية في مياه الري وتحسين المراعي، منح خصوصية للصيد البحري تتراوح نسبتها من 8% إلى 25%.

وقد أولت الحكومة أهمية بالغة للنهوض بالمناطق الريفية وتحسين ظروف العيش بها، وذلك بدعم البنية الأساسية بالأرياف المتمثلة في شبكة الطرقات والمسالك الفلاحية وتدعيم شبكة التوزيع الريفي والتزود بالماء الصالح للشراب. كما تركزت اهتمامات الدولة في هذا المجال بتعبئة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية. فتم إقرار وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية التي مكنت تونس من تحقيق الأمن المائي وتطوير الأراضي الغابية وحماية مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية من الانجراف والتصحر.

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي فإن وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية تعمل عبر مختلف المؤسسات التابعة لها بالإشراف على تطوير الاستثمار الزراعي بالدولة والتي تتمثل في وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (مقر مركزي و24 إدارة جهوية على مستوى كل ولاية). والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المتواجدة على مستوى كل ولاية.

7-4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

مرت قوانين تشجيع الاستثمار في الجزائر بأربع مراحل وفقاً للتقسيم الزمني، وقد تميزت كل مرحلة منها بخصوصية معينة فيما يتعلق بأدوار القطاعين العام والخاص في الاستثمار والتنمية الزراعية. وفيما يخص القوانين الاستثمارية المعاصرة فقد قامت الجزائر في العام 2000 بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي حمل في طياته عدة برامج تهدف إلى تكييف الأنظمة الزراعية واستصلاح الأراضي وتكثيف الموارد الزراعية وتشجيع عمليات التشجير. وفي الآونة الأخيرة قامت الدولة بتشجيع الاستثمار باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في أماكن وولايات معينة حيث تتوفر الإمكانيات الأساسية للإنتاج الفلاحي، مما شجع الفلاحين الخواص على الاستثمار حتى في المناطق النائية البعيدة بخاصة بإيصال الكهرباء الريفية إلى المناطق الصحراوية والقاحلة منها، الشيء الذي مكن المستثمرين من تخفيض أعباء الاستثمار الفلاحي وتخفيض تكاليف الإنتاج.

ومن أهم المؤسسات العاملة في مجال تطوير الاستثمار الزراعي في الجزائر بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة دعم الاستثمار، وزارة الزراعة والوكالات والمديريات التابعة لها مثل الوكالة العامة لإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز والمديريات الجهوية للمصالح الفلاحية والمعاهد التقنية.

5-7 المملكة العربية السعودية:

توجد في السعودية 3 أنظمة رئيسية تتعلق بتشجيع الاستثمار الزراعي هي نظام توزيع الأراضي البور ونظام صيد واستثمار وحماية الثروات المائية ونظام الاستثمار الأجنبي المباشر. وتقدم العودية العديد من الحوافز والإعانات للمستثمرين في القطاع الزراعي مثل توفير القروض الميسره بدون فوائد، والدعم السعري لمدخلات الإنتاج بنسب تتراوح من 30-50% ودعم تكلفة النقل الجوي لبعض المدخلات كالأبقار الحلوب. كما تقوم المملكة بدعم المنتجات الزراعية لتشجيع زراعة بعض المحاصيل الزراعية والتوسع في إنتاجها لأهميتها الغذائية والاستراتيجية، وشراء بعض المنتجات بأسعار تشجيعية مثل القمح والتمور. وفي مجال توفير الخدمات المساندة فقد وفرت المملكة طرق زراعية حديثة بلغت أطوالها حتى نهاية 1422هـ (11770 كم)، إضافة إلى توفير أنظمة الاتصالات على نطاق واسع وتوفير خدمات الماء والكهرباء بشكل محدود.

- ومن حيث الإطار المؤسسي فيتم الإشراف على الاستثمارات الزراعية وعمليات تشجيعها في المملكة العديد من المؤسسات ومن أهمها وزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والبنك الزراعي العربي السعودي والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق والهيئة العامة للاستثمار وصندوق التنمية الصناعي السعودي ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

6-7 جمهورية السودان:

صدر في السودان خلال الفترة 1956 - 2000 نحو (6) قوانين تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بشكل مباشر وغير مباشر. وقد كان اخرها قانون عام 1999 الخاص بتشجيع الاستثمار والذي ألحق بلائحة تنظيمية عام 2000 والذي يتميز بحظر التمييز بين رأس المال الوطني والأجنبي وبين المشاريع المماثلة في منح الميزات والإعفاءات. وتقدم السودان العديد من الحوافز التشجيعية مثل منح المستثمرين والإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات قابلة للزيادة في المشروعات الاستراتيجية. كما تمنح السودان الإعفاءات الجمركية الكاملة عن كل المدخلات الرأسمالية ويمنح الأرض للمشروع الاستراتيجي مجاناً وبالسعر التشجيعي للمشروع غير الاستراتيجي. هذا بالإضافة إلى حظر فرض أي ضرائب أو رسوم ولائحة خلال فترة الإعفاء الضريبي، بالإضافة إلى

عدم التأميم أو النزاع وعدم المصادرة إلا بأمر قضائي وضمان تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصدير المعدات في حالة عدم الاستثمار.

وقد أولت السودان خلال السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً لتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتهيئة المناخ للاستثمار الوطني والأجنبي ونفذت برامج الخصخصة لفك احتكار الدولة. وتمثل السكة الحديد عنصراً مهماً في مجال توفير خدمات النقل من وإلى بورتسودان على البحر الأحمر وكذلك من وادي حلفا على الحدود المصرية شمالاً، وإلى بحر الغزال جنوباً ويبلغ حجم طول الشبكة (5500 كم)، كما تم إنشاء عدد كبير من الطرق القومية المعبدة تربط عواصم الولايات والعاصمة القومية ومواقع الإنتاج. أما بالنسبة للنقل البحري، فإن هيئة الموانئ البحرية تمتلك عدداً مقدرًا من البواخر وتقوم بعمليات التخزين والنقل والتفريغ بميناء بورتسودان. كما يوجد عدد من المطارات التي تساهم في النقل المحلي والعالمي. وفيما يخص الاتصالات هناك تطوراً متسارعاً في التقنية وانتشار شبكات الهاتف والهاتف السيار والفاكس. كما قامت الحكومة بإنشاء عدد من الخزانات بهدف توفير خدمات الماء والكهرباء مثل إنشاء خزان الروصيرص وخزان سنار.

ومن الناحية المؤسسية يشرف على تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي في السودان العديد من المؤسسات ومن أهمها وزارة الزراعة والغابات ووزارة الثروة الحيوانية، ووزارة الاستثمار واتحاد أصحاب العمل.

7-7 الجمهورية العربية السورية:

تشمل قوانين تشجيع الاستثمار على عدد من القوانين والمراسيم الجمهورية ومنها قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991، والمرسوم رقم (7) لعام 2000 المعدل لقانون الاستثمار، وقانون الاستثمار، وقانون إحداث الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار. وتتضمن معظم القوانين السابقة الذكر العديد من الحوافز الاستثمارية مثل الإعفاءات الضريبية والتي قد تصل إلى عشر سنوات، الإعفاءات من الرسوم الجمركية لكافة مدخلات الإنتاج، إمكانية تملك أرض المشروع للأشخاص من غير السوريين، استثناء المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار من قرارات المنع والحظر التي تطبق على باقي المشاريع خارج قانون الاستثمار، توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول العربية والأجنبية لتشجيع الاستثمار وتبادل المنتجات والاسيما الزراعية، إمكانية تأمين المستثمر على مشروعه بأي شركة تأمين محلية أو أجنبية وغيرها من الحوافز التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي.

ولتحفيز الاستثمار الزراعي توفر الحكومة السورية ببنية تحتية جيدة جداً حيث تصل التغذية الكهربائية لأصغر قرية في الجمهورية، وكذلك توفر الحكومة شبكة طرق تصل

جميع القرى والبلديات بمراكز المحافظات وسكك حديدية وشبكة طرق تصل المحافظات مع بعضها البعض، إضافة لمطار دولي مجهز تجهيزاً جيداً في كل من دمشق وحلب واللاذقية، وكذلك مطارات محلية في دير الزور والقامشلي. كما تتوفر في سوريا شبكة متطورة من الاتصالات السلكية ويتم تطويرها بشكل مستمر من قبل مؤسسة متخصصة وهي المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى وجود شركتين للقطاع المشترك للهاتف المحمول.

فمن النواحي المؤسسية يتم الإشراف على الأنشطة الاستثمارية الزراعية في سوريا من قبل مجموعة من المؤسسات الحكومية والتي من أهمها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: مكتب الاستثمار التابع لمجلس الوزراء، مديريات الاستثمار لدى وزارات الدولة المعنية بالاستثمار، ومكاتب خدمات المستثمرين في كافة المحافظات وبرئاسة السادة المحافظين ومهمتها الإشراف على المشاريع الاستثمارية ومتابعة تنفيذها في كل محافظة.

7- 8 جمهورية مصر العربية:

صدرت بجمهورية مصر العربية العديد من القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار في شتى مجالات الزراعة ومن أهمها قانون الاستثمار رقم (230) لسنة 1989، وقانون الاستثمار رقم (8) لسنة 1997. وتقدم الحكومة المصرية العديد من الحوافز التشجيعية للمستثمرين في القطاع الزراعي ومنها حرية التملك، عدم التفرقة في التمتع بمزايا القانون من حيث جنسية المالك، حق تملك الأراضي والعقارات، حرية التشغيل لحساب الغير ولدى الغير، حرية تحديد أسعار المنتجات الزراعية وتحديد الأرباح، توفير كافة الضمانات للمشروعات وأموالها مثل عدم جواز التأميم أو المصادرة وعدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات إلا للمنفعة العامة وبتعويض، تسهيل الحصول على الأراضي والتراخيص والموافقات، حرية المشروعات في الاستيراد أو، حرية تحويل الأرباح بالكامل أو بعضها، حرية إعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج وبعض الإعفاءات الجمركية لمدخلات الإنتاج. وتوفر الحكومة المصرية بني تحتية أساسية تركز على ثلاث مشاريع هي توشكي وتنمية شمال سيناء وشرق العوينات، إضافة إلى توفير شبكة جيدة من الطرق والاتصالات والطاقات البشرية المدربة ونظام مصرفي ومالي متطور وإطار تنظيمي ومؤسسي مستقر يقوم على قوانين وتشريعات.

ويتكون الإطار المؤسسي الذي يتولى الإشراف على الاستثمارات الزراعية في مصر من العديد من المؤسسات الحكومية والتي من أهمها وزارة الزراعة ومكتب الاستثمار الزراعي والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمجلس السلعي للحاصلات الزراعية.

8- تطور المناخ الاستثماري في الدول العربية:

لقد أثمرت الجهود العربية الهادفة إلى تشجيع وجذب الاستثمارات العربية البينية والاستثمارات الأجنبية والجهود الترويجية التي انتهجتها الدول العربية بهدف جلب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى تحسن مؤشرات المناخ الاستثماري في الدول العربية. حيث تشير إحصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المنشورة في تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية للعام 2003 بأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي العربي قد ارتفع من نحو 2.9% عام 2002 إلى نحو 4.5% عام 2003 مقابل 3% و3.9% على التوالي على مستوى العالم. كما تشير ذات الإحصاءات بأن المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية قد ارتفع من نحو 0.7 درجة عام 2001 إلى نحو 1.01 درجة عام 2003، وكذلك أشار ذلك التقرير إلى أن الاستثمارات العربية البينية الخاصة قد ارتفعت من نحو 2.91 مليار دولار عام 2002 إلى نحو 3.72 مليار دولار عام 2003 وإن حصة القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات البينية العربية قد بلغت نحو 370.7 مليون دولار عام 2003 وبما نسبته حوالي 10% من إجمالي الاستثمارات البينية العربية، بلغ نصيب السودان لوحده منها نحو 311 مليون دولار. كما أشار ذلك التقرير بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية قد ازدادت من نحو 255 مليون دولار عام 1995 إلى نحو 2.83 مليار دولار عام 2000 ونحو 4.53 مليار دولار عام 2002. وجدير بالذكر بأنه وعلى الرغم مما سبق فإن الاستثمار العربي الخاص والمشارك في القطاع الزراعي ما زال دون المستوى المطلوب ودون الإمكانيات والموارد الأرضية والبشرية والمالية المتاحة في الوطن العربي مما يعني أنه ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين المؤسسات المعنية بالاستثمار والتنمية الزراعية داخل الدولة الواحدة وبينها وبين باقي الدول العربية، إضافة إلى الحاجة إلى المزيد من التطوير في المجالات المختلفة المحفزة والمشجعة على الاستثمار وبخاصة في النواحي التشريعية والخدمية والمؤسسية والحوافز والإعانات والترويج.

9- مجالات مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية وبرامج التنمية الزراعية في الوطن العربي⁴:

توجد في الدول العربية قاعدة موريدية ضخمة نسبياً مما يؤهلها لإقامة العديد من الاستثمارات الزراعية المتنوعة بغرض تحقيق الأمن الغذائي العربي وتوفير مدخلات التصنيع الزراعي. وتمتلك بعض الدول العربية موارد مائية كبيرة تمكنها من زيادة الرقعة الزراعية في القطاع

⁴ دراسة خرائط وفرص الاستثمار الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2003

المروي بينما يتمتع البعض الآخر بمعدلات عالية من الأمطار وهذا يُعتبر مدخلاً مهماً لزيادة الرقعة الزراعية وبالتالي إحداث التنمية الزراعية في الوطن العربي. وتظهر بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن هناك موارد بشرية هائلة في الأقطار العربية وتعمل نسبة كبيرة منها في القطاع الزراعي التقليدي والحديث وهذا من شأنه دعم الاستثمارات المستقبلية في القطاع الزراعي العربي. وفيما يخص الموارد المالية فإنها متباينة بين الدول العربية حيث تمتلك الدول البترولية إمكانيات مالية ضخمة ولديها معدلات مرتفعة لمتوسط دخل الفرد بينما تسعى الدول غير البترولية إلى جذب الاستثمارات العربية المشتركة والخاصة من خلال الحكومات والشركات والمؤسسات والأفراد.

ويتضح مما سبق توفر إمكانيات موردية مقدره في الدول العربية (أرضية ومائية وبشرية ومالية) من شأنها تشجيع القطاع الخاص والمشارك العربي والأجنبي للدخول في استثمارات كبيرة وطويلة الأجل وفي مجالات متعددة بهدف تحقيق عائدات مجزية ومحفزة لمزيد من الاستثمارات مما يعود إيجاباً على تحقيق التنمية الزراعية في الدول العربية.

ويتوفر في القطاع الزراعي العربي العديد من المجالات المتاحة والواعد للاستثمار بكافة أنواعه وأشكاله خاص ومشارك وأجنبي والتي نوجز أهمها فيما يلي:

أ- في مجال الإنتاج الزراعي (نباتي حيواني سمكي):

ينكون الإنتاج الزراعي في غالبية الدول العربية من إنتاج الغلال والحبوب الزيتية والخضر والفاكهة والأعلاف وتربية الماشية وإنتاج اللحوم الحمراء والبيض وتنمية الثروة السمكية وزراعة الروبيان. وقد أبدت الدول العربية مؤخراً اهتماماً متزايداً بإنتاج الزهور ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية.

وخلال العقد المنصرم أصبح للقطاع الخاص دوراً واضحاً وملموساً في كافة الأنشطة الإنتاجية الزراعية في الوطن العربي، ويعزي ذلك إلى الحوافز والدعم الذي قدمته الدول العربية للاستثمار في القطاع الزراعي، حيث ازداد إقبال القطاع الخاص على إقامة مشروعات التنمية الزراعية في مختلف الدول العربية وفي كافة المجالات النباتية والحيوانية والسمكية، مما أسهم في زيادة الإنتاج الزراعي العربي من غالبية السلع والمنتجات الزراعية الأمر الذي أدى إلى خفض الفجوة الغذائية العربية وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي أو على الأقل المحافظة عليها على الرغم من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان.

وعلى الرغم مما تم إنجازه في مختلف المجالات الإنتاجية السابقة الذكر فإنه لا يزال يتوفر في معظم الدول العربية العديد من الفرص الاستثمارية وبالذات في مجال الإنتاج النباتي والحيواني وذلك لغايات الاستهلاك المحلي والتصدير بخاصة وإن الوطن العربي يعاني من عجز (فجوة غذائية) في إنتاج معظم السلع والمنتجات الزراعية باستثناء الأسماك.

ب- في مجال توفير البنى التحتية:

يتوفر في معظم الدول العربية البنى التحتية الرئيسية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي والأنشطة المصاحبة له وبدرجات متفاوتة من حيث مدى التطور والكفاءة ويشمل ذلك شبكات الطرق والسكك الحديدية وخدمات الماء والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والأسواق المركزية والموانئ والمطارات والسكك الحديدية وغيرها.

إلا أنه وعلى الرغم مما شهدته الدول العربية خلال العقود الماضية من نهضة في مجال توفير شبكات الطرق والنقل البري والبحري وخدمات الاتصال وهي مكون أساسي للمشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي، وعلى الرغم من الدور الكبير الذي أصبح يلعبه القطاع الخاص في توفير هذه البنى بعد قيام الحكومات العربية بتخصيص غالبية الشركات والمؤسسات التي تعمل على توفير هذه البنى وبخاصة في قطاعات الماء والكهرباء والاتصالات، فإن المجال ما زاد مفتوحاً لمزيد من الاستثمارات الخاصة وبما يسهم إيجاباً في تطوير القطاع الزراعي العربي وبخاصة في مجال النقل البري المبرد والنقل البحري والجوي وفي مجال الاتصالات وخدمات الماء والكهرباء وبخاصة في المناطق الريفية.

ت- في مجال توفير الخدمات المساندة:

هناك أنواع عديدة ومختلفة من الخدمات المساندة في القطاع الزراعي لمراحل ما قبل وما بعد الإنتاج وخلال العملية الإنتاجية ذاتها والتي ما زال دور القطاع الخاص في الوطن العربي محدوداً فيها نظراً لكون الحكومة كانت الجهة شبه الوحيدة القائمة على تقديمها للقطاع الزراعي ولعقود عديدة. وبعد تراجع دور الحكومات في الأنشطة الزراعية المختلفة أصبح المجال مفتوحاً للقطاع الخاص للقيام بتقديمها لكافة المتعاملين بالعمليات الإنتاجية والتسويقية والتجارية للمنتجات الزراعية وعلى أسس اقتصادية.

ومن الخدمات المساندة التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها الخدمات الإرشادية مثل خدمات الإرشاد الزراعي والإرشاد التسويقي، والخدمات الوقائية (تعيم التربة وتجهيزها، رش المزروعات، مكافحة الحشرات والاعشاب، التلقيح والتراكيب..... وغيرها) والخدمات المخبرية، وخدمات البحث والتطوير والدراسات، وخدمات التدريب، وخدمات ما قبل وما بعد الحصاد (تجهيز التربة، التقليم، التسميد، القطف...الخ)، وخدمات المعلومات وبخاصة المعلومات المتعلقة بالإنتاج والأسواق المحلية والعالمية، وخدمات النقل والتخزين والتعبئة والتوزيع، وخدمات البيطرة والحجر الزراعي وخدمات الفحص والمطابقة وغيرها من الخدمات الأخرى. وجدير بالذكر بأن مساهمة القطاع الخاص في مجال تقديم الخدمات المساندة في الدول العربية ما زالت محدودة، حيث تقتصر مساهمته في تقديم بعض البرامج التدريبية (جامعات، معاهد، مراكز تدريب) وبشكل محدود خدمات البحث والتطوير وعلى

المستوى الشخصي (داخل المزرعة أو المشروع)، وخدمات النقل والتخزين والتبريد. ومما لا شك به أن محدودية الخدمات المساندة التي يقدمها ويقبل عليها القطاع الخاص وعدم تطورها بالنوع والكم المطلوب سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تنعكس على القطاع الزراعي عموماً.

ث- في مجال التسويق الزراعي:

يتوفر في العديد من الدول العربية أنظمة تسويقية متفاوتة من حيث التطور والكفاءة بما فيها شركات الاستيراد والتصدير والوسطاء ومؤسسات التمويل التسويقي ومؤسسات ضمان الصادرات والأسواق المركزية بأنواعها المختلفة (مثل أسواق الخضار والفواكه وأزهار القطف واللحوم الحمراء والبيضاء والمنتجات السمكية والماشية). إلا أنه وعلى الرغم مما سبق فإن أنظمة التسويق الزراعي في العديد من الدول العربية ما زالت تعاني من القصور نتيجة لوجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تتطلب تكاثف جهود كافة الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص للتغلب عليها وبخاصة في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة. الأمر الذي يعني توفر فرص كبيرة للاستثمار الخاص في المشروعات ذات العلاقة في التسويق مثل شركات التعبئة والتدريج وشركات الاستيراد والتصدير وفي مجال بناء وإدارة الأسواق المركزية بخاصة وأن ملكية وإدارة معظم أسواق الجملة للمنتجات الزراعية في العديد من الدول العربية ما زالت تعود للقطاع العام، مما يعني وجود فرص كبيرة للقطاع الخاص للاستثمار في مثل هذه المشاريع بعد تعديل الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها.

ومما لا شك فيه أن محطات التعبئة والفرز والتدريج تعتبر ضرورية وداعمة للصادرات في مجال الخضار والفاكهة مما يضمن توفير الجودة المطلوبة في الأسواق المحلية والعالمية. ويلاحظ أن مثل هذه المحطات متوفرة فقط في بعض الدول العربية وبدرجة عالية من التقنية والتطور، مما يشير إلى وجود آفاق استثمارية واسعة في هذا المجال بخاصة وأن جميع الدول العربية تشهد تنمية زراعية متكاملة.

ج- في مجال التصنيع الزراعي:

أبدت غالبية الدول العربية اهتماماً مقدراً بتصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية كنشاط داعم للقطاع الزراعي بهدف تعظيم عائداته المضافة. ونتيجة لذلك أصبح يتوفر بالدول العربية وبشكل غير كاف العديد من المصانع المتطورة للأغذية، والمسالخ العصرية ومحطات التعبئة والتجهيز. الأمر الذي يعتبر مؤشراً إيجابياً لتوفر الفرص اللازمة لجذب استثمارات كبيرة ومتنوعة في مجال التصنيع الغذائي خصوصاً في مناطق الإنتاج والمناطق الريفية حيث تتوفر البنى التحتية اللازمة. وتعكس البيانات المتاحة الحاجة لمزيد من مصانع العبوات والتعبئة والتغليف ومحطات التعبئة والتدريج لتواكب الطلب المتزايد محلياً وإقليمياً وعالمياً ولتأبى أذواق المستهلكين.

مما سبق يتبين أن تطوير القطاع الزراعي في الدول العربية وتهيئته لمواجهة المتغيرات الدولية المتسارعة يتطلب المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات المذكورة سابقاً وبالذات في مجال التسويق الزراعي والخدمات المساندة بخاصة وان المتغيرات الدولية تتطلب وجود أنظمة تسويقية متطورة وقادرة على الاستجابة والمنافسة في ظل العولمة وتحرير التجارة العالمية.

10- الفرص الاستثمارية المتوفرة والواعدة في القطاع الزراعي بالوطن العربي:

بهدف التعرف على الفرص المتوفرة والواعدة للاستثمار الزراعي في الدول العربية قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الأعوام 2003 و 2004 بإعداد دراستين لخرائط وفرص الاستثمار الزراعي في الدول العربية، وتبين الجداول ذوات الأرقام (4) (5) (6) (7) (8) الفرص المتوفرة والواعدة للاستثمار في القطاع الزراعي في دول عربية مختارة في مجالات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي وفي مجالات التصنيع والتسويق والخدمات المساندة، والتي تم اشتقاقها من المعلومات الواردة في التقارير القطرية التي قام بتقديمها خبراء قطريين مختصين في مجال الاستثمار الزراعي التي تم تقديمها إلى المنظمة لإعداد الدراستين المذكورتين سابقاً.

جدول (4): مجالات الاستثمار الزراعي المتوفرة والواعدة في مجالات الإنتاج النباتي في بعض الدول العربية

الدولة	إنتاج نباتي
الأردن	خضر وفاكهة - الزراعة العضوية - الأزهار - نباتات الزينة - النباتات الطبية والعطرية
الإمارات	الزهور والورود ونباتات الزينة
تونس	الحبوب والبقول الجافة - الغلال والخضر - المنتجات البيولوجية - إنتاج الزهور ونباتات الزينة - البذور المحسنة ومشاتل الأشجار المثمرة والخضر - النباتات الطبية والعطرية
الجزائر	الحبوب - الأعلاف - الزيتون - الزراعات الصناعية - الأشجار ذات النواة - الكروم - الحوامض - التمر - الأعناب
السعودية	مجموعة الحبوب وتشمل الدخن والذرة الرفيعة والذرة الشامية والسمسم - مجموعة الخضر وتشمل الطماطم والبطاطس والبطيخ والبصل الجاف والبامية والخيار والكوسة - مجموعة الفواكه وتشمل الموالح (برتقال وليمون) والرمان والتين والعنب والتمر والزيتون والكمثرى

الدولة	إنتاج نباتي
	والمانجو والجوافة والباباي والموز واليوسفي والقريب فروت.
السودان	القطن - الذرة الشامية والرفيعة - القمح - الأرز - الفول السوداني - زهرة الشمس - المحاصيل البستانية والأعلاف - استزراع الغابات

جدول (5): مجالات الاستثمار الزراعي المتوفرة والواعدة في مجالات الإنتاج الحيواني والسمكي في بعض الدول العربية

الدولة	إنتاج حيواني	إنتاج سمكي
الأردن	تربية المواشي - الأعلاف.	إنتاج الأسماك في المياه العذبة.
الإمارات	تربية الأبقار الحلوب - مزارع دواجن اللحم وبيض المائدة.	زراعة الروبيان.
تونس	الألبان واللحوم الحمراء - تربية الحيوانات البرية والخيول والنعام.	تربية الأحياء المائية بالمياه المالحة والعذبة.
الجزائر	اللحوم الحمراء والبيضاء - الحليب - العسل - الصوف - البيض.	السمك الأبيض والأزرق - القشريات - صياف البحر
السعودية	اللحوم الحمراء والبيضاء - بيض المائدة - الحليب الطازج.	تربية الأسماك والربيان - تجهيز وتدرج وتبريد وتجميد الأسماك - مخازن تجميد وتغليف منتجات الأسماك.
السودان	تسمين المواشي لإنتاج اللحوم الحمراء - تأهيل المسالخ - مسالخ وخدمات الذبيح - اللحوم البيضاء - معامل ضبط الجودة.	مصيد الأسماك النيلية والبحرية - استزراع الأسماك والبحيرات الصناعية

جدول (6): الفرص الاستثمارية المتوفرة والواعدة في مجالات التصنيع الزراعي في بعض الدول العربية

الدولة	تصنيع زراعي
الأردن	تجفيف الفواكه - تصنيع الخضراوات - تصنيع منتجات الزيتون وتعبئة زيت الزيتون.
الإمارات	تعبئة وتغليف التمور - تصنيع الألبان واللحوم - تعليب الأسماك المستوردة.
تونس	تصنيع الحليب الطازج - إنتاج الألبان - تصبير الغلال والخضر ومنتجات الصيد البحري وزيتون المائدة - إنتاج مشتقات الطماطم - تبريد وتجميد وتجفيف منتجات الصيد البحري - معاصر زيت الزيتون - تعليب زيت الزيتون - إنتاج عصير الغلال الطازج - مذابح ومسالخ - وحدات تحويل اللحوم - نشر وتكييف المنتجات الغابية.
الجزائر	طماطم مصبرة مركزة - المربة - العصائر بأنواعها - الصودا - مصبرات الخضر الأخرى.
السعودية	حفظ وتعليب الخضراوات - تصنيع مشتقات الطماطم والبطاطس المجمدة والمخللات - إنتاج زيتون المائدة - صناعة المكرونة والبسكويت والنشا وصناعات تقوم على المنتجات الحيوانية - تصنيع التمور - تصنيع الأعلاف.
السودان	صناعة السكر والصمغ العربي والأخشاب وتعليب الخضر والفواكه - الطماطم والمربيات ومركزات العصائر - مركزات الأعلاف - الغزل والنسيج - الغلال - الزيوت - الورق ومواد التغليف - تصنيع وتعليب اللحوم الحمراء - تصنيع الجلود.
سوريا	صناعة الكونسروة (البندورة والخضراوات) - صناعة الحبوب والألبان والاجبان - معاصر زيت الزيتون - مصانع الأعلاف.
مصر	تصنيع الخضر والفاكهة - تصنيع وتعبئة اللحوم والأسماك - تصنيع مخلات القصب - استخلاص الزيوت وزيت الذرة.
المغرب	المنتجات المجمدة - المشمش - الهليون - البطيخ وقلب القوق - مصبرات الزيتون وزيت الزيتون - تطوير إنتاج المواد ذات الخصوصية المحلية والبحث عن تقنيات متطورة.

جدول (7): الفرص الاستثمارية المتوفرة والواعدة في مجالات التسويق الزراعي في بعض الدول العربية

الدولة	تسويق زراعي
الأردن	التصدير وإقامة شركات التسويق الزراعي - إقامة البنى والمرافق التسويقية.
الإمارات	استيراد وتسويق الخضار والفواكه - وقاية النباتات - الخدمات البيطرية.
تونس	إمكانات تسويق بالداخل ومجالات تصدير.
الجزائر	توجد مؤسسات تسويق متعددة لمختلف المنتجات الزراعية والحيوانية.
السعودية	إمكانات التسويق الداخلي والخارجي.
السودان	إنشاء مراكز إعداد الخضار والفاكهة للصادرات - التخزين المبرد والجاف - مراكز تجميع الماشية - النقل البحري - نقل صادرات من محاصيل زراعية وحيوانية.
سوريا	شركات توضيب وفرز الخضار والفواكه - شركات تعبئة وتوضيب التمور - شركات تعبئة زيت الزيتون.
مصر	محطات التدرج والتعبئة - محطات تجميع الأسماك - مخازن تبريد في المواني والمطارات.
المغرب	تسويق الحبوب والقطاني - إنشاء مناطق للتبادل الحر - تقديم منح للمستثمرين في خدمات التسويق الزراعي.

جدول (8): الفرص الاستثمارية المتوفرة والواعدة في مجال الخدمات الزراعية وغيرها في بعض الدول العربية

الدولة	خدمات زراعية	مجالات أخرى
الأردن	إنتاج مستلزمات الإنتاج - إنتاج البذور المحسنة والتقنيات - إنتاج الشتول والتقاي باستخدام زراعة الأنسجة.	
الإمارات	وقاية النباتات - الخدمات البيطرية.	تصنيع الأسمدة - تحلية المياه - الصناعات الغذائية.
تونس	إضفاء قيمة مضافة للمنتجات النباتية والحيوانية - خدمات المخابر الفلاحية	

الدولة	خدمات زراعية	مجالات أخرى
	والبيطرية - جمع وخزن الحبوب - تكييف البذور وتسويقها - خدمات الرش الجوي - حفر الآبار والتقنيات المائية - تركيب تجهيزات وآلات الصيد البحري - تحاليل تكنولوجية وكيميائية وبيطرية.	
الجزائر	توجد مؤسسات تعمل في مجال الخدمات الزراعية بأنواعها المختلفة.	
السعودية	تقدير الخدمات الزراعية والبيطرية.	
السودان	خدمات الري- الميكنة الزراعية- عمليات ما بعد الحصاد - خدمات الفرز والتدريج والتعبئة للمنتجات الزراعية - توفير مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني.	تعبيد الطرق الداخلية - إنشاء السدود للخيران الموسمية - إقامة محطات مياه الشرب وكهرباء بمواقع الإنتاج.
سوريا	إنتاج مستلزمات الري الحديث والإنتاج الزراعي والمبيدات الزراعية والأسمدة - مسالخ آلية - محالج ومغازل قطن.	
المغرب	توفير شبكة طرق عصرية ووسائل نقل بري وبحري وجوي متقدمة ومخازن وصوامع - تكثيف وسائل الاتصال في الريف.	

11- المشروعات الاستثمارية العربية المشتركة في بعض الدول العربية:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الداعمة لمسيرة التكامل بين الدول العربية حيث تتنوع الموارد الطبيعية مما يوفر قدراً كبيراً من المتطلبات الغذائية والاستهلاكية للسكان. وتساهم المشاريع الزراعية العربية المشتركة إيجاباً في دعم وتحقيق التنمية الزراعية العربية على المستويين القطري والقومي وذلك لإسهامها الكبير في توفير الغذاء وزيادة التجارة البينية وخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي. إضافة للدور الكبير الذي تلعبه في استغلال الموارد الطبيعية والمحافظة على التوازن البيئي وتبادل الخبرات بين الدول العربية مما يمكنها من الاستفادة من التقدم العلمي والتقني.

وتشير التقارير القطرية والدراسات التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول الاستثمار الزراعي في الدول العربية إلى تنامي ظاهرة المشاريع المشتركة بين الدول العربية خلال العقدين الماضيين، على هيئة استثمارات متنوعة منها المشاريع الإنتاجية الزراعية والصناعية وبرؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة. ويلخص الجدول رقم (9) التالي بعض التجارب الناجحة للمشروعات الاستثمارية المشتركة في دول عربية مختارة.

جدول (9): نماذج ناجحة للمشروعات الاستثمارية العربية المشتركة في بعض الدول العربية

الدولة	اسم المشروع	وصف المشروع	مؤشرات نجاح المشروع
الإمارات	(1) الشركة العربية للإنتاج الحيواني في رأس الخيمة	تعمل في مجال صناعة الألبان ومشتقاتها وصناعة اللحوم	ناجحة لأنه تمكن من استرداد رأس المال بالكامل وتحقيق معدلات ربح عالية.
	(2) الشركة العربية لإنتاج الدواجن	تعمل في مجال إنتاج الدواجن برأسمال قدره 100 مليون درهم	إحراز نتائج فنية ومالية تفوق المعدلات القياسية العالمية مما مكنها من إعادة رأس المال بالكامل، وتحقيق معدلات أرباح تفوق معدلات الشركات الصناعية والزراعية.
تونس	الشركة التونسية السعودية لتجارة المواشي	تجارة المواشي بمنطقة القيروان في مساحة 2724 هكتار - زراعة مروية للحبوب والأعلاف - تربية الماشية (4000 رأس من الأغنام) - استغلال غراسات زيت زيتون	حققت الشركة نتائج مهمة في مجال نسبة خصوبة الأغنام ونسبة الولادات.
السودان	(1) الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي.		
	(أ) وحدة الإنتاج الزراعي بولاية الخرطوم	إنتاج الأعلاف والمحاصيل البستانية	الشركة ناجحة وكانت رائدة في مجال إعداد الخضر والفاكهة للصادر والأعلاف المجففة.
	(ب) وحدة الألبان الطازجة بولاية الخرطوم	إنتاج الألبان والأعلاف	مزرعة رائدة في مجال إنتاج الألبان الطازجة على أسس فنية حديثة.

الدولة	اسم المشروع	وصف المشروع	مؤشرات نجاح المشروع
	(ج) وحدة إنتاج الدواجن	إنتاج الكتاكيت وبيض المائدة	مزرعة نموذجية وتتوفر فيها كل النظم الفنية لإنتاج الدواجن.
	(د) وحدة النشا والجلكوز	إنتاج النشا والجلكوز	
	(2) الشركة العربية السودانية للزراعة المطرية بالنيل الأزرق إنتاج السمسم والذرة والقطن المطري	آليات ومعدات زراعية - مخازن	إدخال التقانات الحديثة أدت إلى زيادة الإنتاجية وذلك بإدخال نظام الزراعة بدون حرث
	(3) شركة سكر كنانة	إنتاج القصب والسكر	رائدة في إنتاج السكر في العالم العربي وتبلغ إنتاجية الفدان 40 طن من قصب السكر. بلغت الأرباح في موسم 2001/2000 مبلغ 242 ألف دولار
سوريا	(1) الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية	إنتاج أبقار - ألبان - دواجن - أعلاف وأسمدة عضوية	
	(2) الشركة السورية السعودية للاستثمار الصناعي والزراعي	ألبان - مفروشات	
	(3) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	تربية الثروة الحيوانية	
	(4) مؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية	إنتاج الخضر والتعليب - الخضار والحمضيات وغراس الفسوق الحلبي	
المغرب	مشروعات ميادين الفواكه والخضر وتربية الماشية	إنتاج الفواكه والخضر وتربية الماشية	مشاريع ناجحة

12- محددات تفعيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية الزراعية في الوطن

العربي:

بالرغم من توفر الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية بالمنطقة العربية، فإن الاستثمار في القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية ما زال دون المستوى المطلوب ولم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل القطاعين العام والخاص على الرغم من قيام العديد من

الدول العربية بوضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في هذا المجال الحيوي والمهم. ويستدل على ذلك من ضعف مستوى الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي سنوياً مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويرجع هذا الضعف إلى وجود العديد من المعوقات والمحددات التي تحول دون تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية والتي يمكن تقسيمها إلى معوقات طبيعية وتشريعية ومؤسسية وتمويلية وبشرية وغيرها. وفيما يلي سرداً موجزاً لاهم المعوقات والمحددات التي تحول دون توسيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي وبالتالي في التنمية الزراعية في الوطن العربي:

(أ) المحددات والمعوقات التمويلية:

يأتي تمويل الاستثمار في مقدمة العوامل المؤثرة على حجم ونشاط الاستثمار في الوطن العربي. وعلى الرغم من توفر موارد مالية مقدرة في الوطن العربي إلا أنه ونتيجة لتركزها في الدول غير الزراعية بمنظور توفر الموارد، فإن العديد من الدول العربية الغنية بالموارد الزراعية الأرضية والمائية والبشرية مثل مصر والسودان وسوريا، تعاني من عدم توفر مصادر التمويل اللازمة لقيام المشروعات الزراعية المختلفة. وتزداد حدة هذه المشكلة مع إجماع القطاع الخاص والبنوك التجارية عن تمويل المشاريع الزراعية نظراً لارتفاع عنصر المخاطرة فيها وانخفاض مردودها الاقتصادي مقارنة بغيرها من المشاريع غير الزراعية. مما ترتب عليه توجيه معظم رؤوس الأموال إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث لم تتجاوز نسب الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الإجمالي في الدول العربية 15% في المعدل على المستوى القومي.

(ب) المعوقات والمحددات الطبيعية:

يعاني الاستثمار الزراعي في الدول العربية من العديد من المحددات الطبيعية ومنها الظروف المناخية واعتماد الزراعة في العديد من الدول العربية على مياه الأمطار التي تتقلب كمياتها من عام إلى آخر، إضافة إلى قلة المياه السطحية والجوفية. كما تعاني بعض الدول العربية من تدهور مواردها الأرضية والمائية نتيجة للاستغلال الجائر والزحف الصحراوي، مما أثر سلباً على التنمية الزراعية والاستثمار الزراعي في العديد من الدول العربية وبخاصة ذات الأنظمة الإنتاجية التقليدية التي تتأثر أكثر من غيرها بالظروف المناخية والتقلبات الجوية.

(ج) المحددات التشريعية والقانونية:

بالرغم من قيام العديد من الدول العربية بتعديل القوانين والأنظمة والتشريعات التي تحكم عمليات ملكية واستخدام الأراضي الزراعية، وقوانين تشجيع الاستثمار العام والزراعي،

فان العديد منها ما يزال عاجزاً عن استقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة والمشاركة العربية والأجنبية. وقد يعود ذلك إلى عدم وضوح القوانين وعدم وجود آليات واضحة لتطبيقها (لوائح تنفيذية) وعدم شموليتها وتضاربها في بعض الأحيان، إضافة إلى قصورها عن معالجة المواضيع الأساسية التي تهم المستثمرين وبخاصة فيما يتعلق بضمان الملكية وحرية التحويل وحالات الاحتكار والغش والمنافسة والملكية الفكرية، وإجراءات التصفية وحل المنازعات والتي تحتاج إلى فترات طويلة وإجراءات معقدة وتكلفة عالية، تدفع بالمستثمرين إلى تفضيل الاستثمار في دول دون غيرها، وفي أحيان كثيرة تدفعهم إلى العزوف عن الاستثمار في المجال الزراعي. كما أن التغيرات المستمرة للقوانين والأنظمة وبشكل مفاجئ وغياب الشفافية والوضوح وانتشار المحسوبية والفساد وبطء الإجراءات القانونية لتسجيل المشاريع والإجراءات المعقدة للتصفية والإفلاس وعدم استقلال ونزاهة الأنظمة القضائية في بعض الدول العربية يحد من إقبال القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في المشروعات الزراعية العربية.

ج) المعوقات المؤسسية:

على الرغم من توفر الأطر المؤسسية الداعمة والمنظمة للقطاع الزراعي في الدول العربية وعلى الرغم من قيام العديد من الدول العربية بتعديل القوانين والهيكل والأطر المؤسسي التي تشرف على وتتولى تنظيم القطاعات الزراعية ومؤسسات وهيئات تشجيع الاستثمار، فان هذا القطاع ما زال يعاني من العديد من المشاكل ذات العلاقة بالأطر والنظم المؤسسية ولعل من أهمها تعدد المؤسسات المشرفة على أعمال القطاع وفي جميع المجالات الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية وتداخل الصلاحيات وتضاربها في الكثير من الأحيان.

د) المعوقات الفنية والبشرية:

هناك العديد من المعوقات الفنية والبشرية التي تحول دون توسيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية ومن أهمها عدم توفر الكفاءات الإدارية المؤهلة لإدارة المشاريع والشركات الزراعية، ونقص القوى العاملة الزراعية المدربة وانخفاض كفاءتها الإنتاجية وخاصة من فئة الفنيين. وأخيراً عدم مقدرة القوى البشرية العاملة في القطاع العام على فهم التغير الحاصل في الأدوار المطلوبة منها وتمسكها بالأدوار التقليدية وذلك نتيجة لقلّة البرامج التدريبية التي تقدم لها في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن تخلف الأنظمة الإنتاجية والتسويقية في بعض الدول العربية وعجزها عن مواكبة التغيرات الاقتصادية والتجارية الدولية المتسارعة تعتبر أيضاً من المحددات الرئيسية للاستثمار والتنمية الزراعية في الدول العربية.

13- مقترحات تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي والمشروعات

المشاركة والتنمية الزراعية في الوطن العربي:

نظراً لكون الاستثمار الزراعي الأداة المحركة للتنمية الزراعية، فإن تشجيع وتحفيز الاستثمار ورفع كفاءته تعتبر من العوامل المهمة لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية. كما أن رفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي من شأنه أن يؤدي، وبالضرورة إلى تنمية وزيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحقيق أهداف التنمية الزراعية العربية ومنها تحقيق الأمن الغذائي ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة في دول الوطن العربي.

ونتيجة للدور المتعاظم الذي يلعبه الاستثمار الزراعي في دفع عجلة التنمية الزراعية وتأمين إنتاج الغذاء، فقد أولت الدول العربية اهتماماً متزايداً للاستثمار الزراعي وقامت بوضع السياسات والخطط الهادفة إلى تشجيعه وتحفيزه. إلا أنه وعلى الرغم من الجهود المقدرة التي بذلتها الدول العربية في هذا المجال فإن إقبال القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي ما زال دون المستوى المطلوب مما يبرز الحاجة إلى قيام الدول العربية بمراجعة كافة السياسات والخطط التي انتهجتها ومحاولة تعديلها وتصحيحها بالتشاور والتعاون مع كافة المعنيين وبخاصة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المعني الرئيسي بها. وبالاعتماد على الأوراق القطرية والمحورية التي تم إعدادها لغايات هذا اللقاء والدراسات ذات العلاقة التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية نوجز فيما يلي أهم المقترحات الخاصة بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية الزراعية في الدول العربية:

1. ضرورة تحسين وتعزيز السياسات الاقتصادية والزراعية في الدول العربية بما يساعد على تشجيع الاستثمار وتوفير المناخ الملائم لجذب رؤوس الأموال إلى قطاعات الزراعة، من داخل وخارج دول الوطن العربي.
2. بذل المزيد من الجهود الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الزراعة العربية، ومنحه المزيد من الحوافز المالية والعينية المسموح بها في الاتفاقيات الدولية سواء في المجالات الإنتاجية أو الخدمية.
3. ضرورة قيام الدول العربية بالعمل على تذليل المشاكل والمحددات التي لا تزال تحد من مسيرة الاستثمار الزراعي في الدول العربية والتي تم ذكر بعضها في الجزء السابق من هذه الورقة.
4. ضرورة قيام الدول العربية بمراجعة وتنقيح القوانين التجارية والاستثمارية وقوانين وتشريعات تنظيم ملكية الأراضي الزراعية وتعديلها. وكذلك ضرورة العمل على مراجعة القوانين التجارية وتعديلها بشكل يضمن الوضوح والبساطة وبخاصة فيما

يتعلق بتنظيم الشركات والأسواق وتحديد العقود والملكية الفردية والاستثمار وحالات الإفلاس والاحتكار والمنافسة والغش والتدليس. وضرورة توفير أنظمة قضائية كفوءة وعادلة ومستقلة ذات مقدرة على الفصل في القضايا بالسرعة المعقولة دونماً تأخير وبتكاليف ملائمة.

5. ضرورة وضع استراتيجيات وبرامج تنموية واضحة المعالم ومحددة الأهداف وقابلة للتطبيق لتطوير القطاع الخاص ورفع الكفاءة الاقتصادية وتطوير أنظمة تجارة وتسويق المنتجات الزراعية، بالتشاور مع المعنيين في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وترجع الحاجة إلى ذلك لكون عملية تطوير القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في التنمية الزراعية تعتبر من العمليات المتكاملة والمترابطة نظراً لكون العوامل المؤثرة فيها متداخلة ومتشابكة.

6. ضرورة قيام الحكومات بتوفير وتطوير البنى التحتية الكافية والملائمة وبخاصة في مجالات النقل والتخزين والأسواق المركزية والمواني (الخ)، وبخاصة وان القطاع الخاص يواجه الكثير من المشاكل في الاستثمار في البنى التحتية لصعوبة التمويل وارتفاع المخاطر وبخاصة في المناطق النائية.

7. ضرورة قيام الدول العربية بإيلاء المزيد من الاهتمام لعمليات تدريب وإعادة تأهيل الكوادر الحكومية والخاصة وبخاصة في المجالات المرتبطة بالتطورات الحديثة مثل الإدارة، المهارات الفنية الخاصة بالجودة والمواصفات والمعلومات واستعمالات الكمبيوتر والتسويق والتجارة الدولية. إضافة إلى ضرورة مراجعة النظام التعليمي بخاصة الثانوي العالي والجامعي وتطويره بما يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للقطاعين العام والخاص. وكذلك إعطاء اهتمام أكبر لتدريب العاملين في القطاعين العام والخاص على القضايا المعاصرة والمتعلقة بالتسويق والتجارة.

8. ضرورة قيام الدول العربية بالاستفادة من التجارب العربية الناجحة في مجال تطوير القطاع الخاص عن طريق تبادل الخبرات وإجراء الدراسات الجادة والمتعمقة لتجارب تطوير القطاع الخاص في المنطقة العربية.

9. ضرورة قيام الدول العربية بتبني البرامج العملية الخاصة بتطوير وتنمية مؤسسات خدمية مساعدة لتطوير القطاع الخاص على المستوى القطري والإقليمي.

10. الحاجة إلى دراسة أوضاع التمويل الزراعي في المجالات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية في المنطقة العربية. وكذلك الحاجة إلى دراسة جدوى إقامة مؤسسة عربية للتمويل الزراعي على المستوى القومي ولكافة المجالات والأنشطة الزراعية.

11. تشجيع وتطوير إنشاء روابط وتعاونيات ومجالس إنتاجية وتسويقية متخصصة على المستويين المحلي والقطري.
12. تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة الخاصة والعامة على المستويين القطري والقومي وذلك لما لها من أهمية في التغلب على المعوقات المتعلقة بتباين الموارد بين الدول العربية وبخاصة الموارد المالية والأرضية.
13. تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل والدعم اللازم لها وذلك لما لمثل هذه المشاريع من أهمية كبيرة في خلق فرص العمل ودعم الناتج المحلي وتحسين دخول صغار المزارعين.
14. تكثيف الجهود القطرية والقومية في مجال وقف التدهور الحاصل في الموارد الزراعية وبخاصة الأرضية والمائية، وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وبخاصة المتعلقة منها بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتوفير المياه.
15. توجيه الاستثمارات الزراعية العربية نحو إنتاج السلع والمنتجات ذات الميز النسبية والمقدرات التنافسية العالية ومتطلبات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. وتشجيع قيام الزراعات التصنيعية والتعاقدية لما لها من دور في تخفيف المخاطر السعرية التي يتعرض لها المستثمرون في القطاع الزراعي.
16. تشجيع البحوث الزراعية القطرية والمشاركة وتقوية الروابط بين مؤسسات الأبحاث العربية الخاصة والعامة، وتشجيع تبادل المعلومات حول البحوث المنتهية والجارية.

المراجع:

- (1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- (2) مؤسسة ضمان الاستثمار، التقرير السنوي للاستثمار في الدول العربية، 2003.
- (3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة خرائط وفرص الاستثمار الزراعي في الدول العربية، 2003.
- (4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة خرائط وفرص الاستثمار الزراعي في الدول العربية، 2004.
- (5) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية والأوراق المحورية للقاء الخبراء حول تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية، 2005.

**دور القطاع الخاص في مجال تعزيز وتطوير تجارة وتسويق المنتجات الزراعية
العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والقارية وسبل تعزيزه**

إعداد

د. زهير مبارك عبد الله

**المدير الإقليمي السابق للتسويق الزراعي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا
بمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو)**

دور القطاع الخاص في مجال تعزيز وتطوير تجارة وتسويق المنتجات الزراعية العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والقارية وسبل تعزيزه

1- مقدمة:

شهد العالم العربي خلال الفترة الممتدة من أواسط ثمانينات القرن الماضي وخمس السنوات الأولى من القرن الحالي زخماً متلاحقاً ومتسارعاً من المتغيرات الدول الاقتصادية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. ولقد أدت هذه المتغيرات إلى حدوث تغييرات هيكلية في اقتصاديات دول المنطقة وإلى بزوغ فهم واستراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية وإلى تحولات في أداء وتنظيم القطاعات الاقتصادية بخاصة قطاعي الزراعة والتجارة شاملة تسويق المنتجات الزراعية. فعلى الصعيد العالمي دخلت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT حيز التنفيذ أثر قيام منظمة التجارة العالمية WTO في أول يناير 1995 بهدف تحرير التجارة العالمية شاملة المنتجات الزراعية. وقد انضوى في عضوية WTO عدد من الدول العربية بينما ينتظر الآخرون الانضمام إلى هذه المنظمة. وكما شهدت هذه الفترة بروز واشتداد قوة التكتلات الإقليمية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي ((EU ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ((NAFTA رابطة أمم جنوب شرق آسيا ((ASEAN والسوق المشتركة لوسط أمريكا ((CARICOM والمجموعة الاقتصادية لغربي إفريقيا ((ECOWAS ورابطة أمريكا اللاتينية للتكامل - منطقة التجارة التفضيلية PTA وغيرها. أما على الصعيد العربي فقد أقيمت تكتلات بهدف تقوية التعاون الإقليمي وإيجاد صيغ فاعلة للتكامل الاقتصادي ومن هذه التكتلات تذكر منطقة التجارة الحرة العربية AFTA ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة والاتفاقيات الثنائية العربية، فضلاً عن هذا انضمت بعض الدول العربية لتكتلات إقليمية غير عربية مثل اتفاقات الشراكة الأوروبية والكوميسا ((COMESA ومنطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية وتجمع الساحل والصحراء ورابطة المؤتمر الإسلامي.

أما على الصعيد القطري فقد سبقت وفي بعض الأحيان لازمت المتغيرات الإقليمية والعالمية متغيرات قطرية حيث نفذت الكثير من الدول العربية برامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. ولقد انطوت هذه الإصلاحات على تحول من الاقتصاد المركزي المبني على التدخل المباشر وسيطرة الدولة إلى اقتصاد السوق. وهذا يعني انحسار متواصل لدور الدولة المباشر في إدارة وممارسة النشاط الاقتصادي وبتعظيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والذي يمكن إجماله فيما صار متعارفاً عليه ببرنامج الخصخصة.

وغنى عن القول أن المتغيرات العالمية والإقليمية والقارية تشترك في وحدة الهدف المؤدي إلى تحرير الأسواق المحلية والتجارة الخارجية للأقطار المعنية وصولاً إلى تطوير التجارة وتعزيزاً للتنمية الاقتصادية على كل المستويات عالمياً وإقليمياً وقطرياً. وأن اختلفت الأساليب والصيغ للوصول إلى الهدف إلا أن إعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص في ظل اقتصاد السوق وحرية التجارة يظل قاسماً مشتركاً وأن تفاوت بين دولة وأخرى. والسؤال الرئيسي لهذه الورقة هل حققت برامج الخصخصة التي اعتمدت في كثير من بلدان المنطقة أهدافها المتعلقة بتنمية وتطوير تجارة المنتجات الزراعية بعد أن أزيلت التشوهات في الاقتصاد الكلي والتجارة التي اتفق عليها الأغلبية إنها كانت من الأسباب الرئيسية في تدني التصدير والإنتاج السلعي والخدمي لمعظم البلدان المعنية. إذا لم تحقق الخصخصة أهدافها وبعد كل الإصلاحات الكلية والقطاعية هل يعني هذا وجود أسباب أو تشوهات أخرى أدت إلى هذا القصور. ما هي السبل والصيغ الملائمة والممكنة التطبيق لتطوير القطاع الخاص ليلعب الدور المنوط به. للإجابة على هذه الأسئلة ستحاول الورقة أولاً إعطاء خلفية مختصة عن الوضع الراهن لتجارة وتسويق المنتجات الزراعية العربية ومن ثم تتطرق إلى تعريف الخصخصة ولماذا كانت الخصخصة والأدوار المطلوبة من القطاع الخاص والعام في تطوير تجارة المنتجات الزراعية. الجزء الثالث من الورقة سيتعرض للمعطيات الأساسية لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في مجال تجارة المنتجات الزراعية مع ذكر بعض الأمثلة والجزء الأخير يقدم الخلاصة والنتائج.

اعتمدت الورقة على المراجع والإحصائيات المتوفرة عن هذا الموضوع وعلى رأسها مطبوعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ولتباين الموارد الطبيعية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة بين الدول العربية ومستويات التنمية الاقتصادية بينها كان من الصعب التحليل التفصيلي لكل قطر في ظل محدودية الوقت ونطاق الورقة. فلا مندوحة إذاً من التعميم آخذين في الاعتبار الاختلافات بين دول الإقليم.

2- الوضع الراهن لتجارة وتسويق المنتجات الزراعية العربية:

على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي إلا أن الفجوة الغذائية تزداد اتساعاً والاعتماد على الواردات لسد هذه الفجوة ينمو بوتائر متسارعة. ويعزى اتساع الفجوة إلى عدم مواكبة الإنتاج للنمو المتسارع على الطلب للغذاء. ولقد وضعت البرامج التكاملية بين الدول العربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية من منظور إقليمي وعلى مشاريع وبرامج لتفعيل التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. ولكن لعدة أسباب أوضحتها وثائق المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة لم تتمكن المنطقة حتى الآن من تفعيل برامج التكامل الزراعية بين الدول العربية.

إن تحقيق الأمن الغذائي وتقليل حدة الفقر من الأهداف المعلنة لمعظم بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والعالمية المعنية بالتنمية الزراعية. التنمية الاقتصادية المستدامة التي تمكن من الزيادة الدائمة في الإنتاج والإنتاجية وترفع دخل الفرد على المستوى الأسري والجهوى والقطري هي حجر الرchy في تحقيق الأمن الغذائي سواء أنه كان بالإنتاج المحلي أو الاستيراد أو الاثنين معاً. يعتبر تطوير وتنمية الصادرات بخاصة الزراعية منها في الأقطار التي تعتمد على الزراعة من المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير التمويل اللازم لزيادة الإنتاج واستيراد الغذاء وتقديم الحوافز اللازمة للمزارعين للاتجاه نحو إنتاج المحاصيل النقدية عالية القيمة والمحاصيل التصديرية بدلاً من المحاصيل الاستكفائية الذاتية منخفضة القيمة. إن الميزان التجاري الزراعي لكل البلدان العربية يعاني عجزاً متزايداً وهذه لأن الصادرات الزراعية لم تنم بالسرعة المطلوبة لتواكب الواردات الزراعية. هنالك عدة أسباب مترابطة لتنامي الفجوة الغذائية وديمومة العجز في الميزان التجاري الزراعي على المستوى القطري والإقليمي. ولضيق المجال نركز هنا على التسويق الزراعي. لقد أوضحت الدراسات المتوفرة أن مشاكل التسويق وعدم وجود نظام تسويقي كفاء يعتبر من المعوقات الأساسية لزيادة الإنتاج وتنمية الصادرات وتقليل حدة الفقر. التسويق الكفاء يعطي الفرصة للمنتجين والتجار أن يستغلوا مهاراتهم ومواردهم في الدخول في مناشط ذات إنتاجية عالية تحقق لهم استغلالاً أمثل لمواردهم وتعظم أرباحهم. ويعنى هنا بالتسويق على أنه عملية تأسيس علاقات مستدامة عن طريق تخطيط وتنفيذ ومراقبة الدخول إلى الأسواق والتسعير والترويج وتوزيع السلع والخدمات وذلك لتحقيق علاقات تبادلية تحقق الأهداف والاحتياجات للأفراد والمؤسسات العاملة بالتسويق.

ويسري تعريف التسويق أدناه على الأنظمة والمؤسسات سواء أن كانت تعمل بالتجارة الداخلية أو الخارجية ولكن مدى التسويق ليتسع عندما يقرر الأفراد أو المنشآت التسويقية ان تبيع عبر الحدود الدولية. إن الركائز المعروفة للتسويق هي احتياجات المستهلك الميزة التنافسية والتركيز وهذا يعنى أنه يجب على الأفراد والهيئات العاملة بالتسويق دراسة السوق وتطوير منتجات وخدمات وترويج تسويقي ملائم يكفي حاجة المستهلك ورغبته على أساس مستمر. وقد تحول التركيز عن معرفة كل شيء عن المستهلك إلى معرفة المستهلك بمفهوم يشمل المنافسة سياسات ونظم الدولة والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحد من تطور الأسواق.

والملاحظ أن فرص التسويق الكفاء الداخلي والخارجي في معظم بلدان المنطقة تحدّها بصورة متباينة تكاليف التسويق العالمية المتأنيّة من ضعف المعلومات وعدم التحديد الواضح والانفاذ المؤثر لقوانين العقودات التجارية والملكية الفردية وضعف القدرة التنافسية وقلت التمويل بالإضافة إلى مجموعة متشابكة من العوائق المتعلقة بالبنى التحتية والإطار المؤسسي والإنتاج والسياسات والأمور الفنية الأخرى مثل الجودة والمواصفات والترويج والتعبئة والبحوث وخلافه.

والجدير بالذكر هنا أن من مشاكل الاستيراد الأساسية هو قلة الإنتاج الموجه إلى السوق وحسب رغبات المستهلكين والهيئات المستوردة. معظم ما يصدر الآن هو الفائض عن الحاجة المحلية. فعليه يمكن القول هنا ان التجارة الخارجية المتطورة والكفاءة تبدأ بتطوير السوق المحلي. فبدون تسوق محلي متطور كأساس للتجارة الداخلية والخارجية يصعب تنمية الصادرات بكفاءة فيما يتعلق بالتجميع للكميات المطلوبة والالتزام بالجودة والنوعية والتوقيت في الارساليات والإنتاج حسب رغبة المستهلك واكتساب المرونة التي تمكن من سرعة اقتناص الفرص المتاحة في الأسواق العالمية ومواكبة المزيج التسويقي للاحتياجات الخارجية وزيادة المقدرة على امتصاص وتقليل آثار الصدمات والتقلبات الخارجية.

أما قطاع التجارة الخارجية فعلى الرغم من تحريره في معظم بلدان المنطقة إلا أنه بالإضافة إلى قصور خدمات التسويق المرتبطة بالنشاط التصديري ما زال يعاني من تعقيدات وارتفاع معدلات الضرائب بخاصة على الواردات من مدخلات الإنتاج والمعدات وعدم كفاية فراغات النقل الجوي وعلو تكلفتها وقصور في النقل البري من حيث الطرق ووسائل النقل، ضعف الخدمات المساعدة والتخليص السريع في المواني البحرية والجوية وفي كثير منها ضعف أو غياب الساحات المبردة للمحاصيل قابلة التلف المصدرة، ضعف وبطء آلية تسوية المنازعات، عدم توافر خدمات الدعم المساندة مثل المعلومات عن الأسواق والبحوث والمعامل التي تصدر شهادات الجودة والمنشأ وصعوبة التمويل وارتفاع تكلفته والافتقار إلى سياسات اقتصادية تتسم بالشفافية والثبات والبورقراطية وطول الإجراءات المتعلقة بالنشاطات التصديرية، المدفوعات غير الرسمية التي تسمى بالتسهيلات في بعض البلدان.

يجب التأكيد هنا ان تحرير قطاع التجار الخارجية من دون نمو مضطرد للصادرات الزراعية، بخاصة في البلدان التي تعتمد على الزراعة، سوف لا يعطي الأثر المطلوب على برامج التحرر الاقتصادي المتعلقة بمعالجة ميزان المدفوعات، عبء خدمة الديون وتزايد تكلفة الواردات، ضعف الحوافز، قلة الاستثمار والاستعمال الأمثل للموارد الشحيحة. نمو الصادرات يتطلب قطاع تصدير ديناميكي وفاعل ومنشآت تصدير قادرة على الحركة والتفاعل مع المتغيرات المستمرة، لأن تجارة الصادرات تتصف بالمنافسة الحادة والتغير المستمر

والمفاجيء في أحيان كثيرة. مواصفات الجودة صارمة وأعلى بكثير من المواصفات المحلية والمنافسة على الأسعار حادة والتوريد في الوقت المناسب والمصادقية في الكميات والجودة تكون الأساس لتجارة تصدير ناجحة. فلهذا برزت أهمية تطوير هياكل تسويقية ملائمة وذات كفاءة عالية لكي تقدم الحوافز اللازمة لإنتاج الغذاء وتنمية الصادرات كأحد المحاور الإنسانية برامج الإصلاح الهيكلي التي تضمنت تحرير الأسواق الزراعية والخصخصة.

3- الأدوار المطلوبة من القطاعين العام والخاص في مجال تجارة وتسويق المنتجات الزراعية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية:

1-3- الخصخصة:

المعنى الضيق والمبسط للخصخصة هو تحويل ملكية المؤسسة العامة وإدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص شاملة بيع الأصول أما المعنى الشامل للخصخصة فهو تطوير القطاع الخاص بما يمكن من الزيادة المستمرة في الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الوطني (Economic efficiency) والمنشآت الاقتصادية. ويمكن أن يضاف إلى هذا التعريف مفهوم الخصخصة في في البلدان النامية التي تشمل أيضاً تعظيم الإنتاج من الموارد الشحيحة وتقليل حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويجب التنويه هنا الخصخصة هي مكملة وليست بديلاً للجوانب الأخرى لتطوير القطاع الخاص كما يلي ذكرها لاحقاً.

2-3- لماذا الخصخصة:

شهد بداية النصف الثاني من القرن الماضي ازدياداً سريعاً في سيطرة الدولة على النواحي الاقتصادية لكثير من دول المنطقة وتوسعاً في إنشاء المؤسسات العامة المملوكة للدول بغرض تسريع وتيرة النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا للقطاعات الاستراتيجية وتوكيد العمالة وإنتاج السلع الرئيسية بأقل تكلفة ورفع مستوى المعيشة للسكان. ولقد كان هذا التوجه بمساندة وتشجيع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة وتمويل إنفاق الدولة على المؤسسات العامة التي كانت جلها ذات أداء منخفض اللهم إلا بعض الاستثناءات فرضت الدولة الضرائب التصاعدية والتعريفات الجمركية العالية والحماية للصناعات المحلية والتمويل بالعجز عن طريق القروض المتراكمة. ولكن كانت النتيجة النهائية خسارات مالية كبيرة ومتراكمة للمؤسسات العامة مما أدى إلى الضغط على موازنات الدولة وإلى تدني مخصصات الاستثمار وتراكم الدين الخارجي والتوسع في مراقبة الأسعار والنقد الأجنبي والزيادة في رسوم الاستيراد ومراقبة الاستيراد عن طريق الترخيص وانخفضت قيمة

الصادرات والمدخرات. وتفاقت مشكلة العجز المتنامي في ميزان المدفوعات والموازنات الداخلية وبرز التضخم المتصاعد بسرعة غير متوقعة، لمعالجة هذه الاختلالات والتشوهات بدأت بسخرية الأقدار. نفس المؤسسات الدولية التمويلية كالبنك الدولي وغيره من المنظمات الأخرى المطالبة بإصرار على الدول المقترضة والتأثير على الدول الأخرى غير المقترضة ان تعد وتنفذ برنامج الإصلاح الهيكلي ((SAP لتحرير التجارة والأسواق واعتماد آليات التسوق وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص في إنتاج وتسويق المنتجات والمدخلات والخدمات. فلهذا اعتمدت الخصخصة كأحد المحاور والمرتكزات الأساسية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية التي عمت معظم البلدان العربية. ولقد صار التحول من الاقتصاد المركزي الذي تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاديات يوجهها السوق هو السمة الغالبة لمعظم دول المنطقة.

3-3- دور القطاع الخاص:

3-3-1- دور القطاع الخاص ما قبل الإصلاحات:

ما قبل الإصلاحات التي عمت معظم الدول العربية في التسعينات من القرن الماضي كانت هناك ثلاثة أنواع من النظم أو الصيغ الاقتصادية التي سادت البلاد العربية. الأولى: شكلت مجموعة صغيرة من دول ذات اقتصاديات موجهة إلى السوق مع تدخل الحكومة في السياسات الاقتصادية والاستثمار. الثانية: أيضاً مجموعة صغيرة من الدول ذات اقتصاديات مركزية اشتراكية المنحى. والثالثة: تشمل أغلبية دول المنطقة فلها اقتصاد مختلف بين التوجه نحو السوق ومركزية الدولة وأن كانت الغلبة لهيمنة الدولة وتدخلها المباشر حتى في الإنتاج والتسويق في كثير من الأحيان. والجدير بالذكر أن في كل النظم الثلاثة المذكورة أعلاه كان للقطاع الخاص دور مميز خاصة في التجارة الداخلية للمنتجات الزراعية وحتى عندما زادت سيطرة الدولة استمر القطاع الخاص في العمل بصورة غير رسمية في السوق الموازي مستغلاً الفجوات القانونية والتنظيمية وحاجة السوق. المجموعة الثانية والثالثة أنشأت مؤسسات عامة أغلبها احتكارية للاطلاع بالتسويق الداخلي لبعض السلع الرئيسية ولمباشرة تصدير المحاصيل المهمة ولاستيراد المنتجات الغذائية والسلع الزراعية الإستراتيجية. في كل هذه الحالات كان دور القطاع الخاص رئيسياً عند نقاط جميع المنتجات وتوزيعها على مستوى تجار القطاع أو الجملة.

3-2- دور القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية:

مطلوب من القطاع الخاص ان يكون دوره رائداً ومحورياً في تطوير وتنمية التسويق والتجارة الخارجية بخاصة تنمية الصادرات. التسويق المباشر للسلع أو الخدمات سواء إن كان داخلياً أو خارجياً يعتبر الآن منطقة سيادة القطاع الخاص. هذا يتطلب أن يلعب القطاع الخاص دوره المنوط به بفاعلية وكفاءة في تنمية التسويق الذي يعتمد عليه في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج ودخل المزارعين والرفاه الاجتماعي وفي المساعدة في تحقيق أهداف التنمية في تقليل حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. القطاع الخاص كما أثبتت التجارة ان القطاع الخاص مؤهل أكثر من المؤسسات العامة في مباشرة تسويق السلع والخدمات لما يتميز به من صفات ومواقع قوة في هذا المجال. تتميز المنشآت الخاصة على العامة باستقلالها المالي والبعد عن الروتين والبيروقراطية وسرعة اتخاذ القرارات والتكيف السريع مع الظروف والمتغيرات المبادرة الشخصية والمقدرة على قبول ركوب المخاطر المحسوبة بالإصرار على النجاح والمثابرة والميل للابتكار والتجديد الذي يحقق الأرباح والاستعداد للعمل لساعات طويلة. وكما أثبتت التجارب قابلية القطاع الخاص لإنتاج السلع بتكاليف أقل من خلال الاستغلال الأمثل للمعدات والموارد البشرية المالية وتقليل الهدر والفاقد يمكن من تحقيق أعلى معدل من الأرباح.

الدور المتوخى من القطاع الخاص في هذه المرحلة مهم ومحوري نسبة لانحسار دور الدولة المباشر في هذا المجال وتحمله مسؤولية معالجة القضايا التشغيلية والهيكلية المذكور بعض منها أدناه:

أ - انخفاض أداء الأسواق الزراعية والذي يشمل ارتفاع الفاقد من السلع، التقلبات السعرية الشديدة، ارتفاع هوامش التسويق، ضعف المنافسة مع تنامي ظواهر الاحتكار أو احتكار القلة، وحالة الإغراق التي يلجأ إليها البعض في ظروف معينة ... الخ).

ب - انخفاض الأداء التصديري للمنتجات الزراعية: أوضحت المعلومات المتوفرة أن الدول العربية حققت في خلال عشر السنوات الماضية نمواً متواضعاً في الصادرات الزراعية يقدر بحوالي 5% في المتوسط. وما زالت الصادرات الزراعية تنصف بالتركيز من حيث السلع المصدرة التي لا تتجاوز أربع سلع تشكل نصف الصادرات ومن حيث جغرافية التصدير

حيث لا تتجاوز الدول المستوردة السبعة أقطار مما يعرض الصادرات الوطنية لدرجة عالية من المخاطر والتقلبات.

ج - بطء أو ضعف استجابة الأسواق الزراعية للمتغيرات الإقليمية والخارجية

انضم عدد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية ((WTO واتفاقية الشراكة الأوروبية والكوميسا. وكان من المتوقع ان تنتهز دول المنطقة الفرص المتاحة لتنمية الصادرات وتحسين الأوضاع التشغيلية للأسواق الداخلية والخارجية. ولكن المعلومات المتوفرة توضح أن المكاسب في زيادة الصادرات أو إعادة هيكلة الإنتاج والتسويق الزراعي الداخلي كانت أقل بكثير مما هو متوقع مثلاً معظم الدول التي انخرطت في اتفاق الشراكة الأوروبية لم تستطع أن تصدر كامل الحصص المقررة لها في معظم المنتجات الزراعية، كما ان التجارة البينية بين الدول العربية ما زالت في متوسطة المتدني الذي لا يتجاوز 9% من المجموع الكلي للتجارة العربية. كما أشارت بعض التقارير إلى اشتداد مناقشة بعض المنتجات الزراعية المستوردة للسلع المحلية، أما لجودة أو أسعار أو توقيت السلع المستوردة من خارج الإقليم. فضلاً عن هذا إن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية التي كان من المتوقع أن تصل نسبة التعريفات الجمركية إلى صفر بحلول سبتمبر 2007. وأسرع بها لتصل إلى صفر نهاية 2005 لم تفعل بالسرعة والمدى التشغيلي المطلوب. وقد استغل الأعضاء المادة التي تسمح بإيقاف التخفيضات الجمركية لبعض السلع أثناء الموسم بادر 10 من الأعضاء بطلب الإيقاف للخضر والفواكه وهي من السلع المهمة المتبادلة. كما أن الاتفاقية لا تشمل المنتجات الزراعية الصناعية مثل الغزل والملابس والأحذية وغيرها. بالإضافة إلى هذا فإن عدم شمول تجارة وإنشاء الخدمات المساعدة وقلل كثيراً من فاعلية الاتفاقية. وقد يكون من المناسب ذكرها أن اتفاقية ((GATS/WTO شملت اتفاقية للخدمات والتجارة GATS دعت إلى التحرر المتصاعد للخدمات والتزام الدولة بتوسيع قطاع الخدمات والسماح للشركات الأجنبية الخاصة بتقديم خدماتها في منافسة مع المنشآت المحلية. ولقد اعتمدت مبادئ الدولة الأحق بالرعاية ((MFN والمعاملة الوطنية ((Country Specific Exception وأن تحد الدولة من الآثار السلبية

المنبئة للاستثمار الأجنبي بإقامة أو استعمال التعريفات العالية عن طريق

تدابير الطوارئ الوقائية (Emergency Safeguard Measures).

أول المتطلبات هو وجود قطاع خاص قادر وكفاء صاحب مبادرة وديناميكي يعمل على أسس تجارية متطورة ويؤمن ويقدر المنافسة وسعى إلى التنافسية والملاحظ أن كثيراً من البلدان اعتمدت سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة الجديدة ودوره الرائد في عملية التنمية وتطوير التجارة. كان الافتراض أن القطاع له الجاهزية لتسلم دوره الجديد ولكن أثبتت التجارب خطأ هذا الافتراض لأن القطاع الخاص — خاصة في الدول ذات المنحى المركزي أو الإشتراكي في التخطيط كان يحتاج إلى وقت ليزيل شكوكه وعدم ثقته في الدولة بعد سنوات طويلة من السيطرة والتأميم والمصادرات. وكما أن القطاع الخاص لانقطاع معظم أفراداه من العمل المباشر في التسويق والتجارة الخارجية أضعف خبرتهم وتدريبهم لاقتناص الفرص المتاحة الجديدة مع مواجهة التحديات التي تفرضها الظروف الجديدة.

أيضاً من المتطلبات الحكم الرشيد (Good Gove Vance) الذي تمثله أجهزة حكومية كفوءة ومتطورة ومحفزة وعادلة وغير مباشرة تؤمن بدور القطاع الخاص في التنمية ومستعدة لتقديم الخدمات المساعدة لتطوير القطاع الخاص بكفاءة واقتدار. ولقد أثبتت التجارب أن الأجهزة الحكومية في كثير من بلدان الإقليم لم تتمكن من مباشرة مسؤولياتها ودورها المنوط بها في هذه المرحلة بفاعلية وكفاءة. وهذا يعود لعدة أسباب نذكر بعضها بتشكك البعض في برامج الخصخصة التي كانت مشروطة بالقروض من المؤسسات الدولية ويشكك آخرون في أهداف برامج الخصخصة التي يرون أن تعاضم قوى القطاع الخاص قد تؤدي إلى خلق مراكز قوة في عدد بسيط من الأفراد أو الجماعات أو المناطق وقد يؤدي إلى عمد الاستقرار السياسي، ويبقى التعارض بين الكفاءة الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل هاجساً لكثير من الحكومات. وكما أن بعض الحكومات تضع أهمية للمدن في تحقيق الاستقرار السياسي قد تخاف من أن برامج تطوير القطاع الخاص قد يمنع توفير المنتجات الغذائية الرئيسية بكميات وأسعار مناسبة لسكان المدن وكما أن السنوات الطويلة من سيطرة الدولة تكون قد ولدت السلوك التنافسي. الذي يبدأ بدراسة وفهم احتياجات المستهلكين داخلياً وخارجياً من حيث الكم والجودة والتوقيت للسلع المعروضة والإلمام بالوضع التنافسي النسبي بين الشركات والمؤسسات العارضة والمؤسسات المنافسة في الدول الأخرى، وتقوية التعاون بين المؤسسات العارضة بما يحقق فائدة مشتركة.

تفكيراً سلطوياً ومصالح لفئات من البروقراضيين الذين يخافون أن تتأثر مصالحهم وتزول سلطتهم فضلاً عن هذا أوضحت بعض الدراسات أن القوى العاملة بالجهاز

الحكومي ينقصها التدريب والكفاءة والحوافز اللازمة لتقوم بمسؤولياتها. فعليه أن وجود جهاز حكومي مقتدر وثرية محفزة من المتطلبات الأساسية التي لا غنى عنها أبداً في تطوير القطاع الخاص. ولكن تبرز هنا مما يسمى بتناقض الخصخصة (Privatizahon Paradox)، حيث أن الخصخصة بُررت لعدم كفاءة واستقامة المؤسسات الحكومية وفي نفس الوقت يتطلب إنجاز الخصخصة توفر جهاز حكومي كفء ومقتدر وثرية يخرج من زحم الجهاز الحكومي المترهل غير الكفاء. النجاح الباهر لمن يقدر على حل هذا التناقض والمعضلة.

فلهذا إن من المتطلبات الأساسية لتطوير القطاع الخاص وجود الجاهز الحكومي القادر والمستقيم الذي يلعب الدور الأساسي في خلق المناخ المناسب للتنافس وتطوير القطاع الخاص عن طريق وضع السياسات الكلية الملائمة (أنظر جدول 1) وإزالة التشوهات والإختلالات في السوق والاستخدام غير المباشر للتدخل الحكومي كمحفز للميزة التنافسية ولأحداث التوافق بين جميع العوامل وإرساء القواعد واللوائح التنظيمية كما سيوضح لاحقاً. فلهذا من المتطلبات الأساسية مراجعة وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي وتحفيزه لجعله مواكباً ومتفهماً ومسانداً للمتغيرات.

يجب على الدولة بالتشاور مع المعنيين في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وضع إستراتيجية وبرامج واضحة المعالم محددة الأهداف قابلة للتطبيق وممكنة التحقيق لتطوير القطاع الخاص لتحقيق زيادة الكفاءة للاقتصاد الوطني وتطوير التسويق والتجارة الخارجية إن عملية تطوير القطاع الخاص ليتصف بالتكامل والترابط، لأن العوامل المؤثرة متداخلة ومتشابكة، فعليه يجب أن تكون الإستراتيجية والبرامج تكاملية تتسق وتتوازن بين أهداف الخصخصة المتناقضة. كما يجب أن تكون ذا أهداف واضحة ومحددة مثل هل هي لزيادة الكفاءة الاقتصادية أو الحصول على التكنولوجيا لتقوية المنافسة والتنافسية. أن تكون واقعية وتوضع حسب مستوى التنمية الاقتصادية في البلد المعني وحجم القطاع الخاص والعام والمقدرة الاستيعابية للقطاع الخاص ووفرة وتدفق الاستثمارات للقطاع الخاص. ويجب إنشاء جهاز خاص لمتابعة ومراقبة تنفيذ برامج تطوير القطاع الخاص. أيضاً من المتطلبات إزالة الضوابط المقيدة لعمل القطاع الخاص وتحويل ملكية أو إدارة المؤسسات العامة العاملة مباشرة في التسويق والتجارة الخارجية للقطاع الخاص الخصخصة المباشرة ويمكن أن تتم هذه بعدة طرق، مثل بيع الأسهم للجمهور عند وجود سوق أسهم متطورة البيع بواسطة طرق عطاءات والبيع المباشر إلى المستثمرين القادرين والمزادات العامة، والتأجير وعقد الإدارة وصيغ البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) والمشاريع المشتركة (خاص وعام).

ومن المتطلبات المهمة مراجعة وتنقيح القوانين ووضع القوانين الثابتة والقواعد الواضحة التي تحدد واجبات وحقوق المستهلكين والمنتجين والوكلاء الذي يقدمون الخدمات المساعدة. وكما يجب العمل على وضع قانون تجاري واضح ومبسط لتنظيم الشركات والأسواق ولتحديد العقود والملكية الفردية والاستثمار وحالات الإفلاس والاحتكار والمنافسة والغش والتدليس والمواصفات القياسية للمنتجات والمدخلات والعبوات والموازين والمقاييس وحماية المستهلك وحماية البيئة والبنوك ... الخ، ولتفصيل القوانين يجب أن يتوفر نظام قضائي كفء وعادل ومستقل وله المقدرة بالفصل في القضايا بالسرعة المعقولة دونما تأخير وبعدل وبتكاليف ملائمة في استطاعة أغلبية المتعاملين. كما يجب ألا يكون هناك شطط أو تشدد في غير محله أو عشوائية في تطبيق القانون وكما لا يجب أن تكون هناك تغييرات سريعة القوانين؛ لأن كل هذا يؤثر على مشاركة القطاع الخاص. وكما يجب ألا تكون القوانين التي تصعب دخول وخروج المؤسسات من وإلى العمل التجاري فإنها تؤثر على المنافسة مثل تعويض عالٍ للعمال عند إيقاف العمل أو صعوبة بيع الأرض أو تحويلها لفرض آخر أو قوانين معقدة ومتكلفة لتسجيل الشركات أو تصفيتها ... الخ.

توفر البنى التحتية الكافية والملائمة من المتطلبات المساعدة في تطوير القطاع الخاص والتجارة. إن علو تكلفة التسويق يُعزى في كثير من البلدان العربية إلى ضعف البنى التحتية (النقل والتخزين والمواصلات والأسواق والموانئ ... الخ) التي تؤدي إلى علو الهدر والفاقد ما بعد الحصاد وتدني الجودة. والقطاع الخاص يواجه الكثير من المشاكل في الاستثمار في البنى التحتية لصعوبة التمويل والمخاطر بخاصة في المناطق النائية. فلماذا يستحسن أن تساهم الدولة في توفير البنى التحتية التي تدخل في نطاق السلع والخدمات العامة (Public goods) مثل الطرق والكهرباء والمياه والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وخلافه إلى أن يحين الوقت ليتولى القطاع الخاص ملكية أو إدارة هذه المنشآت.

توفير التمويل اللازم من الأعمدة المهمة لتطوير فاعل للقطاع الخاص والتجارة. معظم التجار المحليين يجدون صعوبة في الحصول على التمويل من المؤسسات الرسمية. أما معظم صغار التجار والمزارعين يلجأون إلى التمويل غير الرسمي وهو مكلف ومرهق جداً وزاد الطين بله أن المؤسسات المالية في أغلب البلدان لا تعمل بكفاءة ولقد تم تحرير المؤسسات التمويلية في نفس الوقت الذي بدأت فيه الخصخصة منفاها زادت أسعار الفائدة زيادات مفرطة مما أدى إلى ضعف استثمار القطاع الخاص في المخازن والنقل والتجارة وخلافه. فلماذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن تحرير التمويل قد يؤدي إلى شح كبير في رأس المال للزراعة والتجارة على المدى القصير.

إن وجود مؤسسات مساعدة لتطوير التسويق والتجارة وتفعيل دور القطاع الخاص يعتبر من المتطلبات الأساسية ويمكن أن تكون هذه المؤسسات حكومية أو بخاصة حسب نشاطها وأهدافها. فإذاً على الدولة والقطاع الخاص الاهتمام بالمؤسسات التي تعني القوانين وطرق تطبيقها شاملة أشكال السلوكيات (behavioral arms) التي تمكن تواصل العاملين في الأسواق والمؤسسات التجارية مع المنظمات التي تضع وتطبق القوانين ومبادئ التعامل لتحقيق الغابات المرجوة. ويمكن إعطاء مثال لتأثير غياب المؤسسات على القطاع الخاص من إفريقيا حيث أوضحت دراسة لبعض المصانع في 8 أقطار إفريقية أن عدم وجود آلية لفض النزاعات في حالة عدم الالتزام بالعقود أدت إلى عدم التوسع في الصناعة والتجارة والتمويل والخدمات المساندة.

وغني عن الشرح المؤسسات المساعدة لتفعيل دور القطاع الخاص والتجارة والتي يمكن استعراضها هنا للذكر وليس للحصر والتي تشمل مؤسسات لتنمية وتطوير الصادات، مؤسسات تنظيم الشركات، مؤسسة لتنظيم وتقييم وتحديد الإفلاس، مؤسسة لفض النزاعات التجارية والتحكيم Arbiting، مؤسسات تقويم الضمان والتأمين للتجارة الخارجية، مؤسسات لتطوير وبناء قاعدة المعلومات التسويقية داخلياً وخارجياً، مؤسسات لإجراء البحوث الاقتصادية والفنية والمشاكل التي يواجهها القطاع الخاص في مجالات تداول المنتجات الزراعية وتجاريتها مؤسسة للمواصفات والمقاييس - مؤسسات لإعطاء شهادات الجودة، مؤسسة لخدمات المصدرين والموردين، مؤسسة للترويج ومؤسسة خدمة تطوير وتنمية التجارة الداخلية وصغار ومتوسطي المصدرين، مؤسسة لتقديم الإرشاد التسويقي ومؤسسة لتفعيل المناسيب والتنافسية ومؤسسة لتنظيم ومراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج لتطوير القطاع الخاص شاملاً التجارة الداخلية والخارجية.

إن وجود القوى المدربة والكفوة تمكن من تنفيذ البرامج العامة والخاصة بتطوير القطاع الخاص. فلهذا إن تدريب وإعادة تأهيل الكوادر الحكومية والخاصة بضمن الأولويات في المجالات المرتبطة بالتطورات الحديثة مثل الإدارة، المهارات الفنية بخاصة عن الجودة والمواصفات والمعلومات واستعمالات الكمبيوتر وتعميق براعة التجارة في الحد زمام المبادرة والإدارة (entrepreneurship) مراجعة النظام التعليمي بخاصة الثانوي العالي والجامعي وجعله يلبي الاحتياجات الآتية والمستقبلية للمستخدمين من القطاع الخاص والعام يبدو ملجأ. كما أن تدريب العاملين في كل مجالات القطاع الخاص والعام المتعلقة بالتسويق والتجارة عن طريق ورش العمل والسمنارات وحضور المؤتمرات والزيارات الميدانية داخلياً وخارجياً والتدريب أثناء الخدمة يجب أن يجد مكاناً متقدماً من الأولويات.

إن فهم ومتابعة المتغيرات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالتجارة من قبل القطاع الخاص يساعد في تقوية القطاع الخاص في النفاذ للأسواق والتنافس. ولتعميق هذا الفهم يجب على الحكومات العمل على مشاركة القطاع في المنافسات والتحضيرات المؤدية إلى توقيع الاتفاقيات كما يجب أن يبذل القطاع الخاص الجهد المقدر بمعاونة الدولة لشرح المصدرين الجوانب الاقتصادية والفنية للاتفاقيات الدولية مثل CATT/WTO منظمة التجارة العالمية والفرص المتاحة والقيود الصحية للبيئة التي وضعت على التجارة سواء ان كانت حقيقية أم من الحماية مثل ضوابط الصحة النباتية والحيوانية SPFS وقوانين حماية الملكية الفكرية TRIPS والإغراق وخلافه أن تمكين القطاع الخاص من فهم ومتابعة الممارسات الزراعية الجيدة لأوروبا (Euro-GAP) سوف يساعد في النفاذ للأسواق الأوروبية مع تطوير وتحديث للإنتاج والتسويق المحلي.

إن تفعيل التكامل الإقليمي العربي في التجارة يتأتى من مشاركة القطاع الخاص الذي يجب أن يتفهم ويقتنع أن التعاون الإقليمي يحقق النفع المتبادل للمشاركين في تنظيم الأرباح وتطوير التجارة البينية والوطنية. لهذا التواصل بين المؤسسات التجارية العربية عن طريق التجارة والمؤتمرات وحضور المعارض والاشتراك في الروابط الإقليمية للتجار والمصدرين يبقى عاملاً مساعداً مهماً في تطوير القطاع الخاص على المستوى الإقليمي والقطري.

ومن المتطلبات الأساسية لتطوير القطاع الخاص هي زيادة كفاءة المنشآت التجارية العاملة في مجال التسويق والتجارة من خلال تجديد العمل حسب الأسس المترتبة من قبل التجارة المتطورة في النواحي التنظيمية والتسويقية. فعلى المؤسسة ان تنتج سلعتها حسب احتياجات المستهلكين الذين يجب متابعتهم بالاتصالات وتجميع المعلومات عن الأسواق المستهدفة. وكما على المؤسسات أن تعد قواعد لقياس العائد من الاستثمار ودورات رأس المال والأرباح المستهدفة. كما يجب على المؤسسة أن توجه النشاط التجاري في مجمله لخطة استراتيجية يكون محورها السوق. ولوضع مثل هذه الاستراتيجيات يجب ان يكون هناك تناسق مدروس بين فرص السوق والقدرات الإدارية والتنظيمية. وكما يجب وضع خطة تسويقية للمؤسسة لتحديد الأهداف ووضع تنفيذ برامج لتحقيق أهداف المؤسسة مع وجود آليات المتابعة والتحكم للتأكد أن البرنامج يسير حسب الخطة المرسومة محققاً أهدافه المحددة.

لا يخفى على أحد أهمية العمل الجماعي والتعاون بين العاملين في مجال التجارة في تحقيق مكاسب ومنافع مشتركة.

فلهذا يبرز العمل الجماعي كأحد المتطلبات لتطوير القطاع الخاص للاستفادة من اقتصاديات السعة وتبادل الخبرات والمعلومات وملجأ الفجوات التي لا يمكن للفرد أن يقوم بها لوحده عند عجز الدولة عن تقديمها مثل المعلومات عن الأسواق والبحوث التسويقية والمشحنات التجريبية وجلب التكنولوجيا المتطورة للتوزيع والتخزين والعبوات ... الخ ويمكن للعاملين في القطاع الخاص تكوين روابط للمصدرين كما حصل في كثير من البلاد العربية أو اتحادات للتجار أو أقسام قوية في الغرف التجارية. ويمكن لمثل هذه المجموعات الدفاع عن المصالح أو تمثيل التمويل أو المؤسسات الخارجية ذات العلاقة.

تجدر الإشارة هنا أنه حتى إذا توفرت جميع المتطلبات لتطوير القطاع الخاص لتفعيل دوره في تنمية وتطوير التسويق والتجارة فإن عدم وجود خطة وآليات ومؤسسات للتنفيذ قد يربط أو يقلل من كل المجهودات التي بذلت لتوفير المتطلبات. هناك أربعة أمور يجب مراعاتها عند وضع خطة التنفيذ الأولى هي التدرج في التنفيذ؛ لأنه كما أثبتت التجارب أن التدرج في التخصيص يعطي فرصة أكبر لنجاح التجربة الثابتة التعاقب المدروس المنطقي (sequencing) المتمم للتدرج حيث تقوي إن خطوة تتخذ الخطوة التي تليها منها للازدواجية والتضارب.

ومن الدروس المستفادة من التجارب في البلاد العربية والنامية أن البرنامج الأمثل للتعاقب يبدأ بمرحلة الاستقرار الاقتصادي (stabilization) والتي يركز فيها على إزالة التشوهات والسياسات الكلية النقدية والمالية وخفض التضخم ومن ثم تأتي مرحلة إعادة التأهيل التي تشمل تأهيل القدرات الاستيعابية للاقتصاد مثل الطرق والبنيات التحتية كالنقل والمخازن والمواصلات والأسواق والموانئ وخلافه وكما يجب أن تشمل هذه الفترة مراجعة وتنقيح القوانين وإصلاح البنوك المتضررة ومراجعة نظام الضرائب وتغذية أسواق المال والأسهم وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي وتدريب العاملين به وتغيير مفاهيمهم ومواقفهم من تطوير القطاع الخاص وإعطائه الدور الرائد وتحضير القطاع الخاص للتحرير بإلغاء الضوابط على الأسعار والاستيراد والتصدير وانسياب السلع داخلياً من منطقة لأخرى ووضع الاستراتيجية والبرامج لتطوير القطاع الخاص ثم تأتي المرحلة الأخيرة المتعلقة بالتخصيص المركز على تطوير القطاع الخاص وانحسار دور المؤسسات العامة في مباشرة العمل بالإنتاج والتسويق ولكن مع تقوية أداء الجهاز الحكومي المخطط والمراقب والمساند وتشجيع وتذليل المعوقات للاستثمار في التسويق والتجارة وتحفيز وتطوير المؤسسات المساعدة لتطوير التجارة والتسويق تحت آليات السوق والقطاع الخاص.

كما أن التنفيذ الفاعل يتطلب البعد عن الروتين وعن البطء في اتخاذ القرارات وعن التسرع في تغيير السياسات. والتنفيذ السلس يقويه التزام الدولة وحماس الجماهير وجاهزية القطاع الخاص. لهذا يجب إشراك منظمات المجتمع المدني والمهتمين بأمور التنمية وممثلين القطاع الخاص في وضع برامج التخطيط والتنفيذ وكما يجب أن تشارك وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في التوعية وتقديم المعلومات عن برامج تخصيص وتطوير التسويق والتجارة يجب التأكيد أن القطاع الخاص مكمل للقطاع العام في تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للجميع.

ربما يكون من المفيد اختتام هذا الجزء بإعطاء لمحة سريعة ومختصرة عن تجربة دولة عربية في تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية الصادرات. لقد اعتمدت تونس منذ زمن سياسات التحرر الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص. تونس لها تاريخ طويل في تطوير المنتجات الزراعية بخاصة الزيتون والتمور والحوامض والخضراوات والصيد البحري. ولقد كان التصدير تسيطر عليه مؤسسات حكومية أو شبه حكومية مثل ديوان الزيتون.

أما بعد التحرر الاقتصادي وسياسة الانفتاح أعطى القطاع الخاص حقوقه كاملة في التصدير والتسويق الداخلي فلقد وضعت الدولة القوانين والتشريعات لتنظيم وتحفيز وتطوير القطاع الخاص ولقد أصدرت قانون الاستثمار لسنة 1994 التي تنظم الاستثمار وتقدم التسهيلات والحوافز المالية والضرائبية وبسط الإجراءات لتشجيع استثمار القطاع الخاص في قطاع الفلاحة والصيد البحري. ولقد أنشأت الدولة مؤسسات للتأمين على الأخطار الموجهة للزراعة ولقد نفذت الدول برامج إعادة تأهيل موظفي الحكومة لتمكينهم من مساهمة المستجذات والمتغيرات المتسارعة في مناخ التجارة العالمي والإقليمي. ولقد وضعت الدول مخطط لتنمية الصادرات وتسهيل نفاذها للأسواق العالمية. ولقد أولت الدولة أهمية بخاصة بالمؤسساتية في دعم روابط المهنيين التي تطلق عليها المجمع المهنية وتدهور روابط للفواكه والخضر والدواجن والصيد البحري.

إن هذه الروابط تمكن أعضائها من التشاور وتبادل المعلومات والتنسيق وتنظيم المنافع المشتركة وتعمل هذه الروابط على تنظيم مواسم التصدير والعناية بالجودة وتقديم المعلومات والتوعية عن التشريعات والمواصفات الخاصة بالتصدير. كما تنسق الرابطة بين المصدرين والجهات ذات العلاقة مثل الموانئ والمطارات والشحن. كما تعمل الروابط على مساعدة الأعضاء في إيجاد حل للوصول إلى السوق عن طريق توفير المعلومات والتعريف بالمنتجات التونسية عبر وسائل الإعلام والمشاركة في المعارض وتنظيم أيام شعرية بعرض المنتجات التونسية في الدكاكين الكبرى والساحات والقيام بدراسات لبعض

الأسواق الواعدة والقيام بالتحاليل الكيماوية بالتعاون في الإدارة العامة لحماية ومراقبة الجودة لعينات من المنتجات لتحديد أن كان الأثر المتبقي للمبيدات في حدود المسموح به في بلدان الاتحاد الأوروبي. ولقد أدخلت بعض من هذه الروابط استعمال الكمبيوتر وشبكات الانترنت لتوصيل المعلومات والترويج لمنتجاتها.

وكما أنشئت تونس عام 1996 المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار تحت رعاية رئيس الجمهورية ويهدف لهذا المجلس وضع استراتيجيات لتنمية الصادرات ووضع الخطة التنفيذية ومتابعتها وإلى خلق المناخ الاقتصادي المناسب لتطوير الصادرات. ويشارك في هذا المجلس الوزارات المعنية والتنظيمات المهنية ذات العلاقة بالتصدير.

كما أنشأت تونس صندوق اقتحام الأسواق الخارجية ويساعد هذا الصندوق في تنويع المنتجات المصدرة والأسواق وتقوية التنافسية ودمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغذية مقدراتها على التواجد في الأسواق الخارجية. ويقدم الصندوق دعم مالي وفني للمؤسسات المصدرة في شكل دعم في حدود 70% على ألا يتجاوز 10 آلاف دينار عند وضع الخطط التسويقية للمؤسسات ومنحه في حدود 155 ألف دينار لتنفيذ الخطة التسويقية. ولقد استفاد من هذا الصندوق حتى عام 2004 (606) مؤسسة متخصصة في تصدير المنتجات الزراعية.

وأيضاً بتونس صندوق النهوض بالصادرات الذي يهدف لدعم الصادرات عن طريق تغطية نسبة 33 - 1050 من تكاليف نقل الصادرات التونسية وتوظيف نسبة من تكاليف الترويج بالأسواق الخارجية، مساعدة المصدرين في اقتحام أسواق عديدة للصادرات بتقديم منح للمؤسسات التي تقوم بزيارات ودراسات استكشافية للأسواق الجديدة وتصل المنح 30-40% من التكلفة في دراسات وزيارة أوروبا وتصل إلى 50% وإفريقيا والأسواق البعيدة الأولى ودعوة التجار والمؤسسات المستوردة للمنتجات التونسية لزيادة تونس.

وكما طورت تونس مكتب الإحاطة بالمصدرين بوزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية وتتلخص مهام هذا المكتب في: الإرشاد والإعلام عن إنتاج المنتجات الزراعية للتصدير ونوعية المصدرين بالنواحي الثانوية والإدارية والتجارية المتعلقة بتصدير المنتجات، التنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى التي يتعامل معها المصدرون بهدف تذليل الصعوبات التي تواجه المصدرين.

وكما اتخذت تونس خطوة رائدة ومفيدة في تكليف مكاتب التمثيل التجاري بالخارج والملحقين الاقتصاديين بسفارتها بالخارج بتقديم الدعم والمساندة للمصدرين.

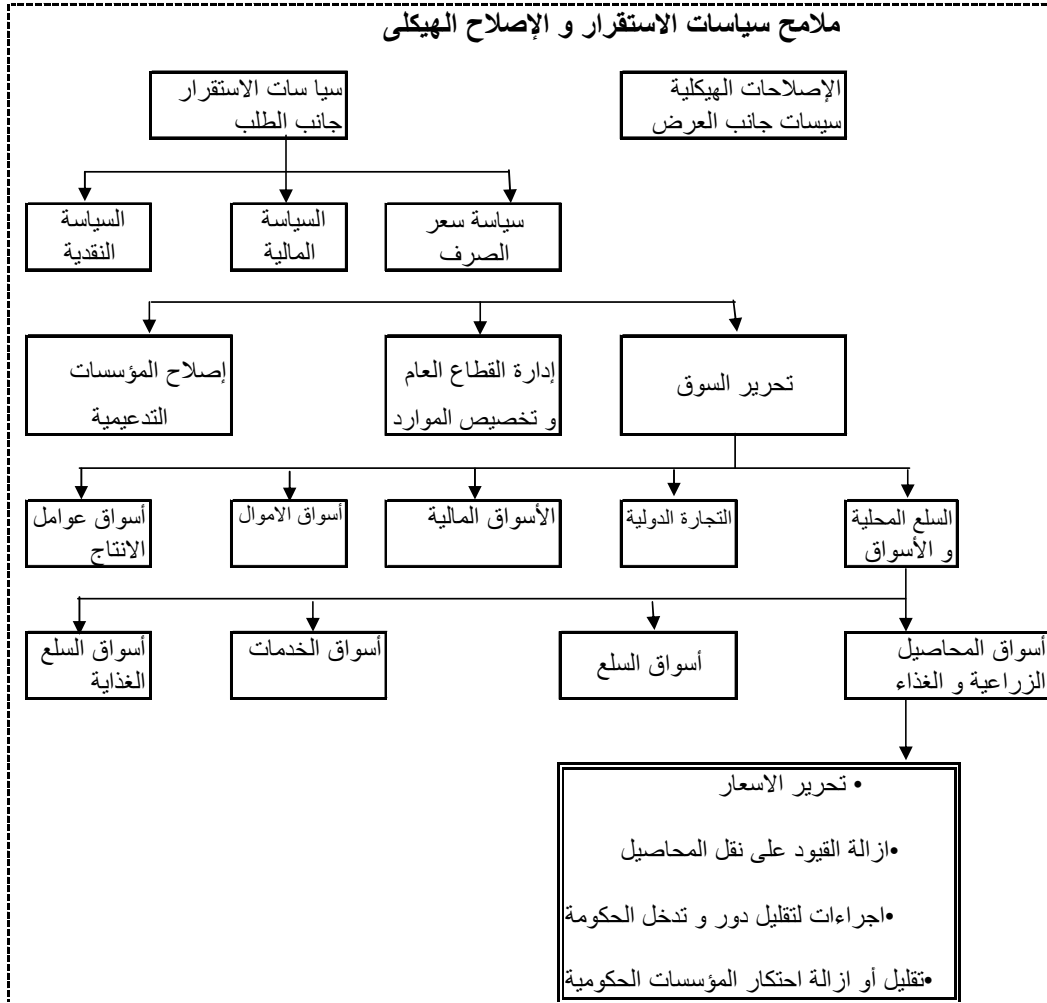
وكما أنشأت تونس الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية بهدف توفير التغطية اللازمة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المصدرة خلال عملياتها التصديرية ومساعدة المصدرين على استخلاص الديون بالخارج وعلى تمويل صادراتها لمرحلة ما بعد الشحن. ولقد ابتدعت تونس ومؤسسة مهمة لتسيير الصادرات إلا وهي منظومة لتبسيط إجراءات التجارة الخارجية هذه المنظومة معنية لتبسيط الإجراءات بخاصة تخفيض مدة عبور السلع بالمواني التونسية من 8 أيام إلى ثلاثة أيام واستكمال كافة الإجراءات الخاصة بعمليات التجارة من مكان واحد ومتابعة الخدمات المقدمة من وكلاء النقل. يمكن للمؤسسة المصدرة أن تحصل على خدمات المنظومة الرامية على توفير شبك موحدة لكافة إجراءات التصدير عن طريق الاشتراك في شركة تونس للتجارة التي أنشئت عام 2000. إن الاهتمام بالمؤسساتية وتطوير المنظمات المساعدة لتطوير القطاع الخاص ورفد مساعيه لتنمية الصادرات قد أثمر وينشر بحصاد أكبر في المستقبل حيث أن هناك اتجاهاً متصاعداً (trend) في نمو الصادرات.

اقتراحات:

- 1- إجراء الدراسات الجادة والمتعمقة لتجارب تطوير القطاع الخاص في المنطقة العربية وأثر برامج تطوير القطاع الخاص على تنمية التسويق والتجارة الخارجية بهدف وضع البرامج والآليات لتطوير التجارة البينية.
- 2- وضع خطط وبرامج عملية لتطوير وتنمية مؤسسات خدمية مساعدة لتطوير القطاع الخاص على المستوى القطري والإقليمي في مجالات المعلومات وتحديد وتطوير مواصفات إقليمية تراعي خصوصيات الدول الأعضاء ومتطلبات الأسواق العالمية. تطوير مكاتب لإعطاء شهادات تأكيد تطابق المواصفات على المستوى المحلي لتسهيل إجراءات عند نقطة وصول الصادر إلى البلد المستورد.
- 3- دراسة وضع تمويل التسويق والصادرات الزراعية في المنطقة العربية ووضع مشروع متكامل لإنشاء مؤسسة مالية إقليمية لتمويل تطوير التسويق والتجارة الخارجية.
- 4- تقييم ومراجعة المناهج الجامعية في كليات الزراعة والاقتصاد والتجارة واقتراح مناهج تواكب المتغيرات والمستجدات الآنية والمستقبلية في مجال التسويق والتجارة والخدمات المساعدة وتلبي احتياجات المؤسسات العاملة بالتسويق والتجارة الخارجية.

- 5- تشجيع وتطوير إنشاء روابط لمؤسسات التسويق وشركات التصدير بهدف تبادل المعلومات والخبرات والعمل على قيام مشاريع مشتركة كبنك للمعلومات. دليل المؤسسات المصدرة والمستوردة للمنتجات والخدمات الزراعية ... الخ.

الميزان التجاري			الواردات الزراعية			الصادرات الزراعية			الدول العربية
2002	1995	1990	2002	1995	1990	2002	1995	1990	
-386.44	-264.00	-172.00	776.97	800.00	736.00	390.53	536.00	564.00	إلا رد ن
-2114.06	-1671.00	-1112.00	2902.12	2241.00	1602.00	788.06	570.00	490.00	الإمارات
-436.64	-349.00	-241.00	553.07	417.00	247.00	116.43	68.00	6.00	البحرين
-429.97	-350.00	18.00	1288.34	1129.00	631.00	858.37	779.00	649.00	تونس
-3314.82	-3484.00	-2646.00	3441.23	3602.00	2724.00	126.41	118.00	78.00	الجزائر
-99.45	-98.00	-101.00	116.84	110.00	107.00	17.39	12.00	6.00	جيبوتي
-5152.83	-3774.00	-3435.00	5749.04	4595.00	3888.00	596.21	821.00	453.00	السعودية
-263.24	123.00	-72.00	634.11	369.00	336.00	370.87	492.00	264.00	السودان
228.09	81.00	-202.00	863.61	96.00	807.00	1091.7	177.00	605.00	سورية
-33.92	-37.00	-4.00	46.02	72.00	85.00	12.1	35.00	81.00	الصومال
-1713.00	-1065.00	-1792.00	1720.00	1073.00	1852.00	7	8.00	60.00	العراق
-558.15	-334.00	-358.00	1181.82	494.00	455.00	623.67	160.00	97.00	عمان
-215.90	0.00	0.00	277.70			61.8			فلسطين
-142.79	-236.00	-191.00	337.76	399.00	282.00	194.97	163.00	91.00	قطر
-1206.71	-1317.00	-646.00	1334.62	1352.00	751.00	127.91	35.00	105.00	الكويت
-1194.46	-737.00	-411.00	1391.91	821.00	536.00	197.45	84.00	125.00	لبنان
-774.18	-1136.00	-1453.00	779.16	1183.00	1479.00	4.98	47.00	26.00	ليبيا
-2334.42	-1340.00	-2952.00	3085.82	1797.00	3180.00	751.4	457.00	228.00	مصر
-1083.18	-1160.00	1122.00	1978.78	2037.00	814.00	895.6	877.00	1936.00	المغرب
93.67	77.00	50.00	78.35	170.00	126.00	172.02	247.00	176.00	موريتانيا
-799.55	-640.00	-752.00	948.54	700.00	800.00	148.99	60.00	48.00	اليمن



المراجع:

- 1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الندوة القومية حول أثر سياسات وبرامج الخصخصة على أوضاع الزراعة العربية - تونس 1999.
- 2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة تقويم أثر برامج الخصخصة على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي - الخرطوم.
- 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - ورقة عمل حول المعوقات التي اعترضت تنفيذ الاتفاقيات الجماعية والأساليب العلمية لتنفيذ هذه الاتفاقيات - محور الزراعة - الخرطوم 1997.
- 4- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا - بيروت 1994.

- 5- زهير مبارك عبد الله ومحمود العضيبي - إدارة التسويق الزراعي والغذائي والعالمي (الجزء الثاني والثالث والرابع) المكتب الإقليمي للشرق الأدنى - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - القاهرة، 2004.
- 6- جمال صيام، أثر برنامج التكيف الهيكلي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية على أداء أنظمة التسويق الزراعي والصادرات الزراعية- في منطقه الشرق الأدنى- ورشة عمل إقليمية للرابطة الإقليمية لمؤسسات التسويق الزراعي لمنظمة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، دمشق 2004.

References

- 6 - Terpsira. V. International Marketing-The Dryden Press, 1987
- 7 -Kotle,R. Marketing Management- Analysis Planning, Implementation and Control. Prentice Hall, New Jersey
- 8 -Thomson et al, Promoting Sector Involvement in agricultural Marketing in Africa, FAO, Rome 1993
- 9 -Baker, M, Marketing Strategy and Management, Macmillan, 1985
- 10 -Sunita at al, Privatization – The Lesson of experience- The World Bank, Washington
- 11 -The World Bank, Developing the Private Sector, 1991
- 12 - The World Bank World Development Report 2002 Building Institutions for Markets
- 13 -David Parker and Colin Kirk Patrick- Privatization in Developing Countries: A Review of the evidence and new policy lesson-Centre on Regulation and competition, Manchester, 2003
- 14 -The relevance of Privatization to developing countries, Public Administration and Development- Vol. 10

**دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات
المساندة في الزراعة العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وسبل تطويره**

إعداد

د. سعد نصار

أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة

ورئيس مركز البحوث الزراعية الأسبق، ج. م. ع

دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات

المساعدة في الزراعة العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وسبل تطويره

المتغيرات والمستجدات العالمية:

شهد العالم في السنوات الأخيرة العديد من المتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية في ظل العولمة وإنشاء منظمة التجارة العالمية وحرية التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية والتنافسية الدولية والتكتلات الاقتصادية والشركات الاستثمارية عابرة القارات ومتعددة الجنسيات والتقدم العلمي والتكنولوجي وبخاصة في مجالات البيوتكنولوجي والهندسة الوراثية وثورة المعلومات والاتصالات.

وأعلن مؤتمر قمة الغذاء العالمي في روما عام 1996 أن الهدف هو تخفيض عدد من يعانون من نقص الغذاء في العالم (حوالي 800 مليون نسمة من بينهم 200 مليون طفل يعيش معظمهم في الدول النامية) إلى النصف بحلول عام 2015.

كما أعلنت الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000 أهداف الألفية الثالثة والمتمثلة في ثمانية أهداف يمكن تلخيصها في القضاء على الفقر وتخفيف الجوع وسوء التغذية، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، تعزيز المساواة بين الجنسين، خفض نسبة وفيات الأطفال، تحسين الصحة الإنجابية، القضاء على مرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، ضمان الاستدامة البيئية، وتطوير شراكة عالمية للتنمية.

ولقد أبرزت تلك المتغيرات والمستجدات العالمية العديد من التحديات أمام الدول النامية ومن بينها الدول العربية. ولعل أهم تلك التحديات يتمثل في:

- التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية حتى يمكن المنافسة سواء في التصدير والنفوذ إلى الأسواق الخارجية أو في إحلال الواردات في ظل حرية التجارة والتنافسية الدولية. فبدون القدرة على إنتاج سلع وخدمات بجودة أعلى وتكلفة أقل فلن تصبح تلك الدول قادرة على المنافسة في التصدير أو في البيع داخليا لإحلال الواردات وذلك في ظل حرية التجارة العالمية. والتحدى الذي يواجهه الدول النامية ومن بينها الدول العربية في ظل حرية التجارة هو كيفية تعظيم المنافع الممكنة من حرية التجارة وتقليل آثارها السلبية. ومن المعروف أن الدول التي تستطيع أن تنتج أكثر بجودة أعلى وبتكلفة أقل، وتصدر أكثر مما تستورد، تستفيد أكثر من تلك الدول التي تنتج أقل وتستورد أكثر مما تصدر.

- تفعيل أدوار شركاء التنمية في المجتمعات لتحقيق المشاركة المجتمعية في التنمية. فلم يعد تحقيق التنمية في المجتمع يقتصر على دور الحكومات وإنما يعتمد على مشاركة وتنامي دور القطاع الخاص والمجتمع المدني وما يمثله من جمعيات وتعاونيات واتحادات ومجالس ونقابات أهلية غير حكومية.
- تحديث التعليم وتدعيم البحث والتقدم العلمي ونقل وتطوير وإبتكار التكنولوجيا الملائمة.

المتغيرات والمستجدات العربية:

- وقد شهد العالم العربي العديد من المتغيرات والمستجدات الإقليمية لعل أبرزها ما يلي:
- برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة والتي انتهجتها معظم إن لم تكن كل الأقطار العربية بهدف تحرير اقتصادياتها والتكيف مع العولمة والاندماج في السوق العالمي والتعامل مع قضايا التنافسية الدولية وحماية حقوق الملكية الفكرية. وإذا كانت تلك البرامج قد نفذت في قطاعات الاقتصاد القومي بصفة عامة، فقد نفذت في قطاع الزراعة بصفة خاصة حيث أصبح القطاع الزراعي يخضع لآليات السوق الحر والمزايا النسبية والتنافسية. كما أصبح القطاع الخاص يقود برامج الاستثمار والإنتاج والتسويق والتجارة. ويكاد يقتصر دور الدولة على إنشاء البنية التحتية القومية أو الأساسية وتقديم الخدمات المساندة (كالباحث الزراعي والإرشاد والتدريب والمعلومات) والمعونة الفنية والدراسات الاقتصادية علاوة على الدور الرقابي وإعداد التركيب المحصولي والتخطيط التأشير الذي يستهدف تحقيق التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة مع الحفاظ على تلك الموارد وصيانتها وتنميتها وتحقيق معدلات نمو متزايدة وتحقيق توازن بين الأهداف المتعددة للسياسات الزراعية كتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات الوطنية وتوفير فرص عمل منتجة في القطاع الزراعي والأنشطة المرتبطة به وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين. ويعتبر قطاع الزراعة في مصر القطاع الرائد في مجال الإصلاح والتحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة حيث بدأ هذا القطاع في تنفيذ برنامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي والخصخصة مبكراً ومنذ نهاية الثمانينات.
 - إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي اكتملت في أول يناير 2005 وبمقتضاها تنتقل السلع بين الدول العربية بدون رسوم جمركية أو أية رسوم أو ضرائب ذات أثر مماثل، والتي تمثل مقدمة للبدء في إنشاء اتحاد جمركي عربي ثم ما يتلوها من خطوات على طريق إنشاء سوق عربية مشتركة ثم وحدة اقتصادية عربية.

- دخول العديد من الدول العربية في اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي (المغرب - تونس - الجزائر - مصر - الأردن - سوريا - لبنان). ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية التي تشترك مع الاتحاد الأوروبي في اتفاقيات مشاركة ويكون فيما بينها في نفس الوقت اتفاقيات منطقة تجارة حرة يمكنها أن تستفيد من قاعدة تراكم المنشأ.
- دخول العديد من الدول العربية الإفريقية في اتفاقية الكوميسا الإفريقية ومبادرة النيباد للتنمية في إفريقيا.
- تنامي دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والتعاونيات والاتحادات والمجالس والنقابات الأهلية غير الحكومية والتي أصبحت شريكاً أساسياً مع الحكومات في تحديد الأولويات والمشروعات والخطط التنموية وكذلك المشاركة في تمويلها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها. وجدير بالذكر أن خطة السنة الرابعة 2006/2005 من الخطة الخمسية الخامسة 2002-2007 في ج.م.ع تستهدف تنفيذ استثمارات كلية حوالي 100 مليار جنيه يقع على عاتق الخاص منها حوالي 77 مليار جنيه.
- الإصلاح السياسي وما يتضمنه من تدعيم للديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المرأة في المجتمع والذي تبنته القمة العربية في تونس وما يتطلبه ذلك من إحداث تغييرات مناسبة وفقاً للظروف الخاصة للدول العربية من حيث التدرج في عملية الإصلاح ومواكبتها للخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية للدول العربية.
- محاولات تطوير التعليم لتخريج فنيين ومتخصصين قادرين على المنافسة وفقاً للمقاييس العالمية بالإضافة إلى تدعيم البحث العلمي والتقدم التكنولوجي.

الفجوة الغذائية العربية:

تعاني الدول العربية من وجود فجوة غذائية كبيرة وبخاصة في السلع الاستراتيجية حيث زادت قيمة تلك الفجوة من 16.7 مليار دولار كمتوسط للفترة 1995-1999 إلى 17.5 مليار دولار عام 2001 ثم إلى 18.2 مليار دولار عام 2003، وتمثلت هذه الفجوة أساساً في الحبوب والسكر والزيوت النباتية واللحوم الحمراء والألبان. ومما يزيد باستمرار من حجم وقيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية الزيادة السكانية المضطردة وما يمثله ذلك من تزايد الطلب على السلع الغذائية سواء لزيادة السكان أو لزيادة الدخل وذلك بمعدلات أعلى من معدلات نمو الإنتاج الغذائي العربي. ومن الجدير بالذكر أن حل المشكلة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي يمكن أن يتم بصورة أفضل على المستوى القومي وليس على المستوى القطري نظراً لأن الموارد الاقتصادية الزراعية من أرض ومياه وموارد بشرية ورأسمال وتكنولوجيا وإدارة غير

متوازنة داخل كل قطر عربي على حدة في حين أن تلك الموارد متوازنة على مستوى الوطن العربي ككل.

ومن خلال التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يمكن للدول العربية تحقيق الأمن الغذائي العربي وأن تصبح الدول العربية ليست فقط مكتفية ذاتياً من الغذاء وإنما أيضاً مصدرة صافية للغذاء.

وإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ليس في صالح دولة عربية أو مجموعة دول عربية معينة وإنما يمكن أن يحقق صالح جميع الدول العربية.

وأن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يتطلب التنسيق بين استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية والاستفادة من مبدأ التخصص وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية.

كما أنه يتطلب حرية وتسهيل إنسياب التجارة بين الدول العربية. فجدير بالذكر أن حجم التجارة البينية العربية لا يتجاوز 10% من إجمالي حجم التجارة العربية متضمنة البترول. كما أن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يتطلب التعاون في إقامة المشروعات الزراعية العربية المشتركة في مجالات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسكني والري والتصنيع والتسويق والتجارة.

وقد أعد الخبراء العرب ومن خلال المنظمات العربية وبخاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسات تفصيلية عن مستقبل ومسار الغذاء في الوطن العربي. كما أعدوا دراسات جدوى فنية ومالية واقتصادية لبرامج ومشروعات الأمن الغذائي العربي في مجالات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسكني والري والتصنيع والتسويق والتجارة علاوة على دراسات تفصيلية عن السياسات الزراعية العربية.

وقد أوضحت تلك الدراسات أن الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ برامج ومشروعات الأمن الغذائي العربي أقل من تكاليف استيراد الوطن العربي لغذائه من الخارج علاوة على أن الأموال ليست بديلاً عن الغذاء.

هذا وتقوم الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي - والتي أنشئت في الأصل لتنفيذ البرنامج الأساسي للتنمية الزراعية في السودان - بتمويل وتنفيذ العديد من مشروعات التنمية الزراعية في الدول العربية وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص والحكومات العربية.

ومن الجدير بالذكر أن اكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ يناير 2005 يمكن أن يسهم بشكل فاعل في تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وذلك من خلال تشجيعه لحرية وتسهيل تجارة السلع الغذائية والزراعية بين الدول العربية وبالتالي تشجيع

التخصص في الإنتاج الزراعي وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية وأيضاً تشجيع التعاون في إقامة المشروعات الزراعية العربية الحكومية والخاصة المشتركة.

دور القطاع الخاص في مجال توفير:

الخدمات المساندة للقطاع الزراعي:

إذا كان القطاع الخاص في الدول العربية - وفي ظل برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة في قطاعات الاقتصاد القومي بصفة عامة وفي قطاع الزراعة بصفة خاصة - يتحمل العبء الأكبر في الاستثمار الزراعي واستصلاح واستزراع الأراضي والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي والتسويق الزراعي، ويقتصر دور القطاع العام في إنشاء البنية التحتية القومية أو الأساسية وتوفير الخدمات المساندة (كالبحت والإرشاد والتدريب والمعلومات... إلخ) والمعونة الفنية والدراسات الاقتصادية علاوة على الدور الرقابي والتخطيط التأشيري، فإن القطاع الخاص قد بدأ في المساهمة في توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي في الدول العربية. وسنبرز فيما يلي بعض نماذج مساهمات القطاع الخاص في توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي في

مصر:

(1) استنباط وإكثار التقاوي عالية الإنتاجية والجودة والمقاومة للظروف المعاكسة كالحرارة والجفاف والملوحة وذات الاحتياجات المائية الأقل والمقاومة للأمراض والحشرات دون الحاجة إلى استخدام مبيدات. فبينما كان مركز البحوث الزراعية بمعاهده ومعامله ومحطاته هو المسئول الوحيد عن استنباط وإكثار تلك التقاوي، فقد بدأ العديد من الشركات الزراعية الخاصة في استنباط التقاوي وبخاصة تقاوي الخضر وكذلك إكثار تقاوي المحاصيل الحقلية كالذرة والمستنبطة بمركز البحوث الزراعية.

(2) انتشار وحدات R & D في القطاع الخاص الزراعي لتطوير وتحديث الإنتاج وكذلك التوسع من قبل القطاع الخاص ورجال الأعمال الزراعيين في التعاقد مع الوحدات ذات الطابع الخاص بمعاهد البحوث الزراعية وكلليات الزراعة والطب البيطري على إيجاد الحلول لبعض المشكلات من خلال البحث وبما يضمن توفير التمويل اللازم للبحوث الزراعية من جهة وضمان تطبيق نتائج البحوث في حل المشكلات من جهة أخرى.

(3) التوسع في إنشاء الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص والتي تعمل على أساس Self autonomy واسترداد التكاليف Cost recovery أو المشاركة في التكاليف Cost sharing في معاهد ومعامل ومحطات البحوث بمركز البحوث الزراعية وكلليات

- الزراعة والطب البيطري والتي تقدم الخدمات للمزارعين نظير المساهمة في التكاليف.
- (4) انتشار معامل زراعة الأنسجة ومعامل التحاليل الزراعية للنبات والمياه والتربة ومعامل بحوث البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية في القطاع الخاص.
- (5) قيام شركات الدواجن الخاصة باستنباط سلالات الكتاكيت والأمهات والجدود.
- (6) قيام القطاع الخاص بتقديم بعض خدمات الطب البيطري كالتلقيح الصناعي.
- (7) قيام الاتحادات والمجالس النوعية مثل إتحاد منتجي ومصدري الحاصلات البستانية ومجلس المحاصيل السكرية وإتحاد منتجي الدواجن بتقديم المعونة الفنية والإرشاد وتوفير المعلومات للأعضاء سواء شركات أو أفراد.
- (8) قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بتقديم الخدمات المساندة للأعضاء سواء في مجالات التسويق أو التمويل أو الإرشاد أو الدورة الزراعية أو مكافحة الآفات أو الميكنة الزراعية.
- (9) انتشار مراكز التدريب والمزارع التجريبية والإرشادية في القطاع الخاص الزراعي ولدى رجال الأعمال الزراعيين.
- (10) قيام شركات القطاع الخاص بالمساهمة مع شركات قطاع الأعمال العام في إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة والمبيدات الكيماوية والحيوية والآلات والمعدات الزراعية.
- (11) اشتراك القطاع الخاص والجمعيات التعاونية الزراعية مع بنوك التنمية والائتمان الزراعي في توزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي وبخاصة الأسمدة الكيماوية على المزارعين.
- (12) قيام القطاع الخاص الزراعي ورجال الأعمال الزراعيين بإنشاء العديد من محطات التبريد وبخاصة للحاصلات الزراعية البستانية الفاكهية والخضرية سريعة العطب وكذلك توفير السيارات المبردة اللازمة لنقل تلك الحاصلات إلى أماكن الاستهلاك المحلي أو إلى مطارات أو موانئ الشحن للتصدير.
- (13) تكوين العديد من الجمعيات الأهلية غير الحكومية مثل جمعية هيا التي تقدم خدمات مساندة ومعونة فنية للمنتجين والمصدرين الزراعيين وخاصة منتجي ومصدري الحاصلات البستانية في معاملات مابعد الحصاد كالفرز والتدريج والتعبئة والتبريد والتخزين والتصنيع والنقل.
- (14) قيام المجلس السلعي للحاصلات الزراعية بتدعيم الصادرات الزراعية.

(15) قيام شركات القطاع الخاص بالاشتراك مع وسائل الإعلام الزراعي والتعاوني في تنظيم المعارض الدورية لتعريف المزارعين بأحدث التكنولوجيات الزراعية مثل أساليب الري الحديثة والتسميد العضوي والمكافحة البيولوجية والحيوية والميكنة الزراعية وتسوية الأراضي الزراعية بالليزر والتصنيع الزراعي ومعاملات ما بعد الحصاد.

(16) قيام اتحاد المستثمرين العرب واتحاد المستثمرات العرب بالعمل على تسهيل الانتقال والإقامة والعمل والتملك بالدول العربية.

آليات تفعيل مشاركة القطاع الخاص في مجال:

توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية:

لتحفيز القطاع الخاص المصري والعربي والاجنبي على التوسع في الاستثمار الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية في مصر تعمل الدولة على تحمل تكاليف البنية التحتية القومية أو الأساسية لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضي القومية الكبرى في توشكى وشرق العوينات ودرب الأربعين وترعة السلام وبخاصة فيما يتعلق بمشروعات الري مع مشاركة المستثمر في تحمل تكاليف التشغيل والصيانة علاوة على تحمله تكاليف شبكات الري على مستوى المزرعة، وتقدر مساهمة الدولة في إجمالي الاستثمارات في هذه المشروعات الزراعية القومية الكبرى بحوالي 20% في حين يساهم القطاع الخاص بحوالي 80% من إجمالي الاستثمارات. كما توفر الدولة أراضي الاستصلاح الحديثة للمستثمرين بأسعار رمزية. كما تعفى المشروعات في المناطق الصحراوية من الضرائب لفترات طويلة. كما أن أسعار الطاقة مدعمة ومع تخفيض التعريفات الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة. هذا إلى جانب قيام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي بتوفير التمويل القصير والمتوسط والطويل للأنشطة الزراعية المختلفة في صورة قروض وائتمان. ويبلغ إجمالي القروض الزراعية التي يوفرها البنك حالياً حوالي 15 مليار جنيه سنوياً.

ولتفعيل مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي تعمل الدولة على تقديم المعونة الفنية للقطاع الخاص في مجالات البحث والإرشاد الزراعي والتدريب والمعلومات والدراسات الاقتصادية علاوة على إعداد التركيب المحصولي والتخطيط التأشيري بما يساعد القطاع الخاص على اتخاذ القرارات الإنتاجية والتسويقية والتجارية الرشيدة.

هذا وقد أعدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي دراسة لإنشاء صندوق للتكافل الزراعي لحماية المزارعين والذين يرغبون في الانضمام إليه اختياريًا نظير مساهمة مقدرة اكنواريا وذلك لحمايتهم ضد المخاطر والكوارث اللاإرادية.

كما تعمل الدولة على تدعيم جهود المجتمع المدني وما يمثلته من جمعيات وتعاونيات وإتحادات ونقابات ومجالس أهلية غير حكومية في التنمية الزراعية والريفية، وتسعى الاتحادات التعاونية في مصر حالياً (الاتحاد العام للتعاونيات والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والاتحاد التعاوني الاستهلاكي والاتحاد التعاوني الإنتاجي والاتحاد التعاوني للأسكان والاتحاد التعاوني للثروة السمكية) إلى استصدار تشريع جديد وموحد للتعاونيات يعطي للتعاونيات حرية أكبر في ممارسة أنشطتها دون تدخل من الجهات الإدارية الحكومية وتوسيع هذه الأنشطة. كما تطالب التعاونيات بإنشاء بنك تعاوني، كما تطالب بإعفاء أنشطتها من الضرائب.

الأوراق القطرية

**قطرية الأردن (1): معوقات ومحددات توسيع
مشاركة القطاع الخاص الأردني في التنمية
الزراعية وسبل تطويرها**

**م/ فلاح إبراهيم صلاح
وزارة الزراعة – المملكة الأردنية الهاشمية**

أولاً- مقدمة:

الإنتاج الزراعي في القطر ومدى مساهمته في الاقتصاد القومي:

تعتبر الزراعة في جميع الدول ركيزة أساسية للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، وفي العقود الثلاثة الماضية تقدمت لتصبح ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضاً بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد وحفظ حقوق الأجيال القادمة فيها ويؤمن ظروف التنمية المستدامة. وقد بنت جميع الدول بما فيها المتقدمة منها استراتيجياتها الزراعية على هذا الأساس، فأصبحت بذلك لا تتوقف عند البعد الاقتصادي المباشر للزراعة بل تنتظر فيما هو أعمق من ذلك متمثلاً في البعدين الاجتماعي والبيئي وارتباطهما مع البعد الاقتصادي.

وكدولة نامية يعول الأردن على الزراعة لكي تكون القاعدة الاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوليد فرص العمل للريفيين، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما يعول على الزراعة في زيادة صادراته لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي، وفي تثبيت السكان في الريف والحد من هجرتهم منه والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية، وتحسين شروط البيئة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

يعتبر الأردن من الدول محدودة الموارد الزراعية إذ لا تتجاوز مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي (8.7) ملايين دونم، أما المزروعة فعلاً فكانت بحدود (2.7) مليون دونم في عام 2004 أي ما يقارب من 600 متر مربع للفرد، ويرافق ذلك شح كبير في مصادر المياه، أما المياه المتاحة فبلغت حوالي 774 مليون متر مكعب لنفس العام (السطحية 316 والجوفية 458) أو ما معدله 145 متراً مكعباً للفرد الواحد لكافة الاستعمالات سنوياً. وتشكل الأراضي المستغلة بالزراعة البعلية نحو (72%) من إجمالي المساحة الزراعية وهذه النسبة قابلة للزيادة والنقصان وذلك حسب الموسم المطري إلا أنها تبقى ضمن هذه الحدود.

ويتصف القطاع الزراعي كذلك بعدم استقرار الإنتاج، لاعتماده إلى حد كبير على كمية الأمطار الهاطلة وتوزيعها خلال الموسم الزراعي نفسه والتي تتراوح بين أقل من 50 - 600 ملم سنوياً الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على إنتاج الأراضي البعلية والمراعي والثروة الحيوانية، كذلك على الزراعة المروية نتيجة اعتمادها على مخزون السدود والمياه الجوفية والينابيع.

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

شهد القطاع الزراعي في الفترة من أواسط السبعينات وحتى منتصف الثمانينات تقدماً ملحوظاً في الزراعة المروية تمثل في ازدياد المساحات المروية والإنتاج الزراعي في منطقة وادي الأردن والمرتفعات. كما طرأ تحسن ملموس على إنتاجية الموارد الزراعية نتيجة لاستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة بخاصة في قطاع الزراعة المروية واستخدام مستلزمات الإنتاج المحسنة. وزادت الصادرات من الخضار وبعض الفواكه والأغنام الحية بشكل واضح. كما زاد الإنتاج من الثروة الحيوانية بشكل كبير بالنسبة للحوم الدواجن وبيض المائدة والحليب. لكن الوضع بدأ يأخذ اتجاهاً سلبياً منذ الأزمة الاقتصادية عام 1988 التي استدعت تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي منذ عام 1989. ثم جاءت حرب الخليج الثانية عام 1990 وما صاحبها من إغلاق لمعظم الأسواق التقليدية أمام المنتجات الزراعية الأردنية.

وتبع ذلك السير في تطبيق سياسات تحرير تجارة السلع الزراعية التي ألغت غالبية الدعم الذي كان يقدم لقطاع الزراعة. الأمر الذي أدى إلى تراجع أدائه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وافتقاده للقوة الكافية لاستمرار النمو.

وقد كان لهذه التطورات السلبية أسبابها المحلية والخارجية. فعلى الصعيد المحلي كانت أبرز هذه الأسباب هي ازدياد التنافس بشكل غير مسبوق على الموارد الزراعية (الأرض والمياه) بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي مقارنة بغيره من القطاعات والإخفاق في تحقيق الترابط بين الإنتاج والتسويق. يضاف إلى ذلك ضعف برامج تطوير الزراعة والإرشاد والغياب الكبير للمنظمات الأهلية للمزارعين. على أن أبرز المتغيرات تمثلت في برامج التصحيح الاقتصادي التي بدأت عام 1989 وبرنامج تصحيح قطاع الزراعة عام 1994 الذي أدى إلى تحرير تجارة السلع الزراعية وتخفيض الدعم للقطاع الزراعي والاتجاه نحو إلغائه نهائياً.

انخفضت مساهمة الزراعة الأردنية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (222) مليون دينار عام 1991 لتصل إلى (183) مليون دينار عام 2003. وكما هي مبينة في الجدول رقم (1) وخلال نفس الفترة انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الكلي أيضاً. ففي الفترة المشار إليها كانت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الكلي بالأسعار الثابتة 6.4% لتصل إلى ما يقارب 3% عام 2003، وقد كان هذا الانخفاض نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني وإلى توالي مواسم الجفاف والتي حدثت في الأعوام الخمس الأخيرة.

جدول رقم (1)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي/ بالمليون دينار

العام	الناتج المحلي من القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (%)
1991	222.4	6.4
1996	202.9	4.3
2001	164.3	2.9
2002	180.4	3.0
2003	183.3	3.0
2004	246.3	3.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وعلى الرغم من أن هذا القطاع يعتبر قطاعاً صغيراً بالنسبة للاقتصاد كله، إلا أنه يمثل - بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - واحداً من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني فهو قاعدة التنمية الريفية المتكاملة، ومصدر دخل لحوالي 15% من سكان الريف والبادية الذين يقدر عددهم بحوالي 1.1 مليون نسمة، ومولد للأنشطة في القطاعات الاقتصادية الفرعية الأخرى بخاصة قطاعي الأنشطة المرتبطة بالزراعة والخدمات. وتقدر مساهمة هذا القطاع بحوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي إذا ما احتسبت الأنشطة المرافقة له أو ما يسمى (الروابط الأمامية والخلفية) ويشغل القطاع الزراعي حوالي 6% من القوى العاملة، كما انه يلعب دوراً مركزياً في الأمن الغذائي وتحسين الميزان التجاري.

توفير الغذاء:

يتمتع الأردن بالاكثفاء الذاتي في لحوم الدواجن والبيض والفواكه والخضار. ولكن لديه عجز في السلع الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم الحمراء ومنتجات الألبان ولذلك فإن الأردن ما زال كثير الاعتماد على الأسواق الخارجية لتوفير المنتجات الغذائية ذات الأهمية الاستراتيجية كالقمح والأرز والسكر والزيوت النباتية والدهون (باستثناء زيت الزيتون).

جدول رقم (2)

نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية خلال السنوات الخمس الأخيرة

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي%
الحبوب القمح (الشعير، الذرة)	6.5
البقوليات	20.6
اللحوم الحمراء	37
منتجات الألبان	46
الزيوت والدهون	57
الخضار	128
لحوم الدواجن والبيض	100
الفواكه	93

توفير فرص العمل:

انخفض عدد الأردنيين العاملين في الزراعة من 47000 عامل سنة 1975 إلى أدنى حد له وهو 37700 عامل سنة 1989، ثم بدأ هذا العدد بالتصاعد ليصل إلى 74000 عامل سنة 2002. وتمثل الزراعة حالياً مصدر دخل مهم لحوالي 15% من السكان، ويستخدم القطاع الزراعي 6% من القوة العاملة في الأردن كمعدل للسنوات 1991-2003. وتشكل النساء 6.6% من القوة العاملة في هذا القطاع وحوالي 4% من إجمالي عدد النساء العاملات في كافة القطاعات. كما انه يشغل حوالي 100 ألف عامل من أسرة الحائز بشكل سنوي بخاصة ضمن قطاع المواشي وإلى ما يقارب من نصف هذا العدد من أسرة الحائز للأعمال الموسمية.

إلا أن حصة الزراعة من إجمالي عدد القوة العاملة في الأردن تتجه نحو الانخفاض. فبينما عمل 13.7% من القوة العاملة عام 1975 في القطاع الزراعي، انخفض هذا المعدل إلى أدنى حد هو 5.3% عام 1994، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى 6.1% عام 2003. إلا أن حصة الزراعة من إجمالي عدد القوة العاملة في الأردن تتجه نحو الانخفاض.

جدول رقم (3)

العمالة في الأردن وفي القطاع الزراعي

السنة	عدد الأشخاص المستخدمين بالآلاف حسب مصادر وزارة العمل		
	في جميع القطاعات	قطاع الزراعة	حصة الزراعة %
1975	343.1	47.0	13.7
1979	407.1	46.0	11.3
1988	522.4	39.7	7.6
1994	1140.7	60.0	5.3
2000	1229.0	75.0	6.1
2001	1169.0	74.9	6.4
2002	1078.1	74.0	6.8
2003	1200.0	73.0	6.1

المساهمة في مدخلات الصناعات الغذائية والريفية:

كما أشرنا فإن القطاع الزراعي له روابط أمامية والمتمثلة باستهلاك مستلزمات الإنتاج والأنشطة المساندة، كذلك له روابط خلفية والمتمثلة بما يمدّه هذا القطاع للقطاعات الإنتاجية الأخرى مثل صناعات الألبان، الزيوت، المطاحن، اللحوم ... الخ، إضافة إلى صناعة الأعلاف والتي تدخل في إنتاج المواد الغذائية، وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (4) والذي يبين القيمة المضافة التي تحققت للمنشآت الغذائية حسب نظام التصنيف الصناعي ISIC3 بقطاعاته المختلفة في عام 2003 حيث بلغت 323 مليون دينار وبلغ عدد العاملين حوالي 25 ألف عامل.

جدول رقم (4)

أعداد العاملين والقيمة المضافة للصناعات الغذائية لعام 2003

نوع الصناعة	عدد العاملين	القيمة المضافة/ ألف دينار
إنتاج وتجهيز وحفظ اللحوم ومنتجاتها	1915	22432
تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات	859	4700
صنع الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	1433	21754
صنع منتجات الألبان	4226	16692
صنع منتجات طواحين الحبوب	967	9807
صنع أعلاف حيوانية محضرة	361	7500
صنع منتجات المخازن	9682	34182
صنع الشكولاته والحلويات السكرية	961	4927

نوع الصناعة	عدد العاملين	القيمة المضافة/ ألف دينار
صنع منتجات الأغذية الأخرى	3012	15000
تقطير المشروبات الروحية	404	16661
صنع المشروبات المرطبة	270	35278
صنع منتجات التبغ	1162	133241
دبغ وتهيئة الجلود	194	908
المجموع	25446	323082

المصدر: مسح الصناعة 2003 / دائرة الإحصاءات العامة

المساهمة في حصيلة الصادرات:

تتركز أهم صادرات الأردن الغذائية على الخضار والفواكه الطازجة إضافة إلى تصدير الأغنام الحية وبيض المائدة والتفقيس هذا إضافة إلى تصدير الزيوت النباتية بعد إعادة تكريرها كذلك تم تصدير زيت الزيتون بكميات كبيرة في عام 2004. والجدول التالي يمثل قيمة الصادرات الغذائية من مجمل قيمة الصادرات الكلية خلال السنوات 1991 - 2004 والأهمية النسبية لها، كذلك يبين الجدول رقم (5) أهم مجموعات السلع المصدرة التي تضمنتها الصادرات الغذائية:

جدول رقم (5)

الصادرات الغذائية وأهم السلع التي تم تصديرها/ ألف دينار

السنوات	الصادرات الغذائية الكلية	الصادرات الكلية	الأهمية النسبية %	صادرات الخضار	صادرات الفواكه	الأغنام الحية	منتجات الألبان والبيض
1991	96500	598626	16.1	43531	10929	8608	6830
1996	258119	1039801	24.8	65256	16792	63108	2911
2001	202800	1352370	15.0	82283	12110	4320	7167
2002	239932	1556748	15.4	95296	11744	7627	5646
2003	242785	1639400	14.8	99480	11508	10071	8044
2004	296251	2345479	12.6	127678	13401	10628	9243
معدل 5 سنوات	247977	1586760	15.6	93986	13111	19151	6602

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة - التجارة الخارجية.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن معدل الصادرات الغذائية خلال السنوات الخمس الأخيرة كانت بحدود 250 مليون دينار أي ما نسبته 16% من مجمل الصادرات الكلية وشكلت الخضار ما قيمته 94 مليون دينار أو ما نسبته 38% من مجمل الصادرات الغذائية ثم الحيوانات الحية بقيمة 19 مليون دينار بنسبة 8% إلا أنها تراجعت في السنوات الأخيرة نتيجة الجفاف، تليها الفواكه بقيمة 13 مليون دينار أي ما نسبته 5%.

هذا ويتم تصدير معظم تلك المنتجات للدول المجاورة وبخاصة دول الخليج العربي لتصل إلى (95-98%) من مجمل الصادرات إضافة إلى لبنان وسوريا بالنسبة لتصدير الخضار.

مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية في القطر بأنواعها المختلفة (الخاصة والعامة والمشاركة):

هناك مساهمات كبيرة ساهم فيها القطاع الخاص الأردني في إقامة المشاريع الاستثمارية الزراعية ولعدم توفر إحصاءات كافية عن هذه المساهمات نسرد بعض الحالات:

- تشير الإحصاءات المتوفرة أن مساهمة القطاع الخاص في مشروعات الصناعات الغذائية قد شكلت قيمة مضافة بلغت في عام 2003 حوالي 323 مليون دينار أردني وهو أكبر القطاعات مساهمة من قبل القطاع الخاص.

- تشير الإحصاءات أن القطاع الخاص ومن خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار وقانونها الذي يمنح إعفاءات مميزة للمستثمرين قاموا بتوظيف واستثمار 126 مليون دينار خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في مختلف المجالات وكانت 90% من قيمة هذه الاستثمارات أردنية والباقي أجنبية.

- كذلك ساهم القطاع الخاص في إقامة المشروعات الخاصة الفردية والمتمثلة بتطوير الأراضي الزراعية والإنتاج بشقيه النباتي والحيواني والجدير بالذكر أن مؤسسة الإقراض الزراعي قد منحت قروضاً تقارب من 200 مليون دينار خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

- في نهاية الثمانينات أقام القطاع الخاص مشاريع زراعية كبيرة (4 شركات ضخمة) في منطقة جنوب المملكة لإنتاج الحبوب والأعلاف والخضراوات واستثمر فيها ما يقارب من 50 مليون دينار.

- كذلك ساهم القطاع بمشاريع مشتركة مع الحكومة ومن أبرزها مساهمته بنسبة 5% من شركة مناجم الفوسفات الأردنية والتي تأسست في عام 1953 والتي يبلغ رأسمالها حالياً 75 مليون دينار.

- بعد أن انتهجت الحكومة سياسة تصحيح القطاع الزراعي وذلك ضمن سياسات التصحيح الكلية في الاقتصاد الأردني قامت بخصخصة الشركة الأردنية لتصنيع المنتجات الزراعية والتي كانت الحكومة تمتلك 85% من رأسماله، وقام أحد المستثمرين في القطاع الخاص بشراء هذه الشركة بقيمة بلغت 11.5 مليون دينار.

- وفي مجال إنتاج الأدوية واللقاحات البيطرية فقد قامت الحكومة كذلك بخصخصة أحد المصانع والذي كانت الحكومة تمتلكه بالكامل وأصبحت تمتلك 20% من أسهمه.

- كذلك فقد ساهم القطاع الخاص بتطوير الأنشطة الزراعية مثل إنتاج مدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية المختلفة محلياً وخارجياً.

ثانياً- الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وبرامج الاستثمار الزراعي في القطر:

1-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية وفي تحقيق التنمية الزراعية (التطورات السياسية والاقتصادية ومدى تأثيرها على الاستثمار، اتجاهات الاستثمار، مدى الاستثمار في الأنشطة المكملية والخدمات المساندة ... الخ).

لقد شخصت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية للأعوام 2002- 2010 الأسباب العامة لتراجع قطاع الزراعة بما يلي:

1- إخفاق سياسات الحكومة في توفير البيئة المناسبة لحفز القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة.

2- عدم نجاح القطاع الخاص في إقامة مشروعات ذات حجوم اقتصادية وبنية إدارية وفنية مناسبة وتخلفه عن إنشاء مؤسساته المهنية والتنظيمية التي تعزز دوره المهني والاقتصادي ومشاركته في توجيه جهود التنمية ووضع السياسات المناسبة لها.

3- عدم نجاح المؤسسات العامة والأهلية في رفد عملية التنمية الزراعية، حيث فشلت التعاونيات واتحاد المزارعين في المساهمة في تطوير الزراعة وتنظيم المنتجين الزراعيين، كما لم تتجج الجامعات والمؤسسات ذات العلاقة بالبحوث ونقل التكنولوجيا بالقيام بالمهام الموكلة لها.

وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى ضعف الاستثمار في الزراعة وافتقاد التنمية إلى الشمولية المطلوبة والتكامل ما بين عناصرها فلم يلق التصنيع الزراعي ما يستحقه من اهتمام على الرغم من أهميته الكبيرة في تعظيم القيمة المضافة، ولم تلق الموارد البشرية نصيبها من التأهيل والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

التطورات السياسية والاقتصادية ومدى تأثيرها على الاستثمار:

شرع الأردن في عملية الانفتاح الاقتصادي منذ عام 1988 الذي شمل العديد من المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية وقانونية، وتقليص القيود البيروقراطية وتعديل القوانين والتخفيف من الضرائب، وتوفير حزمة من الحوافز تهدف إلى تشجيع الاستثمار في المملكة.

وقد استطاع الأردن أن يتكيف بشكل جيد مع الوضع التجاري الذي تمخض عن دخوله إلى الاتفاقيات العالمية، وهناك عامل آخر جذب المستثمرين إلى المملكة وهو قيام المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة التي من المنتظر أن تتحول إلى مركز صناعي تجاري واستثماري متكامل، كما ويتمتع الأردن بعامل جذب آخر للاستثمارات وهو سياسته التشجيعية للأعمال التجارية، ومع أن الأردن شديد التأثر بالتطورات السلبية في المنطقة على المدى القصير إلا أنه مستقر على المدى المتوسط والبعيد وله قدرة على التأقلم والصمود؛ لأنه يعمل في إطار نظام سياسي واقتصادي واضح وقادر على امتصاص الهزات ومتابعة النمو.

لم تغفل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1999-2003 دور القطاع الخاص في مساهمته بالتنمية الزراعية حيث جاء فيها وضمن السياسات والإجراءات المتعلقة بالقطاع الزراعي ما يلي:

- تهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص ليأخذ الدور الرئيسي في عملية التنمية الزراعية من خلال توفير البيئة التشريعية اللازمة لقيام سوق للسلع والخدمات الزراعية يؤدي وظائفه بحرية كاملة.

- تفعيل المشاركة الشعبية في صنع واتخاذ القرار الزراعي وتشجيع إنشاء التنظيمات الخاصة بالمنتجين والمسوقين الزراعيين.

- إعادة النظر في مهام الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بما يكفل منع الازدواجية والتداخل بينها وعدم القيام بالمهام التي يتولى القطاع الخاص القيام بها.

- إيلاء عمليات التحريج وحماية الغابات الأهمية المناسبة وإشراك القطاع الخاص بهذه الأنشطة.

- تشجيع القطاع الخاص على إقامة الشركات المتخصصة بالتسويق وتوفير القروض اللازمة لذلك.

كذلك أوردت الخطة الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 2004-2006 انه من التحديات الرئيسية للقطاع الزراعي ندرة استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة الزراعية وعدم وجود مرجعية مؤسسية موحدة للقطاع الخاص الزراعي.

ومن الأهداف التي أبرزتها الخطة وذات العلاقة بالقطاع الخاص: زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي ومأسسة عمل القطاع الخاص الزراعي.

- ومن السياسات والإجراءات التي انتهجتها الخطة الثلاثية المشار إليها:
- توفير البيئة المحفزة للقطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الزراعية من حيث الاستثمار والتسويق وتحسين تنافسية القطاع.
- وضع خطة عمل واضحة لمأسسة القطاع الخاص الزراعي.

وترتكز رسالة الحكومة لتحقيق تنمية زراعية مستقرة ومستدامة تستند إلى المواءمة بين الموارد والموازنة بين العرض والطلب، كما وردت في استراتيجية وخطة عمل قطاع الزراعة للأعوام 2002-2010 والمتمثل في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية، على تعزيز دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الزراعية القائمة على الاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم أثرها المباشر وغير المباشر في تحقيق التنمية الريفية بكافة أبعادها. وبشكل عام لوحظ خلال فترة التسعينات أن هناك اهتماماً متزايداً من الحكومة وتركيزاً كبيراً على المشاركة الأهلية واتخاذ القرارات في القطاع الزراعي، وللوصول إلى ذلك ستعمل الحكومة على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الزراعية، من حيث زيادة الاستثمار والتسويق وتحسين تنافسية القطاع، وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى إشراكه في جهود التنمية الزراعية بصورة مؤسسية بحث يتضمن مشاركة الأفراد والجماعات المعنية في تنفيذ المشاريع والتزام الحكومة بتوفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص للقيام بدوره الرئيسي في هذا المجال.

اتجاهات الاستثمار:

تنوعت اتجاهات الاستثمار من قبل القطاع الخاص في الأردن فإذا أخذنا القروض الممنوحة من قبل مؤسسة الإقراض الزراعي وهي مؤسسة حكومية تمنح القروض للمزارعين والمستثمرين نجد أن المبالغ التي تم استثمارها كانت موزعة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6)

طبيعة المشاريع والاستثمارات التي تم تمويلها من مؤسسة الإقراض الزراعي
خلال الفترة 1993-2003

نوع النشاط/ مجالات الاستثمار	القيمة / مليون دينار	النسبة المئوية
أعمار واستغلال الأراضي الزراعية	43	21%
تنمية وتطوير مصادر المياه	18	9%
الميكنة والتصنيع الزراعي	14	7%
تنمية وتطوير الثروة الحيوانية	46	23%
إقامة المنشآت الزراعية	8	4%
مدخلات الإنتاج النباتي	12	6%
مدخلات الإنتاج الحيواني	60	30%

أما المشاريع التي تم إنشاؤها منذ عام 1989 وحتى عام 2002 وحظيت بقانون تشجيع الاستثمار ومزاياه فكانت موزعة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7)

المشاريع التي حظيت بقانون تشجيع الاستثمار خلال السنوات 1989-2002/ مليون دينار

نوع النشاط/ المشروع	القيمة	النسبة المئوية
مستودعات تبريد	11.3	9%
مزارع ومسالخ دواجن	56.5	45%
ثروة حيوانية	11.2	9%
إنتاج الخضار والفواكه وأزهار القطف ومستلزماتها ومعاصر زيت الزيتون	47.0	37%
المجموع	126.0	100%

مدى الاستثمار في الأنشطة المكملّة والخدمات المساندة:

بدأت الحكومة ببرنامج التخصيصية منذ عام 1996 لإفساح المجال أمام القطاع الخاص بتنفيذ مشاريع القطاع العام وأنشأت هيئة تنفيذية لتولي خصخصة عدد من المنشآت والمؤسسات الحكومية في مختلف القطاعات التي تقرر خصصتها كذلك صدر قانون التخصيصية رقم (25) لسنة 2000 ليوفر الأخطار القانوني والمؤسسي للتخصيصية في الأردن.

ومن المشروعات التي خصصتها في القطاع الزراعي:

- الصوامع والمطحنة والمستودعات العادية والمبردة التابعة لوزارة التموين (سابقاً) حيث تم تسجيل الشركة الأردنية العامة للصوامع والتموين كشركة مساهمة عامة محدودة مملوكة بالكامل للحكومة وتم التوقيع على دراسة تخصصية الشركة.
- الشركة الأردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية (أمبكو) حيث تمتلك الحكومة 85% من أسهمها وتمتلك مصنعين لتصنيع (معجون البندورة) ومخازن ومحطة تدريج وتعبئة.
- إضافة لما أشارت له المعلومات المتوفرة لدى مؤسسة تشجيع الاستثمار والمبينة في الجدول رقم (7) والتي أظهرت أن مجمل المشاريع الزراعية قد بلغ حجم الاستثمارات فيها 126 مليون دينار خلال الفترة المشار إليها وان هناك توجه للاستثمارات في مستودعات التبريد والمسالخ ومعاصر الزيتون وهي استثمارات مكملية لمشاريع الإنتاج الزراعي كذلك تم الاستثمار في مشاريع التصنيع الغذائي والتي تعتبر من المشاريع المكملية والتي بلغ عددها 462 مشروعاً بقيمة استثمارات بلغت 856 مليون دينار أردني وعدد العاملين فيها ما يقارب من 15 ألف عامل، ومما يجدر ذكره أن هناك 404 شركة تعمل في القطاع الزراعي يبلغ حجم استثماراتها ما يقارب من 1.5 مليار دينار.

2-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية:

- معظم الأعمال والأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية تتم في المملكة من خلال القطاع الخاص منذ تأسيس المملكة وحتى الوقت الحاضر.
- نظم القطاع الخاص نفسه في الأردن من خلال تأسيس غرفة تجارة عمان في عام 1923 وتضم حالياً ما يقارب من 35 ألف عضو وهي تعمل على تنظيم المصالح التجارية وتمثيل شريحة القطاع الخاص الذي ينتمي له ولمصالحهم الاقتصادية.
 - قام القطاع الصناعي بإيجاد تمثيل له في عام 1962 من خلال تأسيس غرفة صناعة عمان والتي وصل عدد الأعضاء فيها حالياً نحو 10 آلاف شركة.
 - منذ عام 1994 ومع بدأ برنامج التصحيح الاقتصادي الذي شمل معظم القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي انسحبت الحكومة من ممارسة بعض الأنشطة التجارية التي كانت تقوم بها سابقاً وعلى سبيل المثال استيراد (السكر والحليب) كذلك توقفت الشركة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية وهي شركة حكومية من استيراد عدد من المنتجات التي كانت حكرًا عليها وهي (التفاح، البصل، الثوم، البطاطا).
 - سمحت الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وبعد أن ضمت إليها وزارة التموين (في عام 2000) باستيراد السلع جميعها بدون استثناء وفتحت الباب للقطاع الخاص للاستيراد والتصدير بدون أي قيود تذكر.

- تشير الأرقام من دائرة الإحصاءات العامة والمتعلقة بالتجارة الداخلية إن القيمة المضافة لتجارة الجملة للسلع والمنتجات الزراعية بلغت في عام 2003 ما يقارب من 50 مليون دينار من مجمل الأنشطة الاقتصادية وهي بذلك تشكل 10% منها، والجدول رقم (7) يبين ذلك:

جدول رقم (8)

قيمة تجارة الجملة للسلع والمنتجات الزراعية / التجارة الداخلية لعام 2003 - مليون دينار

دليل النشاط الاقتصادي	النشاط الاقتصادي	الإنتاج القائم		الاستهلاك الوسيط		إجمالي القيمة المضافة	
		2003	2002	2003	2002	2003	2002
5121	البيع للمواد الخام الزراعية والماشية الحية	3.3	5.4	1.4	1.1	1.9	4.2
5122	البيع بالجملة للأغذية والمشروبات والتبغ	63.5	63.9	11.3	18.2	52.1	45.7
	المجموع	66.8	69.3	12.4	19.3	54.0	49.9

2-3 دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي (بحوث، تسويق، نقل، تخزين، تبريد، معلومات، تمويل، تأمين، بنى تحتية، نقل تقانة، إرشاد،...الخ):

شارك القطاع الخاص في توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي جنباً إلى جنب مع القطاع العام ومن هذه الخدمات:

البحوث:

خطا الأردن خطوات جيدة في مجال البحوث العلمية وهناك مختبرات تعمل في المملكة لديها القدرة على تقديم خدماتها محلياً وعربياً سواء الحكومية منها أو الخاصة ويمتلك القطاع الخاص ثلاثة مختبرات لزراعة الأنسجة.

كذلك قامت شركات القطاع الخاص بخاصة في مجال البذار بإجراء التجارب والأبحاث على بذور الخضار ويوجد ما يقارب من خمس شركات لديها تمثيل إقليمي في الأردن تقوم بمثل هذه البحوث.

التسويق:

تنتم شركات تسويق المحاصيل البستانية القائمة بأنها جميعاً مؤسسات فردية وشركات تضامنية يملكها فرد واحد كما أنها صغيرة الحجم قياساً برأسمالها. ولذلك وجدت الاستراتيجية

الوطنية للتنمية الزراعية من بين المشاريع المهمة التي يمكن أن تساعد على تطوير قطاع تسويق الخضار والفواكه وأزهار القطف في المملكة (إنشاء شركة مساهمة بخاصة كبيرة لتسويق المحاصيل البستانية).

تشير الإحصاءات على وجود عدد من الشركات الخاصة في إنتاج أو تسويق مستلزمات الإنتاج والمواد الغذائية والجدول رقم (8) يبين مجال عمل هذه الشركات والمؤسسات.

جدول رقم (8)

الشركات العاملة في إنتاج وتسويق مستلزمات الإنتاج

اسم الشركة	عدد
مجال عمل الشركات والمؤسسات الخاصة الغذائية	74
البيطرة والدواجن والأعلاف	76
الزراعة والري والمعدات الزراعية المنتجة والمصنعة	68
بيع المواد الزراعية	59
مصانع الأدوية واللقاحات البيطرية	16
مصانع الأسمدة	21

النقل:

معظم أسطول النقل في الأردن هو مملوك للقطاع الخاص ويتم نقل المنتجات الزراعية الطازجة من قبل هذا القطاع سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو شركات ويبلغ عدد الشاحنات المبردة ما يقارب من 1200 براد، ويبلغ العدد الإجمالي لعدد الشاحنات في الأردن 12 ألف شاحنة ويمتلك القطاع الحكومي ما يقارب من 1500 شاحنة.

التخزين:

هناك العديد من المستودعات المنتشرة في أنحاء المملكة كانت تستخدم لتخزين المواد التموينية كالسكر والأرز والحليب المجفف والأعلاف والجدول رقم (9) يوضح تلك المستودعات وأنواعها وسعتها:

جدول رقم (9)

عدد المستودعات ونوعها والسعة الفعلية لها

عدد المستودعات ونوعها / هنجر	السعة الفعلية	السعة الإجمالية /طن	ملاحظات
48 منها 9 أسمنتي	137000	265000	

قامت الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة بتأسيس شركة مساهمة برأسمال وصل إلى 40 مليون دينار ويساهم فيها القطاع الخاص لإدارة الصوامع والمستودعات التابعة لتلك الوزارة.

التبريد:

بلغ عدد المخازن المبردة التي تم حصرها في محافظات المملكة (56) مخزناً لعام 2003 منها سبعة حكومية والباقي يديره القطاع الخاص حيث احتلت محافظة العاصمة المرتبة الأولى بواقع 71% من العدد الإجمالي، ويعمل بها 746 موظفاً بين مهندس وفني وعامل.

هذا وبلغ عدد المخازن المبردة لتخزين الخضار والفواكه (17) مخزناً من العدد الكلي، أما المخازن التي تستخدم لتخزين المنتجات الحيوانية المجمدة والطازجة فيبلغ عددها (29) مخزناً، أما المخازن المختلطة والتي تستخدم لتخزين المحاصيل الزراعية الطازجة فعددها (10) مخازن.

المعلومات:

ما زال تقديم خدمات المعلومات الزراعية محدودة في الأردن من قبل القطاع الخاص حيث تتواجد بعض الجمعيات والنقابات والمؤسسات التي تساهم بتقديم مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام المطبوعات (المجلات) الدورية المتخصصة والتي تحتوي على معلومات لها علاقة بالأنشطة الزراعية وساهمت في خدمة المزارع الأردني ونقل التكنولوجيا، كذلك من خلال تنظيم المعارض الزراعية وهناك إصدارات زراعية تساهم في نشر المعلومات منها:

- مجلة الزراعة في الأردن والعالم العربي والتي تأسست في سنة 1977 وهي تصدر بانتظام كل ثلاثة أشهر.
- المركز الاستشاري الفني وهو مركز يقوم منذ عام 2003 بإصدار مجلة بترانا الدورية التي تصدر باللغتين العربية والأجنبية كذلك تنشر بواسطة الإنترنت ويقوم بتنظيم المعارض الزراعية المحلية وعلى مستوى مشاركة إقليمية ودولية.

التمويل:

تقوم البنوك التجارية بإقراض ما يقارب من 15 مليون دينار للمستثمرين بالقطاع الزراعي سنوياً، كذلك يقوم بنك الإنماء الصناعي، وبنك تمويل الصادرات بالمساهمة في توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

بالمقابل يقوم بعض بائعي مستلزمات الإنتاج بتوفير التمويل العيني للمزارعين (بذور، أسمدة، مبيدات... الخ).

تأمين:

إن شركات التأمين في الأردن جميعها مملوكة للقطاع الخاص في الأردن أما خدمات التأمين الزراعي فما زالت محدودة بشركة واحدة قامت بالتأمين على المواشي وتحديد الأبقار إلا أنها توقفت عن ذلك لعدم فائدة المستفيدين من ذلك.

بنى تحتية:

- هناك (7) أسواق لتسويق الخضار والفواكه موجودة في المدن التالية (عمان، أربد، الزرقاء، الكرك، العقبة، المفرق، السلط) وتعتبر الأسواق الثلاثة الأولى هي أكبرها يعمل بها 106 وسيط (كوموسينجي) من القطاع الخاص وتدار تلك الأسواق بإشراف البلديات.

- يمتلك القطاع الخاص 80 غرفة/ مخمر للإنتاج الاصطناعي (75 بالطريقة التقليدية، 5 باستخدام غاز الايثيلين) للموز.

- يدير القطاع الخاص 100 مركز تصديري (مشغل) للتعبئة والتغليف للخضار والفواكه الطازجة نصفها في عمان العاصمة.

- يشغل القطاع الخاص (13) مصنع للعبوات (9 بوليسترين، 3 بلاستيك، 1 كارتون).

- إدارة بورصات لتداول أزهار القطف ونباتات الزينة بلغ عددها ما يقارب من خمس بورصات.

- يمتلك القطاع الخاص (150) مشتلًا لإنتاج الغراس المثمرة والخضار ونباتات الزينة.

التعبئة والتغليف والتجهيز:

هناك 10 محطات لتدريج الخضار والفواكه يمتلكها القطاع الخاص، خمس منها في محافظة العاصمة وأربعة منها في الأغوار جميعها ذات طاقة قليلة أو متوسطة وغير حديثة ماعدا محطتين في عمان.

نقل تقانة:

لعب القطاع الخاص الأردني دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الزراعية ونقل التكنولوجيا وتوطينها، بصورة كبيرة جداً، حتى أصبح الأردن سباقاً في نقل التكنولوجيا وحقق نتائج جيدة من حيث الإنتاجية الزراعية في قطاعات معينة كالخضراوات وبعض الفواكه وبعض قطاعات

الإنتاج الحيواني كالدواجن والبيض والحليب. وتجدر الإشارة هنا أنه لا زالت هنالك فرص واسعة لممارسة دور القطاع الخاص في مجالات أخرى بهدف تنمية القطاع الزراعي. ولقد ساهم القطاع الخاص بتطوير الأنشطة الزراعية مثل إنتاج مدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية المختلفة محلياً وخارجياً والقيام ببعض أعمال الإرشاد الزراعي. يعتبر الأردن محطة تجارب حديثة للشركات العالمية وتتعكس هذه الميزة بوجود مكاتب إقليمية رئيسية للشركات وبخاصة في مجال البذور الهجينة عالية الجودة.

إرشاد:

يتم تقديم خدمات الإرشاد من خلال مرشدي الشركات الخاصة التي تقوم ببيع مستلزمات الإنتاج (أسمدة، مبيدات، بذور، معدات زراعية ... الخ).

ثالثاً- الآليات والإجراءات التي إتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية:

إن التجربة الأردنية في مجال جذب وتشجيع الاستثمار قد قطعت شوطاً كبيراً في إقامة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فعوامل جذب الاستثمار التي يتمتع بها الأردن من حيث الاستقرار السياسي والأمني والانفتاح على الأسواق الخارجية وتوفر الكفاءات الفنية ووجود البنية التحتية من طرق ومطارات وميناء بحري ومرافق اتصالات ووجود إطار متطور من القوانين والأنظمة وبيئة مناسبة للأعمال والشركات ومن حيث التعريف الجمركية ونجاح الأردن في إقامة نهج التصحيح الاقتصادي الشامل الذي أعاد الثقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية ووفرة مقومات الاستقرار الاقتصادي المنشود.

وهنا كالأبداً أن يتغير دور الدولة فقد تغير من كونه المشارك إلى دور المراقب والمنظم للأسواق الذي يشجع القطاع الخاص للقيام بدورة القيادي في عملية التنمية.

3-1 التشريعات والقوانين:

- انطلاقاً من القناعة بأن الإطار التشريعي الفاعل يعزز دور القطاع الخاص، فقد أدرك الأردن الحاجة إلى إيجاد أطر مشجعة للأعمال التجارية تضم حوافز قوية للمبادرات الريادية. لقد حدد جلالة الملك عبد الله زيادة الاستثمار كهدف وطني، ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الاستثمار المحلي يشكلان المحرك الأضمن لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وعبر تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار عام 1995 وخطوات عملية أخرى تلتها موجهة لتعزيز بيئة الاستثمار، فتح الأردن اقتصاده وقام بتحرير التجارة والعملية الأجنبية وتطبيق برامج طموحة للخصخصة وذلك في إطار سعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي.

استكمالاً لجهود الحكومة الرامية إلى تحديث وتطوير البيئة التشريعية، صدرت الإرادة الملكية السامية خلال عام 2003 بالموافقة على حزمة من القوانين المؤقتة التي ترمي في مجملها إلى تنظيم وتطوير ودعم البيئة الاستثمارية في الأردن. ومن أبرز ما تضمنته هذه القوانين:

- إنشاء الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية بموجب قانون تنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية لسنة 2003، بحيث تعمل هذه الهيئة كمظلة استثمارية للمؤسسات المعنية بالاستثمار.
- إصدار قانون تنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية لسنة 2003: يهدف هذا القانون إلى تنمية البيئة الاستثمارية وتنظيمها وتنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية في المملكة وفق استراتيجية عامة للاستثمار، وذلك من خلال زيادة تنافسية القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتقديم المشورة والدعم الفني للمؤسسات الاستثمارية.
- قانون الاستثمار لسنة 2003: جاء هذا القانون ليحل محل قانون الاستثمار رقم 16 لسنة 1995. وقد تم بموجبه إلغاء المجلس الأعلى للاستثمار وإنشاء لجنة الحوافز الاستثمارية، ويتميز هذا القانون بكونه أكثر مرونة من القانون السابق ويهدف إلى ترسيخ مبدأ حرية الأسواق والمنافسة.
- قانون ترويج الاستثمار لسنة 2003: يهدف هذا القانون إلى جذب وتشجيع وترويج الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة، وذلك من خلال التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة ومساعدة المستثمرين من خلال توفير المعلومات والبيانات اللازمة لهم وإنشاء خدمة المكان الواحد.
- قانون تطوير المشاريع الاقتصادية لسنة 2003: يهدف هذا القانون إلى تطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة ورعايتها ودعمها وزيادة حجم الصادرات وفرص التصدير إلى الخارج، وذلك من خلال المساعدة في إعداد استراتيجيات المشاريع الاقتصادية وتعزيز تنافسيتها وقدراتها الإدارية والفنية والتصديرية. كما يهدف أيضاً إلى المساهمة في تنمية الصادرات الوطنية وتطويرها وفقاً للسياسة المعتمدة من قبل الحكومة.
- نظام حماية الإنتاج الوطني رقم (55 لسنة 2000) الصادر بموجب قانون حماية الإنتاج المحلي رقم (4) لسنة 1998.
- إصدار الكثير من المواصفات الأردنية الإلزامية والاختيارية وتعريف المستوردين والمنتجين بها.
- إعفاء كامل مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية الأمر الذي سيعزز القدرات التنافسية للصناعات الوطنية وخفض تكلفة الإنتاج مما سيزيد من الاستثمارات في هذا القطاع.

- إعفاء الدخل المتأتي من الإنتاج الزراعي من ضريبة الدخل (ماعدا ما يتعلق بالصناعات الغذائية).
- عدم وجود أية قيود على الصادرات الزراعية.

3-2 التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

- للتسهيل على المستوردين فقد تم إلغاء العديد من رخص الاستيراد على السلع الزراعية ومنها الشعير، الذرة الصفراء والبيضاء، كما تم إعفاء البضائع المستوردة من الدول المرتبطة مع المملكة باتفاقيات تجارية من رخص الاستيراد.
- قامت مؤسسة المواصفات والمقاييس بتحديد السلع التي تستوجب أن تخضع لقواعد فنية أردنية إلزامية للالتزام بها عند التصنيع والاستيراد، كذلك تم اعتماد مواصفات قياسية اختيارية لمجموعة من السلع، وهذا من شأنه التسهيل على المصنعين والمستوردين معرفة هذه المواصفات للأخذ بها.
- أعطت الحكومة القطاع الخاص فرصته للمشاركة في التباحث في كافة الأمور التي من شأنها توفير المناخ الملائم للاستثمار وصياغة التشريعات والقوانين قبل إقرارها وإبداء وجهات النظر ومقترحاتهم حول مختلف القضايا حيث أنشأت ما يسمى بمجالس الشراكة ما بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ومن المجالس القائمة حالياً:
 - مجلس الشراكة بين دائرة الجمارك والقطاع الخاص.
 - مجلس الشراكة بين المؤسسة الاستهلاكية المدنية والقطاع الخاص.
 - مجلس الشراكة بين وزارة الزراعة والقطاع الخاص.

- قرر مجلس الوزراء في نيسان 2004 استحداث نافذة استثمارية One Stop Shop (OSS) أو ما يسمى بالمسار السريع يكون مقرها في مؤسسة تشجيع الاستثمار وتكون معنية بتسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية المقامة ضمن القطاعات المنصوص عليها بالقوانين الاستثمارية كمرحلة أولى، ألا وهي الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، مدن الترفيه والترويج السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض، صناعة البرمجيات أو أي مشروع استثماري تزيد حصة الشريك غير الأردني فيه عن 50 ألف دينار، مع إمكانية إضافة قطاعات أخرى في مراحل لاحقة.

- تم استحداث مديرية النافذة الاستثمارية في مؤسسة تشجيع الاستثمار لتطبيق مفهوم تبسيط الإجراءات لتسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية والحصول على الموافقات النهائية من تلك المديرية وذلك بالاستعانة بمندوبي 7 وزارات معنية يتواجدون في المديرية وهؤلاء مفوضون بكافة الصلاحيات الممكنة قانوناً، وهي: (الصناعة والتجارة، الداخلية، العمل، البيئة، البلديات،

السياحة، الصحة) إضافة لمندوبي دائرتين هما أمانة عمان الكبرى، ودائرة الأراضي والمساحة).

- كذلك طلب مجلس الوزراء من الوزارات والدوائر بتسمية أحد كبار الموظفين لديها ليكون ضابط إرتباط لتسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية وأعطيت مهلة مدتها 14 يوماً للبت بكافة طلبات الاستثمار وذلك من تاريخ تقديمها.

3-3 التسهيلات الائتمانية:

- تمنح مؤسسة الإقراض الزراعي قروضاً للمزارعين بفوائد متدنية مقارنة بالفوائد البنوك التجارية.

- يمنح بنك الإنماء الصناعي قروضاً للمستثمرين بفوائد متدنية لتمويل إقامة مشاريع الصناعات الغذائية.

- تمنح مؤسسة تشجيع الاستثمار حوافز جذابة وسخية للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين على حد سواء، تتمثل في الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية وتحويل غير مقيد لرأس المال والأرباح. إن تطبيق هذا القانون مناط بمؤسسة تشجيع الاستثمار المؤسسة المسؤولة عن تشجيع الاستثمار في الأردن. كما يؤكد القانون، بشكل لا رجوع عنه، على معاملة المستثمر المحلي والأجنبي بالمثل.

- تنتهج الحكومة سياسة نقدية وذلك في محاولة تثبيت سعر صرف الدينار وربطه بالدولار وبقي الدينار محافظاً على سعر صرف ثابت مقابل الدولار منذ نهاية عام 1995 وذلك بسعر 708 فلس للشراء و710 فلس للبيع وساهمت هذه السياسة في تخفيض معدل التضخم إلى مستويات الدول الصناعية وتعزيز الثقة بالدينار، أما بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية الأخرى محتسباً على أساس معدل يومي لكافة أيام السنة وفقاً للأسعار المعلنة من قبل البنك المركز، فقد تطابق بطبيعة الحال مع اتجاهات سعر صرف الدولار مقابل هذه العملات في أسواق المال العالمية.

3-4 الأنشطة الترويجية:

تقوم الخطوط الجوية الملكية بإعطاء الأولوية للصادرات من الخضار والفواكه في الحجز على جميع الرحلات وتمنح الصادرات الزراعية أسعار تشجيعية على رحلاتها الجوية كما تقوم بتحديد برامج هذه الرحلات وفقاً للأيام والأوقات التي يطلبها المصدرون كما توفر مستودعات كبيرة ومبردة لحفظ المنتجات الزراعية على نفقتها الخاصة تجنباً لتلف المنتجات الزراعية خلال فترة انتظارها في المطار.

وتمنح شركات الطيران الأجنبية الناقلة للصادرات الزراعية خصماً مقداره 50% على أسعار خدمات المناولة الأرضية في المطار، كما تمنح سلطة الطيران المدني شركات الطيران

الأجنبية الناقلة للمصادر الزراعية خصماً مقداره 50% على أسعار رسوم الهبوط في المطارات الأردنية.

كما تمنح الملكية المصدرين الزراعيين تذاكر سفر مجانية أو بخصومات مرتفعة لتشجيعهم على الترويج للمنتجات الزراعية في الخارج.

3-5 الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

- تقوم كل من غرفة تجارة عمان وغرفة صناعة عمان إضافة للغرف التجارية والصناعية في بقية المحافظات بعقد الدورات التدريبية للمنتسبين إليها لرفع كفاءتهم في مختلف الموضوعات التجارية أو الصناعية وذات العلاقة بالاتفاقيات الدولية.

- كذلك تقوم وزارة الزراعة بعقد ورشات عمل للمسؤولين عن النقابات الزراعية وممثلي الجمعيات والاتحادات للتعريف بالتحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والكيفية التي يستطيع المنتج والمستثمر الأردني التغلب عليها.

3-6 أنشطة المعلومات:

- توجد هناك غرفة تجارة عمان وغرفة صناعة عمان تعنى بتوفير المعلومات من خلال نشرها لدوريات منتظمة للقطاع التجاري والصناعي إضافة لإقامة المعارض واستخدام وسائل الاتصال الحديثة وشبكات الكمبيوتر.

- تقوم وزارة الزراعة بتوفير المعلومات عن الأسعار والكميات التي تم بيعها في الأسواق المركزية، والأسعار العالمية لعدد من السلع كذلك تقوم بتوفير المعلومات المتعلقة بالمعارض الزراعية التي تقام محلياً ودولياً.

- توفر دائرة الإحصاءات العامة معلومات عن التجارة الخارجية للسلع كذلك معلومات تتعلق بسعر المنتجات.

- تم تركيب 6 لوحات إلكترونية / شاشات تلفزيونية بحجم (42) بوصة داخل أرجاء سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان وبهذه الوسيلة يستطيع المتعاملون من معرفة الأسعار مباشرة.

3-7 الخدمات المساندة:

تضمن الجزء الخامس من الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2002-2010 البيئة المساندة والخدمات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية توصية في مجال تطوير مؤسسات وتنظيمات القطاع الخاص بإنشاء غرفة للزراعة في المملكة، ولقد أنجزت اللجنة المختصة التي شكلها وزير الزراعة من مؤسسات قطاع الأعمال الزراعية مشروع القانون الخاص بالغرفة الذي رفع لدولة رئيس الوزراء للسير في مراحله الدستورية.

3-8 الحوافز التشجيعية:

- تتوعد الحوافز التشجيعية المقدمة للقطاع الخاص ومن أهمها:
- بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (14) لسنة 1995 وتعديلاته فإن الدخل الزراعي بشكل عام معفى من ضريبة الدخل إلا أن التصنيع يخضع لضريبة الدخل.
 - تتمتع المنتجات الزراعية، طبقاً لقانون تشجيع الاستثمار، بإعفاء من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية. هذا وتتمتع مشاريع هذا القطاع بإعفاء كامل من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية كما تعفى المدخلات المستوردة للاستخدام في هذه المشاريع من الرسوم الجمركية. هذا وتقدم مؤسسات الإقراض المتخصصة قروضاً ميسرة لمشاريع هذا القطاع.
 - يطبق الأردن في سياسته الجمركية ومنذ انضمامه لمنظمة التجارة العالمية WTO التعريفات الجمركية المتفق عليها ولا توجد هناك قيود لمنع إستيراد أو تصدير أية سلعة ولا يوجد هناك نظام للحصص.
 - قانون الاستيراد والتصدير رقم (21) لسنة 2001 حيث نصت المادة 3- د منه أنه يستثنى من شرط الحصول على بطاقة المستورد المستلزمات المستوردة من قبل المزارعين لاحتياجات مزارعهم والبضاعة المستوردة للاستعمال الشخصي.
 - إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة من الرسوم.
 - عدم وجود أية قيود على الصادرات من السلع الزراعية.
 - تمتع المشاريع والأنشطة الزراعية بتعريفات مخفضة للتيار الكهربائي.
 - توفر شبكات الطرق والخدمات المساندة في جميع مناطق الإنتاج.
 - وجود مناطق حرة في كل من محافظة (الزرقاء، الكرك، عمان / سحاب، المطار) إضافة لوجود مناطق حرة خاصة منها واحدة للمواشي في محافظة معان جنوب المملكة.

3-9 آية آليات أخرى:

استحداث جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز والتي تمنح للمنتجين المتميزين وبخاصة في القطاع الصناعي والذين يقومون باتباع المواصفات العالمية في إنتاجهم.

رابعاً- الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

1. لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة والحقيقية، لا بد من تبني نظام إداري يجمع ما بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية بحيث يعمل الجانبان بشكل متوازٍ ليكمل كل منهما الآخر. ففي حين تقوم المؤسسات الحكومية بتهيئة الجو الاقتصادي والقانوني

لتنفيذ المشاريع وتراقب تنفيذها تقوم المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص بتنفيذ البرامج التنموية. وهذا التنظيم لا يمكن أن يتم دون إنشاء هيئة تنظيم القطاع الزراعي تجمع مسئولين من قمة الهرم الإداري في كل مؤسسة. وتكون مهام هذه اللجنة وضع البرامج وإصدار قرارات ملزمة للجميع بشأن تنفيذها، وهي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الفهم المشترك لأهداف كل مؤسسة وإيجاد نقاط التقاطع وتحديد الوسائل وتوزيع المهام حسب القدرات. فعلى الرغم من اختلاف المؤسسات غير الحكومية في انتماءاتها وحجمها وقدراتها الإدارية والمالية، إلا أنها تتفق في الهدف العام والفئة المستهدفة. ومن هذه الحقيقة تأتي أهمية تنظيم هذه المؤسسات بدرجة لا تقل عن تنظيم المزارعين.

2. إنشاء غرفة زراعة⁵ لتعمل كمظلة لكافة مؤسسات القطاع الخاص تهدف إلى تنظيم المصالح الزراعية وتمثيلها وإدارة شؤونها وإنشاء العلاقات مع الغرف الزراعية العربية والأجنبية، والإسهام في تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وتمارس الغرفة جميع الأعمال والتصرفات التي تساعد على تحقيق غرضها وذلك مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى.

3. تحديث القوانين والأنظمة المعمول بها حيث أنها لا تتماشى وطبيعة الفترة الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي والتي أصبحت تتجه للتعامل بالاقتصاد المفتوح، وهذا يحتم وجود قوانين وأنظمة وتشريعات تتماشى مع هذا التوجه، والتي تحقق منفعة المستثمرين المحليين، كذلك الحال بالنسبة للقوانين والأنظمة المعمول بها في قطاع الزراعة والتي يجب أن تسعى لحماية المزارعين المحليين والمستثمرين، والحفاظ على حقوقهم أمام ما يواجهونه من منافسة من خلال عمليات الاستيراد لمدخلات الإنتاج أو استيراد المنتجات الزراعية من الخارج، والعمل على خلق ميزة للمنتج المحلي سواء على صعيد مدخلات الإنتاج أو الإنتاج الزراعي بشكل عام.

4. السعي لإيجاد قوانين وأنظمة تشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي بحيث تعمل على تنشيط القطاعات الزراعية المختلفة، ويمكن القيام بذلك من خلال تنشيط الهيئات الإرشادية في القطاع العام، وتخفيض الضرائب المترتبة على مدخلات الإنتاج المستوردة والمنتجة محلياً، وذلك لتقليل التكلفة المترتبة على المزارعين.

5. تشكيل اتحادات نوعية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية: وعلى سبيل المثال الزيتون، والحمضيات، والتفاحيات واللوزيات، والخضراوات في الأغوار، والخضراوات في الأراضي المرتفعة، وأبقار الحليب ... الخ.

⁵ لقد شكلت الحكومة لجنة خاصة لإعداد مسودة نظام خاص لإنشاء غرفة الزراعة، وقد قدمت اللجنة توصياتها في هذا الصدد.

6. إنشاء شركات تسويق عربية، أو إقليمية عربية مشتركة (سوريا، لبنان، الأردن) وذلك لتبادل السلع المنتجة ضمن هذه الدول وإمكانية تصدير الفوائض التي تتميز بها هذه الدول لبقية الدول.

7. تبادل المعلومات حول الفرص الاستثمارية بين الدول العربية وإخراج الخارطة الاستثمارية للدول العربية لحيز الوجود وتحديثها والتي بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل فيها منذ سنوات.

8. الإنتاج وفقاً للميزة التنافسية لكل بلد عربي ووفقاً لقاعدة الموارد المتوفرة.

9. تسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية وحرية تنقل المستثمرين.

10. إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية وتداول فرص الاستثمار بين الدول العربية.

11. التركيز على المشاريع التي تنتج سلع العجز الغذائي العربي والمتمثلة في (الحبوب، الزيوت النباتية، السكر، اللحوم الحمراء، منتجات الألبان، ... الخ).

خامساً- التجارب القطرية الرائدة لمساهمات القطاع الخاص في المجالات الزراعية المختلفة:

كما هو معروف فإن النظام الاقتصادي الأردني هو اقتصاد حر ويساهم القطاع الخاص بشكل فاعل في معظم مجالات التنمية وبخاصة الزراعية منها ومن التجارب القطرية الرائدة يمكن ذكر ما يلي:

- تطوير الزراعات المحمية:

استطاع القطاع الخاص إدخال التقنيات الحديثة وبخاصة في الإنتاج المكثف وذلك من خلال استخدام البيوت البلاستيكية العادية والمتعددة الصوب Multispan حيث كان عدد هذه البيوت في عام 1987 حوالي 17 ألف بيت وأصبحت في عام 2004 ما يقارب من 35 ألف بيت بلاستيكي أي يعني الضعف خلال تلك الفترة.

- زيادة الإنتاجية:

باستخدام التقنيات الحديثة من أصناف وأسمدة وتجهيزات والتي جاء بها القطاع الخاص زادت إنتاجية الدونم الواحد للعديد من محاصيل الخضر والفاكهة تحديداً.

- منتجات وأصناف جديدة:

تمت زراعة منتجات وأصناف جديدة إلى الأسواق لم تكن متداولة من قبل بل واستطاع تصدير جزء منها إلى الأسواق العالمية ومن على سبيل المثال (الاسبراجس، البندورة المعلقة والبندورة الصغيرة، الخس الروماني، العنب خالي البذور، التمر، ... الخ).

كذلك أصبح قطاع أزهار القطف ونباتات الزينة من القطاعات الإنتاجية والاستثمارية الواعدة في الأردن وعلى يد مهندسين من القطاع الخاص حيث بلغت المساحة المزروعة بإزهار القطف ما يقارب من 100 هكتار ويوجد هناك ما يقارب من 42 مزرعة بحجم استثمار يصل إلى 4 ملايين دينار. كما بلغ حجم الإنتاج السنوي إلى حدود 50 مليون زهرة لحوالي 150 صنف وهناك صادرات في طريقها للنمو بفضل استخدام الوسائل الحديثة للتسويق.

- تصنيع مستلزمات الري:

من المساهمات المهمة للقطاع الخاص كان إنتاج وتصنيع مستلزمات الإنتاج المتعلقة بأنظمة الري المختلفة ابتداءً بالأنابيب وانتهاءً بالمنقطات حيث تأسست أكبر وأهم شركة وهي "ميس للري" في عام 1979 لتصبح خلال فترة وجيزة واحدة من أكبر الشركات المتخصصة في إنتاج أنظمة الري في الشرق الأوسط وتمتلك مصانع في السعودية وسوريا إضافة للمصنع الرئيسي في الأردن. كذلك استطاعت شركات أخرى من إنتاج أنابيب البولي إثيلين وتصدير منتجاتها لأكثر من (20) دولة.

- تصنيع المركبات العلفية:

منذ أكثر من 30 سنة يقوم القطاع الخاص بإنتاج المركبات العلفية وهناك عدد من المصانع التي يزيد عددها عن (10) تقوم بإنتاج المركبات والإضافات العلفية للسوق المحلي والتصدير للخارج ويتم تصدير ما يقارب من 10 ملايين دينار سنوياً منها.

- عصر وتعبئة زيت الزيتون:

تطورت خبرات القطاع الخاص بعصر وتعبئة زيت الزيتون باستخدام طريقة العصر البارد وتعبئة الإنتاج ضمن عبوات غير تقليدية ووضع مواصفات المنتج على هذه العبوات بطريقة جذابة وبهذه الطريقة وصل زيت الزيتون الأردني إلى الأسواق الأمريكية والإيطالية والسويسرية وعدد من الدول الأوروبية وغيرها وتنافس هذا المنتج مع منتجات الدول التي لها خبرات بإنتاج زيت الزيتون.

- تبني نظام الزراعة التعاقدية Contract Farming:

في عام 2004 قام مشروع تنمية الصادرات البستانية ونقل التكنولوجيا (مشروع حكومي) إلى تطوير الصادرات البستانية من خلال بناء نظام تعاقدية بين كبار المنتجين/المصدرين وصغار ومتوسطي الحجم من المزارعين لإنتاج وتسويق المنتجات البستانية للوصول إلى الكميات المطلوبة في الأسواق التصديرية وتحسين دخل المزارعين المشاركين في المشروع وبناء قدراتهم الإنتاجية والتسويقية.

وأختير عدد من كبار المنتجين والمصدرين بلغ عددهم (38) ممن تتوفر لديهم الإمكانيات والخبرات الفنية الإنتاجية والتسويقية ولديهم منافذ جيدة للأسواق التصديرية، وتم الاتفاق معهم على آلية العمل مع المشروع وتحديد مجالات وسبل الدعم الفني والتكنولوجي التي يمكن أن يقدمها لهم المشروع أو من خلالهم للمتعاونين معهم من المزارعين.

- منح شهادات EurepGAP و HACCP:

نتيجة لازدياد وعي المستهلك واهتمامه بتأثير الأساليب الزراعية المختلفة على الأمن الغذائي وعلى البيئة قامت مجموعة المنتجين الأوروبيين (EUROPE cooperation framework of leading retail organization in EUROPE) بتطوير دليل الممارسات الزراعية الجيدة لإنتاج المحاصيل البستانية بطريقة آمنة للمستهلك وللبيئة (الجاب) والذي يحدد مزايا الأساليب الزراعية المختلفة من حيث الإدارة المثلى للموقع (المزرعة)، استخدام الأسمدة، العناية بالمحاصيل وحمايتها، مكافحة الآفات المختلفة، طرق الحصاد وصحة وأمن العاملين.

وتم منح هذه الشهادة إلى أحد المنتجين من القطاع الخاص، كذلك تم منحه شهادة تتبع المخاطر HACCP.

- زيادة الصادرات والوصول إلى الأسواق:

استطاع القطاع الخاص من استمرارية التصدير للأسواق التقليدية إضافة إلى فتح أسواق جديدة في أوروبا ودول أخرى حيث ارتفعت الصادرات للخضار والفواكه من 4 أطنان سنوياً في الثمانينات إلى 1500 طن في الوقت الحالي لتلك الأسواق.

كذلك استطاعت الجمعيات الزراعية المتخصصة وعلى سبيل المثال الجمعية الأردنية لمصدري منتجات الزيتون وهو إتلاف من 5 شركات منتجة للزيت والزيتون من اختراق السوق الأمريكي وذلك من خلال تصدير 11 ألف عبوة من الزيت بمختلف أحجامها للأسواق الأمريكية خلال عام 2004 والربع الأول من عام 2005.

- إنتاج وتصنيع الأسمدة:

من التجارب القطرية الرائدة لمساهمات القطاع الخاص إنتاج الأسمدة ذات الجودة العالية والمواصفات العالية وتصديرها للخارج.

- إنتاج وتصنيع المبيدات:

أسس القطاع الخاص عدد من مصانع المبيدات الحشرية بلغ عددها (7) واستطاعت هذه المصانع تغطية حاجة السوق المحلي والتصدير إلى الخارج.

- إنتاج وتصنيع العلاجات واللقاحات البيطرية:

ساهم القطاع الخاص بإنشاء مصانع للعلاجات واللقاحات البيطرية بلغ عددها (16) وسدت جزء من حاجة المملكة وتم تصدير الباقي ووصلت منتجات هذه المصانع إلى (30) دولة.

- إقامة المعارض والمؤتمرات الزراعية:

استطاع القطاع الخاص ومن خلال خبراته بتنظيم إقامة المعارض الزراعية والمؤتمرات الزراعية والتي يشارك بها سنوياً أكثر من 100 شركة تمثل 20 دولة عربية وأجنبية والتي تعتبر مناسبات لتداول الآراء والمعارف الزراعية وعقد الصفقات التجارية بين تلك الشركات، وعلى سبيل المثال معرض السوسنة السنوي.

- إصدار المطبوعات والنشرات:

بادرت بعض مؤسسات القطاع الخاص في إصدار مجلات دورية متخصصة تهدف لتوعية المزارعين ونشر المعرفة ومن هذه المؤسسات: مؤسسة مقدادي الزراعية والتي تقوم بنشر مجلة المزارع العربي ويتم توزيعها على عدد من الدول العربية، كذلك المركز الاستشاري والذي يقوم بإصدار مجلة بترانا الربعية.

تحسين المنتج المحلي من الفاكهة لغايات التصدير:

استطاع القطاع الخاص وبالتعاون مع المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا من تنفيذ مشروع التوعية والتدريب على جاهزية الأشجار المثمرة للقطف بهدف التصدير وعقدت ورشات عمل للتوعية بذلك اشتملت على محاصيل اللوزيات والتفاحيات والعنب ونخيل التمر بالإضافة إلى البطيخ، ومن المؤسسات الرائدة بذلك مؤسسة الدجاني الزراعية.

- إنشاء الجمعيات والاتحادات النوعية الزراعية المتخصصة:

قام عدد من الجمعيات الزراعية المتخصصة في إيجاد تجمعات للعاملين فيها ضمن تخصص واحد ومنها على سبيل المثال لا الحصر الجمعية الأردنية لمنتجي ومصدري الخضار والفواكه، وتتطلع هذه الجمعية من خلال هذا التعاون إلى الارتقاء بمواصفات الإنتاج الزراعي الأردني وتنويعه وتطوير أساليب الحصاد ومعاملات ما بعد الحصاد والتوضيب والتغليف والنقل، بالإضافة إلى تنظيم الرحلات التسويقية وإرسال الشحنات التجريبية وعقد الدورات والندوات وورشات العمل للعاملين في قطاع الزراعة والمشاركة في المعارض الزراعية.

كذلك أنشأ الاتحاد النوعي لمربي الدواجن ليكون أول الاتحادات النوعية في الأردن.

- زراعة النباتات الطبية والعطرية:

بادر القطاع الخاص وقام بزراعة النباتات الطبية والعطرية (الميرمية، البابونج، الزعتر، النعناع، ... الخ) وتعبئة وتغليف هذه المنتجات وبيعها للأسواق المحلية والخارجية، وهناك توسع في هذا النشاط سيتم خلال السنوات القادمة.

- استزراع الأسماك:

لم يكن الأردن حتى منتصف التسعينيات لديه أية مشاريع تذكر في مجال استزراع الأسماك، حيث جاءت مبادرات القطاع الخاص بهذا المجال رغم محدودية الموارد المائية واستطاع أن يؤسس ما يقارب من 25 مشروعاً لإنتاج الأسماك وصل إنتاجها السنوي لحوالي 600 طن تشكل 10% من استهلاك الأردن من الأسماك الطازجة.

- تصنيع الآلات الزراعية:

تأسست شركتان يديرها القطاع الخاص منذ بداية التسعينيات لتصنيع الآلات والمعدات الزراعية (الحصادات، الدراسات، المكابس، أجهزة الرش، بذارات، ... الخ) وتزويد السوق المحلي والأسواق العربية بهذه المعدات لتتواكب مع التوسع الرأسي للزراعة الحديثة.

- تحلية المياه:

من خلال خبرات القطاع الخاص تم إدخال محطات تحلية المياه المالحة وتحليتها لاستخدامها في الزراعة وبخاصة زراعة الموز في منطقة وادي الأردن.

- استخدام الري المحوري:

بفضل الشركات الاستثمارية في جنوب المملكة تم إدخال نظام الري المحوري للأردن وضمن تلك المناطق والتي تقوم بزراعة الحبوب والخضراوات هناك.

- إنتاج بيض التفقيس:

بعد أن كان الأردن يستورد بيض الدجاج اللحم والبيض أصبح ينتج هذا البيض بل والتصدير منه للخارج.

- استخدام تقنيات زراعة الأنسجة:

قام القطاع الخاص باستخدام طريقة الإكثار بواسطة الخلايا المرستيمية (الأنسجة) حيث أنشأ مختبرات بلغ عددها (4) قامت بإكثار البطاطا، والموز، العنب، والأزهار.

المراجع:

1. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية للأعوام 2002-2010.
2. قانون الزراعة المؤقت رقم (44) لسنة 2002.
3. تقارير مؤسسة تشجيع الاستثمار.
4. التعليمات الصادرة بموجب قانون الزراعة المؤقت رقم (44) لسنة 2002.

5. دراسة تطوير دور مؤسسات القطاع الخاص في التنمية الزراعية / المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى كانون أول 2004.
6. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1999-2003 / وزارة التخطيط.
7. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006 / وزارة التخطيط.
8. دراسة ومسح ميداني حول القطاع الزراعي في الأردن / غرفة تجارة الأردن والمركز الاستشاري التقني، أيلول 2004.
9. مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية - مشروع تنمية الصادرات البستانية.
10. مسح المخازن المبردة في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2003 - إدارة التسويق الزراعي / وزارة الزراعة.
11. مسح الصناعة 2003 / دائرة الإحصاءات العامة.
12. إحصاءات النقل والتخزين والاتصالات 2003 / دائرة الإحصاءات العامة.
13. مسح التجارة الداخلية 2003 / دائرة الإحصاءات العامة.
14. ورقة عمل البيئة الاستثمارية ومقومات الاستثمار المؤتمر الأول (دور البلديات في تشجيع الاستثمار) تنظيم بلدية السلطة الكبرى أيلول 2004.
15. مجلة الاقتصاد الأردني ونشرات مختلفة صادرة عن غرفتي الصناعة والتجارة.
16. تقارير مؤسسة الإقراض الزراعي.

**قطرية الأردن (2): الواقع الاستثماري لقطاع
الزراعة في الأردن**

**م. بلال حموري
مؤسسة تشجيع الاستثمار مديرية الدراسات**

المقدمة:

تعتبر الزراعة في جميع الدول ركيزة أساسية للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، وفي العقود الثلاثة الماضية تقدمت لتصبح ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضاً بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد وحفظ حقوق الأجيال القادمة وتحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدت معظم الدول، بما فيها المتقدمة، استراتيجياتها الزراعية على هذا الأساس، فلم تعد تتوقف عند البعد الاقتصادي المباشر للزراعة بل تنتظر فيما هو أعمق من ذلك متمثلاً في البعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية الزراعية وارتباطهما مع البعد الاقتصادي.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لقطاع الزراعة في التنمية الاقتصادية إلا أن الكثير من الدول ومن بينها الأردن تواجه تحديات عديدة تعوق طموحاتها في تقدم القطاع الزراعي رغم نجاحها في الوصول للعديد من الأسواق العالمية كشح المياه والتقلص المستمر في الأراضي الزراعية وزحف التصحر والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع نظراً لارتفاع المخاطرة بسبب الاعتماد على مياه الأمطار المتذبذبة من سنة إلى أخرى وارتفاع تكلفة الزراعة المروية بنظام السقي مما يقلل من العائد المتوقع على المشاريع الزراعية.

وقد تنبّهت الحكومة الأردنية لهذا الواقع وقامت بتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بإعداد استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية للأعوام (2002-2010) كمحاولة منها للحد من المعوقات التي تواجه تقدم وازدهار هذا القطاع الحيوي. وستحاول هذه الورقة تسليط الضوء على واقع القطاع الزراعي في الأردن والتحديات التي تواجه المستثمرين فيه والرؤية المستقبلية له.

واقع قطاع الزراعة في الأردن:**أولاً- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:**

بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 4% خلال الفترة ما بين (1997-2004)، كما زادت القيمة المضافة للقطاع خلال السنوات 1999-2003 على الرغم من تراجع أداء القطاع الزراعي الأردني نسبياً أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى نمو قطاعات اقتصادية أخرى وفي مقدمتها قطاعي الخدمات والصناعة بمعدلات عالية..

أما معدلات نمو القطاع الزراعي فقد شهدت تذبذباً نتيجة اختلاف معدلات سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى، إلا أنها حققت في عام 2002 أعلى نمو إيجابي لها بنسبة (24.5) مقارنة مع 1.8% عام 2001.

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الكلية للقطاع الزراعي

2003	2002	2001	2000	1999	
7056	6699	6339	5989	5767	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)
145.6	134.6	124.3	120.9	115.9	القيمة المضافة لقطاع الزراعة بالأسعار الجارية (مليون دينار)
3.8	3.8	3.3	3.4	3.3	مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2.6	24.5	1.8	5.4	-29.3	النمو الحقيقي في قطاع الزراعة (%)

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، المجلد 41 - العدد 2، شباط 2005.

ثانياً - مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية:

ارتفعت صادرات الأردن من المواد الزراعية والحيوانات الحية من 116 مليون دينار عام 2000 إلى أكثر من 200 مليون دينار عام 2004، وتعتبر الخضار والفواكه من أهم صادرات المملكة من المنتجات الزراعية حيث تشكل ما نسبته حوالي 70% من إجمالي الصادرات الزراعية، أما بقيمة المنتجات فهي منتجات الألبان والبيض والحبوب والأعلاف والحيوانات الحية ويساهم القطاع الزراعي في الصادرات الوطنية بحوالي 9%، وتميز صادرات هذا القطاع ان حوالي 95% منها يذهب إلى الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.

(جدول رقم (2)).

جدول رقم (2)

التركيب السلعي لصادرات الأردن الزراعية (مليون دينار)

2004	2003	2002	2001	2000	الصنف
201	156.7	141.3	135.5	116.5	المواد الغذائية والحيوانات الحية منها:
10.6	10	7.6	4.3	15.6	الحيوانات الحية
9.3	8	5.6	7	6.5	منتجات الألبان والبيض
7	2.8	1.3	2	2.3	الحبوب ومحضراتها

الصنف	2000	2001	2002	2003	2004
الخضراوات	59	82.2	95.3	100	128
الفواكه والمكسرات	12.7	12	11.7	11.5	13.4
الأعلاف	12.4	15.6	5.6	6.7	10.4

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، المجلد 41-العدد 2، شباط 2005.

أما فيما يتعلق بالمستوردات فقد ارتفعت من 530 مليون دينار عام 2000 لتصل إلى 752 مليون دينار عام 2004. وتساهم المستوردات الزراعية بحوالي 15% من إجمالي مستوردات الأردن. أما أبرز المستوردات فهي الحيوانات الحية واللحوم ومنتجات الألبان والحنطة والأرز والشعير والذرة والخضار والفواكه والسكر والبن والشاي والأعلاف. (جدول رقم (3)).

جدول رقم (3): التركيب السلعي لمستوردات الأردن الزراعية (مليون دينار)

الصنف	2000	2001	2002	2003	2004
المواد الغذائية والحيوانات الحية منها:	530	524	530	630	752
الحيوانات الحية	35	35	35	40	46
اللحوم والأسماك ومحضراتها	54	53	54	57	79
منتجات الألبان والبيض	48	49	52	77	68
الحنطة ودقيقها	69	70	80	89	99
الأرز	29	27	27.5	35.7	43.4
الشعير	39	31.5	22.3	38.4	73
الذرة	36	37	41	52	51
الخضار والفواكه	64	65	68.3	73	83
السكر	32.2	44	35	34.6	43
بن، شاي، كاكاو، توابل	33.4	27.5	30	30	36.4
الأعلاف	54	47.2	41	52.4	61

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، المجلد 41-العدد 2، شباط 2005.

ثالثاً- نصيب القطاع الزراعي من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك:

تبلغ حصة قطاع الزراعي حوالي 2% من إجمالي التسهيلات مقابل 15% لكل من قطاعي الصناعة والانشاءات على التوالي مع الإشارة إلى أن قطاع الصناعة يضم قطاع الصناعات الغذائية التي تعتمد على القطاع الزراعي، أما قطاع الخدمات والتجارة العامة والسياحة فحصل على حوالي 67% من هذه التسهيلات. وبالإضافة إلى ذلك زاد نصيب قطاع الزراعة من التسهيلات الائتمانية من 105.5 مليون دينار عام 2000 إلى 113 مليون دينار في عام 2004. (جدول رقم (4)).

جدول رقم (4)

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك المرخصة حسب النشاط الاقتصادي (مليون دينار)

2004	2003	2002	2001	
113.6	98.8	102.9	105.5	الزراعة
77.7	78	95.3	77.7	التعدين
895.3	801.4	789.8	728.6	الصناعة
1472.9	1327.3	1250.9	1206.1	التجارة العامة
953.2	804.5	764.9	728.9	الانشاءات
174.1	166.6	163.6	132.1	خدمات النقل
154.9	172.8	173.5	171	السياحة والفنادق والمطاعم
494.3	349	349.7	326.4	خدمات ومرافق عامة
97.2	133.1	139.7	150.9	الخدمات المالية

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، المجلد 41-العدد 2، شباط 2005.

الواقع الاستثماري للقطاع الزراعي الأردني:

نظراً لأهمية القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية فقد حاولت الحكومة جذب الاستثمارات إليه سواء كانت محلية أو أجنبية فقد تم اعتماده ضمن القطاعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار والتي تشمل على قطاعات كل من الزراعة والصناعة والفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسكك الحديدية ومدن التسلية والترويج السياحي ومراكز

المؤتمرات والمعارض بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

وبناءً على هذا القانون تتمتع المشاريع الزراعية بإعفاء كامل من ضريبة الدخل وفي أي منطقة من الأردن بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية وضريبة الخدمات الاجتماعية حسب ما هو منصوص عليه في قانون تشجيع الاستثمار، كما تعفى المستوردات المستخدمة في المشاريع الزراعية من الرسوم الجمركية.

هذا وقد بلغ حجم الاستثمار للمشاريع الزراعية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار منذ صدوره عام 1996 وحتى نهاية عام 2004 حوالي 156 مليون دينار بنسبة 3.5% من إجمالي الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمارات مقارنة بالقطاع الصناعي الذي بلغت نسبة الاستثمارات فيه حوالي 65%، وقطاع الفنادق ومراكز المؤتمرات ومدن التسلية والترويج السياحي والذي بلغت نسبة الاستثمارات فيه حوالي 41%.

ومن الجدير ذكره أن الاستثمار المحلي يشكل 78% من إجمالي الاستثمارات في قطاع الزراعة مقابل 14% استثمارات عربية والباقي استثمارات أجنبية وتتوزع هذه الاستثمارات على مزارع الحيوانات ومزارع تربية الأسماك وعصر وتعبئة الزيتون. (جدول رقم (5)).

جدول رقم (5)

حجم الاستثمارات (مليون دينار) للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تراكمياً خلال الفترة 1996-2004

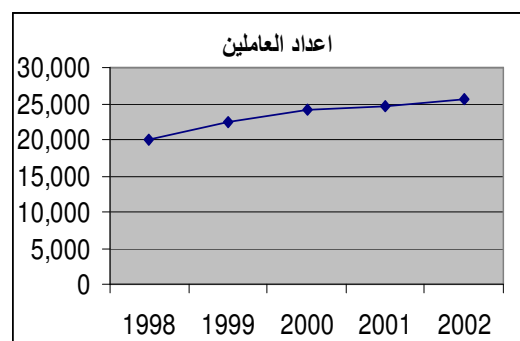
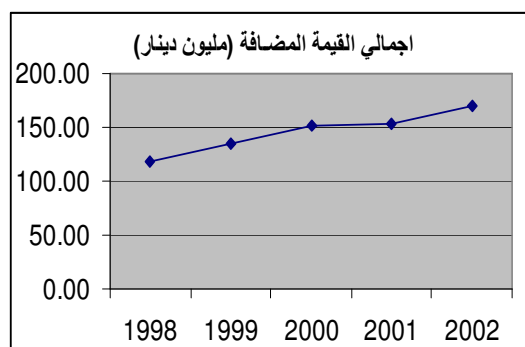
القطاع	حجم الاستثمار (مليون دينار)		
	المحلي	العربي	مجموع غير الأردني
الصناعة	1801	163.3	1109.6
الفنادق	634.7	217.3	535.6
الزراعة	121.6	21.8	33.8
المستشفيات	171.5	8.8	23.3
النقل البحري والسكك الحديدية	8.7	10	10
مراكز المؤتمرات والمعارض	11.4	-	-
مدن التسلية والترويج	46.4	6.5	9
الكلية	2910.4		

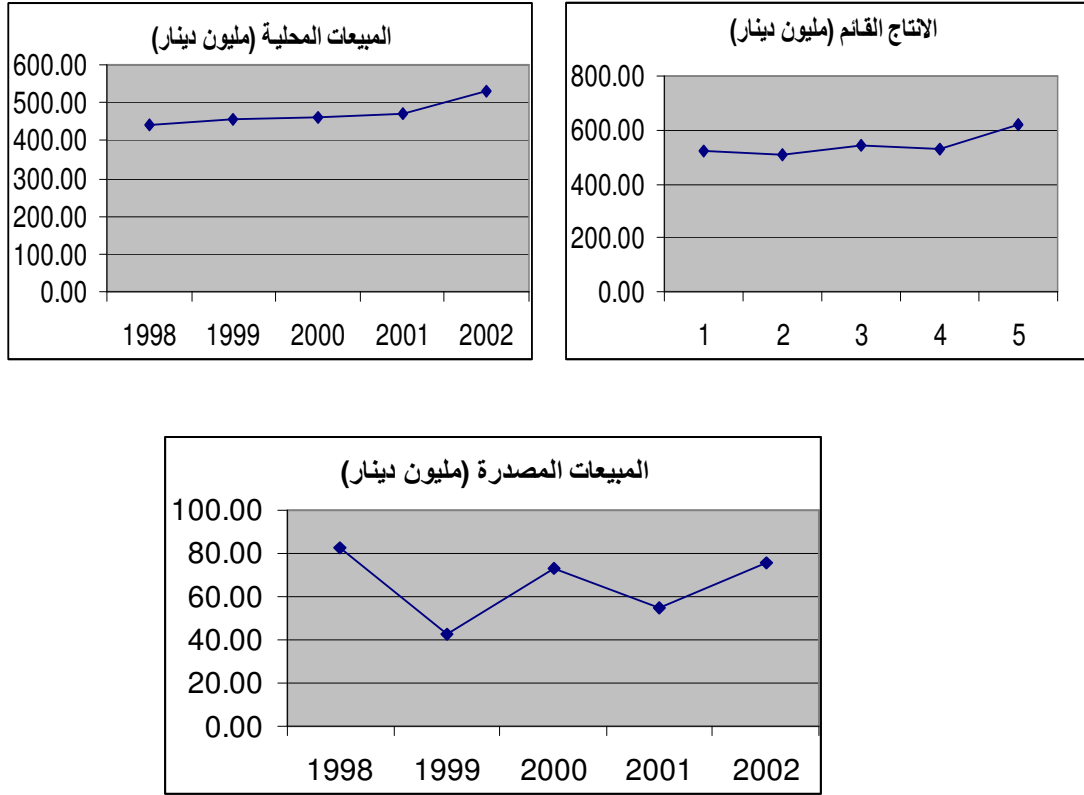
حجم الاستثمار (مليون دينار)				القطاع
المحلي	العربي	مجموع غير الأردني	الكلي	
				السياحي
–	–	–	–	نقل وتوزيع المياه والغاز
2795	427.8	1721	4516.4	المجموع

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار.

وتبذل مؤسسة تشجيع الاستثمار جهوداً متواصلة والجهات المعنية الأخرى بقطاع الزراعة في الترويج لهذا القطاع، حيث تم اعتماد قطاع الصناعات الغذائية والزراعية ضمن القطاعات ذات الأولوية والتي تقوم المؤسسة بعمل حملات ترويجية مستمرة لجذب الاستثمارات إليها وذلك بناءً على المؤشرات التالية:

قطاع الصناعات الغذائية	اعداد العاملين	الإنتاج القائم	القيمة المضافة	المبيعات المحلية	المبيعات المصدرة
1998	089,20	519.00	119.00	439.00	83.00
1999	395,22	507.00	135.00	456.00	43.00
2000	120,24	546.00	152.00	459.00	73.00
2001	516,24	526.00	153.00	470.00	55.00
2002	657,25	619.00	170.00	533.00	76.00





ونلاحظ من خلال اتجاهات معظم المؤشرات السابقة انها في تزايد مستمر مما يعكس ان هذا القطاع في طريقه إلى النمو إذا ما تم الاهتمام به وتوجيه الاستثمارات إليه، بالإضافة إلى محاولة الحد من العقبات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع والتي من الممكن أن نوجزها فيما يلي:

1. قلة الأراضي الزراعية:

تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية حوالي (89.2) مليون دونم وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن الأراضي الصالحة للزراعة هي تلك الأراضي التي تستقبل أكثر من (200) ملم سنوياً فإن هذه الأراضي تبلغ مساحتها (8.6) مليون دونم وتشكل ما نسبته (9.6%) من إجمالي مساحة أراضي المملكة، وإذا ما استثنينا منها المرافق العامة والتي تشكل 1.3 مليون دونم فإن الأراضي القابلة للاستغلال الزراعي تشكل 5.6 مليون دونم وتعادل ما نسبته 6.3% من إجمالي مساحة المملكة ويبلغ إجمالي الأراضي المستغلة بالمحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة حوالي 3.7 مليون دونم ومنها 3.2 مليون دونم مزروعة بالمحاصيل الحقلية بعلًا و0.77 مليون دونم مزروعة بالمحاصيل تحت الري وأراضي الحراج تبلغ 0.7 مليون دينار.

2- شح مصادر المياه:

تمتاز المملكة بأن 91.4% من مساهمة أراضيها غير قابلة للزراعة والسبب أن معدل سقوط الأمطار بالسنة أقل من 200 ملم / سنة أما المناطق التي يبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 200-300 تبلغ مساحتها 5.7% من المساحة الكلية، أما المناطق التي تتراوح معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 300-600 تبلغ مساحتها حوالي 2.9% من مساحة المملكة ويتم الاعتماد حالياً على المياه الجوفية. (جدول رقم (7)).

جدول رقم (7)

معدل سقوط الأمطار (ملم/السنة)

المساحة (%)	معدل سقوط الأمطار (ملم/السنة)
1.1	600-500
1.8	500-300
5.7	300-200
91.4	أقل من 200

3- نظام تسويق المنتجات الزراعية المتبع:

حالياً مجحف بحق المنتجين حيث ان الوضع القائم حالياً يشير إلى ضعف في الترابط والعلاقات الوُسُسية ما بين المنتجين والمستهلكين من خلال ان هناك فارقاً كبيراً ما بين الأسعار التي يدفعها المستهلكون والتي يحصل عليها المنتجون بحيث إن هامش الربح الأكبر يحصل عليه الوسطاء من التجار مما يؤدي إلى ابتعاد الكثير من المزارعين عن الساحة وذلك نظراً للخسائر المادية التي تلحق بهم. بالإضافة إلى تقصير الحكومات في عدم تنظيم وتطوير عمليات التسويق.

4- قلة توفر الموارد البشرية المحلية:

وذلك بسبب زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة بالإضافة إلى عدم ثبات الاستقرار العامل الأردني الذي يعمل في هذا القطاع مما يؤدي إلى الكثير من الارتباكات للمستثمرين في هذا القطاع.

5- قلة مصادر التمويل للمشاريع الزراعية:

تعتبر المشاريع الزراعية في وضع لا يسمح لها بالحصول بسهولة على تمويل لها، فتكلفة الحصول على قروض أو أشكال أخرى من التمويل أعلى في حالة المشاريع الزراعية

حيث أنها تشكل مخاطرة عالية للمؤسسات التمويلية على الرغم من وجود مؤسسات للإقراض الزراعي والتي في معظمها لصغار المزارعين.

الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي:

قامت الحكومة وبتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بإعداد استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية للأعوام (2002-2010) حيث ركزت على تطوير البيئة المساندة سواء من خلال العمل على تحديث التشريعات النافذة أو استصدار تشريعات جديدة تعالج مواطن الضعف وتخلق وسطاً مناسباً للعمل ضمن رؤية واضحة وخلال برنامج زمني محدد بما يكفل تحقيق الهدف المنشود في تطوير القطاع الزراعي. و تتمثل الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي عام 2010 كما جاءت بالاستراتيجية والتي تم إقرارها بما يلي:

- زراعة مستقرة ومستدامة في وادي الأردن.
- زراعة مروية ومستدامة في المناطق المرتفعة ضمن ما تسمح به الموارد المائية التي ستتاح للري
- إنتاج زراعي يقوم على الطلب وبنى تحتية تسويقية ومؤسسات تسويق قادرة على تحقيق متطلبات السوق كما ونوعاً وسعراً.
- إدارة حازمة لمصادر المياه واستعمالاتها تضمن استمرارية توافر كمية المياه المخصصة للري ونوعيتها خلال الفترة (2001-2010) لحماية الاستثمارات التي تمت والتي ستتم في الزراعة المروية.
- زراعة بعلية تعتمد على التجديد والتنوع والتكامل في الأنشطة الزراعية واستخدام التقنيات الحديثة والتوسع في الزراعات عالية القيمة التي تعتمد على العمالة العائلية التي تتلاءم مع الملكيات الزراعية الصغيرة في هذه المناطق.
- إطار مؤسسي مستقر لمؤسسات التنمية الزراعية يعتمد النهج المؤسسي في التخطيط والتنفيذ.
- بيئة تشريعية وخدمية واقتصادية توفر الاستقرار والمناخ المناسب للقطاع الخاص للاستثمار في الزراعة.
- مجلس زراعي فاعل يتولى التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة في مجال وضع السياسات الزراعية ومتابعة تنفيذها بما في ذلك التوصية بتوجيه الاستثمارات الحكومية وتحديد استعمالات المنح والمساعدات والقروض الخارجية للقطاع الزراعي، وعقد الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، ومراجعة أي مشروعات مؤسسية أو قوانين وأنظمة وتعليمات أو قرارات تؤثر على التنمية الزراعية وإبداء الرأي بها إلى مجلس الوزراء.

- سياسة حكومية تعمل على ضمان مصالح جميع الفئات العاملة في القطاع الزراعي وعلى عدالة توزيع عوائد التنمية على الشرائح المختلفة في القطاع وعلى تدعيم التنمية المتكاملة في المناطق الريفية.
 - سياسة حكومية ثابتة في توجيه برامج البحوث الزراعية والإرشاد والتسويق والإقراض والخدمات الزراعية نحو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية كأساس لنشاطاتها.
- هذا وقد انبثق عن هذه الاستراتيجية برنامجاً استثمارياً وخطة لتنفيذ الإجراءات من خلال اقتراح (62) فرصة استثمارية ذات الجدوى الاقتصادية حيث غطت الجوانب التالية:
- تطوير المصادر الزراعية.
 - مشاريع التسويق.
 - مشاريع الدعم الفني.
 - مشاريع المراعي والغابات البيئية.
 - مشاريع رفع كفاءة الإنتاج الزراعي.
- حيث احتوت هذه الفرص على أهداف كل مشروع ووصفاً له والعوائد المتوقعة منه سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو بيئية، بالإضافة إلى التكلفة التقديرية، حيث يمكن الاستفادة من هذه الفرص بجذب المزيد من الاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية.
- إضافة لما سبق فقد اتخذ الأردن العديد من الإجراءات والتي تهدف إلى تحرير التجارة وذلك على النحو التالي:
- أولاً- اتفاقيات التجارة الحرة:**
- الاتفاقيات الثنائية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، سوريا، البحرين، تونس، المغرب، السودان، سنغافورة والإمارات العربية المتحدة.
- الاتفاقيات متعددة الأطراف مع كل من الاتحاد الأوروبي، الدول الاسكندنافية، منظمة التجارة العالمية (WTO)، منطقة التجارة العربية الكبرى، اتفاقية أغادير (تونس، مصر، الأردن، المغرب). حيث ستعمل هذه الاتفاقيات على فتح آفاق أكبر للقطاع الزراعي للاستفادة من الفرص التي توفرها هذه الاتفاقيات من خلال فتح أسواق جديدة أمام المستثمر لم يكن من الممكن التصدير إليها بسهولة.

قطرية البحرين

معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع

الخاص البحريني في التنمية الزراعية

وسبل تطويرها

تقديم المهندس خليل الدرازي

مدير العلاقات الدولية بالوكالة / وزارة الزراعة والبلديات

مقدمة:

منذ العصور الأولى شكلت الزراعة المهنة الأساسية لغالبية سكان البحرين، وقد أمنت الزراعة للسكان احتياجاتهم الغذائية والكثير من المواد الزراعية الأولية والتي تعتبر مستلزمات إنتاج لكثير من الحرف التقليدية. وبعد اكتشاف النفط في بداية الثلاثينات، وتنامي دوره في الاقتصاد الوطني، تراجع دور الزراعة وبدأ في التردّي بشكل حاد حتى أصبح هذا القطاع لا يمثل أكثر من 0.4% من الناتج المحلي. وفي حين يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 14 ألف دولار فإنه يبلغ حوالي 56 دولار من الناتج الزراعي في الوقت الحاضر.

وتعتبر البحرين فقيرة من حيث الإمكانيات الزراعية وذلك بسبب محدودية الموارد الطبيعية وقسوة الأحوال المناخية، لذلك فإن مساهمة السلع الغذائية المنتجة محلياً في مجمل الاستهلاك متواضعة. وتعتمد المملكة على الاستيراد لتأمين كامل احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب ومستحضراتها وزيت الطعام والسكر والبقول وغيرها، والشطر الأكبر من معظم السلع الغذائية المنتجة محلياً. وتشير بيانات الميزان السلعي الغذائي خلال الفترة 1980-2002، إلى زيادة العجز وزيادة الفجوة الغذائية خلال تلك الفترة. فبعد أن كانت قيمة العجز الغذائي نحو 87 مليون دينار بحريني في عام 1980 ارتفعت إلى نحو 107 مليون دينار في عام 1990، ثم إلى 129 مليون دينار في عام 2000 ومن ثم إلى 186 مليون دينار في عام 2002.

وتواجه التنمية الزراعية في البحرين العديد من التحديات المتمثلة في شح الموارد الزراعية كما ونوعاً وتدهورها خصوصاً فيما يتعلق بمصادر المياه والمياه الجوفية، وعدم ملائمة المناخ واعتماد القطاع الزراعي على العمالة الوافدة والتي لا تتوفر لها الخبرة الكافية في ظروف الإنتاج البحريني والمنافسة الحادة في مواجهة المنتجات الزراعية المستوردة التي يصعب تفاديها في ظل الاتفاقيات الإقليمية والدولية وضعف العائد من الاستثمار الزراعي مقارنة بالفرص البديلة في قطاعات الاقتصاد الأخرى.

دور القطاع الخاص في الأنشطة الزراعية:

منذ بداية الثمانينات من هذا القرن أولت الدولة اهتماماً متزايداً بالقطاع الزراعي، فقد تبنت خطة لتطوير القطاع الزراعي أدرجت ضمن البرنامج الرباعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1982-1986) حيث تم رصد 30 مليون دينار بحريني (79.3 مليون دولار). وقد تولت الدولة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية من توفير مياه الصرف الصحي المعالجة وإنشاء شبكات الصرف الزراعي، لتحسين نوعية الأراضي، وتوفير الدعم والحوافز على مدخلات الإنتاج وتوفير القروض الزراعية بشروط ميسرة. وغيرها من الخدمات

المساندة. ونتيجة لهذا كله، فقد حدث تحول كبير بالنسبة للاستثمار الزراعي، حيث زاد الإقبال على النشاط الزراعي من قبل القطاع الخاص. وقد قدرت الاستثمارات الزراعية خلال الفترة 1982-1989 بنحو 90 مليون دينار بحريني (239.4 مليون دولار)، بلغ نصيب القطاع الخاص منها ما يعادل 70%. وقد نالت القطاعات الزراعية المختلفة نصيباً متفاوتاً من الاستثمارات، وقد احتل الاستثمار في قطاع الدواجن المرتبة الأولى حيث نال النصيب الأوفر من استثمارات القطاع الخاص، ويرجع ذلك لسرعة دوران رأس المال بخاصة في مجال إنتاج اللحوم، ودخول الدولة مساهمة مع القطاع الخاص العامل في هذا المجال، ودعم الدولة لمدخلات الإنتاج من العلف وإعانة اللحوم المنتجة وإعفاء المعدات من الرسوم الجمركية مع توفير القروض الزراعية الميسرة.

كما بدأ تزايد اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في مجال تربية الأبقار وإنتاج الألبان الطازجة. وقد تم استيراد أعداد كبيرة من الأبقار الأجنبية وإنشاء مزارع ومصانع حديثة للألبان، وقد قدر الاستثمار في هذه المشاريع خلال الفترة 1981-1985 بنحو 5 مليون دينار بحريني (13.3 مليون دولار). وقد تم في عام 1986 تأسيس شركة مساهمة من بعض مربي الأبقار وشركات محلية ومساهمة الحكومة لبسترة الحليب المحلي وتصنيع منتجاته.

الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية: الأنشطة الإنتاجية:

الإنتاج النباتي: من إجمالي مساحة البحرين البالغ قدرها 71800 هكتار توجد فقط 6500 هكتار صالحة للزراعة، يزرع منها بالفعل نحو 4300 هكتار، أي حوالي 66% من الأراضي القابلة للزراعة. وتشير الإحصائيات إلى أن الأراضي المزروعة في البحرين قد شهدت انخفاضاً كبيراً خلال الفترة من منتصف الخمسينات وحتى بداية الثمانينات. فعلى سبيل المثال بلغت الأراضي المزروعة فعام 1956 نحو 6460 هكتار تقلصت إلى 2400 هكتار في عام 1982. وبعد تنفيذ خطة تطوير القطاع الزراعي زادت المساحات المزروعة لتصل إلى 4600 هكتار في منتصف التسعينات. ويرجع ذلك إلى سياسة الدعم والحوافز التي وفرتها الدولة مما شجع ملاك الأراضي على استغلالها في الأغراض الزراعية، بالإضافة لذلك فقد تم توفير مياه الري لبعض الأراضي الزراعية من مياه الصرف الصحي المعالجة.

ومنذ النصف الثاني من التسعينات بدأت المساحات المزروعة تتناقص ثانية حتى وصلت لنحو 4300 هكتار في عام 2003 م، ويعود ذلك لعدة عوامل كان من أهمها شح الموارد المائية وتدهور نوعيتها نتيجة لارتفاع الملوحة، والإهمال المتعمد لهذه الأراضي وانتشار ظاهرة المضاربة عليها أضف لذلك التوسع السكني والخدمي والصناعي على حساب الأراضي الزراعية.

يبلغ عدد الحيازات الزراعية 1200 حيازة مملوكة للقطاع الخاص تمثل الحيازات التي تدار عن طريق الإيجار 55% منها، كما يبلغ متوسط مساحة الحيازة 4 هكتارات. ولا تمتلك الدولة سوى 7 مزارع تبلغ مساحتها حوالي 400 هكتار، أي ما نسبته 9% من الأراضي الزراعية.

المحاصيل الزراعية الرئيسية التي تزرع في البحرين هي: التمور التي تمثل مساحتها حوالي 62% والخضراوات (20%) والأعلاف (18%)، وتعتمد هذه المحاصيل في ريها على المياه الجوفية حيث تستهلك نحو 70% من المياه الجوفية المتوفرة للأغراض المختلفة. وتساهم التمور بحوالي 85% والخضراوات بنحو 14% والأعلاف الخضراء بحوالي 75% من مجمل الاحتياجات الاستهلاكية.

لقد ساهمت برامج الدعم والحوافز التي وفرتها الدولة للقطاع النباتي مساهمة فاعلة في زيادة الإنتاج والإنتاجية نتيجة لتوفير ودعم مستلزمات الإنتاج، وإدخال طرق الإنتاج الحديثة. لقد زاد إقبال المزارعين على استخدام طرق الري الحديثة لما لمسوه من نتائج إيجابية في مجالات زيادة الإنتاجية وترشيد استخدام المياه والأسمدة الكيماوية وتخفيض تكلفة العمالة. فقد ارتفعت مساحة الخضراوات التي تستخدم وسائل الري الحديثة من 2 هكتار في عام 1980 إلى 400 هكتار في عام 1990، ثم إلى هكتار في عام. كما أقبل المزارعون على استخدام الزراعة المحمية من خلال إنشاء الوحدات البلاستيكية وقد ارتفعت مساحة البيوت البلاستيكية من 1/2 هكتار في عام 1980 إلى 38 هكتار في عام 1990. وتبلغ في الوقت الحاضر هكتار. أما فيما يتعلق بالإنتاج، فقد ارتفع إنتاج الخضراوات من 9500 طن في عام 1983 إلى 12 ألف طن في عام 1990 ثم انخفض تدريجياً إلى 7900 طن في عام 2002. كما زاد إنتاج الأعلاف الخضراء من 30 ألف طن في عام 1983 إلى 42 ألف طن في عام 1990 ثم انخفض إلى 40 ألف طن في عام 2002، وزاد إنتاج التمور من 17.8 ألف طن في عام 1983 إلى 19 ألف طن في عام 1990 ثم تراجع إلى 18 ألف طن في عام 2002.

ويتميز قطاع الإنتاج النباتي بعدة خصائص تعوق تطور استثمارات القطاع الخاص في مجالاته المختلفة من أهمها:

- تفتت الحيازات الزراعية، حيث تتصف الحيازات بدرجة عالية من الصغر والتبعثر مما يعوق تحديث الزراعة ويحد من فرص استخدام التكنولوجيا المتطورة ويحول دون استخدام الأراضي وفقاً للأنماط الإنتاجية لصنف التربة.
- ارتفاع عنصر المخاطرة فيما يتعلق بالاستمرار في الحيازة وذلك بالنسبة للمزارعين المستأجرين (55%) حيث إن نظم إيجار الأراضي لا يتيح للمزارع استغلال الحيازة لأكثر من ثلاث سنوات إلا في حالة تجديد عقد الإيجار.

- انخفاض المردود الاقتصادي من الأراضي الزراعية بالمقارنة مع الاستعمالات الأخرى غير الزراعية.

الإنتاج الحيواني:

يتكون قطاع الثروة الحيوانية في البحرين أساساً من الأبقار والأغنام والماعز. وتشير الإحصائيات إلى وجود 10 آلاف رأس من الأبقار و 70 ألف رأس من الأغنام والماعز. ولا يشكل الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء أكثر من 8% من الاحتياجات الاستهلاكية أما الحليب الطازج فتبلغ مساهمته نحو 15%. المصانع الخاصة بالألبان الطازجة محدودة، وهناك العديد من المصادر التي توفر الألبان بالسوق المحلي بخاصة الألبان الطازجة من السعودية (بعد افتتاح الجسر في 1986) والألبان المجففة والسائلة وارتفاع أسعار الأعلاف المحلية المركزة، بالإضافة إلى تباين الدعم حيث تتوفر لقطاع الألبان السعودي نسبة عالية من الدعم على المدخلات إضافة إلى التسهيلات الأخرى الخاصة بمنح القروض وإنشاء المشاريع. وقد نتج عن ذلك تقلص نسبة منتجات مصانع الألبان الطازجة المحلية في عام 1995 بمقدار 47% عما كانت عليه في منتصف الثمانينات. ومع حلول الألفية الجديدة توقفت جميع المصانع المحلية العاملة في صناعة الألبان الطازجة أصبحت الواردات تشكل نحو 75% من حجم الاستهلاك المحلي من الألبان الطازجة ومنتجاتها.

أما فيما يتعلق بقطاع الدواجن فيبلغ عدد المزارع العاملة في هذا المجال 37 مزرعة منها 33 مزرعة يمتلكها القطاع الخاص وتعمل في تربية دجاج اللحم و 4 مزارع تعمل في إنتاج البيض من ضمنها شركة حكومية بدأت الإنتاج في عام 1976 وتنتج نحو 70% من الإنتاج المحلي. وتساهم لحوم الدواجن بحوالي 38% من مجمل الاحتياجات الاستهلاكية كما ويساهم إنتاج البيض بنحو 51%.

تطورت صناعة الدواجن المحلية وتزايد إنتاجها من اللحم والبيض حتى وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في البيض وذلك قبيل افتتاح جسر الملك فهد في أواخر عام 1986 حيث بدأت بعد ذلك الواردات ذات الأسعار المنخفضة تغمر سوق البحرين ذا الطاقة الاستهلاكية المحدودة، مما اضطر بعض المزارع إلى تخفيض الإنتاج وتوقف البعض الآخر عن الإنتاج كلياً. أما بالنسبة لحوم الدواجن المحلية فلم تتأثر بالدرجة التي تأثر بها قطاع البيض وذلك لعدم وجود فوائض للتصدير من الإنتاج السعودي.

ويشير البيان أدناه إلى تطور إنتاج البيض ولحوم الدواجن خلال الفترة 1983 – 2003:

2003	2000	1995	1990	1987	1986	1985	1983	
60	53.5	59	49.1	78	90.4	69.5	61.9	البيض – مليون بيضة
5700	5789	5031	3413	2500	2033	2239	3570	لحوم الدواجن – طن

لقد تطور القطاع الزراعي خلال عقد الثمانينات وشهد تحولات إيجابية انعكست على زيادة الإنتاج الزراعي، حيث ارتفع مجمل الإنتاج من حوالي 54 ألف طن في عام 1980 إلى 86 ألف طن في عام 1985 ومن ثم إلى 113 ألف طن في عام 1993. إلا أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها المنطقة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات قد أثرت سلباً على القطاع الزراعي، بسبب تناقص الموارد المالية المخصصة سنوياً لهذا القطاع، مما أدى إلى تقليص الدعم الزراعي وتراجع أو توقف الخدمات التي توفرها الدولة لهذا القطاع.

وإضافة إلى تناقص الموارد المالية فقد ساهمت عوامل أخرى في تراجع الوضع الزراعي، ومن أهمها تدهور نوعية وكمية المياه الجوفية، وتنافس القطاعات الأخرى على الأراضي الزراعية واستغلالها في أغراض غير زراعية. وقد نتج عن كل هذه العوامل تدهور في الإنتاج والإنتاجية، وارتفاع في التكلفة، مما أضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية مع مثيلاتها المستوردة. وقد أدى ذلك إلى نفور من العمل الزراعي نتيجة لتدني المردود من الجهد في هذا المجال. وقد انخفض مجمل الإنتاج الزراعي إلى نحو 90 ألف طن في عام 2003 م أي بنسبة 20% عما كان عليه في عام 1993 م.

ويوضح الجدول التالي تطور نسب الدعم على مدخلات الإنتاج التي توفرها الدولة للقطاع الزراعي:

البيان	نسبة الدعم 1980	نسبة الدعم 1990	نسبة الدعم 2004
- الأسمدة الكيماوية	50%	صفر	صفر
- بذور وشتلات الخضراوات	50%	صفر	صفر
- مستلزمات الري الحديث	100%	40%	40%
- البيوت البلاستيكية	95%	75%	صفر
- خدمات تحضير الأراضي	85%	85%	75%
- المبيدات الحشرية	90%	75%	40%
- الأدوية واللقاحات الحيوانية	90%	75%	40%
- الأعلاف المركزة	15%	9%	صفر
- معدات التسويق	50%	صفر	صفر

دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية: مستلزمات الإنتاج:

منذ بداية التسعينات بدأت الدولة في تخفيض أو إزالته الدعم عن الكثير من مستلزمات الإنتاج، وتركت أمر توفير وبيع هذه المستلزمات للقطاع الخاص.

تسويق المنتجات الزراعية:

أ- الخضراوات والتمور: يقوم غالبية المنتجين بتسويق إنتاجهم عن طريق أسواق الجملة المركزية وشبه المركزية المنتشرة في المملكة، وذلك ببيع منتجاتهم من خلالها للمستهلكين أما مباشرة أو من خلال تجار الجملة وتجار التجزئة المتواجدين في السوق. كما يقوم بعض المزارعين بتسويق إنتاجهم إلى المستهلكين مباشرة أما على باب المزرعة أو على أرصفة الطرقات بالقرب من المزارع. ولابد من الإشارة هنا إلى غياب مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات التسويقية اللازمة لصغار المزارعين وبخاصة في مجالات الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين المبرد وتصنيع فوائض الإنتاج.

ب- اللحوم الحمراء: يقوم المربون بتسويق إنتاجهم من الحيوانات الحية للمستهلكين مباشرة أما على باب المزرعة أو من خلال الأسواق الشعبية المخصصة لهذا الغرض.

ج- الألبان الطازجة: تتميز تربية الأبقار في البحرين بتواجدها في قطعان صغيرة. ويربي الغالبية العظمى من المزارعين أعداد قليلة من الأبقار في مزارعهم وبيوتهم بهدف إنتاج الحليب لمقابلة الاحتياجات المنزلية وبيع الفائض بالطرق التقليدية في المناطق القريبة. ومن أجل مساعدة مربى الأبقار في تسويق الألبان الطازجة فقد تم في عام 1986 تأسيس شركة مساهمة مقلدة من بعض مربى الأبقار وبعض الشركات الأخرى إضافة إلى مساهمة الحكومة بنسبة 25% من رأس المال. ولم يستمر المصنع سواء فترة وجيزة توقف بعدها عن العمل بسبب المنافسة من واردات الألبان الطازجة من الدول المجاورة.

د- لحوم الدواجن: يتم تسويق كافة لحوم الدواجن في البحرين عن طريق شركة دلمون للدواجن. وشركة دلمون من الشركات المساهمة العامة التي تساهم الحكومة في رأس مالها. يقوم المربون بتوريد كافة إنتاجهم من الدواجن الحية للشركة بسعر محدد قدره 700 فلس للكيلوجرام المذبوح. تتولى الشركة ذبح وتجهيز وتوزيع الدجاج على تجار التجزئة المتواجدين في الأسواق المركزية وعلى أماكن بيع المواد الاستهلاكية المنتشرة في سائر أرجاء المملكة.

ز- البيض: تتولاه الشركة العامة للدواجن وهي شركة تملكها الحكومة ويمثل إنتاجها نحو 60% من الإنتاج المحلي تعبئة إنتاجها في صناديق كرتونية تسع 12 طبقاً بواقع 360 بيضة للصندوق، ومن ثم تقوم بتوزيعه على تجار الجملة وتجار التجزئة. أما المربون من القطاع الخاص فيقومون بتعبئة إنتاجهم في أطباق وصناديق ومن ثم توزيعها على تجار الجملة الذين يقومون بدورهم بتوزيعه على تجار التجزئة.

دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة:

تميز عقد الثمانينات من هذا القرن بتركيز الاهتمام على توفير البنية الأساسية وتحسين الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي، وقد تحملت الدولة كل العبء ولم يكن للقطاع الخاص دور يذكر في هذا المجال، نظراً لعدم وجود مؤسسات بخاصة مؤهلة للقيام بهذا الدور بسبب تردد القطاع الخاص في دخول هذا المجال خوفاً من الفشل وعدم إمكانية منافسة خدمات الدولة المدعومة بدرجة كبيرة.

وقد وفرت الدولة للقطاع الزراعي بنية تحتية جيدة. فالطرق المعبدة والكهرباء تصل لكل المزارع بالمملكة، وقد قامت الدولة بشق المصارف الرئيسية والفرعية في معظم المناطق الزراعية. كما بادرت منذ منتصف الثمانينات للاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في ري الأراضي الزراعية. كما توفر الدولة جهاز الإرشاد النباتي والحيواني وإجراء البحوث الزراعية. وتتولى توفير خدمات تحضير الأراضي الزراعية، كما توفر خدمات الوقاية والحجر الزراعي والبيطري وعلاج الحيوانات.

الآليات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية: التشريعات والقوانين:

للمحافظة على القطاع الزراعي المحلي فقد سنت الدولة القوانين والتشريعات الضرورية التي تساهم في النهوض بالقطاع الزراعي ويشمل ذلك: نظام الحجر البيطري والحجر الزراعي وقانون حماية النخيل ونظام استعمال المبيدات وقانون المصارف الزراعية بالإضافة للتشريعات المتعلقة بالمحافظة على الموارد المائية.

التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

تتولى الشؤون الزراعية التابعة لوزارة شؤون البلديات والزراعة الإشراف على شؤون القطاع الزراعي بالمملكة. وتتكون الإدارة العليا بجانب الوزير من وكيل وزارة واثنين من الوكلاء المساعدين و6 إدارات في المجالات الزراعية المختلفة.

التسهيلات الائتمانية: تتولى الدولة توفير القروض الزراعية لتمويل الأنشطة الزراعية المختلفة. وتمنح هذه القروض بشروط ميسرة حيث تُعفى القروض التي لا تزيد قيمتها عن 5 آلاف دينار بحريني من أي رسوم وما زاد عن ذلك يدفع عليه المقترض 3%. ويتم تسديد القرض خلال فترة تتراوح بين 4 سنوات و8 سنوات حسب نوع القرض. وهناك فترة سماح أداها سنة واحدة للقرض قصير الأجل وأقصاها سنتان للقرض طويل الأجل.

الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

تعمل الشئون الزراعية بالمملكة على تطوير الكفاءات والكوادر المحلية من خلال برامج التدريب الداخلية والخارجية. كما تتم المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل الإقليمية والعربية والدولية.

أنشطة المعلومات:

توفير المعلومات عن القطاع الزراعي للراغبين في الاستثمار الزراعي، كذلك المساعدة في أعداد التصميم الفني للمنشآت والمزارع، والدراسات الفنية والجوى الاقتصادية للمشروعات الزراعية الخاصة.

الخدمات المساندة:

تتولى الدولة مهمة توفير التمويل الزراعي والبحوث والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من الخدمات التي يتطلبها القطاع الزراعي.

الحوافز التشجيعية:

- تسهيل منح القروض الزراعية الميسرة.
- توفير أراضي للمستثمرين في المشاريع الزراعية الحكومية.
- توفير الخدمات الزراعية المدعومة مثل تحضير الأراضي ووقاية النبات والحيوان والإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية.
- دعم بعض مستلزمات الإنتاج مثل مواد الري والعلاجات الحيوانية والأعلاف المركزة والمبيدات.
- تزويد مياه الري للأراضي الزراعية المرتبطة بشبكة المياه المعالجة.

الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية:

يعتبر القطاع الخاص هو الأكثر قدرة ومرونة على تحويل القرارات العربية الخاصة بإقامة تعاون زراعي عربي إلى واقع ملموس، من خلال الاستجابة إلى الحوافز والآليات المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية. لهذا يجب إشراك القطاع الخاص والغرف التجارية العربية والاتحادات التعاونية الزراعية في وضع وصياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون الزراعي العربي. كما يجب توفير المعلومات التي يحتاجها القطاع الخاص بالنسبة لفرص الإنتاج أو الخدمات التسويقية أو التصدير والمواصفات الواجب توفرها وتوفير التسهيلات والضمانات الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يعني ضرورة دراسة احتياجات القطاع الخاص وكيفية تسهيل الإجراءات والمعلومات المطلوب تقديمها له.

التجارب القطرية الرائدة لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الزراعية:

من التجارب الرائدة في هذا الخصوص تربية الدواجن وعلى وجه الخصوص في مجال إنتاج اللحم، حيث أصبح هذا المجال يحتل المرتبة الأولى في أولويات الاستثمارات الخاصة بالنسبة للمجالات الزراعية المختلفة. ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- التخطيط السليم الذي وضعته الدولة لهذه الصناعة، والمواءمة ما بين الإنتاج والتسويق.
 - توفير الأعلاف للمربين بأسعار محددة ومدعومة، وكذلك إعفاء لوازم الإنتاج من الرسوم الجمركية.
 - دخول الدولة كمساهم في شركة دلمون للدواجن مما ساعد في حل مشاكل الإنتاج والتسويق التي تواجه المربين. وقد بادرت الدولة في عام 1980 بتشجيع قيام هذه الشركة، وهي شركة مساهمة عامة تساهم الحكومة في رأسمالها بنسبة 15%.
- ويختص نشاط الشركة فيما يلي:
- ذبح وتجهيز وتسويق الدجاج المحلي.
 - صناعة الأعلاف المركزة وتوفيرها لمربي الدواجن.
 - توفير الصيصان للمربين.

وتمتلك الشركة مذبح للدجاج بطاقة 6 ألف طن في السنة ومصنع للعلف ينتج نحو 30 ألف طن في السنة ومفرخة للصيصان يبلغ إنتاجها نحو 5 مليون صوص في السنة. ويقوم المربون بتوريد إنتاجهم من الدجاج اللاحم للشركة بسعر محدد للكيوجرام المذبح، وتتولى الشركة عمليات الذبح والتجهيز والتسويق. وتغطي الشركة نحو 95% من احتياجات السوق المحلية من الدجاج الطازج المبرد.

قطرية تونس

**معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع
الخاص في التنمية الزراعية وسبل تطويرها**

توطئة:

1/ معطيات عامة حول الفلاحة في البلاد التونسية:

تمسح البلاد التونسية 16.2 مليون هكتار. وتمتد الأراضي الفلاحية على 10.1 مليون هكتار منها 4.9 مليون هكتار أراضي محترثة و 5.2 مليون هكتار مساحة رعوية وغابية. وقد أولت تونس السابع من نوفمبر القطاع الفلاحي مكانة متميزة ضمن إستراتيجية التنمية وذلك اعتباراً لبعده الإستراتيجي والاجتماعي.

وتبرز أهمية القطاع الفلاحي من خلال مؤشرات عديدة من أهمها مساهمته بمعدل 13% في الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل 12% في المجهود الوطني للتصدير خلال السنوات الأخيرة مع الملاحظة أن النسب بلغت مستويات أرفع في السنوات التي تميزت بمناخ ملائم. كما يساهم قطاع الفلاحة بنسبة 22% في التشغيل ويستقطب معدل 13.5% من جملة الاستثمارات المنجزة، بالإضافة إلى توفير الدخل بصفة كلية أو جزئية إلى 471 ألف مستغل فلاحي و 60 ألف بحار.

2/ تصنيف الاستثمارات:

تصنف الاستثمارات الفلاحية في تونس إلى ثلاثة أصناف حسب الفصل 28 من مجلة تشجيع الاستثمارات وهي كالتالي:

- استثمارات صنف أ: استثمار ينجزه صغار الفلاحين والصيادين البحريين حيث لا تفوق عمليات الاستثمار في الفلاحة سقف 40000 دينار و 60000 دينار بالنسبة للصيد البحري.
- استثمارات صنف ب: استثمار ينجزه متوسطو المستثمرين في الفلاحة والصيد البحري، حيث تكون عمليات الاستثمار في الفلاحة تفوق 40000 دينار ولا تتجاوز سقف 150000 دينار وتنحصر بين 60000 دينار و 300000 دينار بالنسبة لعمليات الاستثمار في قطاع الصيد البحري.
- تعتبر استثمارات صنف ج العمليات التي يقوم بها كبار المستثمرين في الفلاحة والصيد البحري وكذلك في أنشطة التحويل الأولي للإنتاج وتكييفه والخدمات المرتبطة بالنشاط الفلاحي والصيد البحري. وتفق عمليات الاستثمار في الفلاحة مبلغ 150000 دينار، و 300000 ألف دينار بالنسبة لعمليات الاستثمار في الصيد البحري.

1- مقدمة:

1.1 الإنتاج الزراعي في تونس ومدى مساهمته في الاقتصاد القومي:

تقدر قيمة الإنتاج والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي بتونس خلال سنة 2004 بحوالي 3212 م.د. و 2637 م.د. على التوالي مسجلة بذلك نسبة نمو بـ 9% مقارنة مع سنة 2003 (الإنتاج: 2941 م.د، القيمة المضافة 2419 م.د). يعود هذا التطور بالأساس إلى الزيادة المهمة في إنتاج الزيتون الذي تضاعف وإنتاج الخضراوات وبخاصة منها البطاطا والطماطم اللتان سجلتا نسب تطور بـ 21% و 10% على التوالي. كما كانت مساهمة منتوجات الدواجن في هذا التطور مهمة حيث سجل إنتاج كل من دجاج اللحم والديك الرومي والبيض نسب تطور بـ 10% و 21% و 6% على التوالي وكذلك منتوجات الصيد البحري سجلت تطوراً مهماً في قيمة الإنتاج بنسبة 7% بالمقارنة مع سنة 2003.

ومن المنتظر أن يسجل القطاع الفلاحي خلال سنة 2005 تراجعاً طفيفاً بـ 5% في قيمة الإنتاج و 4% في القيمة المضافة. ويفسر هذا التراجع بالنقص المتوقع في إصابة الزيتون بالأساس مما يعرف بالمعاومة، حيث كان مستوى الإنتاج في السنة الفارطة قياسياً وكميات الحبوب المنتطرة تبدو أقل من السنة الفارطة، حيث تبقى سنة 2004 سنة قياسية من حيث كميات الإنتاج المسجلة والظروف المناخية الملائمة التي شهدها هذا الموسم.

2.1 مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية في تونس بأنواعها المختلفة:

بلغت جملة الاستثمارات الخاصة في قطاع الفلاحة والصيد البحري حوالي 444.5 م.د. خلال سنة 2004 وهو ما يمثل 51% من الحجم الجملي للاستثمارات (780 م.د) مقابل 426 م.د. خلال سنة 2003 مسجلة بذلك نسبة تطور بـ 4.3% ويرجع ذلك بالأساس إلى الظروف المناخية الطيبة التي عاشتها البلاد في الفترة المنقضية مما شجع على مزيد دفع الاستثمار وانتصاب العديد من المشاريع الجديدة. ومن المنتظر أن يبلغ الحجم الجملي للاستثمار الخاص خلال سنة 2005 حوالي 485 م.د أي ما يعادل 53% من الحجم الجملي للاستثمارات (الفلاحية) 915 م.د. وهو ما يفسر مدى تطور مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي في تونس.

تتمثل أهم المشاريع التي اقتحمها المستثمرون الخواص في إحداث وتوسعة المناطق السقوية، إحداث مشاريع مندمجة من أشجار مثمرة وتربية ماشية وتجهيزات ريفية وسقوية. في مجال تربية الماشية تنوعت وتعددت المشاريع حيث كانت تقتصر على تربية الأبقار والأغنام والماعز إلا أن مشاريع تربية النحل والأرانب والحلزون والدجاج قد شهدت تطوراً كبيراً بفضل التشجيعات التي أولتها الدولة للفلاحة الصغرى. هذا بالإضافة إلى تربية الجمال

التي تطورت في السنوات الأخيرة لما للحمها من فوائد صحية متعددة، مما شجع المربين على تكثيف عدد الرؤوس بالقطيع الواحد.

إلى جانب المشاريع الفلاحية تم بعث مشاريع للتحويل الأولي للمواد الفلاحية بما في ذلك من تحويل الكروم والقوارص والتمور والزيتون وموارد البحر، علماً وأن 70% من هذه المواد يقع تصديرها للأسواق الخارجية في حين 30% يقع تسويقها على المستوى المحلي. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه المشاريع قد ساهمت في تخطي مشكلة التصرف في فوائض الإنتاج وساهمت في تعديل الميزان التجاري بما درت به من عملة صعبة على البلاد، حيث بلغت نسبة تغطية الواردات الغذائية بالصادرات لسنة 2004 حوالي 112% ويرجع هذا أساساً إلى نمو قيمة الصادرات الغذائية. أما سنة 2005 فستشهد نسبة تغطية بـ 90% ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع قيمة الصادرات بنسبة 15% مقارنة مع إنجازات سنة 2004. كما ينتظر أن ترتفع قيمة الواردات من 940 م د خلال سنة 2004 إلى 1004 م د خلال سنة 2005 نتيجة تطور قيمة واردات الحبوب التي ستبلغ 485 م د مقابل 445 م د. إضافة إلى ذلك فقد تركزت عدة مشاريع في قطاع الخدمات الفلاحية التي تتمثل في توفير آلات لرش الأدوية ومراكز لتخزين المحاصيل وإحداث مراكز لجمع الحليب وتوفير وسائل نقل مبردة لمنتجات الصيد البحري واللحوم الحمراء وبعث وحدات للتلقيح الإصطناعي للأبقار.

عبر كل هذه المشاريع يكون القطاع الخاص في تونس قد احتل مكانة مهمة وذلك باستقطابه للقسط الأكبر من الاستثمارات مقارنة بالقطاع العمومي كما يتبين ذلك عبر الجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
484.95	444.5	426.00	381.84	475.00	458.35	القطاع الخاص
430.05	425.5	354.01	439.84	455.00	431.65	القطاع العام
915	870	780.01	821.68	930	890	المجموع
53	51.1	54.6	47	51.1	51.5	نسبة القطاع الخاص

أما بالنسبة لسنة 2005 فمن المنتظر أن يبلغ الحجم الجملي للاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري حوالي 915 م د مقابل 870 م د خلال سنة 2004 ليسجل نسبة

تطور بـ 5.2%. علماً وأن حجم هذه الاستثمارات يمثل نسبة 10.5% من قيمة الاستثمارات الجمالية في الاقتصاد الوطني.

وتنوزع هذه الاستثمارات بين المتدخلين الخواص الذين ستبلغ نسبة مساهمتهم 53%) أي 485 م د (و القطاع العمومي الذي سيقوم بإنجاز 47% من الاستثمارات) أي بقيمة (430 م.د).

ثانياً- الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وبرامج الاستثمار الزراعي في تونس:

1.2 دور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية:

شهدت البلاد التونسية تطوراً ملحوظاً على المستوى السياسي بخاصة بعد التحول السابع من نوفمبر 87 حيث أولت الدولة اهتمامات كبيرة للقطاع الفلاحي لكونه يلعب دور المحرك للاقتصاد الوطني لذلك حظي الفلاحين والمستثمرين في القطاع بتشجيعات مهمة وبإحاطة فنية متواصلة. وقد ساعدت هذه الظروف السياسية الطيبة على اتخاذ عدة خطى ثابتة على المستوى الاقتصادي حيث كانت تونس في طليعة الدول العربية التي أمضت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث كان ذلك خلال سنة 1995 وقد شجعت هذه الاتفاقية على مزيد تحرير المبادلات التجارية من مواد فلاحية وغيرها. كما دفعت أيضاً إلى مزيد تحسين الظروف الداخلية وذلك بالسهر على تحسين جودة المنتجات لضمان تسويقها في الأسواق الخارجية ومزيد تأهيل القطاع لتمكينه من المنافسة الخارجية. هذا ما دفع السلط التونسية إلى مزيد تشجيع الأنشطة المكملية والخدمات المقدمة للقطاع الفلاحي آمليين الحصول على جودة عالية لمنتجاتنا الفلاحية.

وكما ذكرنا سالفاً فإن الخدمات الفلاحية والأنشطة المكملية للقطاع تتمثل بالأساس في:

- رش الأدوية بالطائرة.
- إحداث مراكز لتجميع الحليب.
- بعث وحدات للتلقيح الاصطناعي.
- توفير وسائل نقل مبردة لمنتجات الصيد البحري واللحوم الحمراء.
- إحداث مراكز لصنع الثلج وذلك لتيسير ترويض منتجات الصيد البحري.

2.2 دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتشريعية الزراعية:

لعب القطاع الخاص دوراً مهماً في تسويق المنتجات الفلاحية حيث تم بعث عدة شركات فلاحية ذات صبغة تجارية وذلك لبيع المنتجات الفلاحية سواء كانت مواد خام أو

مواد قد وقع تحويلها. وقد ساهمت هذه الشركات في تسويق كميات مهمة من المنتج الفلاحي سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

على المستوى الداخلي: ساهم القطاع الخاص في تسويق المنتجات الفلاحية في الأسواق الداخلية للبلاد وأسواق الجملة وقد ساهمت وزارة التجارة والصناعات التقليدية في مزيد تنظيم هذه الأسواق وذلك لمزيد إضفاء شفافية مطلقة على الأسعار بما يحقق ربح أكبر للفلاح ويساهم في تحسين دخله.

على المستوى الخارجي: اقتحم القطاع الخاص الأسواق الخارجية لبيع المنتجات الفلاحية من قوارص وتمور وزيت زيتون ومنتجات البحر ... الخ، إلا أن الأسواق الخارجية تتطلب نوعية معينة من السلع تكون عادة ذات جودة عالية مقارنة بما يقع تسويقه في الأسواق الداخلية وهذا ما دفع الحكومة لوضع برنامج تأهيل للمؤسسات المصدرة وذلك لمزيد الحرص على تقديم منتجات ذات نوعية سليمة وجودة رفيعة قادرة على منافسة منتجات الدول الأخرى.

3.2 دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي:

تم بعث وإحداث عدة مخازن مبردة لخزن المواد الفلاحية الحساسة وذلك بفضل التشجيعات التي أولتها الدولة لتيسير بعث هذا النوع من المشاريع كما تم إحداث مهنة المستشار الفلاحي وذلك لتوفير المعلومة للفلاح ومزيد الإحاطة به أما من ناحية البنية التحتية تبقى الدولة العنصر الرئيسي التي تسهر على مزيد بعث وإحداث مسالك فلاحية وصيانة المسالك الموجودة.

كما ساهم القطاع الخاص في توفير الآلات الفلاحية بما في ذلك من آلات رش الأدوية وآلات للحصاد ووضعها على ذمة الفلاحة بطريقة الكراء. وتم أيضاً إحداث مخازن مبردة لوضع المنتج بمقابل. كما تم بعث وحدات لصنع الثلج وذلك لتمكين منتوجات الصيد البحري من الترويج في أحسن الظروف.

ثالثاً- الآليات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية:

1.3 التشريعات والقوانين:

سنت الحكومة التونسية العديد من التشريعات والقوانين التي تضبط بعث المشاريع الخاصة وذلك لمزيد حث المستثمرين الخواص على بعث المشاريع الجديدة واقتحام القطاعات الواعدة، حيث تضمنت هذه التشريعات والقوانين عدة تسهيلات وتشجيعات مالية وجبائية لفائدة الباحثين الخواص. وفي هذا الإطار حرصت الدولة على بعث مجلة تشجيع الاستثمارات التي

تم إصدارها خلال سنة 1994 والتي تتضمن جملة النصوص والقوانين التي تضبط نظام الاستثمار في تونس والتشجيعات والحوافز المالية والجبائية التي أولتها الدولة للباحثين الخواص في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

كما حرصت السلطات المعنية على تنقيح وتحسين هذه المجلة حسب متطلبات القطاع وتطوراتها وذلك لمزيد دفع الاستثمار في أحسن الظروف. كل هذه الإجراءات ساهمت في مزيد تنمية القطاع وتطويره وشجعت أيضاً على إدخال تقنيات جديدة وإتباع الطرق العلمية للإنتاج.

3.3 التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

إلى جانب القوانين والتشريعات الميسرة لبعث المشاريع، حرصت السلطات التونسية المعنية على مزيد رصد عدة تسهيلات إدارية عند بعث المشاريع والسعي على إحترام الآجال المحددة للرد على تساؤلات الباحثين. وتتمثل هذه التسهيلات الإدارية في تقليص الوثائق المطلوبة عند بعث المشروع وعدم الإطالة للرد على مقترحات الباحثين.

وقد جاء البرنامج الانتخابي لسيادة رئيس الجمهورية في أكتوبر 2004 للتخصيص على عدة إجراءات من بينها إدارة تخدم المواطن وتهيئ لاققتصاد جديد وتتمثل أبعاد هذه النقطة في مزيد تيسير وتبسيط الإجراءات الإدارية خدمة للمواطن وكل السلطات المعنية بصدد دراسة هذه النقطة لمزيد النظر في ما يمكن تبسيطه وتيسيره لبعث المؤسسات والمشاريع الفلاحية في أقرب الآجال وأيسر الظروف.

3.3 التسهيلات الائتمانية:

في إطار مزيد دعم تمويل القطاع الفلاحي ونظراً لأهمية التأمين في تحفيز القطاع البنكي على تمويل الأنشطة الفلاحية، يتم العمل على تثمين الإجراءات المتمثل في التخفيض في نسبة المعلوم الوحيد على التأمين من 10% إلى 5% بالنسبة لعقود التأمين على الأخطار الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بغاية حث مؤسسات التأمين على تطوير خدماتها في مجال تغطية مخاطر الفلاحة والصيد البحري ولتشجيع الفلاحين على الإكتتاب في عقود تأمين هذا النوع من المخاطر.

4.3 الأنشطة الترويجية:

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والانفتاح على الأسواق الخارجية سعت الحكومة جاهدة إلى مزيد تيسير الإجراءات عند ترويج المنتجات الفلاحية وذلك بتوفير الأرضية الملائمة لذلك.

*** على المستوى الداخلي:**

يتم تسويق المنتجات الفلاحية عبر أسواق الجملة وأسواق البيع بالتفصيل (marché de detaille) وكذلك الأسواق الأسبوعية المتواجدة في كل مناطق الجمهورية. وحرصاً على سلامة وجودة المنتجات الفلاحية سعت الحكومة إلى إحداث أسواق جملة في أغلب الولايات وذلك لتيسير عملية نقل المنتجات كما حرصت أيضاً على تنظيم هذه الأسواق لإضفاء شفافية على الأسعار وذلك لحماية المنتج والمستهلك.

كما حرصت الدولة على تأهيل هذه الأسواق وذلك بتحسين البنية التحتية وإعادة بناء الفضاءات المعدة لترويج المنتجات ما من شأنه أن ييسر عملية الترويج في أحسن الظروف.

*** على المستوى الخارجي:**

في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والانفتاح على الأسواق الخارجية، سعت الحكومة جاهدة إلى مزيد تيسير الإجراءات عند ترويج المنتجات الفلاحية وذلك بتمتعها بعدد من الإمتيازات التي يتم تحديدها حسب نوعية المنتج وحساسيته على مستوى السوق الأوروبية. ويمكن تصنيف هذه الإمتيازات على النحو التالي:

- إمتيازات في شكل إعفاء تام من المعاليم الديوانية بدون تحديد الكميات المصدرة ولفترات التصدير وذلك بالنسبة للمنتجات التي لا يشكل تصديرها أي خلل على السوق الأوروبية ويشمل هذا الإمتياز منتجات من أصل حيواني، بعض الخضراوات الطازجة (فلفل حلو و حار وبقول قرنية)، بعض أنواع الغلال والفواكه الطازجة مثل التمور المادلية والليمون الطازج.
 - إمتيازات في شكل إعفاء تام من المعاليم الديوانية مع التتبع على فترة زمنية معينة تتمتع خلالها الصادرات بالإمتيازات المذكور وذلك بالنسبة للمنتجات التي قد يشكل تصديرها بعض الصعوبات في سوق الإتحاد الأوروبي خارج هذه الفترة الزمنية.
- ويهم هذا الامتياز أغلبية أنواع الخضر الطازجة وبعض الغلال والفواكه الطازجة.

المنتج	فترات التصدير
* خضر طازجة	
• طماطم	1 أكتوبر - 31 ماي
• بصل	15 فيفري - 15
• فراولة	1 نوفمبر - 31 مارس
• واثوم وكلافس	

المنتوج	فترات التصدير
ومعدنوس وبسباس	
• جزر	1 جانفي - 31 مارس
• جلبانة	1 أكتوبر - 30 أفريل
• لوبيا	1 نوفمبر - 30 أفريل
• قنارية	1 أكتوبر - 31 ديسمبر
• دلاع	1 أفريل - 15 جوان
• بطيخ	1 نوفمبر - 21 ماي
* غلال وفواكه طازجة	
• عنب طاوله	15 نوفمبر - 31 جويلية
• عوينة	1 نوفمبر - 15 جوان

- إمتيازات في شكل إعفاء تام من المعاليم الديوانية في حدود حصص تعريفية معينة وذلك بالنسبة للمنتوجات التي يشكل تصديرها بكميات تفوق الحصص المحددة بعض الصعوبات في السوق الأوروبية.
 - تتمتع منتجات الصيد البحري التونسية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي بالإعفاء التام من المعاليم الديوانية بدون تحديد للكميات أو لفترات التصدير. كما تتمتع أيضاً مستحضرات منتوجات الصيد البحري بنفس الإجراء فيما عدا مصبرات السردينية التي تتمتع بالإعفاء التام من المعاليم الديوانية في حدود حصة تعريفية تبلغ 100 طن سنوياً.
- كل هذه الإجراءات من شأنها أن تيسر عملية ترويج المنتوجات الفلاحية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

5.3 الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري أحد أهم العناصر الرئيسية لدفع التنمية الاقتصادية حيث إن المواطن يساهم بكفاءته وخبرته لتطوير العمل التنموي في البلاد، لذلك أولته الحكومة عناية خاصة وذلك بوضع عدة برامج وإجراءات لفائدته نذكر منها بالخصوص:

برامج تأهيل وإحاطة لموظفي الإدارات العمومية وذلك لتمكينهم من مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية.

حرصت الدولة المتواصل على تحقيق نسبة دراسية عالية وذلك لبلوغ تغطية تعليمية شاملة مما يمكن مختلف شرائح المجتمع من التمتع بحق التعليم والتكوين. كل هذه العوامل ساهمت في القضاء على الظواهر السلبية مثل الانقطاع المدرسي المبكر وتدني نسب النجاح وهو ما مكن ناشئتنا من تثبيت أقدامهم في معارف العصر وعلومه وتقنياته لكسب رهان الحداثة.

6.3 أنشطة المعلومات:

شهد القطاع المعلوماتي تطوراً كبيراً خلال العشرية المنقضية وذلك لماله من أهمية بالغة في تطوير الحركة الاقتصادية داخل البلاد لذلك أولته الدولة إهتمامات بالغة حيث حرصت على توفير الأرضية المناسبة لوضع النظم والبرامج المعلوماتية وتقريبها من المواطن سعياً منها لتقريب المعلومة الصحيحة والسليمة في أقرب وقت ممكن، وذلك ما من شأنه أن يوسع دائرة المعارف لدى المواطن ويبسر العمل الاقتصادي والتنموي. وفي هذا المجال وفرت الدولة الحواسيب اللازمة والتجهيزات المتطورة والإطارات والكفاءات العلمية لمتابعة هذه التطورات المعلوماتية على الصعيد الداخلي والخارجي. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن القطاع المعلوماتي قد يسّر ووفّر العديد من الخدمات وقربها من المواطن حيث ألغى مفهوم المسافات البعيدة. وفي هذا الإطار شهدت التجارة الإلكترونية تطوراً ملحوظاً وارتفع نسق المعاملات مع الخارج. كما يسّرت الخدمات المعلوماتية عدة عمليات مالية وخدمانية نذكر من أهمها:

- التسجيل الجامعي عن بعد.
- استخلاص الفواتير والقيام بعدة عمليات مالية أخرى عن بعد.
- استعمال الخدمات الحديثة للأنترنات مثل المحاضرات عبر الفضائيات (Géoconférence) مما يمكن الطلبة من تلقي دروس من جامعات خارجية دون تحمل مصاريف التنقل.
- تطوير شبكات الاتصال الحديثة وتعميم خدمات الهاتف الجوال على جل المناطق التونسية.

ومما يمكن الإشارة إليه هو أن تونس قد حرصت على تطوير شبكات الاتصال الحديثة وتعميم خدمات الهاتف الجوال على كل الشرائح الاجتماعية مما ييسر عدة خدمات. وفي هذا الإطار سعت الدولة إلى التعاون الفرنسي التونسي لمزيد تطوير هذه الخدمات وتحسينها. وخير دليل على ذلك أن بلادنا ستحتضن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أيام 16 و17 و18 نوفمبر 2005، حيث إن اختيار تونس لاحتضان القمة الرقمية لم يكن أمراً اعتباطياً بل له أبعاد مفسرة لذلك.

8.3 الحوافز التشجيعية:

رصدت الدولة جملة من الحوافز والتشجيعات لفائدة القطاع الفلاحي وذلك لمزيد حث المستثمرين والباحثين الخواص في القطاع الفلاحي على دفع الاستثمار الخاص. وقد لقيت هذه التوجهات تجاوباً من طرف المعنيين حيث تم بحث العديد من المشاريع الجديدة التي ساهمت في توفير العديد من مواطن الشغل من ناحية وتنمية النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى. وتتمثل هذه الحوافز والتشجيعات في تشجيعات مالية وتشجيعات جبائية.

* التشجيعات الجبائية:

- في هذا المجال حرصت الدولة على تقديم تسهيلات للباحثين تتمثل بالخصوص في:
- الإعفاء من الضريبة على الدخل للشركات التي تخصص كامل أرباحها أو جزءاً منها لاستثمارها في صلب المشروع أو المؤسسة.
 - تمكين المؤسسة من اختيار نظام الاستهلاكات التنازلية بعنوان التجهيزات ومعدات الإنتاج التي تفوق مدة استعمالها سبع السنوات في نظام الاستهلاكات القارة المشار إليها بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات باستثناء معدات وتجهيزات المكاتب.
 - الإعفاء من المعاليم الديوانية ومن الأداء على القيمة المضافة عند توريد الآلات الخاصة بالمشروع والتي ليس لها مثيل مصنوع محلياً.
 - الإعفاء من الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للآلات التي لها مثيل مصنوع محلياً.
 - يمكن للمؤسسات المصدرة كلياً أن تستورد بكل حرية المواد اللازمة لإنتاجها بشرط التصريح بها لدى مصالح الديوانة ويقوم هذا التصريح مقام سند الإعفاء.
 - تنتفع المؤسسات المصدرة جزئياً بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة ومعلوم الاستهلاك بعنوان إقتناء المواد والمنتجات والخدمات اللازمة لإنجاز عمليات التصدير.
 - تنتفع المؤسسات المصدرة جزئياً بطرح كل المداخل المتأتية من التصدير من أساس الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين خلال العشر سنوات الأولى ابتداءً من أول عملية تصدير.
 - تنتفع المؤسسات المصدرة جزئياً بإسترجاع المعاليم الديوانية والأداء ذات الأثر المماثل المستخلصة من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة أو التي يتم إقتناؤها من قبل المؤسسة بالسوق الداخلية لصنع مواد ومنتجات معدة للتصدير.
 - تنتفع المؤسسات المصدرة جزئياً بإسترجاع المعاليم الديوانية والأداء ذات الأثر المماثل المستخلصة على موارد التجهيز المستوردة وغير المصنوعة محلياً بعنوان الحصة المصدرة.

- كما تتمتع المؤسسات المصدرة جزئياً بتيسير أنظمة الدخول المؤقت أو الخزن الصناعي المنصوص عليه بمجلة الديوانة لفائدة المواد والمنتجات المستوردة والمعدة للتحويل قصد إعادة تصديرها.

هذا بالإضافة إلى ما نص عليه سيادة رئيس الجمهورية في خطابه في إفتتاح الحملة الانتخابية في أكتوبر 2004، من تشجيعات لفائدة المؤسسات المصدرة حيث أكد على السعي نحو تخفيف الضغط الجبائي والأعباء الموظفة على المؤسسة وتخفيض المعاليم الموظفة على السلع ذات الأداءات المرتفعة إلى جانب تحقيق التلاقي تدريجياً بين النظام المعتمد للمؤسسات المصدرة كلياً ونظام المؤسسات الموجهة إلى السوق الداخلية.

* التشجيعات المالية:

- إلى جانب التشجيعات الجبائية تنتفع أيضاً الاستثمارات الخاصة بتشجيعات مالية تسند من طرف لجنة إسناد الإمتيازات بعد دراسة المشروع وتتمثل هذه التشجيعات في:
- إسناد منحة لإعداد دراسة للمشروع بالنسبة للاستثمارات صنف ب وج وتتمثل هذه المنحة في 1% من تكلفة الدراسة على ألا تتعدى 1500 دينار بالنسبة لصنف ب و 5000 دينار بالنسبة لصنف ج.
- إسناد منحة استثمار حسب صنف المشروع:

 - منحة استثمار بـ 25% للمشاريع المصنفة ضمن صنف أ.
 - منحة استثمار بـ 20% للمشاريع المصنفة ضمن صنف ب.
 - منحة استثمار بـ 7% للمشاريع المصنفة ضمن صنف ج.

- إسناد منح خصوصية تتمثل في:

 - منحة خصوصية لإقتناء آلات فلاحية تقدر بـ 25% بالنسبة للاستثمارات صنف أ و 15% بالنسبة للاستثمارات صنف ب وج.
 - منحة خصوصية للتقريب على المياه تقدر بـ 40% عند الحصول على نتجية إيجابية و 70% عند الحصول على نتيجة سلبية دون النظر في صنف المشروع.
 - منحة خصوصية لري الحبوب خارج المناطق السقوية تقدر بـ 30% دون اعتبار صنف المشروع.
 - منحة خصوصية لإكثار البذور وإنتاجها تقدر بـ 30% دون اعتبار صنف المشروع.
 - منحة خصوصية لإحداث أشغال المحافظة على المياه والتربة تقدر بـ 50% بالنسبة للمشاريع صنف أ وب و 30% بالنسبة للمشاريع صنف ج.

- منحة خصوصية لإحداث المروج والمراعي والمساحات المزروعة المعدة للري وغراسة أنواع الشجيرات العلفية والغابية تقدر بـ 50% بالنسبة للمشاريع صنف أ وب و 30% بالنسبة للمشاريع صنف ج.
 - منحة خصوصية للاقتصاد في مياه الري تتمثل في 60% بالنسبة للمشاريع صنف أ و 50% بالنسبة للمشاريع صنف ب و 40% بالنسبة للمشاريع صنف ج. كما تتمتع الجمعيات المائية بمنحة استثمار خصوصية في مجال الاقتصاد في مياه الري بـ 60% دون النظر في صنف المشروع.
 - منحة استثمار خصوصية لإقتناء مستلزمات الإنتاج البيولوجي تتمثل في 30% دون اعتبار صنف المشروع.
- ومما تجدر الإشارة إليه هو أن إسناد هذه المنح يقع بعد موافقة لجنة إسناد الإمتيازات على إنجاز المشروع المزمع إنجازه على ثلاث مراحل كالتالي:

40% عند انطلاق إنجاز المشروع.

40% عند تقدم إنجاز المشروع بنسبة 60%.

20% عند إنتهاء كل عمليات الاستثمار.

3-9 آليات أخرى:

اتخذت الدولة العديد من الإجراءات والآليات الأخرى لمزيد تفعيل القطاع الخاص وتنمية روح المبادرة سعياً منها إلى تحقيق تنمية مستدامة تشمل كل مناطق البلاد على حد سواء، مما دفعها إلى تحيين مجلة تشجيع الاستثمارات لمزيد مطابقتها مع متطلبات الواقع. كما أقر سيادة رئيس الجمهورية في برنامجها الانتخابي (أكتوبر 2004) (جملة من الحوافز والتسهيلات لفائدة الباحثين والمستثمرين في قطاع الفلاحة نذكر من أهمها:

- إدخال العديد من الإصلاحات الإدارية وجعل الإدارة في خدمة المواطن.
- تحديد آجال معينة للإدارة للإجابة على تساؤلات المواطن.
- السعي إلى تبسيط الإجراءات عند بعث المؤسسة.
- تضعيف منحة السفر بالنسبة لرجال الأعمال من 5000 دينار إلى 10000 دينار قصد تمكينهم من بعث مشاريع جديدة.
- ابتداءً من جانفي 2005، وقع الترفيع في منحة السفر السنوية بالنسبة للمصدرين من 15% إلى 25% من عائدات أو مداخيل التصدير.
- الترفيع في سقف هذه المنحة الموجهة للسفر من 120000 دينار إلى 180000 دينار وذلك لمزيد تشجيع المؤسسات المصدرة على النهوض بصداراتها.

- تمكين المؤسسات القاطنة وغير المصدرة من الاستثمار بالخارج وذلك ببلوغ سقف استثمار ب 100000 دينار عوضاً عن 10000 دينار والهدف من ذلك هو تشجيع المؤسسات على خلق علاقات جديدة لتقوية شراكتها بالمؤسسات الأجنبية بصفة عامة والمؤسسات الأجنبية بالوطن العربي بصفة خاصة.

رابعاً- الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي المشروعات العربية المشتركة:

تعتبر التنمية الزراعية رافداً من روافد التنمية الاقتصادية في جل البلدان العربية، هذا ما جعل تدقيق النظر في الآليات الموجهة إليها لمزيد تفعيل وتشريك القطاع الخاص يعتبر ذو أهمية بالغة. وفي هذا الإطار نقترح عدة آليات لمزيد دفع الاستثمار الخاص نذكر منها ما يلي:

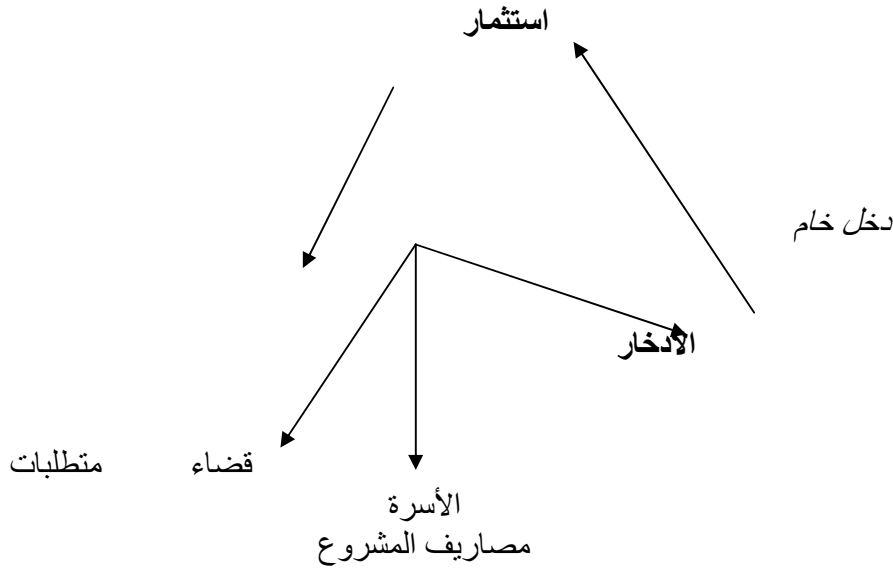
1. دفع نسق الادخار وتحسيس الفلاحين الصغار على توفير قسط من مداخيلهم في الادخار مما يمكنهم لاحقاً في الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم. إذ أن مشكل التمويل والحصول على القروض يمثل أحد أهم العوائق للتنمية الفلاحية.

2. إحداث بنوك لتمويل المشاريع الجديدة تعتمد على التقليل في الضمانات المطلوبة ونسب الفائدة.

3. إحداث صندوق تمويل موحد لفائدة التنمية الفلاحية في مختلف البلدان العربية. وتتعهد مختلف الدول المعنية على تمويل هذا الصندوق من طرف الحكومات الراجع إليها بالنظر ورجال الأعمال الذين تتوفر لديهم طاقة مالية كبيرة. على أن يقع استغلال هذا الصندوق من طرف الدول الأكثر فقراً للتنمية قطاعها الزراعي.

4. مزيد رصد الحوافز والتشجيعات في المناطق ذات المناخ الصعب وذلك لتثبيت المواطنين القاطنين بها من جهة واستقطاب المستثمرين في هذه الجهات من جهة أخرى. وهو ما من شأنه أن يخلق مواطن شغل جديدة ويضفي حركية اقتصادية في هذه المناطق.

5. وفي هذا الإطار يمكننا رسم حلقة الاستثمار التالية:



خامساً- التجارب التونسية الرائدة لمساهمة القطاع الخاص في المجالات الزراعية المختلفة:

لا تزال جل البلدان العربية تشكو نقائص عديدة ومتعددة على مستوى الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي وهو ما يشكل عائقاً كبيراً يحول دون تقدم هذه الشعوب. إذ لا بد من تخطي هذه المرحلة والسعي نحو توفير الأغذية والمنتجات الزراعية اللازمة لتغطية حاجيات المتساكنين وتعتبر التجربة التونسية في هذا المجال خير مثال لذلك حيث سعت الحكومة جاهدة خلال مخططها التاسع 1997-2001 (إلى بلوغ نسب مهمة على مستوى الإنتاج الفلاحي مما مكنها من تحقيق اكتفائها الذاتي في العديد من المواد الفلاحية الإستراتيجية مثل الحليب واللحوم والخضراوات وزيت الزيتون ... الخ، كما رسمت الدولة أهدافاً طموحة خلال المخطط العاشر 2002-2006 (وتتمثل بالأساس في تنويع المنتج وإدخال زراعات جديدة تعتبر قطاعات واعدة ولها آفاق مستقبلية مثل الكوي والمائق والنباتات الطبية والعطرية والفطريات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى التوجه نحو التصدير وذلك بعد أن حققنا اكتفاءنا الذاتي وتمكنا من تسجيل فوائض في الإنتاج حيث يمثل التصدير نشاطاً اقتصادياً مهماً من حيث العائدات والمداخيل مما مكن من الرفع في دخل الفلاح التونسي وتحسين مستوى عيشه. وفي هذا الإطار ساهم القطاع الخاص بصفة فاعلة وجليّة لتحقيق هذه النتائج الطيبة وذلك عبر بعث مشاريع نموذجية وإدخال تقنيات عصرية وطرق علمية عند الإنتاج. وقد اقتحم المستثمرون الخواص عدة ميادين نذكر منها:

- إحداث مناطق سقوية تشمل الأشجار المثمرة من نخيل تمر وزيتون وقوارص وكروم... الخ.
- إدخال زراعات جديدة مثل المانق والكوي والفطريات والتي لقيت إقبالاً كبيراً من قبل المستثمرين باعتبارها قطاعات واعدة وجديدة مما يساعد أكثر على عملية التصدير.
- إحداث مشاريع بخاصة بتربية الماشية من بقر حلوب وتسمين العجول ... الخ.
- إحداث مشاريع في الفلاحة الصغرى المتمثلة في تربية الدجاج والديك الرومي والنعام والأرانب والنحل والحلزون ... الخ، وقد لقيت مختلف هذه الأنشطة عناية فائقة من قبل السلط المعنية وحظيت أيضاً بعناية رئيس الجمهورية، حيث تم بعث مشروع رئاسي في الغرض وذلك لمزيد دفع هذه القطاعات وتنميتها. وهو ما من شأنه دفع العديد من المستثمرين للدخول في هذا المجال لما له من عائدات وأرباح مهمة، بخاصة وقد لقيت هذه المنتجات إقبالاً كبيراً على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد.

الخاتمة:

تلعب الفلاحة في الدول العربية دوراً مهماً بما أنها الركيزة الأساسية في اقتصاديات هذه الدول الغير مصنعة لذلك وجب علينا أن نوليها اهتمامات بخاصة. ولمزيد النهوض بالقطاع الزراعي في البلدان العربية لابد من السعي إلى تعصيره وإدخال التقنيات الحديثة للإنتاج ما من شأنه أن يساهم في تطوير وتحسين الإنتاجية لبلوغ الاكتفاء الذاتي وتحقيق فوائض في الإنتاج يمكن تحويلها وتصديرها إلى الدول الأخرى، مما يساعد على تنمية الاقتصاد الداخلي لكل بلد. لذا فإن مزيد تشجيع الاستثمار ورصد الحوافز له يعتبر العنصر المحرك لمزيد بعث المشاريع الجديدة ودفع نسق الاستثمار.

**قطرية السعودية: معوقات ومحددات توسيع
مشاركة القطاع الخاص السعودي في التنمية
الزراعية وسبل تطويرها**

إعداد

**الأخصائي الاقتصادي / محمد إبراهيم الحيدري
مسؤول الشركات الزراعية – وزارة الزراعة**

أولاً - المقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي أحد الركائز لاستراتيجية التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية حيث يساهم في العديد من الأهداف لعل من أهمها إحداث تغيير في بنية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستوى طيب من الأمن الغذائي وتنويع القاعدة الإنتاجية والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وتحسين الكفاءة الاقتصادية والتسويقية، ولقد سعت الدولة إلى تحقيق هذه الأهداف المخطط لها من خلال العديد من السياسات والبرامج، كما توجت جهودها في تحقيق التنمية الزراعية بدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال الزراعي من خلال الاستثمار الزراعي الفردي وكذلك الاستثمار التجاري عن طريق المشروعات الزراعية التجارية المتخصصة ذات الكثافة الرأسمالية العالية بالإضافة إلى الاستثمار عن طريق الشركات الزراعية المساهمة والتي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التطور الزراعي في المملكة.

1-1 الإنتاج الزراعي في المملكة ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني:

كان من نتائج الاهتمام الذي وجده القطاع الزراعي من حكومة المملكة باعتباره قطاعاً واعداً للاقتصاد الوطني ومورد ثابت ومتجدد لتنويع الدخل القومي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية الأساسية، إن تجاوب القطاع الخاص الوطني مستثمراً في المجالات الزراعية المختلفة، فانتقل هذا القطاع من قطاع تقليدي تستخدم فيه الأساليب البدائية في الإنتاج إلى قطاع متطور تستخدم فيه التقنية الحديثة في الإنتاج مما حقق طفرة إنتاجية شاملة أفقياً ورأسياً، وأظهر القطاع الزراعي مقدرةً على تنويع المحاصيل على أساس الميزة النسبية فكان أن ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة من نحو (6.7) مليار ريال عام 1402/1401 هـ (1981) ليصل إلى نحو (36.7) مليار ريال في عام 2003م، محققاً معدلاً كبيراً في النمو، مما يعكس التطور الكبير في القطاع الزراعي بالمملكة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من (4.1%) عام 1402/1401 هـ (1981م) إلى (8%) عام 2003م.

وقد أشارت تقديرات خطة التنمية السابعة إلى أن قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 1994م سوف ترتفع إلى نحو (40.3) مليار ريال نهاية الخطة السابعة، ويتوقع أن يبلغ معدل النمو خلال هذه الخطة (3.1%) سنوياً في المتوسط.

كما تشير التقديرات إلى أن عدد العاملين في القطاع الزراعي بما فيه قطاع الصيد قد بلغ (551) ألف عامل، ومن المتوقع أن يساهم القطاع الزراعي في سوق العمل خلال الخطة المشار إليها ليوفر نحو (44.1) ألف وظيفة منها (24.1) ألف وظيفة جديدة، ونحو (20) ألف وظيفة يتم توفيرها عن طريق إحلال العمالة الوطنية بالأجنبية.

1-2 مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية بالمملكة بأنواعها المختلفة:

يشمل الاستثمار في القطاع الزراعي ثلاث فئات هي:

- i. فئة الاستثمار الفردي الصغير.
- ii. فئة الاستثمار التجاري عن طريق المشروعات الزراعية التجارية المتخصصة ذات الكثافة الرأسمالية.
- iii. فئة الاستثمار عن طريق الشركات الزراعية المساهمة.

ولتحقيق الأهداف التي تتضمنها خطط التنمية الزراعية ومن أهمها الوصول إلى مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية المهمة وزيادة دخول الزارعين وتحسين مستوى معيشتهم كألا بد من تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص لتوجيه الموارد الرأسمالية لذلك ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قدمت الدولة الدعم السخي للقطاع الخاص، والذي تفاعل مع المزايا الممنوحة فساهم في المشروعات الزراعية وحقق نتائج طيبة.

فخلال خطة التنمية الخامسة قدرت الاستثمارات الكلية بحوالي (368.3) مليار ريال منها حوالي (18.4) مليار ريال تمثل استثمارات القطاع الخاص الزراعية. وقد ارتفع إجمالي الاستثمارات في خطة التنمية السادسة إلى نحو (472) مليار ريال، منها (14.6) مليار ريال تمثل استثمارات القطاع الخاص الزراعي والذي خصص له خلال خطة التنمية السابعة (2000 - 2004) نحو (17.5) مليار ريال، ويلاحظ من البيانات التي يعرضها جدول رقم (1) أن نصيب القطاع الخاص في استثمارات القطاع الزراعي قد ارتفع من (57.6%) خلال الخطة الخامسة إلى (68.5%) خلال الخطة السادسة (1995 - 1999).

جدول (1): توزيع إجمالي الاستثمارات في القطاع الزراعي خلال خطط التنمية الخمسية للفترة من 1990 - 2004

البيان	الخطة الخامسة 1990-1994م	الخطة السادسة 1995-1999م	الخطة السابعة 2000-2004م
إجمالي الاستثمارات (مليار ريال)	386.3	472.0	671.7
إجمالي استثمارات القطاع الزراعي (مليار ريال)	18.4	14.6	17.5
% من إجمالي الاستثمارات	4.8	3.1	2.6
نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الزراعية %	57.6	68.5	-
نصيب القطاع العام من الاستثمارات الزراعية %	42.4	21.5	-

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط - خطط التنمية الخامسة والسادسة والسابعة.

ثانياً- الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وبرامج الاستثمار الزراعي في المملكة:

2-1 دور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية وفي تحقيق التنمية الزراعية:

للقطاع الخاص دورٌ واضحٌ وملموِسٌ في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية في المملكة ويعزي ذلك إلى الدعم الذي قدمته الدولة للقطاع الزراعي عموماً، حيث أقبل القطاع الخاص على إقامة مشروعات التنمية الزراعية في مختلف المجالات النباتية والحيوانية، وتتولى الجهات المعنية في وزارة الزراعة دراسة طلبات القطاع الخاص لإقامة مشروعات زراعية في أنحاء المملكة واستيفاء شروط الاستثمار الزراعي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفي ضوء ذلك يتم تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية متكاملة للمشروع حيث يتم الترخيص لها بعد اكتمال تقييم تلك الدراسات، ومن ثم يتم إحالتها للبنك الزراعي العربي السعودي لتمويلها، والمشاريع الزراعية المتخصصة في المملكة تنقسم إلى الآتي:

1. مشاريع الإنتاج النباتي (القمح - الأعلاف - الخضار المكشوفة - زراعة الخضار في البيوت المحمية - النخيل والفاكهة).
2. مشاريع الإنتاج الحيواني (الدجاج اللحم - الدجاج البياض - تربية الأبقار لإنتاج الحليب - تسمين العجول - تسمين الأغنام - تربية وتسمين الأغنام - إنتاج النعام - إنتاج الأرانب).
3. مشاريع الإنتاج السمكي (تربية الأسماك والروبيان - قوارب الصيد).

ويوضح الجدول رقم (2) الإنتاج الفعلي للمشروعات الزراعية المتخصصة في الإنتاج النباتي والحيواني لعام 2003م ونسبة مساهمتها في الإنتاج الكلي للمملكة، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المساهمة وخصوصاً في مشروعات الإنتاج الحيواني مثل الدجاج اللحم والبيض والألبان.

جدول رقم (2): إجمالي أعداد وإنتاج المشروعات المتخصصة بالإنتاج النباتي والحيواني لعام 2003 ونسبة مساهمتها في الإنتاج الكلي للمملكة العربية السعودية

نوع المشروع	عدد المشروعات	إنتاج المزارع المتخصصة	إجمالي إنتاج المملكة	نسبة مساهمة إنتاج المشروعات المتخصصة إلى الإنتاج الكلي
المشروعات النباتية				
قمح			2.5 مليون طن	
بيوت محمية				
1- خيار	276	46.289 طن	179.605 طن	26%
2- طماطم	276	58.115	424.381	14%

نوع المشروع	عدد المشروعات	إنتاج المزارع المتخصصة	إجمالي إنتاج المملكة	نسبة مساهمة إنتاج المشروعات المتخصصة إلى الإنتاج الكلي
3- خضار آخر	276	طن 23.971	طن 397.970	6%
المشروعات الحيوانية				
الدجاج اللحم	330	412 مليون	424 مليون	97%
بيض المائدة	86	2.497 مليون	-	100%
أمهات الدجاج اللحم	39	533 مليون	-	100%
أمهات الدجاج البياض	4	19 مليون	-	100%
الألبان	34	858 ألف طن	1.200 ألف طن	72%
تسمين العجول	4	5.079 رأس	87 ألف رأس	-
تربية وتسمين الأغنام	26	917 ألف رأس	7.225 ألف رأس	13%
تسمين الأغنام	-	918 ألف رأس	-	100%
إنتاج النعام	-	10.218 رأس	-	100%
إنتاج الأرانب	-	73.300 رأس	-	-

* تقدر أعداد مشروعات القمح المنتجة في المملكة العربية السعودية في حدود 982 مشروعاً وفي الغالب يتركز إنتاج المملكة من القمح على المشروعات المتخصصة وكذلك الشركات الزراعية (مساهمة وغير مساهمة).

2-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية:

رغم التطور الكبير الذي حدث في جانب الإنتاج الزراعي وكذلك في جانب الاستهلاك كما ونوعاً إلا أن كفاءة النظام التسويقي في المملكة لا تزال محدودة، هذا بجانب ضعف الخدمات التسويقية اللازمة مثل الفرز والتدريج والتعبئة والنقل والتخزين (معاملات ما بعد الحصاد) لذا فإنه من الأهمية تضافر الجهود لرفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية وبما يتوافق مع التطور الحاصل في كل من الإنتاج والاستهلاك، ويجب ألا يقتصر

الأمر على متطلبات التسويق الداخلي، وإنما يتعدى ذلك لأغراض التسويق الخارجي، بجانب ذلك أهمية دعم وتشجيع إنشاء الشركات والمؤسسات التسويقية المتخصصة، حيث أن السوق السعودي لا يضم حالياً إلا عدداً محدوداً من هذه الشركات والمؤسسات التسويقية. والمتابع للسوق السعودي يلاحظ أن معظم المشاريع الزراعية سواء الفردية أو الشركات تعاني من مشكلة تسويق منتجاتها، مما يعني ضياع الجهود الإنتاجية كما يلاحظ ارتفاع تكلفة النقل والتخزين للمنتجات الزراعية وعدم توفر منافذ بيع كافية منتشرة على مستوى المملكة. ويمكن تلخيص أسباب المشاكل التسويقية التي تواجه المستثمرين في القطاع الزراعي على النحو الآتي:

- المنافسة القوية من السلع الزراعية المستوردة نتيجة لسياسات السوق الحر التي تتبعها المملكة.
- سياسات الإغراق في بعض السلع والمنتجات الزراعية، حيث تواجه المشاريع الزراعية منافسة حادة تتمثل في الإغراق لبعض السلع الزراعية.
- عدم امتلاك كثير من المشاريع الزراعية منافذ لتسويق منتجاتها أو عدم كفاءة هذه المنافذ لدى المشاريع التي تمتلك منافذ تسويقية.
- زيادة الإنتاج في بعض السلع الزراعية بصورة أدت إلى عدم المقدرة على التسويق نتيجة لتركيز معظم المشاريع الزراعية على إنتاج محاصيل معينة.
- عدم بناء هياكل تسويقية تتمتع بكفاءة جيدة بحيث تساهم في التخلص من المشاكل التسويقية التي تواجه المشاريع الزراعية، ويتضح من ذلك عدم توفر التنظيمات التسويقية وأساليب التخزين والنقل والملائمة.
- عدم توفر معلومات كافية عن الأسواق المحلية والخارجية من حيث الطلب والأسعار والمنافسة.

2-3 دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي:

يأتي في مقدمة الخدمات المساندة الخدمات الإرشادية والوقائية والمخبرية وخدمات الأبحاث الزراعية وخدمات التدريب وغيرها من الخدمات الأخرى، ويلاحظ محدودية الخدمات المساندة المقدمة من قبل القطاع الخاص، حيث تقتصر مساهمته على برامج التدريب وتوفير بعض نتائج الأبحاث الزراعية والتي تقوم بها الشركات الزراعية، ولا شك أن محدودية هذه الخدمات المساندة وعدم نموها بالمعدل المطلوب سوف يؤدي إلى نتائج سلبية على القطاع الزراعي عموماً.

والدور المتوقع من القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي

يمكن تلخيصه في الآتي:

- نظراً لأهمية البحث العلمي وما ينتج عنه من تقانات في تحقيق النهضة الزراعية فيؤمل من الشركات الزراعية تفعيل مراكز الأبحاث التابعة لها للبحث عن طرق زيادة الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل النباتية وتحسين السلالات الحيوانية عن طريق إجراء البحوث واستخلاص النتائج، والعمل على إيصال تلك النتائج للمزارعين لكي

تتحقق الأهداف المرجوة.

- انطلاقاً من أهمية تطوير وتنمية الموارد البشرية، فعلى القطاع الخاص الاستثمار في هذا المجال بغرض تدريب وتطوير مستوى العاملين في القطاع الزراعي ورفع كفاءتهم الإنتاجية وإكسابهم الخبرة العلمية والعملية من خلال اطلاعهم على أحدث التطورات في أساليب العمل الزراعي.
- أهمية قيام القطاع الزراعي الخاص (شركات زراعية ومشاريع متخصصة) في الاستثمار في المجالات التي تعود عليها بالمردود المالي الجيد من جهة، ويخدم مزارعي المنطقة من جهة أخرى من خلال إقامة مراكز تسويقية متخصصة واستلام إنتاج المزارعين وتسويقه بالطرق الحديثة، وكذلك إقامة مصانع متخصصة لاستلام فائض إنتاج المزارعين وتصنيعه مثل إقامة صناعة وتعليب الخضراوات وتصنيع التمور وإنتاج زيت الزيتون والمخللات وغيرها، وتوجد بعض النماذج الجيدة في هذا الخصوص إلا أن الحاجة ملحة لزيادتها وتفعيلها بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي عموماً.

ثالثاً- الآليات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية:

3-1 التشريعات والقوانين:

تعكس الأنظمة وقوانين الاستثمار الزراعي في مجملها اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي وفقاً للمتطلبات اللازمة لرعاية ودعم وتنمية هذا القطاع وتفعيلاً لمشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية، وفي الغالب يتم تنفيذ النظام الذي تم إصداره بواسطة الجهات ذات العلاقة سواء كانت تلك الجهة مرتبطة بالقطاع الزراعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن الجهات ذات العلاقة بالتشريعات والقوانين الزراعية هي (وزارة الزراعة - وزارة المياه - وزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة الصناعة والتجارة - الهيئة العامة للاستثمار - البنك الزراعي العربي السعودي - المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق).

وعلى الرغم من توفر العديد من الأنظمة والقوانين الزراعية إلا أنه يمكن حصر أهمها على النحو التالي:

- نظام توزيع الأراضي البور.
- نظام القروض الزراعية.
- نظام الإعانات الزراعية الغذائية ومدخلات الإنتاج.
- نظام الحجر الزراعي.
- نظام المراعي والغابات.

- نظام الجمعيات التعاونية الزراعية.
- نظام الصيد في مياه البحر الإقليمية والدولية.
- نظام حماية الحياة الفطرية وإنمائها.
- نظام التعامل في المدخلات الزراعية بأنواعها (بذور، أسمدة، مبيدات، ... إلخ).

2-3 التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

لقد شهدت المملكة خلال الفترة الأخيرة مجموعة من القرارات والتنظيمات الإدارية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع الزراعي ومنها إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى والذي يتولى اقتراح وإصدار القرارات الاقتصادية المهمة لتفعيل الاقتصاد السعودي ومعالجة قضاياها، ومنها تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتفعيل مقدرة الاقتصاد السعودي على التعامل مع المتغيرات المختلفة، ومن القرارات الإدارية نظام الاستثمار الأجنبي وما يتضمنه من منح المستثمر الأجنبي تسهيلات وامتيازات المستثمر المحلي، والتخفيضات الأخيرة في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بقرار من المجلس الاقتصادي الأعلى، ونتيجة لهذه القرارات والإجراءات الجديدة فإن الاقتصاد السعودي أصبح أكثر تحراً وانفتاحاً على العالم الخارجي، وتبعاً لذلك فينتوقع أن يقوم القطاع الزراعي برفع مستوى كفاءته الإنتاجية والإدارية وأن يكون قادراً على المنافسة، مستفيداً من التسهيلات الائتمانية والتمويلية التي تقدم لهذا القطاع.

3-3 التسهيلات الائتمانية:

يقدم البنك الزراعي العربي السعودي القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة للمساعدة في تنمية الزراعة وذلك تحقيقاً للأهداف الآتية:

- توفير السيولة النقدية لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من المكنائن والمضخات والآلات والأسمدة والبذور والغرسات وحفر الآبار، وكذلك تمويل مشاريع الدواجن والألبان والخضر والصناعات الزراعية.
 - العمل على زيادة الرقعة الزراعية.
 - تنمية الدخل الوطني عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي وزيادة الموارد الاقتصادية الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية ورفع وتحسين الكفاءة التسويقية للسلع ومساعدة المزارعين في مواجهة الأزمات الاقتصادية والطبيعية.
- وبوجه عام فإن نظام الإقراض بالبنك الزراعي يستهدف زيادة الإنتاج الزراعي بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل والمواد الغذائية المختلفة وكذلك توفير بعض المستلزمات وخدمات التخزين والتسويق واستخدام التقنيات الحديثة وخصوصاً فيما يتعلق بترشيد استخدامات المياه الزراعية.

ومن تلك المجالات:

- تمويل التخزين المتخصص للمحاصيل والمنتجات الزراعية المحلية، وخصوصاً تخزين البصل والبطاطس والتمور ويشمل التمويل جميع العمليات المرتبطة بهذا المجال كعمليات الفرز والتدريج والتعبئة.
 - الاستثمار في مجال صيانة الآلات والمعدات الزراعية وشمول خدمات البنك لورش الصيانة وإصلاح الآليات والمعدات الزراعية.
 - دعم مشروعات التسويق الزراعي وما يرتبط بها مثل إنشاء وحدات لتجميع وتجهيز المحاصيل والمنتجات الزراعية وما يلحق بها من خدمات كالفرز والتدريج والتعبئة والتبخير والتجفيف وغيرها.
 - تمويل الصناعات التي تعتمد على مخلفات المشاريع الزراعية المختلفة.
 - تمويل مشاريع الأبحاث التطبيقية التي يقوم بها المستثمرون أو الشركات الزراعية متى كانت تهدف إلى توطيد ونقل تقنيات جديدة أو إدخال أنشطة أو أصناف أو سلالات جديدة تتلاءم مع الظروف البيئية والاقتصادية للمملكة.
 - تمويل وإقراض جميع المشاريع الزراعية المتخصصة في النشاط الزراعي بالإضافة إلى تمويل إنشاء الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي وزراعة الأعلاف على المياه المالحة وشبه المالحة.
- ويحصل المستثمرون في القطاع الزراعي أفراداً كانوا أو مشاريع زراعية أو جمعيات تعاونية على القروض اللازمة لتمويل نشاطهم عن طريق البنك الزراعي العربي السعودي، حيث بلغ إجمالي عدد القروض التي قدمها البنك منذ إنشائه في عام 1382هـ (1961) وحتى عام 1424/23هـ (2003) لتمويل القطاع الزراعي (410.609) قرصاً قيمتها الإجمالية (36) مليار ريال (جدول رقم 3).

جدول رقم (3): الحركة العامة للإقراض بالبنك الزراعي العربي السعودي

للفترة من 1385/1384 - 1424/1423هـ (1964 - 2003)

القيمة بالآلاف ريال

السنوات	جملة القروض (قصيرة الأجل - طويلة الأجل)	
	العدد	القيمة بالآلاف ريال
1414-1384هـ	362.448	27.404.146
1415/14هـ	3.822	700.556

جملة القروض (قصيرة الأجل - طويلة الأجل)		السنوات
القيمة بالآلاف ريال	العدد	
412.558	2.642	1416/15هـ
431.708	3.065	1417/16هـ
626.956	2.942	1418/17هـ
897.310	5.607	1419/18هـ
903.010	6.628	1420/19هـ
1.112.221	6.147	1421/20هـ
1.444.925	8.037	1422/21هـ
1.480.426	7.017	1423/22هـ
612.180	2.254	1424/23هـ
36.026.026	410.609	المجموع

المصدر: البنك الزراعي العربي السعودي - تقارير سنوية مختلفة

3-4 الأنشطة الترويجية:

تقوم الدولة ممثلة في وزارة الزراعة بمجموعة من الأنشطة التي تساهم في تعريف القطاع الخاص بأحدث ما وصلت إليه التقنية الحديثة في المجال الزراعي مثل الإشراف على المعارض الزراعية والغذائية ورعايتها بصورة سنوية، وكذلك المساهمة الفاعلة في عقد الندوات الزراعية المتنوعة وفق احتياج القطاع الزراعي، وبتقديم أوراق العمل والبحوث الفنية المتخصصة سواء من المختصين في وزارة الزراعة والجامعات وغيرها، بالإضافة إلى ما يصاحب هذه اللقاءات والندوات العالمية من إقامة معارض متخصصة يكون لها الدور الفاعل في الترويج للنشاط الزراعي عموماً.

3-5 الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

انطلاقاً من السياسة العامة للدولة والتي تعطي اهتماماً متزايداً بتنمية وتطوير الموارد البشرية لتمكينها من القيام بدورها على الوجه الأكمل في تنفيذ خطط التنمية، فقد استمرت وزارة الزراعة في بذل جهودها من أجل تدريب وتنمية الموارد البشرية الزراعية بهدف تطوير مهاراتهم وإكسابهم الخبرة العلمية والعملية من خلال اطلاعهم على أحدث التطورات في أساليب العمل الزراعي، وقد بلغ إجمالي من تم تدريبهم داخلياً وخارجياً من الوزارة والفئات الأخرى خلال الفترة 1387هـ - 1424هـ (2003) نحو (25.780) متدرباً منهم

(20.750) من منسوبي الوزارة ونحو (5.030) متدرباً من الفئات الأخرى، والتي تشمل المزارعين وأبنائهم والطلبة، ويشمل التدريب العديد من التخصصات المهمة مثل إنتاج ووقاية النبات وتنمية وحماية الثروة الحيوانية والري والصرف والهيدرولوجيا ومجال الآلات الزراعية، علماً بأن الوزارة تساهم بصورة مستمرة في مد القطاع الخاص بالكوادر العلمية المؤهلة والتي تقوم حالياً بدور واضح وملمس في إدارة العديد من المشاريع الزراعية الخاصة.

3-6 أنشطة المعلومات:

تقوم وزارة الزراعة بدور واضح في مجال توفير المعلومات الحديثة للمستثمرين في القطاع الزراعي بهدف المساهمة في إنارة الطريق لجميع المستثمرين والمهتمين بالقطاع الزراعي خصوصاً مع التطورات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والسعودي في مجال الاستثمار والتجارة وما يترتب على هذه التطورات من تحديات لعل من أهمها زيادة فتح الأسواق أمام السلع الزراعية المستوردة وما ينتج عن ذلك من منافسة قوية مما يجعل الأمر ملحاً لتوفير المعلومات الحديثة في مجال الاستثمار الزراعي لزيادته ورفع كفاءته، وتقوم الوزارة بإصدار العديد من الكتب والنشرات بصورة سنوية ومن أهم الكتب التي يتم إصدارها وتحديث طباعتها كتاب دليل الاستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية، والذي يُعرف المستثمرين في القطاع الزراعي بالأنظمة والإجراءات المتعلقة بالاستثمارات الزراعية المناسبة وكذلك بالفرص الاستثمارية الزراعية المتاحة، كما أن موقع الوزارة على شبكة المعلومات (WWW.agrwat.gov.sa) يضم العديد من المعلومات الحديثة والمفيدة للمستثمرين في القطاع الزراعي.

3-7 الخدمات المساندة:

تقوم الدولة بتوفير العديد من الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، ويمكن تلخيص هذه الخدمات على النحو الآتي:

3-7-1 خدمات الإرشاد الزراعي:

تقوم الدولة بدور كبير في مجال توعية المزارعين وتقديم الخدمات الزراعية المجانية وكل ما هو جديد في عالم الزراعة من خلال إيصال نتائج الأبحاث الزراعية الحديثة لهم، لذا تم إعداد برامج إعلامية من خلال التلفزيون والإذاعة وإصدار مجلة إرشادية شهرية وإصدار عدد من النشرات المتخصصة في المجالات الزراعية وكذلك إنشاء حقول إرشادية قريبة من حقول المزارعين.

3-7-2 خدمات الأبحاث الزراعية:

نظراً لأهمية البحث العلمي فقد بادرت وزارة الزراعة بإنشاء مراكز للأبحاث الزراعية بالقرب من المزارعين للبحث عن طرق زيادة الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية وتحسين السلالات الحيوانية والسلمكية عن طريق إجراء البحوث واستخلاص النتائج، وقد بلغ عدد المراكز والمحطات المحلية التي تم إنشاؤها اثني عشر مركزاً ومحطة للأبحاث والتجارب موزعة على معظم مناطق المملكة.

3-7-3 خدمات الحجر الحيواني والنباتي:

تتولى وزارة الزراعة مراقبة الحيوانات والدواجن المستوردة والكشف عليها والتأكد من خلوها من الأمراض، وذلك عبر المحاجر الموجودة في منافذ المملكة البرية والجوية والبحرية والتي يصل عددها في الوقت الحاضر إلى 21 محجر حيواني ونباتي.

3-7-4 خدمات تنمية وتطوير وحماية الموارد المائية:

لقد أولت الدولة موضوع المياه اهتماماً خاصاً تنمية وتطويراً لمصادرها وترشيدها لاستخدامها، فلقد تم إنشاء السدود وتنفيذ مشروعات المياه والتوسع في إنتاج مياه التحلية وإنجاز مشروعات لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي لأغراض الري ومشروعات إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية والصناعية غير الغذائية. لقد بلغ عدد السدود التي تم تنفيذها في المملكة (206) سداً تبلغ طاقتها التخزينية 824 مليون متر مكعب.

3-8 الحوافز التشجيعية:

تقدم الدولة العديد من الحوافز التشجيعية للقطاع الزراعي استناداً لأهمية القطاع في النشاط الاقتصادي، وقد تنوعت الحوافز المقدمة من جانب الدولة للمزارعين حيث شملت كافة مراحل العملية الزراعية بدءاً من منح الأراضي وحتى شراء المحصول.

3-8-1 توزيع الأراضي:

تشجيعاً للاستثمار في القطاع الزراعي وفتح المجال للتوسع في رقعة الأراضي المزروعة فقد صدر نظام توزيع الأراضي البور القاضي بتوزيع الأراضي البور على المواطنين الراغبين في الاستثمار الزراعي، وخلال الفترة منذ صدور نظام توزيع الأراضي البور وحتى عام 1424/23م (2003م) تم توزيع نحو (3.2) مليون هكتار شملت الشركات والمشروعات والأفراد (جدول رقم 4).

جدول رقم (4): مساحات الأراضي الموزعة بموجب نظام توزيع الأراضي**البور وأعداد المستفيدين****حتى نهاية 1424/23هـ (2003م)**

البيان	المساحة	العدد
الأفراد	668.427	99.544
المشاريع	2.316.630	23.205
الشركات الزراعية	274.787	45
الإجمالي	3.259.844	122.794

* المساحة بالهكتار

2-8-3 الإعانات الزراعية:

نظراً لظروف القطاع الزراعي وأهمية استخدامه عناصر الإنتاج الحديثة فإن حكومة المملكة تمنح عدداً من الإعانات الزراعية أسوة بما يتم تطبيقه في كثير من دول العالم، وهذه الإعانات يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

1- إعانات مخرجات الإنتاج:

- i. محصول القمح: حيث يتم شراء الإنتاج من المزارعين بأسعار تشجيعية بدأت بـ 3.500 ريال للطن وتم تخفيضها بالتدريج حتى أصبحت 1.000 ريال للطن.
- ii. الذرة الرفيعة: يتم منح خمسة قروش عن كل كيلوجرام منتج من الذرة الرفيعة.
- iii. إعانة الشعير والدخن: يتم منح ثلاثة قروش عن كل كيلوجرام منتج من الشعير والدخن، كما يتم شراء الشعير من المزارعين بسعر تشجيعي قدره 1.000 ريال للطن.
- iv. إعانة الأرز: يتم منح إعانة نقدية بواقع ستة قروش عن كل كيلوجرام منتج من الأرز.
- v. إعانة إنتاج التمور وزراعة فساتل النخيل: يتم منح ربع ريال لكل كيلوجرام منتج من التمور وخمسين ريال لكل فسيطة نخيل جيدة.

2- إعانات مدخلات الإنتاج:

- i. إعانة نقل الأبقار ذات الإنتاجية العالية حيث يتم نقلها من مصادرها مجاناً.
- ii. إعانة معدات الألبان: حيث يتم منح إعانات بنسب (20% إلى 30%) لمعدات الألبان المختلفة.
- iii. إعانة معدات الدواجن: حيث يتم منح إعانات بنسب (20% إلى 30%) لمعدات الدواجن المختلفة.

iv. إعانة المعدات والآليات الزراعية: حيث يتم منح إعانات في حدود (45% إلى 50%) لمعدات الزراعة.

v. إعانة الأعلاف المركزة: حيث يتم منح إعانة بواقع 50% من التكلفة. ولقد بلغ إجمالي الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي حتى 1424/23هـ (2003) نحو (15.1) مليار ريال، منها (12.2) مليار ريال مقدمة عن طريق البنك الزراعي و(2.9) مليار ريال مقدمة عن طريق وزارة الزراعة.

رابعاً- الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

4-1 الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية:

رغم أن القطاع الزراعي في المملكة قد حقق الكثير من الإنجازات خلال العقود السابقة كما اتضح من خلال الأجزاء السابقة من هذه الورقة فقد تطور القطاع الزراعي من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث بفضل الجهود التي بذلت لتطويره والسياسات التخطيطية التي صممت خلال خطط التنمية الخمسية المتوالية وقدمت الدولة للقطاع الزراعي الكثير من التسهيلات والدعم، ورغم هذه الجهود إلا أن القطاع الزراعي لا يزال يعاني من بعض القصور، كما أن المستثمرين في هذا القطاع الزراعي بجميع فئاتهم سواء شركات زراعية أو مشاريع زراعية متخصصة أو أفراد يعانون من بعض الصعوبات والمشاكل ساهمت مجتمعة في تعثر بعض المشاريع والشركات الزراعية وبالتالي إهدار جزءاً كبيراً من الموارد الاقتصادية بهذا القطاع. ويمكن تلخيص المشاكل والظروف التي تواجه المستثمرين في القطاع الزراعي على النحو الآتي:

- مشاكل العوامل الطبيعية والمتعلقة بالظروف المناخية وكذلك ندرة المياه السطحية والجوفية.
- مشاكل استثمارية، حيث تمتلك بعض الشركات الزراعية فوائض استثمارية جيدة غير مستغلة اقتصادياً، تتمثل في توفر المساحات الزراعية والأموال.
- عدم توفر الأجهزة التسويقية المناسبة.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج لبعض المحاصيل الزراعية.
- عدم توفر الكفاءات الإدارية المؤهلة لإدارة المشاريع والشركات الزراعية.
- نقص القوى العاملة الزراعية المدربة محلياً.

وللتغلب على المشكلات والظروف المذكورة ولتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في المملكة فيقترح بعض الآليات لمعالجة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي الخاص.

وذلك على النحو الآتي:

- التخصص في المشاريع الزراعية والحيوانية الملائمة لظروف المملكة وحسب الميزات النسبية لمناطق المملكة الإنتاجية.
- استخدام تقنيات وأساليب زراعية تحافظ على الموارد الطبيعية بخاصة في مسألة استنزاف المياه.
- العمل على استغلال موارد المشروعات المتخصصة بكفاءة اقتصادية قصوى.
- البحث عن أفضل أساليب تكامل الاستثمارات بين الشركات الزراعية.
- زيادة فاعلية الوسائل التعليمية في الإعلان عن الفرص وتسويق المنتجات.
- تشجيع الشركات الزراعية على المساهمة في قيام الصناعات المرتبطة بتنمية القطاع الزراعي محلياً.
- المساهمة في تكوين الهيئات الحكومية والشركات الخاصة التي تعمل في مجال الخدمات الزراعية والبيطرية والاستشارية ونقل وتخزين المنتجات.
- تفعيل دور إدارات التسويق بالاستفادة من الأساليب الحديثة في التسويق والتجارة الإلكترونية وخلق منافذ تسويق ذات كفاءة جيدة في عملية تسويق وترويج المنتجات الزراعية.
- حماية السلع والمنتجات الزراعية المحلية وسياسات الإغراق.
- إجراء الدراسات الاقتصادية والإدارية في المجالات المختلفة بغرض حل المشاكل التي تواجه المستثمرين في القطاع الزراعي أفراداً ومشاريع وشركات زراعية.
- تنويع مجالات الاستثمار الزراعي الملائمة للمشاريع والشركات الزراعية وعدم الاعتماد على دعم الإنتاج الذي تقدمه الدولة.

4-2 الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الكثير من الدول العربية في حين تكون أهميته بسيطة في بعض الدول الأخرى، كما توجد فجوة غذائية في جميع السلع الغذائية باستثناء بعض المنتجات الزراعية كما أن هناك مساحات كبيرة قابلة للزراعة في مختلف أنحاء الوطن العربي، لذا فإن الفرصة متاحة لإقامة مشاريع زراعية بين الدول العربية والحاجة ملحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تلك المشاريع المشتركة من خلال بيان الفرص الاستثمارية المتاحة في بعض الدول لتكون مؤشرات تساعد المستثمرين في تحديد الأنشطة والمشاريع التي يرغبون الاستثمار فيها، بالإضافة إلى أن هذه الفرص الاستثمارية يجب أن يكون لها المزايا والمردودات الربحية التي تعود على المستثمر، حيث أن الأرباح من جهة والسند القوي من الدولة (التي سيقام فيها المشروع) والمتمثل في الدعم

والتشجيع من جهة أخرى سيؤدي إلى دخول العديد من رجال الأعمال في استثمار أموالهم في المشاريع الزراعية العربية المشتركة.

ولتفعيل مشاركة القطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة يقترح الآتي:

- توفير المعلومات والبيانات الضرورية عن الفرص الاستثمارية وعن الأسواق المحلية لتزويد المستثمرين بقاعدة بيانات موثوقة ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية لمؤسسات القطاع الخاص في الدول العربية.
- التغلب على المعوقات الإدارية التي قد تؤدي إلى محدودية مساهمة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية العربية.
- العمل على تطوير الأنظمة وتقديم التسهيلات للمستثمرين في كافة الدول العربية.
- العمل على توفير المناخ الاستثماري الإيجابي في الدول العربية لإقامة المشاريع الزراعية سواء من جهة منح الأراضي والتراخيص واستيراد الآلات والمعدات وتوفير المدخلات الأساسية للمشاريع الزراعية بتكاليف معقولة.
- العمل على تبسيط الإجراءات الجمركية عند فسخ مدخلات واحتياجات الإنتاج مثل البذور والمعدات وغيرها.
- استعراض التجارب الماضية للاستثمار في الدول العربية والعقبات التي واجهتها لتلافيها عند بدأ أي استثمار جديد.

خامساً- التجارب الرائدة لمساهمات القطاع الخاص في المجالات الزراعية المختلفة:

لقد توجت الدولة جهودها في تحقيق التنمية الزراعية بدعم وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء وتأسيس شركات زراعية مساهمة أو شركات كبيرة محدودة، وذلك خلال السنوات الماضية، حيث تم إنشاء عشر شركات مساهمة كبيرة مختلفة الأنشطة وتعمل هذه الشركات في كل من حرض وحائل ووادي الدواسر والقصيم وتبوك والجوف وجازان وبيشة والمنطقة الشرقية إلى شركات كبرى، وقد جاءت هذه الشركات محققة للغرض المطلوب حيث ساهمت في رفع معدلات الإنتاج الزراعي المحلي في مجالات القمح والأعلاف والألبان وتصنيع وتعبئة التمور وتربية المواشي.

والجزء الآتي يستعرض إحدى الشركات الزراعية المساهمة في المملكة وهي الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) من حيث الأنشطة الإنتاجية المختلفة في الشركة وكذلك استعراض مختصر لأهم النتائج المالية للسنوات الأخيرة.

الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك):

الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) هي أول الشركات الزراعية المساهمة في المملكة العربية السعودية وتأسست في عام 1981 برأسمال قدره 400 مليون ريال سعودي،

واستطاعت الشركة منذ إنشائها أن تساهم بدول فاعل في التنمية الزراعية في المملكة وحققت في ذلك قفزات واسعة تمكنت خلالها من الانتقال من رحلة الاعتماد على المحاصيل التقليدية إلى توسيع قاعدة منتجاتها التي تضم مجموعة كبيرة من المنتجات في مجالي الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي، وذلك من خلال خمسة مشاريع بمساحة إجمالية قدرها 107.300 هكتار موزعة في مختلف مناطق المملكة، تقوم على عدة أنشطة متنوعة أهمها تصنيع الألبان ومشتقاتها والعصائر، وإنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والبطاطس والبصل والطماطم والذرة والأعلاف والفواكه وإنتاج العسل وزيت الزيتون والتمور.

5-1 قطاع الألبان:

يعتبر إنتاج وتصنيع الألبان أحد أهم استثمارات الشركة فكان الاهتمام به واضحاً من خلال وضع الخطط الاستراتيجية لتطويره ليتناسب مع متطلبات السوق لضمان تحقيق العوائد الجيدة التي تتناسب مع حجم الاستثمارات في هذا القطاع.

5-1-1 مزارع الأبقار:

تمتلك الشركة حالياً خمس مزارع لتربية الأبقار، ثلاث منها مخصصة للأبقار الحلابة ومزرعتان مخصصتان لتربية العجلات، وقد بلغ حجم القطيع في عام 2004م (23.614 رأس) منها أكثر من 12 ألف بقرة حلوب.

5-1-2 مصانع الألبان:

تعمل الشركة من خلال مصنعين بمشروع حرض يحتويان على معدات متقدمة لإنتاج الألبان الطازجة ومنتجاتها والعصائر وحلويات الألبان، وقد عملت الشركة على تنويع منتجاتها من اللبن والحليب والزبادي والقشطة والجبن الأبيض المطبوخ والزبد وحلوى الألبان والعصائر المختلفة وتبلغ طاقة المصانع التشغيلية لأكثر من 500 ألف لتر يومياً.

5-2 القطاع الزراعي:

يعتبر النشاط الزراعي أحد أنشطة الشركة حيث تمتلك الشركة أربعة مشاريع رئيسية موزعة في أنحاء المملكة العربية السعودية، حيث مشروع الجوف وحائل في شمال المملكة، ومشروع حرض في شرق المملكة ومشروع وادي الدواسر في جنوب المملكة الأمر الذي يتيح استغلال كامل الظروف المناخية مما يساهم في توفير المنتجات الزراعية على مدار العام.

ويمكن تلخيص المحاصيل المزروعة في الشركة على النحو التالي:

- محاصيل الحبوب (القمح - تقاوي القمح - الذرة الصفراء).
- محاصيل الأعلاف (البرسيم - الرودس - الذرة الرفيعة - حشيشة السودان).
- محاصيل الخضار (البطاطس - البصل).

- محاصيل الفاكهة (الخوخ - المشمش - البرقوق).
- الزيتون.

ويوضح الجدول رقم (5) المساحة المزروعة من بعض المحاصيل الزراعية وكمية الإنتاج لموسم 2004 في مشاريع الشركة المختلفة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (5)

المحصول	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالطن
القمح	13.567	104.000
البرسيم	3.855	92.500
الذرة الصفراء	3.830	38.000
البطاطس	1.684	51.257
البصل	375	16.750

* الهكتار = 10.000 متر مربع

ويمكن استعراض بعض الأرقام الإنتاجية لأنشطة الشركة الأخرى على النحو التالي:

- الفاكهة: تبلغ المساحة المستغلة بأشجار الفاكهة 300 هكتار مزروعة بأشجار الفاكهة متساقطة الأوراق كالخوخ والمشمش والبرقوق، ويبلغ عدد هذه الأشجار حوالي 110 ألف شجرة.
- الزيتون: تزرع أشجار الزيتون في مشروع الجوف (شمال المملكة) لغرض إنتاج زيت الزيتون وتبلغ المساحة المزروعة بأشجار الزيتون 150 هكتار.
- الطماطم: بلغ إنتاج الشركة من هذا المحصول في حدود 10.000 طن ويتم الإنتاج بواسطة الزراعة المحمية.
- إنتاج وتصنيع التمور: تقدر طاقة مصنع نادك لتصنيع وتعبئة التمور بحوالي 3.000 طن سنوياً، حيث يتم تحضير ومعالجة أجود أنواع التمور المختلفة، وتتوفر هذه المنتجات بالأسواق في عبوات متنوعة مغلقة مثل التمور المضغوط والمفرد ومنزوع النوى وعجينة التمور وكذلك التمور المحشوة باللوز، وخلال عام 2004م تم إنتاج وتعبئة 1.600 طن من التمور.

أنشطة أخرى:

- بدأت الشركة في مجال الزراعة العضوية على أشجار النخيل وأشجار الزيتون بتحويلها إلى زراعات عضوية وتدرس الشركة حالياً تحويل المساحات المزروعة بمحاصيل أخرى إلى زراعات عضوية بحكم وجود مزارع الأبقار وتوفير السماد

العضوي.

- يوجد لدى الشركة مختبر علمي مجهز بأحدث الأجهزة العلمية تجرى فيه كافة التحليلات الكيماوية للتربة وللنبات وللمياه، ويجري حالياً إنشاء مختبر متخصص لفحص البذور المعالجة.
- استمرت الشركة في عام 2004م في التواصل مع المؤسسات العلمية والثقافية والصحية والاجتماعية بتقديم مختلف أوجه الدعم المادي أو المشاركة في البرامج والأنشطة وكذلك رعاية بعض الندوات والمؤتمرات والمعارض بغرض تحقيق التواصل مع المجتمع.

النتائج المالية للشركة:

لقد تحسن وضع الشركة في عام 2004م، حيث زادت فيها المبيعات بمقدار 67.039.156 ريال كما زاد صافي الأرباح بمقدار 30.787.742 أي بمعدل نمو قدره 13% للمبيعات و 112% للأرباح مقارنة بعام 2003م.

جدول رقم (6): مؤشرات نتائج أعمال الشركة للسنوات المالية الأخيرة

بالألف ريال

البيان	2002	2003	2004
إجمالي الأصول	1.050.127	1.066.132	1.103.532
إجمالي الخصوم	188.850	198.508	219.799
المبيعات	458.668	522.192	589.231
صافي الربح (الخسارة)	(13.737)	27.545	58.332
ربح (خسارة) السهم	(1.72)	3.44	7.29

المصدر: التقرير السنوي للشركة الوطنية للتنمية الزراعية 2004م

المراجع:

1. البنك الزراعي السعودي، التقرير السنوي، الأعداد من (1398 - 1424هـ).
2. وزارة الزراعة، دليل الاستثمار الزراعي في المملكة العربية السعودية، 1423هـ.
3. وزارة الزراعة، الكتاب الإحصائي السنوي، 2003.
4. وزارة الزراعة، مؤشرات إحصائية عن الزراعة في المملكة، 2003.
5. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 2003.
6. د. العبيد، ورقة عمل عن دور الزراعة في التنمية الاقتصادية، 2003.

7. وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الخامسة والسادسة والسابعة.
8. الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) تقارير سنوية ونشرات متنوعة.

قطرية سلطنة عمان
آفاق وسبل تعزيز مشاركة القطاع الخاص
العماني في التنمية الزراعية

إعداد
المهندس / سالم بن سيف بن سالم العبدلي
مساعد مدير عام التخطيط والتنمية والاستثمار

أولاً - مقدمة:

يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً ورائداً في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة مساهمته في الاستثمار في القطاعات الزراعية والسمكية وعلى الرغم من انخفاض الاستثمار في النشاط الزراعي نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا المجال بسبب تميز القطاع الزراعي بارتفاع المخاطرة من حيث إنه قطاع بيولوجي ودورته الإنتاجية طويلة مما يؤدي إلى توجه المستثمرين إلى الاستثمار في القطاعات الأخرى العقارية والصناعية على حساب قطاع الزراعة.

وفي هذه الورقة نحاول أن نبين مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي وتوضيح الآليات والإجراءات التي اتخذتها السلطنة ممثلة بوزارة الزراعة والثروة السمكية من أجل تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الزراعية والآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وأخيراً سوف نشير إلى بعض النماذج الناجحة للمشروعات الاستثمارية العربية المشتركة وذلك حسب الإطار الفني المرسل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية أملين أن توفي هذه الورقة الغرض المرجو منها.

1-1 الإنتاج الزراعي ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني:

تبلغ المساحة المزروعة بالمحاصيل خلال عام 2003م حوالي (173.601) فدان مقارنة بـ (174.779) فدان في عام 2002م وبلغ الإنتاج من الخضار والفاكهة حوالي (1.196.133) طن في عام 2003م مقارنة بـ (1.219.102) طن في عام 2002م والجدول رقم (1) يبين في الملحق تقديرات المساحة المزروعة والإنتاج على مستوى السلطنة حسب المحصول.

وبلغت الصادرات من المنتجات النباتية والحيوانية عمانية المنشأ (59.124) مليون ريال عماني في عام 2003م بينما كانت في عام 2002م (56.605) مليون ريال عماني وكانت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية العمانية المنشأ من إجمالي الصادرات غير النفطية 21.6%، 19.2% للأعوام 2002م، 2003م على التوالي، أما بالنسبة للواردات الزراعية فكانت (194.149) مليون ريال عماني في عام 2002م ارتفعت إلى (212.9) مليون ريال عماني في عام 2003م والجدول رقم (2) في الملحق يبين تطور التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية للفترة (2002-2003م) أما بالنسبة لإنتاج السمكي فقد بلغ الإنتاج (138.5) طن في عام 2003م مقارنة (142.667) طن في عام 2002م ووصلت قيمة الإنتاج السمكي عام 2003م (62.1) مليون ريال عماني مقارنة بعام 2002م حيث كان الإنتاج (61.151) مليون ريال عماني والجدول رقم (3) في الملحق يبين تطور الإنتاج السمكي خلال (2002-2003م) وبلغت الصادرات السمكية عمانية المنشأ (30.454)

مليون ريال عماني عام 2002م مقارنة بحوالي (30.1) مليون ريال عماني حسب الأرقام الأولية وكانت نسبة مساهمة الصادرات السمكية من إجمالي الصادرات غير النفطية (9.9%)، (11.5%) للأعوام 2002، 2003م على التوالي والجدول رقم (4) في الملحق يبين تطور التجارة الخارجية لمنتجات الأسماك.

2-1 : مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية:

لا زالت مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية محدودة رغم الحوافز التي تقدمها الحكومة لهذا القطاع والمناخ الاستثماري المناسب وإن كانت بدأت في الفترة الأخيرة تظهر بعض المبادرات من القطاع الخاص لإقامة بعض المشاريع خاصة في الإنتاج الحيواني كمشاريع الدواجن البياض واللاحم وفي الإنتاج النباتي كمصانع التمور والبيوت المحمية التي بدأت تنتشر بشكل ملحوظ في مختلف مناطق السلطنة ومشاريع في الإنتاج السمكي كمشاريع تجهيز الأسماك وتعليبها ومشاريع استزراع الأسماك ولاستثمار في مواني الصيد كإقامة الورش البحرية ومصانع الثلج وغيرها.

ثانياً- الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وبرامج الاستثمار الزراعي:

2-1 دور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية وفي تحقيق التنمية الزراعية:

هناك العديد من عوامل جذب الاستثمارات منها ما هو متصل بالاقتصاد الوطني بشكل عام ومنها ما يتعلق بقطاعي الزراعة والثروة السمكية والتي سوف نشير إليها بشيء من التفصيل في البند الثالث من هذه الورقة.

ويلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية وفي تحقيق التنمية الزراعية وذلك من خلال مساهمته في إقامة المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية، وقد بلغ عدد المشروعات الزراعية والسمكية التي تمت الموافقة على منحها قروضاً ميسرة في إطار المرسوم السلطاني رقم 97/17 والتي تزيد تكلفة كل منها عن 250 ألف ريال عماني (33) مشروع بتكلفة استثمارية بلغت نحو (75.1) مليون ريال عماني وقروضاً ميسرة بنحو (36.3) مليون ريال عماني وإن كانت بعض المشاريع لم تكتمل إجراءاتها والبعض منها لم تحصل على موافقة الجهات الممولة إلا أن هناك بعض المشاريع التي حققت نجاحاً معقولاً وبدأت في الإنتاج والتسويق.

2-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية:

يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في مجال الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية من خلال توفير بعض الخدمات الزراعية وقد ظهرت في الفترة الأخيرة شركات تقوم بتوفير البذور والأسمدة ومستلزمات الإنتاج للمزارعين أما في مجال التسويق فقد كانت الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية وهي هيئة حكومية تقوم بهذا الدور حتى إلغائها في عام 2000م ومحل مكانها سوق الموالح المركزي في محافظة مسقط وأسواق الجملة في الولايات وظهرت بعض المؤسسات الصغيرة تقوم بنقل وتسويق الإنتاج المحلي أما بالنسبة للمنتجات الزراعية المستوردة من بلاد الشام والأردن ومصر وإيران وتركيا وبعض الدول الأوروبية والإفريقية فتقوم بتسويقها شركات كبيرة لها مكاتب توكيل في السلطنة.

2-3 دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي:

لا يوجد للقطاع الخاص دور فاعل في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي حتى الآن وأن كانت هناك بعض الشركات التي تقوم بإنشاء مخازن تبريد والبعض منها يقوم بخدمات التخزين إلا أن دورها يظل محدوداً في ظل توفر فائض كبير في الإنتاج خاصة من موسم الإنتاج الزراعي في السلطنة والذي يبدأ في منتصف شهر ديسمبر وينتهي في نهاية شهر أبريل من العام الذي يليه.

ثالثاً- الآليات والإجراءات التي اتخذتها السلطنة لمشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية:

قامت الحكومة بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية وذلك على النحو التالي:

1-3 التشريعات والقوانين:

صدر العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار بوجه عام وتتصل في نفس الوقت بالاستثمار الزراعي والسمكي في السلطنة وتتضمن العديد من المزايا والحوافز وفيما يلي إيجاز لتلك التشريعات والقوانين:

1- المرسوم السلطاني رقم 81/47 الخاص بقانون ضريبة الدخل على الشركات والمعدل بالمراسيم السلطانية أرقام 94/125، 96/87، 97/57، 97/100، 99/26.

2- المرسوم السلطاني رقم 94/38 بشأن نظام المنح الرأسمالية للمشروعات المرتبطة بمهنة صيد الأسماك ودعم دراسات مرحلة ما قبل الاستثمار.

3- المرسوم السلطاني رقم 96/59 بإنشاء المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات.

4- المرسوم السلطاني رقم 94/102 بإصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم 96/90.

5- المرسوم السلطاني رقم 97/17 بإصدار نظام الدعم المالي للقطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والخدمية.

6- المرسوم السلطاني رقم 97/18 بتأسيس شركة مساهمة عامة باسم بنك التنمية العماني والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم 2002/53.

3-2 التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

هناك العديد من التسهيلات والحوافز المساعدة على جذب الاستثمارات منها ما هو متصل بالاقتصاد الوطني بشكل عام ومنها ما يتعلق بقطاعي الزراعة والثروة السمكية على وجه الخصوص ويمكن إيجاز هذه التسهيلات على النحو التالي:

أ- إن وجود بنى أساسية مناسبة تعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية والسمكية، كما إنها تمثل العماد الأول الذي تركز عليه عمليات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والسمكي حيث بدونها لا يستطيع المنتجون إن يعملوا بكفاءة عالية ولا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات الزراعية أو السمكية.

ب- الاستقرار السياسي والاقتصادي فالإلى جانب الاستقرار السياسي الذي تمتع به السلطنة بفضل القيادة الحكيمة وما ينتج عنها من علاقات قوية ومستقرة إقليمياً ودولياً فإن السلطنة تتمتع باستقرار اقتصادي يشكل منطلقاً أساسياً ومواتياً لاتخاذ أي قرار استثماري بخاصة في حالة الاستثمارات الأجنبية ومن أهم معالم ذلك الاستقرار:

- انتهاء سياسة مالية ونقدية ثابتة تتمتع بقدر كافٍ من الشفافية.
- الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار وما صاحب من انخفاض درجة المخاطرة التي تصاحب تنفيذ المشروعات نتيجة التغيرات غير المتوقعة في التكاليف الاستثمارية أو تكاليف التشغيل وكذلك إيرادات المشروعات.

ج- قرر قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 94/102 وتعديلاته حوافز للاستثمار في مجالات مختلفة ومنها تلك المرتبطة بقطاعي الزراعة والثروة السمكية على النحو التالي:

- الإعفاء من ضريبة الدخل على الشركات للمشروعات التي تعمل في مجالات إنتاج المزارع ومعالجة منتجاتها بما في ذلك تربية الحيوانات ومعالجة أو تصنيع المنتجات الحيوانية والصناعات الزراعية وصيد الأسماك وتصنيع واستزراع وتربية الأسماك على أن يكون هذا الإعفاء لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء في الإنتاج ويجوز تجديد الإعفاء لمدة واحدة.

- تخصيص الأراضي اللازمة لهذه المشروعات بمنحها حق الانتفاع أو بواسطة الإيجار لمدة طويلة.
- التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لإنهاء الإجراءات اللازمة المتعلقة بالحصول على بعض الخدمات كالكهرباء والموافقات البيئية وتخصيص الأراضي.
- تقييم دراسات الجدوى وتقديم المعونة الفنية اللازمة لإجراء الدراسة أو تعديلها.
- تقديم المشورة الفنية والاقتصادية في حالة تعثر المشروعات بعد التنفيذ.

التسهيلات الائتمانية:

يعتبر نظام الدعم المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 97/17 من أهم الحوافز والتسهيلات التي تقدم حالياً للقطاع الخاص حيث يتم توفير قروضاً ميسرة في حدود 150% من رأس المال المدفوع في حالة وجود المشروع في محافظة مسقط (عدا ولاية قريات) وفي حدود 250% من رأس المال المدفوع في حالة وجود المشروع خارج محافظة مسقط أو في ولاية قريات وبحد أقصى 500 ألف ريال عماني ويرتفع إلى 5 ملايين ريال عماني في حالة الشركات المساهمة العامة التي طرحت 40% على الأقل من رأسمالها للاكتتاب العام ويتحمل أصحاب المشروع 3% من سعر العائد على القرض على أن تتحمل الحكومة فرق سعر العائد المتفق عليه مع البنوك التجارية التي تقوم بتمويل القروض الموصى بها من قبل الحكومة لهذه المشاريع.

كما يحصل أصحاب المشاريع على فترة سماح قد تصل إلى 5 سنوات في بعض الأحيان ويتم تسديد القرض على أقساط سنوية مدتها عشر سنوات، وفي حالة إذا كانت تكلفة المشروع تقل عن 250 ألف ريال عماني فيتم تمويله عن طريق بنك التنمية العماني بنفس الآلية المتبعة في تمويل المشاريع الكبيرة.

الأنشطة الترويجية:

تساهم الحكومة في الترويج للمنتجات المحلية من خلال المشاركة في المعارض الداخلية أو من خلال المعارض التي تقام على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أو المعارض الدولية وذلك عن طريق غرفة تجارة وصناعة عمان وبالتعاون مع جهات الاختصاص وفي الآونة الأخيرة شارك بعض المنتجين في زيارات استطلاعية نظمها وزارة الزراعة والثروة السمكية إلى عدد من الدول العربية والأجنبية من أجل الاطلاع على تجارب تلك الدول في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي، كما يتم الترويج للمشاريع ذات

الجدوى الاقتصادية خارج السلطنة وبموافقة أصحاب تلك المشاريع من خلال مركز ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات من أجل الحصول استثمار مشترك لهذه المشاريع. الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

تمد الحكومة القطاع الخاص بالكوادر العمانية المؤهلة من خريجي جامعة السلطان قابوس أو الجامعات الأخرى في مختلف التخصصات الزراعية ويعمل حالياً عدد من تلك الكوادر في بعض الشركات والمؤسسات الزراعية، كما تقوم الحكومة بتدريب وتأهيل عدد من الكوادر في مختلف المجالات بالتعاون مع القطاع الخاص.

أنشطة المعلومات:

توفر حالياً الوزارة بعض المعلومات الإحصائية والبيانات المتعلقة بالإنتاج والأسعار التي يتم جمعها بصفة أسبوعية ويتم نشرها عبر الصحف المحلية كما يتم توفير بعض المعلومات عن الفجوات في مواسم الإنتاج لبعض الدول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك يتم توفير بعض المعلومات حول نظام الأفضليات المعمم في الاتحاد الأوروبي وهناك تعاون بين الوزارة ومركز ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات من أجل توفير المعلومات للمستثمرين المحليين والأجانب ويتم توفير تلك المعلومات من خلال عدة مصادر وعبر شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

6-4 الخدمات المساندة:

وفرت الحكومة العديد من الخدمات المساندة ويأتي في مقدمتها خدمة الكهرباء وشبكة من الطرق الحديثة تربط مختلف أنحاء السلطنة وخدمة الاتصالات، كما توفر الحكومة ممثلة في بلدية مسقط عدد كبير من مخازن التبريد التي تقوم بتأجيرها للقطاع الخاص.

7-4 الحوافز التشجيعية:

هناك حوافز تشجيعية وجوائز تقدمها الحكومة من خلال مسابقة شهري الزراعة والتي تقام فاعليتها سنوياً حيث يتم تكريم الشركات والمصانع المتميزة في الإنتاج والتسويق والاهتمام بالمواسفات والجودة ويكرم بعضها بجوائز مالية والبعض منها بكؤوس والأخرى بشهادات تقديرية وذلك في حفل سنوي يقام في الولاية الفائزة بكأس حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم لشهري الزراعة.

رابعاً- الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

يمكن اقتراح بعض الآليات لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية من خلال:

- 1- زيادة الوعي الاستثماري لدى القطاع الخاص.
- 2- تعريف المستثمرين بالتسهيلات التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص.

3- زيادة الترويج للمشاريع العربية.

4- تشجيع إقامة مشاريع استثمارية عربية مشتركة بمشاركة هيئات التمويل العربية.

5- وضع استراتيجية محددة لتنمية الاستثمار الزراعي العربي من خلال:

- تحديد الأهداف الاستثمارية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي للعاملين بالزراعة والتي تعتبر الركيزة الأساسية لتنمية.
- التعرف على القطاعات ذات الأولوية ومن ثم استهدافها مثل قطاع الثروة السمكية وتطوير زراعة نخيل التمر واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والاستثمار في مجال الإنتاج الحيواني.
- تقدير الاحتياجات اللازمة من الموارد المالية لدعم الاستثمار بالإضافة إلى معرفة وتقدير الاحتياجات السنوية اللازمة من الموارد الطبيعية مثل الأرض والموارد المائية والعمالة الفنية المدربة والتي عن طريقها يمكن تحقيق الأهداف الاستثمارية لكل قطاع.

6- لابد من وجود مكاتب استثمارية متخصصة لإعداد دراسات الجدوى للمشاريع

الزراعية بحيث تتعمق في الجوانب الفنية والتسويقية والاقتصادية.

7- ينبغي توفير الأراضي المناسبة للاستثمار.

خامساً- النماذج الناجمة للمشروعات الاستثمارية العربية المشتركة في السلطنة:

هناك عدد من المشاريع التي أقيمت باستثمارات مشتركة بين القطاع الخاص العماني

وعدد من المستثمرين العرب والأجانب والتي تعتبر من المشاريع الناجحة نذكر أهمها:

1-5 اسم المشروع: مزارع دواجن الصفاء (ش.م.ع.ع).

*** وصف المشروع:**

تم إقامة المشروع بين الجانب العماني المكون من شركات وصناديق بخاصة وتبلغ حصته 40% من رأس المال المساهم وبين أطراف عربية ممثلة في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وتمتلك 30% من رأس المال المساهم ومؤسسة الخليج للاستثمار حيث تمتلك 30% من رأس المال المساهم للمشروع وتبلغ تكلفته الاستثمارية 11.69 مليون ريال عماني بما يعادل 30.45 مليون دولار أمريكي.

ويقع المشروع في منطقة شمال ثمرية بمحافظة ظفار بالقرب من الطريق البري الذي يربط بين صلالة ومسقط (يبعد 7 كيلومترات عن الطريق) وتتمتع المنطقة بظروف إنتاجية ملائمة حيث نسبة رطوبة متدنية وإمكانية التحكم في البيئة وتوافر مصادر المياه الجوفية ووجود محطة لإنتاج الطاقة.

ويعتبر المشروع أول مشروع متكامل للدواجن بالسلطنة فهو يتضمن مجموعة متكاملة من الأنشطة بدءاً بإنتاج الصيصان وتربية الدجاج اللحم وفي نفس الوقت إنتاج الأعلاف اللازمة للتربية ثم ذبح وتجهيز إنتاج المشروع من الدواجن من خلال المسلخ الذي يمتلكه المشروع.

* مكونات المشروع:

يتكون المشروع من:

فقاســــــــــــات:	12 مليون بيضة في السنة.
بيوت حضانة الفراخ:	9 بيوت.
بيوت امهات الدواجن:	18 بيت.
مزارع تربية الفراخ:	54 بيت.
مســـــــــــــاخ:	4000 دجاجة / الساعة.
مرافق التجميد:	600 طن.
مصنع التبريد:	30 طن / يوم.
مصنع العلف:	15 طن / ساعة.
محطة الطاقة:	5 ميغاواط.
محطة معالجة مياه الصناعة:	1000 متر مكعب / يوم.

* حجم وقيمة الإنتاج السنوي للمشروع:

يبلغ الإنتاج السنوي 10770 طن من لحوم الدواجن قيمتها بنحو 21.75 مليون دولار أمريكي ويتوزع الإنتاج حسب الأنواع التالية:

النوع	طن
* دجاج مجمد (كامل)	4730
* دجاج مجمد (قطع)	2450
* القوانين	440
* دجاج مبرد	3150

*** مؤشرات نجاح المشروع:**

- أكبر مشروع دواجن في السلطنة.
- أول مشروع متكامل في السلطنة.

- 5-2 اسم المشروع: شركة صحار للدواجن (ش.م.ع.ع.).

* وصف المشروع:

يمتلك هذا المشروع مجموعة من الأشخاص العمانيين والخليجيين بالإضافة إلى شركة بريطانية، يخص الجانب العماني 50.45%، والجانب الخليجي 38.55% والشركة البريطانية 11%، ويقع المشروع في ولاية صحار بمنطقة الباطنة وتبلغ تكلفته الاستثمارية 9.856 مليون ريال عماني.

ويعتبر هذا المشروع الثاني في السلطنة كمشروع متكامل لإنتاج الدواجن حيث تضم العمليات به إلى جانب تربية الدجاج اللحم إنتاج الصيصان والأعلاف ثم إنتاج الدجاج المنتج والمجمد.

* مكونات المشروع:

يتكون المشروع من:

فقاســــــــــــات:	77760 بيضة لكل ثلاثة ايام.
بيوت حضانة الفراخ:	3 بيوت.
بيوت أمهات الدواجن:	6 بيوت.
مزارع تربية الفراخ:	24 بيت.
مسلمـــــــــخ:	2000 دجاجة / الساعة.
مصنع التبريد:	500 طن متلج
مصنــــــــمع العلف:	7.5 طن / ساعة.

* حجم وقيمة الإنتاج السنوي للمشروع:

تبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع 6155 طن من اللحوم سنوياً وقيمتها 11.82 مليون دولار أمريكي ويتوزع الإنتاج حسب الأنواع الآتية:

النوع	طن
* دجاج مجمد (كامل)	1.125
* دجاج مجمد (قطع)	296
* دجاج مبرد	1.184
* دجاج قطع	355

* مؤشرات نجاح المشروع:

ارتفاع المؤشرات المالية حيث يبلغ معدل العائد الداخلي على الاستثمار 12.28%.
ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في النصف الأول من هذا العام 2005.
3-5 اسم المشروع: شركة قريات للاستزراع السمكي.

* وصف المشروع:

تعتبر هذه الشركة أول شركة تجارية تعمل في مجال الاستزراع السمكي في سلطنة عمان أنشأت من قبل الجانب العماني ممثلاً في شركة الزوبعة وجانب إماراتي ممثلاً في الشركة العالمية لزراعة الأسماك وجانب يوناني ممثلاً في شركة Nirers وهي شركة رائدة في مجال الاستزراع السمكي تقدم المساعدة الفنية.

وتستخدم الشركة أحدث التقنيات العالمية في استزراع الأسماك وهي استخدام نظم التربية بالأقفاس العائمة ذات الحجم الكبير ويبلغ الحجم المائي القابل للاستغلال حوالي 2250 متر مكعب لكل قفص، وبالإضافة إلى مجال الاستزراع تقوم الشركة بتصدير الأسماك العمانية.

* مكونات المشروع:

يتكون المشروع من مزرعتين تقع الأولى في منطقة بندر الخيران ويوجد بها عدد (12) قفصاً عائماً كبير الحجم بمحيط (60) متراً وبعمق (6) أمتار لكل قفص. أما المزرعة الثانية فقد تمت إقامتها في منطقة قريات ويوجد بها حالياً (10) أقفاص أخرى هذا وسوف تتركز أعمال الشركة على زيادة عدد الأقفاص الموضوعة بالإضافة إلى إمكانية إنشاء المفرخ السمكي بها والذي تمت موافقة وزارة الزراعة والثروة السمكية على إقامته بطاقة إنتاجية مبدئية تصل إلى 7.8 مليون سمكة.

* حجم وقيمة الإنتاج السنوي للمشروع:

بدأت الشركة الإنتاج الفعلي الذي بلغ 340 طن بعد أول عام من الإنتاج ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية إلى 2500 طن سنوياً، وتتوزع الأصناف المنتجة بين الكوفر الأوروبي، أسماك القارص، البياح، وأسماك الشعم والمهمور.

* مؤشرات نجاح المشروع:

- توافر تكنولوجيا متقدمة من خلال الجانب الأوروبي.
 - توافر إمكانات التصدير نظراً لوجود شركاء خليجيين.
 - تمتع الشركة بالكفاءات المطلوبة والمؤهلة لتقديم الخدمات الاستشارية في المجالات المختلفة للاستزراع السمكي.
 - توجد شركة شريكة لشركة قريات (شركة أسماك محيط عمان) تعمل في مجال تصنيع الأسماك وذلك لضمان أعلى مستوى لجودة المنتج ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية في مجال التصدير.
- هذا وسوف تدخل الشركة في مشروعات جديدة كاستزراع الروبيان. والشركة في المرحلة النهائية للبدء في هذا المشروع في منطقة شनाव برأسمال يقدر بحوالي (5) مليون ريال عماني.

2004		2003		2002		2001		2000		المحصول
الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	
Production	Area	Production	Area	Production	Area	Production	Area	Production	Area	
163887	16156	163060	16170	161937	15976	172242	16248	151727	15694	الخضروات
44477	2358	41925	2319	43065	2251	46543	2392	39586	2109	طماطم
3300	329	3361	336	3301	328	3016	305	3585	350	خيار
15870	1332	14891	1261	15454	1293	12688	925	18220	1661	بطاطس
11960	1483	13518	1561	13275	1684	15596	1883	10954	1484	فلفل
5425	652	5686	664	5382	653	5560	675	5204	630	بالتجان
17600	2097	17638	2176	15646	1838	17360	2022	13932	1653	بصل
8500	762	7667	705	5910	522	6209	529	5610	514	ملفوف
2050	230	1884	236	2225	241	2453	243	1997	238	فربيون
24075	1776	26618	1873	26962	2018	29914	2014	24010	2022	بطيخ
10800	1067	10789	1088	11059	1086	12647	1086	9470	1085	شمام
6570	945	6711	964	6397	920	6410	922	6383	918	بابايا
2330	390	1382	231	2304	386	2395	401	2213	370	فجل
655	190	690	200	690	200	0	0	0	0	فوم
830	210	870	220	870	220	0	0	0	0	جزر
735	185	795	200	795	200	0	0	0	0	كوسه
8710	2150	8635	2136	8602	2136	11451	2851	10563	2660	خضروات اخرى
23780	14473	21922	14890	24792	15003	25785	15184	24842	14719	محاصيل حقلية
1200	925	1214	935	1421	1062	1429	1068	1413	1055	قمح
3700	2988	3653	2948	3699	2985	3766	3040	3632	2930	شعير
13000	7000	10696	6834	13253	6772	13501	6885	13004	6658	مسيلو
1710	170	1467	193	1527	204	2073	155	2026	153	فصيص السكر
4170	3390	4892	3980	4892	3980	5016	4036	4767	3923	محاصيل حقلية اخرى
722080	42230	733120	42532	728822	42914	765439	43269	692204	42559	محاصيل علفية
457350	26830	466474	26964	466572	27198	487068	27269	446076	27127	برسيم (فت)
264730	15400	266646	15568	262250	15716	278371	16000	246128	15432	حشيشة الورد
292715	99900	278031	100009	303551	100886	362933	101423	344982	100345	محاصيل نائية
231000	84600	219772	84619	238611	84672	298006	84798	280030	84543	نخيل النور
4000	1000	4326	996	4470	1025	4692	1075	4248	975	نارجيل
5875	2880	6830	3600	8385	4027	8560	4060	8210	3994	ليمون
8700	3500	9841	3561	10910	3592	10945	3595	10874	3588	مانجو
34000	6800	28752	6290	32915	6525	33680	6780	32150	6270	موز
2900	350	2404	268	2515	310	2360	350	2670	270	فواكه
6240	770	6106	675	5745	735	4690	765	6800	705	فواكه اخرى
1202462	172759	1196133	173601	1219102	174779	1326399	176124	1213755	173317	المجموع

المراجع:

- 1- بيان معالي وزير الزراعة والثروة السمكية أمام مجلس الشورى - في الدورة الاعتيادية الثانية 25 مايو 2003.
- 2- تقرير حول فرص الاستثمار الزراعي في سلطنة عمان - دائرة تنمية الاستثمار - المديرية العامة للتخطيط وتنمية الاستثمار - وزارة الزراعة والثروة السمكية.
- 3- البيانات الإحصائية من دائرة الإحصاء والمعلومات - المديرية العامة للتخطيط وتنمية الاستثمار.
- 4- الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2004 - وزارة الاقتصاد الوطني - سلطنة عمان.

قطرية سوريا

**معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع الخاص السوري في التنمية الزراعية
وسبل تطورها**

إعداد

م/ حسان سوار – مديرية الاقتصاد الزراعي

م/ حسان قطنا – مدير الإحصاء والتخطيط

المقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية من أهم القطاعات الاقتصادية، فهو المسؤول عن تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، وتأمين المواد الأولية للقطاع الصناعي، وتأمين القطاع الأجنبي عن طريق تصدير المنتجات الزراعية الفائضة عن الاستهلاك المحلي لتمويل باقي القطاعات

أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني:

يساهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الصافي وبنسبة تراوحت ما بين (23 - 27.6%) بالأسعار الثابتة، وبنسبة تراوحت ما بين (24 - 30%) بالأسعار الجارية، وذلك من خلال نشاطين إنتاجيين هما الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، حيث تبلغ بالمتوسط نسبة مساهمة النشاط النباتي (66%) والنشاط الحيواني بنسبة (34%) في الإنتاج الزراعي.

وتأتي مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج الإجمالي للقطر بالمرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي، ويبين الجدول رقم (1 - 2) قيمة ونسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الإنتاج الإجمالي وبالأسعار الثابتة والجارية وخلال عدة أعوام كما يبين الجدول رقم (3 - 4) قيمة ونسبة مساهمة النشاطين الزراعيين (الإنتاج النباتي والحيواني) بالإنتاج الزراعي.

كما يبين الجدول رقم (5) مقارنة للميزان التجاري الزراعي والإجمالي للجمهورية العربية السورية ونسبة الصادرات والواردات الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات خلال عدة سنوات، حيث يلاحظ من الجدول بأن نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات أكبر من نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات، وهذا يؤدي إلى وجود فائض بالميزان التجاري الزراعي يساهم في تحسين الميزان التجاري الإجمالي للدولة، وتتغير هذه النسبة تبعاً لجودة المواسم الزراعية وكميات الهطول المطرية والمخازين المائية والعوامل الجوية الأخرى.

1-2 مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية في القطر بأنواعها

المختلفة (الخاصة والعامة والتعاونية والمشاركة):

تعد سوريا من الدول التي تعطي القطاع الزراعي أهمية خاصة، وذلك لاعتماد عدد كبير من السكان على هذا القطاع في ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية، بالإضافة لتوفر الشروط والظروف الملائمة لتنمية هذا القطاع (من طبيعة ومناخ، وموارد مختلفة... الخ)، وتعتبر تنمية القطاع الزراعي بشكل عام من الأهداف الإنمائية والتي لها أهمية كبرى في أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد ازدادت أهمية تنمية الاستثمارات الزراعية في السنوات الأخيرة، خصوصاً لتحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية، وكان اهتمام الحكومة بزيادة

الاستثمارات في الزراعة لتأمين البنية الأساسية الملائمة من خلال إقامة السدود وشبكات الري العامة، واستصلاح الأراضي.... الخ. ودعم الاستثمار الزراعي لكافة القطاعات. ولقد صدرت عدة قوانين وتشريعات قبل عام 1990 خاصة بتنظيم وتشجيع الاستثمار في سوريا وكان أثر تلك القوانين محدوداً في واقع الاستثمار في سوريا، وفي عام 1991 صدر القانون رقم /10/ المسمى بقانون الاستثمار والذي كان أثره واضحاً في واقع الاستثمار بشكل عام وبخاصة في القطاع الزراعي، والذي بموجبه تأسس منذ عام 1991 العديد من المشاريع الزراعية والمعامل الخاصة بالتصنيع الزراعي وغيرها ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي. تلك المشاريع التي لم تكن مقامة قبل صدور هذا القانون والتي تعود ملكيتها بشكل أساسي للقطاع الخاص كأفراد، بالإضافة لعدد من الشركات الزراعية المساهمة. يتوزع الإنتاج الزراعي السوري على أربعة قطاعات وهي (العام – التعاوني – الخاص).

القطاع العام:

تعتبر مساهمته في الإنتاج الزراعي محدودة فقد كانت مساهمته تقدر بحوالي 1.6% من الأراضي القابلة للزراعة و 1% من الأراضي المزروعة فعلاً ولكن وبعد حل المؤسسة العامة لمزارع الدولة تم تقلص هذه النسب بسبب توزيع الأراضي على المزارعين، وهناك منشآت لتربية الأبقار وقد كانت حيازاتها خلال عام 2003 حوالي /11.7/ ألف رأس بقر، ومداجن تنتج /347/ مليون بيضة سنوياً من أصل مجموع إنتاج بيض المائدة البالغ /3180/ مليون بيضة، وحوالي (143.7) مليون بيضة تفريخ من أصل (269) مليون بيضة، و/4/ آلاف طن لحم دجاج وفروج من أصل إجمالي إنتاج لحم الدجاج والفروج البالغ /159.4/ ألف طن.

القطاع التعاوني:

يعتبر القطاع التعاوني استثمارياً كقطاع خاص نظراً لتمييزه بالاستثمار الفردي للأراضي الزراعية وعدم وجود إنتاجيات تعاونية بالمعنى الفعلي. بلغ إجمالي عدد التعاونيات الزراعية /5526/ تعاونية عام 2003 تقدم خدمات عامة للتعاونيين مثل تأمين البذار والأسمدة والتسويق وبعض مستلزمات الإنتاج، كما تقوم بكفالة أعضاء الجمعيات لدى المصرف الزراعي التعاوني عند استئجار القروض ولمبالغ محددة فقط وفي بعض الحالات يكون لهذه الجمعيات مشاريع استثمارية زراعية ولكن على نطاق ضيق. وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع التعاوني في الإنتاج النباتي والحيواني لعام 2003 ولأهم البيانات بلغت كما يلي:

- 45% من المساحة المستثمرة.

- 45% من المساحة المزروعة فعلاً.
- 70% من الأبقار.
- 74% من الأغنام.
- 62% من عدد الماعز.
- 47% من الدواجن

القطاع الخاص الزراعي:

كما أن للأفراد التعاونيين منظمة تساعد في تأمين احتياجاتهم والمدافعة عن حقوقهم فإن للمزارعين غير التعاونيين اتحاد يسمى اتحاد الغرف الزراعية يضم أغلب المنتجين الزراعيين لدى القطاع الخاص، ويوجد له فروع في المحافظات كغرف زراعية، وقد نشط دور هذه الاتحاد في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات الاقتصادية وإعطاء القطاع الخاص أهمية في عملية التنمية الزراعية.

وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاجين النباتي والحيواني لعام 2003 ولأهم البيانات وفق ما يلي:

المساحة المستثمرة	54% من المجموع.
المساحة المزروعة فعلاً	54% من المجموع
عدد الأغنام	26% من المجموع
عدد الأبقار	30% من المجموع
عدد الماعز	38% من المجموع
الدواجن	53% من المجموع

وتبين الجداول رقم (6 - 13) مدى مساهمة هذه القطاعات في البيانات المذكورة مع توزع الإنتاج الزراعي والحيواني فيما بين القطاعين التعاوني والخاص.

ثانياً - الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وبرامج الاستثمار الزراعي بالقطر:

لقد برز دور القطاع الخاص بالتنمية بشكل عام وبالقطاع الزراعي بشكل خاص بعد صدور المراسيم والقوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار، وبعد أن بدأت الدولة بتحرير هذا القطاع من الهيمنة الحكومية في بعض المجالات الإنتاجية والتسويقية ولبعض المنتجات التي كانت محصورة بها وإعطاء بعض التسهيلات والميزات المحفزة للاستثمار الزراعي، ومع

ذلك فإن الاستثمار بالقطاع الزراعي بالنسبة إلى القطاعات الأخرى وبخاصة في السنوات الأخيرة لا يشكل سوى 15% من الاستثمارات الإجمالية ويأتي بعد القطاع الصناعي وقطاع النقل ويبين الجدول التالي تطور إجمالي الاستثمار الزراعي والصناعي ونسبة كل منهما إلى إجمالي الاستثمارات بالأسعار الجارية خلال عدة سنوات:

الوحدة مليون ل.س

العام	إجمالي قيمة الاستثمارات	إجمالي الاستثمار الزراعي		إجمالي الاستثمار الصناعي	
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
1970	906	15.5	141	25.5	231
1980	14365	3.7	527	24.9	3573
1990	44395	22	9827	19.5	8643
1995	155504	15	23245	27.4	42616
2000	156092	15.6	24431	29.4	45918
2001	198166	13.4	26525	29.4	58192
2002	206587	12.9	26751	28.5	58887
2003	243652	11.3	27470	31.8	77508

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية - المكتب المركزي للإحصاء

ويبين الجدول التالي توزيع هذه الاستثمارات بين القطاع العام والخاص:

الوحدة: مليون ل.س

العام	إجمالي قيمة الاستثمارات	القطاع العام		القطاع الخاص	
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
1970	906	70	638	30	268
1980	14365	63	9017	37	5347
1990	44395	45	19972	55	24423
1995	155504	44	68084	56	87420
2000	156092	64	99331	36	56761
2001	198166	44	117137	56	81029
2002	206587	61	125192	39	81395
2003	243652	66	160131	34	83521

وتتركز معظم الاستثمارات في القطاع الخاص بالنواحي الإنتاجية وبخاصة في القطاع الزراعي، أما دور القطاع الخاص في مجال الأنشطة والخدمات المكملّة والمساندة فهو دور محدود جداً حيث تقوم الدولة بكافة الخدمات المساندة للإنتاج كالبحوث والإرشاد والتمويل الزراعي وتأمين البنى التحتية كالطرق والمواصلات، أما النواحي التسويقية فإن الدولة مازالت تحتكر تجارة وتسويق محصول القمح والقطن والشوندر السكري والتبغ ومايعرض

عليها من محاصيل الشعير والحمص والعدس من خلال مؤسسات بخاصة بهذه المنتجات وهي:

- المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب.
- المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.
- المؤسسة العامة للتبغ.
- المؤسسة العامة للسكر.

كما تقوم في بعض الأحيان بتسويق كميات بسيطة من بعض المنتجات الزراعية كالتفاح، أما بالنسبة إلى المنتجات التصنيعية فإن الدولة تقوم باستلام مايعرض عليها من المنتجات التالية الخضار والفواكه التصنيعية كالبندورة والبازلاء والمشمش والعنب العصيري وغيره لزوم معامل القطاع العام، أما باقي المنتجات فهي خاضعة للتسويق من قبل القطاع الخاص بشكل كامل.

واقع الاستثمار الزراعي في ظل القانون رقم 10/ لعام 1991:

بلغ عدد المشاريع الزراعية المشملة بأحكام قانون الاستثمار رقم 10/ لعام 1991 حتى عام 2003 /85/ مشروعاً زراعياً من أصل 3575/ مشروعاً بنسبة 2.4%، بلغت تكلفتها الاستثمارية 22.7/ مليار ليرة سورية أي بحدود 4.5% من التكاليف الاستثمارية التقديرية لكافة المشاريع المشملة بالقانون المذكور، وتوفر هذه المشاريع لدى تشغيلها 5704/ فرصة عمل وتوزعت هذه المشاريع على ثلاث نشاطات وهي:

- نشاط الإنتاج الزراعي وتربية الحيوان 46 مشروعاً.
- نشاط الري وحفر الآبار والخدمات الزراعية 8 مشاريع.
- نشاط تربية المواشي والحيوانات 31 مشروعاً.

القطاع المشترك: تأسس في سوريا عدد من الشركات الزراعية المساهمة بين أعوام 1986 و1989 إسناداً إلى المرسوم التشريعي رقم (10) القاضي بإحداث شركات زراعية مشتركة وهي (غدق — بركة — سنابل — نماء — الشام — القلمون — الربيع) وقد ساهمت الدولة ممثلة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بنسبة 25% من رأسمال هذه الشركات، وسددت حصتها على شكل أراضي، والجدول التالي يبين نشاط الشركات الزراعية المساهمة في سوريا (قطاع مشترك):

الوحدة رأس المال بالمليون – المساحة بالهكتار

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس مال التأسيس	رأس المال الحالي	إجمالي المساحات المخصصة	النشاط
غدق	1986	315	440	1749.67	إنتاج نباتي وحيواني وتصنيع
بركة	1986	100	195	1918.64	إنتاج نباتي وحيواني وتصنيع
سنابل	1987	25	25	182.6	—
نماء	1987	100	140	2362.47	إنتاج نباتي وحيواني
الشام	1987	60	150	75.13	إكثار بالنسج
القلمون	1987	100	100	985.03	إنتاج نباتي وحيواني
الربيع	1989	40	20	47	—

وقد تعثرت شركتا الربيع والسنابل بسبب ضعف رأسمالهما التأسيسي مما أدى إلى حل شركة الربيع عام 2000، ودمج شركة السنابل مع شركة بركة عام 2001، وبذلك بقي من هذه الشركات خمس فقط.

ثالثاً- الآليات والتشريعات التي اتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية:

3 - 1 التشريعات والقوانين:

إن التغيرات الدولية والإقليمية الحالية تتطلب إجراءات وتغييرات داخلية لمواكبتها، ولذلك فإنه من الضروري العمل على الاستفادة من كافة الموارد المتاحة لدى كل القطاعات وبخاصة لدى القطاع الخاص وذلك انطلاقاً من مبدأ التعددية الاقتصادية الذي اقرته القيادة السياسية في سوريا والذي تسعى إلى تطبيقه من خلال التشريعات والقوانين المختلفة التي صدرت لإعطاء كافة القطاعات الفرصة للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة ومن أهم القوانين والتشريعات التي صدرت في هذا المجال:

- إعفاء القطاع الزراعي من كافة الرسوم والضرائب.
- المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 القاضي بإحداث شركات زراعية مشتركة.
- المرسوم التشريعي رقم 6 تاريخ 2000/4/22 الذي وضع أسس جديدة للتعامل بالعملات الأجنبية وتخفيف العقوبات المتعلقة بالتعامل مع النقد الأجنبي.
- قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته.
- إعفاء الصادرات الزراعية من كافة الضرائب والرسوم.
- السماح بإدخال العبوات الخاصة لتعبئة المنتجات الزراعية دون رسوم جمركية لتعبئة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير.
- إنشاء مصارف بخاصة.
- تحديد الفوائد الخاصة بتمويل القطاع الزراعي من قبل المصرف الزراعي التعاوني بمعدلات اخفض من باقي القطاعات مع تسهيلات بالحصول على القروض.
- كما أن أحداث هيئة عامة للبطالة في سوريا برأسمال وصل إلى (40) مليار ليرة سورية كان من الخطوات المهمة التي انتهجتها الحكومة لتفعيل القطاع الخاص وذلك بمنحه قروض لكافة الأنشطة الاقتصادية ومنها الزراعية كقروض قصيرة لمشاريع فردية ومنزلية لزيادة الدخل وإيجاد فرص عمل للمتطلين عن العمل

3 - 2 التسهيلات الإئتمانية:

- إن الزراعي التعاوني الممول الرئيسي للعلمية الإنتاجية الزراعية الجارية وذلك ضمن إجراءات تسليفية محددة وهي:
- تحقيق معدلات فوائد منخفضة نسبياً تتراوح ما بين 1 - 7% سنوياً.
 - تشديد الرقابة على استخدام القروض وتخفيض معدلات ضمان التسديد.
 - إعطاء الأولويات بمنح القروض للعمليات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطويره ومواكبة التطور التكنولوجي.
 - التأكيد على منح القروض الموسمية لمستلزمات الإنتاج بشكل عيني.
 - وقد تم توزيع القروض خلال السنوات السابقة على القطاعات المختلفة وفق الجدول التالي:

السنوات	الإجمالي مليون ل.س	القطاع العام		القطاع التعاوني		القطاع الخاص	
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
1999	10209	1.8	189	44	4488	54	5532
2000	8758	2.4	216	42	3703	55	4839

السنوات	الإجمالي مليون ل.س	القطاع العام		القطاع التعاوني		القطاع الخاص	
		النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
2001	7527	1.1	80	42	3168	56.8	4279
2002	6759	1	69	43	2918	55.8	3772
2003	6988	1	76	43	3020	55.7	3892

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية عام 2004- المكتب المركزي للإحصاء

3-3 الأنشطة الترويجية:

تقيم وزارة الزراعة معرضاً زراعياً مركزياً كل عام ويشارك به كافة القطاعات لعرض الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والمنتجات والآلات الزراعية، كما تقام بعض المعارض التخصصية والخاصة بنوع محدد من الإنتاج الزراعي كمهرجان القطن ومعرض الحمضيات ومعرض الزيتون ومعرض التفاحيات، ويساهم القطاع الخاص بإقامة بعض المعارض الزراعية، كما يتم الترويج للمشاريع الاستثمارية بشكل عام ومنها الزراعية في الندوات والمؤتمرات وورشات العمل الخاصة بمجال تشجيع الاستثمار في الجمهورية العربية السورية.

كما تشارك وزارة الزراعة واتحاد الغرف الزراعية الممثل للقطاع الخاص الزراعي في سوريا بعدد من المعارض والمهرجانات الزراعية الدولية.

3-4- الخدمات المساندة للإنتاج:

تعتبر السياسات المساندة للإنتاج من أهم العناصر المهمة للعملية الإنتاجية لما تقدمه من خدمات تهدف إلى الوصول بالعملية الإنتاجية إلى نتائج جيدة ونتائج مرضية، وتتجلى هذه السياسات بالتالي:

3-4-1- الإرشاد الزراعي:

إن للإرشاد الزراعي دوراً مهماً في دعم الإنتاج الزراعي، وفي سوريا يقع عائق الإرشاد الزراعي بكامله على الدولة من خلال مديرية الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة، وذلك لنقل الخبرات والأساليب الفنية الحديثة وتعميم نتائج البحوث العلمية الزراعية، وتقديم النصائح والإرشادات حول المواضيع الزراعية عن طريق الوحدات الإرشادية المنتشرة في كافة مناطق الإنتاج والبالغ عددها (896) وحدة إرشادية لنهاية عام 1999. ويتم تنفيذ البرامج الإرشادية عن طريق النشرات والندوات والدورات الإرشادية وعن طريق الإذاعة والتلفزيون والمسرح الزراعي الجوال التابع لمديرية الإرشاد الزراعي.

3-4-2 البحوث العلمية الزراعية:

تعتبر البحوث العلمية الزراعية إحدى الدعامات الأساسية للتنمية الزراعية ويقوم بهذا الدور القطاع الحكومي بنسبة 100% من خلال عدة جهات تقوم بالبحث العلمي الزراعي: الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

- مديرية بحوث الري واستعمالات المياه.
- مديرية بحوث الأراضي.
- مكتب القطن – الحمضيات – بحوث النقا حيات – بحوث الشوندر السكري.
- المؤسسة العامة لإكثار البذار.

كما تقوم بعض المنظمات العربية والدولية العاملة في سوريا ببعض الأبحاث بالاشتراك مع الخبرات السورية كأكساد وإيكاردا.

ومن الملاحظ بأن أغلب الخدمات المساندة للإنتاج تقع على عاتق الدولة. إن تحديد السياسات الاقتصادية في المجال الزراعي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالسياسات الاقتصادية الكلية وبخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والاتجاه نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق.

وتتلخص السياسات الاقتصادية التي توفر إمكانية تطبيق استراتيجية التنمية المستقبلية لقطاع الزراعة بالأمور الرئيسية التالية:

1- إعطاء القطاع الزراعي الأولوية في عمليات التنمية: لأنه يشكل القاعدة الأساسية لتطوير القطاعات الاقتصادية والخدمية حيث تشكل المنتجات الزراعية المواد الأولية للصناعات التحويلية (المحالج – الغزل – النسيج – الصوف – المطاحن – الكونسروة – السكر – الزيوت – الألبان 000الخ) وكذلك توفير فرص العمل لسكان الريف والعديد من النشاطات الحرفية والخدمية.

2- بهدف توفير المساهمة الأفضل للقطاعات المختلفة في التنمية الزراعية فمن المناسب تحديد أدوار القطاعات المختلفة على النحو التالي:

- تحديد دور القطاع العام الزراعي (المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التابعة للوزارة) بالقيام بالدور البحثي والإرشادي ونشر الأصناف والسلالات والعروق المحسنة المحلية أو المستتبطة أو المدخلة النباتية منها والحيوانية بعد إكثارها وضمان جودتها حسب خطط الدولة وبحيث يمكن توجيه الإنتاج النهائي عن طريق تأمين أصوله بدلاً من القيام بالدور الإنتاجي الذي يمكن أن يقوم به الأفراد وبتكلفة أقل.

- توجيه القطاع المشترك لاستخدام التقنيات المتطورة في الإنتاج والتسويق لإمكانيته في استخدام هذه التقنيات.
- تشجيع القطاعين التعاوني والخاص لإقامة اتحادات نوعية متخصصة في فروع الإنتاج الزراعي المختلفة للمساهمة في تقديم الخدمات الإنتاجية والتسويقية النوعية.
- بالنسبة إلى التسويق يجب السعي إلى:
- إقامة شركات بخاصة كبيرة تقوم بالتسويق الزراعي داخلياً وخارجياً وقد بدأ ذلك بتأسيس شركة فيحاء الشام لتسويق المنتجات الزراعية حيث يساهم اتحاد الغرف الزراعية بنسبة 33.5% والاتحاد العام للفلاحين بنسبة 33.5% والباقي لدى أشخاص اعتباريين من القطاع الخاص، وتهدف إلى إقامة مشروع توضيب وتحضير وتدرج الخضار والفواكه والقيام بمختلف الأنشطة المتممة والمكملة الأخرى.
- فتح أسواق جديدة للمنتجات السورية والترويج لها.
- تشجيع التصدير وبخاصة القطاع الخاص لزيادة نسبة الصادرات.
- مراقبة الصادرات ومواصفاتها وضمان جودتها.
- إقامة جمعيات للمنتجين.
- المساعدة في تأمين تقانات حديثة لعمليات التسويق الداخلي والخارجي ووسائل حديثة ومبردة ومعدات فرز وتوضيب مما يساعد على عدم ضياع أي شيء من العوائد على المنتجين.
- إعطاء ميزات تشجيعية وقروض ميسرة للمنتجين والمستثمرين لإنشاء شركات متخصصة بالتصدير والتسويق وإقامة مراكز الفرز والتوضيب وشركات تصنيع المنتجات الزراعية.
- خامساً- التجارب القطرية الرائدة لمساهمة القطاع الخاص في المجالات الزراعية المختلفة:

قامت الدولة وبمساهمات خارجية ومحلية بتمويل عدد من المشاريع الزراعية التنموية في الجمهورية العربية السورية ومن هذه المشاريع:

مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية (المرحلة الثانية) بدأ عام 1993:

— التمويل: 30/ مليون دولار من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ويشمل كافة النشاطات الإنتاجية والفنية والتدريبية لسكان المحافظات الجنوبية (درعا - السويداء - القنيطرة - ريف دمشق) من خلال تمويل استصلاح الأراضي وتمويل مشاريع زراعية فردية وتنمية مهارات المرأة الريفية.

▪ مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص:

المشروع ممول بمبلغ /18/ مليون دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ويتضمن تطوير منطقة جبل الحص الجنوبية في محافظة حلب بكافة النشاطات الإنتاجية والزراعية والاجتماعية.

▪ مشروع التنمية الزراعية في المنطقتين الوسطى والساحلية:

المشروع ممول بمبلغ /80/ مليون دولار من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ويشمل كما في مشروع المنطقة الجنوبية كافة النشاطات الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية (محافظات حمص - حماة - ادلب - اللاذقية - طرطوس).

كما توجد مشاريع أخرى كمشروع تطوير البادية السورية ومشروع القرض السلعي الإيطالي وبعض المشاريع والمنح الخارجية الأخرى.

جدول (1): الناتج المحلي الصافي بسعر السوق حسب القطاعات بأسعار عام 2000

الثابتة/الوحدة مليون ليرة سورية

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الزراعة	198391	192859	235923	200163	218594	237568	257046	250088
الصناعة والتعدين	235455	274424	284197	274566	251485	252250	249722	246339
البناء والتشييد	27853	29304	29453	27970	28502	30213	29242	31545
تجارة الجملة والمفرق	148380	140746	142027	144052	132626	133007	140036	153821
النقل والمواصلات والتخزين	84391	93505	93031	101079	106427	111992	119070	122600
المال والتأمين والعقارات	26379	28374	28949	34332	31782	29613	32829	34369
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	11624	13872	15003	16236	20458	22151	26710	27434
الخدمات الحكومية	63122	62740	63609	61619	75075	77860	82886	96689

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الهيئات التي لا تهدف للربح	271	297	342	229	444	515	565	619
المجموع	795866	836121	892534	860246	865393	895169	938106	963504

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2004.

جدول رقم (2): الناتج المحلي الصافي بسعر السوق حسب القطاعات بالأسعار الجارية
الوحدة مليون ليرة سورية

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2002
الزراعة	187134	187837	227113	194901	218594	242006	250255	260330
الصناعة والتعدين	136332	169299	163679	199709	251485	244899	247671	241714
البناء والتشييد	27076	27717	29077	27146	28502	28941	31491	37691
تجارة الجملة والمفرق	149984	147146	150157	150902	132626	149298	173955	176474
النقل والمواصلات والتخزين	67745	80609	82983	97315	106427	113004	120768	126461
المال والتأمين والعقارات	26578	28849	29350	34293	31782	30953	32854	34974
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	13283	14647	15371	18525	20458	22407	24770	27472
الخدمات الحكومية	56238	59261	60743	61655	75075	83570	91411	104188
الهيئات التي لا تهدف للربح	230	253	303	364	444	541	558	614
المجموع	664600	715618	758776	784810	865393	915619	973733	1009918

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2004

جدول رقم (3): التركيب الهيكلي للناتج المحلي الصافي بسعر السوق حسب القطاعات
بأسعار عام 2000 الثابتة

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الزراعة	24.9	23.1	26.4	23.3	25.3	26.5	27.4	26.0
الصناعة والتعدين	29.6	32.8	31.8	31.9	29.1	28.2	26.6	25.6
البناء والتشييد	3.5	3.5	3.3	3.3	3.3	3.4	3.1	3.3
تجارة الجملة والمفرق	18.6	16.8	15.9	16.7	15.3	14.9	14.9	16.0
النقل والمواصلات	10.6	11.2	10.4	11.8	12.3	12.5	12.7	12.7

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
والتخزين								
المال والتأمين والعقارات	3.3	3.4	3.2	4.0	3.7	3.3	3.5	3.6
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	1.5	1.7	1.7	1.9	2.4	2.5	2.8	2.8
الخدمات الحكومية	7.9	7.5	7.1	7.2	8.7	8.7	8.8	10.0
الهيئات التي لا تهدف للربح	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2004.

التركيب الهيكلي للناتج المحلي الصافي بسعر السوق حسب القطاعات بالأسعار الجارية

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2002
الزراعة	28.2	26.2	29.9	24.8	25.3	26.4	25.7	25.8
الصناعة والتعدين	20.5	23.7	21.6	25.4	29.1	26.7	25.4	23.9
البناء والتشييد	4.1	3.9	3.8	3.5	3.3	3.2	3.2	3.7
تجارة الجملة والمفرق	22.6	20.6	19.8	19.2	15.3	16.3	17.9	17.5
النقل والمواصلات والتخزين	10.2	11.3	10.9	12.4	12.3	12.3	12.4	12.5
المال والتأمين والعقارات	4.0	4.0	3.9	4.4	3.7	3.4	3.4	3.5
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2.0	2.0	2.0	2.4	2.4	2.4	2.5	2.7
الخدمات الحكومية	8.5	8.3	8.0	7.9	8.7	9.1	9.4	10.3
الهيئات التي لا تهدف للربح	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

جدول رقم (4): قيمة الإنتاج الزراعي 1999 - 2003 بالأسعار الجارية

الوحدة: مليون ليرة سورية

الإنتاج	1999	2000	2001	2002	2003
الإنتاج النباتي	201958.7	215382.5	249077.8	257913.8	261180.4
حبوب	35979.2	39208.6	70744	62510.6	66355.5
محاصيل صناعية	33742.3	37406.6	41149.6	44916.4	41661.4
فواكه	53538.5	65691.8	64434.6	73605.7	69241.1
خضراوات	23202.2	18713.4	22291.3	23567.4	28046.3
بقول جافة	2061.1	3313	5483.1	5849.2	6855.6
رعويات	1403.9	1488.7	1627.6	1637.8	1678.3
صناعات ريفية	1165.3	1281.8	1345.9	1394.3	1464
البذار	4067.3	4604.2	5064.7	5698.5	6382.3
الغراس	421.9	464.1	487.3	504.9	530.1

الإنتاج	1999	2000	2001	2002	2003
حلب الأقطان	21678.3	27647.5	18511	17108.8	14963.8
مزروعات أخرى	24698.7	15562.8	16321.8	20127.2	22979.2
القطاع العام			1616.9	993	1022.8
الإنتاج الحيواني	95343.9	121715.5	125171.3	130705.6	136480.2
الحليب ومشتقاته	39749.6	42408	42494.8	45897.1	45925.2
تكاثر الحيوان	44602.8	67328.7	70364.9	70353.4	75222.1
البض	6197.9	6364.7	6687.4	8302	8623.4
الصوف	2131.2	2795.1	2516.6	2672.6	3054.4
الشعر	26.5	24.9	20.3	20.1	19.8
الجلود	451.6	474.2	564.3	603.8	732.6
السمك	1277.1	1264	1275.4	1364.9	1583.8
شرانق الحرير	14.2	12.6	12	5.6	5.9
العسل	811.3	960.7	1120.1	1384.5	1242.1
الشمع العسلي	81.7	82.6	115.5	101.6	70.9
الإنتاج الإجمالي	297302.6	337098	374249.1	388619.4	397660.6
الرسوم الجمركية	3239	3425	5105	6159	7375
الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج	300541.6	340523	379354.1	394778.4	405035.6

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام 2004.

جدول رقم (5): قيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها المئوية من إجمالي قيمة الصادرات والواردات

البيان	1999			2000			2001		
	الاستيراد	التصدير	نسبة الاستيراد إلى التصدير	الاستيراد	التصدير	نسبة الاستيراد إلى التصدير	الاستيراد	التصدير	نسبة الاستيراد إلى التصدير
الزراعة والصيد والحراجة	3783	7002	54%	16768	26555	63%	16035	27610	58%
الإجمالي	43010	38880	111%	187535	216190	87%	220744	243149	91%
نسبة الزراعة من الإجمالي	9%	18%		9%	12%		7%	11%	

2003			2002		
نسبة الاستيراد إلى التصدير	التصدير	الاستيراد	نسبة الاستيراد إلى التصدير	التصدير	الاستيراد
58%	35781.8	20643.5	34%	49284	16937
89%	265038.9	236768.3	75%	315919	235754
	14%	9%		16%	7%

المصدر المجموعات الإحصائية السنوية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

جدول (6): تطور الأراضي القابلة للزراعة والمستثمرة حسب القطاعات 1998-2003

المساحة: ألف هكتار

السنوات	أراضي قابلة للزراعة				أراضي مستثمرة			
	المجموع	العام	التعاوني	الخاص	المجموع	العام	التعاوني	الخاص
1998	93	2472	3416	5981	61	2452	2971	5484
1999	91	2488	3418	5997	60	2468	2974	5502
2000	84	2490	3331	5905	44	2470	2838	5352
2001	83	2490	3415	5988	42	2470	2938	5450
2002	56	2501	3353	5910	24	2481	2916	5421
2003	55	2497	3311	5863	5.9	2477	2995.1	5478
	0.9%	42.6%	56.5%	100.0%	0.11%	45.22%	54.68%	100.00%

**قطرية العراق
معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع
الخاص العراقي في التنمية الزراعية وسبل
تطورها**

1-المقدمة:

1-1 الإنتاج الزراعي في العراق ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني:

أ-يتكون الإنتاج الوطني في العراق من أنشطة مختلفة يأتي في مقدمتها نشاط التعدين والمقالع، والذي يعتمد بالدرجة الرئيسة على استخراج النفط، وبشكل ثانوي على استخراج الكبريت والفوسفات، ومن ثم على النشاط الزراعي، ونشاط الصناعات التحويلية، ومن ثم على نشاط الخدمات الاجتماعية وبقية الأنشطة الأخرى.

ب-تشير البيانات الإحصائية إلى ازدياد الناتج المحلي الإجمالي (بسر تكلفة عناصر الإنتاج) وبالأسعار الجارية في العراق من حوالي (15) مليار دينار عام 1985 إلى حوالي (7523) مليار دينار في عام 2000، أن نمو الناتج بهذه الزيادة المتصاعدة إنما يعكس حجم التضخم المتصاعد في ظل الظروف السابقة لمرحلة الحصار بسبب الزيادة في الإنفاق الحكومي بخاصة في دعم الأنشطة الاقتصادية عن طريق الإعانات الحكومية.

ج-يتكون الإنتاج الزراعي في العراق من شقين أساسيين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ويشكل الإنتاج النباتي نسباً مرتفعة فيه، وبلغت قيمة الإنتاج النباتي خلال المدة 1970-1995 بالأسعار الجارية حوالي (66%) من قيمة الإنتاج الزراعي، في حين شكلت قيمة الإنتاج الحيواني نسباً منخفضة بلغت حوالي (34%) من هذه القيمة. ولعل ذلك يرجع إلى أن تنمية الإنتاج الحيواني يعتمد على مدخلات يتم استيرادها، وأن ذلك محدد بالقدرة المالية للبلد.

د-تشير البيانات الإحصائية إلى ازدياد الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية من حوالي (2، 2) مليار دينار عام (1985) إلى حوالي (6، 23) مليار دينار عام 2000.

هـ-تبعاً لما تقدم يلاحظ ازدياد الأهمية النسبية للزراعة من (4، 14%) عام (1985) حتى وصلت إلى (9، 54%) في عام (1995)، ثم انخفضت هذه النسبة حتى وصلت إلى (1، 30%) في عام (2000). بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة في 1996/5/20. (النفط مقابل الغذاء).

2-1 مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية في العراق بأنواعها المختلفة:

أ-يبلغ العدد الكلي للشركات الزراعية المختلفة العاملة في القطاع الزراعي حتى 2004/12/31 كالآتي:

محدودة بخاصة	مساهمة بخاصة	مساهمة مختلطة (*)	العربية المشتركة (**)	الحكومية
271	19	5	5	6

(*) قطاع مختلط بين الدولة والقطاع الخاص.

(**) بين الدولة والشركات العربية (لا يوجد دور للقطاع الخاص فيها بالنسبة للشركات داخل العراق).

ب-بلغ رأس المال المستثمر من قبل الشركات المشار إليها آنفاً حتى 2004/12/31، كالآتي:

-مساهمة بخاصة 3724300000 دينار

-مساهمة مختلطة 1300000000 دينار

-العربية المشتركة 11558000 دينار (مساهمة العراق فيها فقط).

ج-بلغ مجموع شهادات التأسيس والإنجاز للمشاريع الاستثمارية الزراعية الصادرة حتى نهاية عام 2002 (33) شهادة موزعه على الأنشطة كالآتي:

-مراكز جمع الحليب (9) بطاقات تصميمية (198) طن حليب.

-معامل الأدوية البيطرية (12) بطاقة تصميمية (88) طن أدوية.

-معامل الإضافات العلفية (7) بطاقات (210) طن إضافات.

-معامل تجفيف وتفريط الذرة (5) بطاقات (288) طن تجفيف وتفريط.

-المخازن المبردة والمجمدة عدد الإجازات الكلية (366) منها (88) منجزة بطاقة إجمالية (63262) طناً جدول رقم (2).

-حقول دواجن جديدة (819) حقلاً بأنشطتها المختلفة (6)، 8 مليون فرخه لحم)، (96 ألف دجاجة بيض مائدة)، (438 ألف أم لبيض التفقيس).

في حين في عام 2004 تم منح شهادة تأسيس واحدة لمشروع مركز جمع الحليب

بطاقة (34طن/يوم) وشهادة إنجاز واحدة بطاقة (20 طن/يوم). بسبب الظروف

الخاصة التي مرت بها البلد.

2-الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق:

1-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية وفي تحقيق التنمية الزراعية:

1-1-2 استراتيجية التنمية الوطنية (2005-2007):

بعد التطورات السياسية التي حدثت في العراق في عام 2003، أعدت في عام 2004 ورقة استراتيجية للتنمية الوطنية للمدة 2005 - 2007، جاء في هذه الاستراتيجية فيما يخص القطاع الزراعي الآتي:

أ- اتخذت الحكومة المؤقتة الخطوة الأولى في تحرير أسعار المستلزمات الزراعية (الأسمدة والمبيدات)، والمحاصيل المهمة (الحنطة، الشعير، الذرة الصفراء والأرز).

ب- قامت وزارة التجارة بشراء مدخلات إنتاج المواد الغذائية الداخلة بالبطاقة التموينية بخاصة الحنطة والشعير من الفلاحين والمزارعين المحليين بالأسعار الدولية، ويتوقع هذا أن يزيد من الإنتاج الزراعي لهما.

ج- بدأت الحكومة بتطوير سياسات زراعية وإصلاحات مؤسسية تضمن الأمن الغذائي في الأمد القصير.

د- وقف الإعانات وإعادة النظر في إدارة الموارد المالية للقطاع الزراعي.

هـ- أن أهم الإجراءات المطلوب اتخاذها في هذا القطاع الآتي:

أولاً : العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال توفير البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات والسيطرة الحيوية للآفات الزراعية والاستخدام العلمي الأمثل لها.

ثانياً- التوسع في برنامج البحث والتطوير وإقامة المشاريع الرائدة والتوسع في الخدمات الزراعية التكميلية كخدمات البيطرة فيما يخص الثروة الحيوانية ومكافحة الآفات الزراعية وخدمات المكننة وخدمات الإرشاد الزراعي.

ثالثاً- إدخال إصلاحات على السياسات الزراعية وبخاصة في مجال التقليل من حجم الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي. وفتح باب الإقراض بدلاً عنه.

رابعاً: إعادة تأهيل البنية التحتية في القطاع الزراعي وبخاصة الطاقات الخزن (السيلوات). ومعامل إنتاج البذور المحسنة والمصدقة.

خامساً- بناءً وتعزيز القدرات الفنية والإدارية للقطاع الزراعي من خلال برامج التدريب والتأهيل في الداخل والخارج للقطاعين الحكومي والخاص.

سادساً- حماية الثروة الحيوانية من الأغنام والأبقار والجاموس والدواجن والأسماك من التدهور وذلك من خلال المحافظة عليها من التهريب والذبح الجائر وتحسين السلالات وإدخال الدماء الجديدة لها بموجب الوسائل الوراثية من خلال التضريب وتوفير مستلزمات التلقيح الاصطناعي وتحسين الخدمات البيطرية.

سابعاً- حماية البيئة الزراعية من الأمراض الوبائية النباتية والحيوانية الوافدة ومكافحتها وذلك عن طريق تعزيز القدرات في المكافحة وتعزيز في مجال الحجر الزراعي.

ثامناً- العمل على المحافظة على التوازن الطبيعي من خلال التوسع في مشاريع الغابات والمحميات الطبيعية وصيانة المنظومات البيئية.

تاسعاً- صيانة المراعي الطبيعية والحفاظ على الغطاء النباتي وتنظيم الرعي واستثمار المياه الجوفية المتجددة بشكل عقلاني.

عاشراً- دراسة وتنفيذ سياسات مساعدة من شأنها تعزيز سياسات التعديل والتثبيت في مجال مكافحة الفقر والاقتصاد الكلي وبالأخص في الزراعة والتطوير الريفي وذلك من خلال البنى التحتية في الريف وفي التمويل الزراعي وفي القروض المقدمة للمشاريع المتوسطة والصغيرة وتنمية الشباب والمرأة في الريف.

2-1-2 مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار:

أ- إن توسيع الاستثمارات الإجمالية بين القطاعين العام والحكومي خلال التسعينات يشير إلى الدور الكبير للدولة في هذا المجال، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي (8، 65%) من هذه الاستثمارات، أي ما يمثل الثلثين، في حين مثلت مساهمة القطاع الخاص (2، 34%) من مجمل الاستثمارات، وهو ما يمثل الثلث.

ب- أما في القطاع الزراعي فإن دور القطاع الخاص قد كان محدوداً إلى حد ما، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي (9، 86%) من إجمالي المبالغ المستثمرة في القطاع الزراعي.

2-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية:

2-2-1 مرحلة ما قبل السبعينيات:

تميز نشاط التسويق الزراعي حتى مطلع السبعينيات بسيطرة القطاع الخاص سيطرة كاملة على العمليات التسويقية للمنتجات الزراعية وانعدام دور الدولة بشكل تام. وقد اتصفت هذه المرحلة بالآتي:

أ- بساطة الهيكل التسويقي المتمثل في أسواق الجملة وأسواق المفرد.

ب- عدم وجود المخازن المبردة والمجمدة والاعتيادية والصوامع والعبوات النظامية ووسائل وطرق النقل.

ج- إجراء ممارسة عمليات البيع بالمزاد العلني بدون أخذ الأوزان بنظر الاعتبار.

د- خضوع أسعار الجملة والتجزئة لقوى العرض والطلب.

هـ- تنوع أرباح العملية التسويقية على أطرافها بشكل غير متكافئ حيث تميل لصالح الوسطاء.

2-2-2 مرحلة السبعينيات:

أ- الخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية:

أولاً- بدأ إشراف الدولة على هذا النشاط في عام (1971)، حيث تم إنشاء عدد من المؤسسات الحكومية لهذا الغرض، دمجت لاحقاً في مؤسسة واحدة عام (1979) باسم المؤسسة العامة للتسويق الزراعي، والتي أخذت تعمل من خلال منشأتها (دوائرها) على تنظيم عمليات تسويق المنتجات الزراعية وتوفير مستلزماتها التسويقية وإدارة وتنظيم عمليات العرض والطلب للمنتجات الزراعية في محافظات العراق كافة.

ثانياً- لقد مارست هذه المؤسسة العامة للتسويق الزراعي، منذ تأسيسها عام (1979) ولحين تصفيتها في عام (1985) وتوزيع مهامها على مؤسسات الدولة الأخرى، نشاطاتها التسويقية المختلفة كمشرف ومنظم ومحتكر في بعض الأحيان، من خلال الآتي:

1. إنشاء (80) سوقاً للجملة في محافظات العراق المختلفة للقيام بدور الوسيط في

عملية البيع للمنتجات الزراعية لقاء عمولة بسيطة تتراوح من (2-3%).

2. فتح مراكز للبيع المباشر وبخاصة في المناطق النائية، لكنها ألغيت لاحقاً لفسح المجال أمام النشاط الخاص لممارسة هذا الدور.

3. فتح مراكز التسويق المؤقتة في مناطق الإنتاج لاستلام الحاصلات من المنتجين لا

سيما محاصيل (الطماطة والبصل والثوم) وغيرها.

4. تسليف منتجي الخضر وللمدة (1973-1979).

5. إنشاء المخازن المبردة والمجمدة والاعتيادية بحيث وصلت الطاقات الخزنية إلى (41) ألف طن.
6. إنشاء الموازين الجسرية.
7. إنشاء أسطول من الشاحنات الاعتيادية والمبردة لنقل المنتجات الزراعية.
8. توحيد العبوات والآليات المشاركة في تسويق المنتجات الزراعية.
9. إدارة شؤون المجازر من النواحي كافة وتوفير مستلزماتها وإقامة المشاريع العصرية وتحضير اللحوم وفقاً للطرق الحديثة.

ب- الحبوب:

وفيما يخص الحبوب، فقد قامت الدولة بعد عام (1972) بالإشراف والسيطرة على تجارة الحبوب وإنهاء دور القطاع الخاص، وأصبحت الحبوب تسوق تعاونياً وبصورة إلزامية إلى مصلحة تنظيم تجارة الحبوب، وفي عام (1973) أصبحت مصلحة تجارة الحبوب هي المشتري الوحيد للحبوب في العراق وأنشأت المراكز التسويقية للحنطة والشعير والأرز لتجميع الحبوب فيها وفحصها وتوزيعها وتحديد قيمتها في ضوء الدرجة ودفع المبالغ للمسوقين مباشرة في مراكز التسلم. كما تطورت الطاقات التخزينية للساييلوات (الصوامع) والمسققات التابعة للدائرة المذكورة، والتي تعرف حالياً باسم الشركة العامة لتجارة الحبوب، وهي إحدى تشكيلات وزارة التجارة.

ج- التمور:

وفيما يخص التمور فقد حصلت تطورت في مجال تسويقها، حيث أخذ القطاع العام بالإشراف على هذا النشاط مما أدى إلى تقليص دور التجار والوسطاء، وأعيد النظر في الأسعار وأصبحت (مصلحة التمور العراقية) هي الجهة الوحيدة التي تقوم بشراء وتصدير التمور وتأمين المستلزمات التسويقية لها من صناديق وأكياس ومخازن وموازين وغيرها. وقد تم تحويل هذه المصلحة إلى شركة (مختلطة) لاحقاً ضمن إجراءات تنشيط القطاع الخاص والتغيرات الهيكلية للدولة في حينها.

د- المحاصيل الصناعية:

وهي المنتجات الزراعية الوسيطة والمسوقة للنشاط الصناعي فلم تكن مشمولة بإشراف أية جهة رسمية محددة، إلا أنها خاضعة للتسعير الرسمي عند بيعها لمؤسسات الدولة. ومن هذه المحاصيل البذور الزيتية والقطن الزهر والأصواف والجلود والبنجر السكري. وقد تبنى الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية تسويقها عن طريق فتح مراكز لتسلم هذه الحاصلات ودفع قيمها للمنتجين مما ساعد على تذليل العديد من المشاكل التي عانى منها المنتجون. ثم أصبحت لاحقاً تسوق بشكل مباشر إلى معامل وزارة الصناعة.

2-2-3 مرحلة النصف الثاني من الثمانينات:

شهدت هذه المرحلة خصخصة القطاع الزراعي، حيث تم الآتي:

أ- تحويل ملكية معظم البناء التسويقي الزراعي كالمخازن ووسائل النقل ومراكز التعبئة والفرز إلى النشاط الخاص، كما تم تأجير مكاتب البيع بالجملة في كافة أسواق الجملة في أنحاء العراق إلى وسطاء وتجار لإجراء عمليات البيع والشراء.

ب- منح منتجي الحبوب والمحاصيل الصناعية حرية بيع حاصلاتهم الزراعية إلى الدولة أو الأسواق المحلية بعد أن كان بيعها خلال المدة السابقة محصوراً بالدولة فقط.

ج- إطلاق تسعيرة الفاكهة والخضراوات في حزيران 1987، وكذلك اللحوم الحمراء والبيضاء والمنتجات الأخرى، ولكن في عام 1989 ونتيجة لبعض المظاهر الاحتكارية تمت إعادة تسعيرة بعض المنتجات الرئيسية وذلك في حدود وضع حد أعلى للبيع إلا أن ذلك انتهى أيضاً في عام 1995.

2-2-4 مرحلة التسعينات:

وهي مرحلة الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد منذ آب 1990، وقد اتسمت هذه المرحلة بالآتي:

أ- إعادة حصر بيع محاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية (التي تدخل ضمن البطاقة التموينية) للدولة فقط. وإلى رفع أسعارها إلى مستويات سعرية متقاربة تقريباً لأسعارها العالمية على الرغم من الأعباء الضخمة التي تلقىها مبالغ هذا الدعم على الاقتصاد الوطني.

ب- عادت الدولة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة في 20 أيار (مايو) عام 1996 إلى منح المنتجين حرية بيع حاصلاتهم إلى المشتريين في السوق المحلية ولجميع المحاصيل المشمولة بالتسليم الإجمالي إلى الدولة.

2-2-5 مرحلة ما بعد نيسان 2003:

اتجهت الدولة بعد نيسان (أبريل) 2003 إلى اقتصاد السوق، وكمرحلة انتقالية تم اتباع الآتي:

أ- استمرار الدولة بتبني نظام البطاقة التموينية (قسائم الأغذية) الذي طبق بعد فرض الحصار وما يتطلبه ذلك من قيام شركات وزارة التجارة باستيراد مفرداتها من المواد الغذائية.

ب-استمرار دعم أسعار محاصيل الحبوب والمحاصيل الصناعية المنتجة محلياً بما يتناسب وأسعارها في السوق العالمية. مع إعطاء المنتجين حرية تسويق حاصلاتهم.

ج-استمرار الدولة بتوفير ودعم أسعار المستلزمات الزراعية (المدخلات)، الضرورية للعملية الإنتاجية مع الانسحاب التدريجي من ذلك، بما يتناسب وتطورات الوضع الاقتصادي للبلد.

د-فسح المجال أمام القطاع الخاص للإسهام بتوفير المنتجات الزراعية والمستلزمات الزراعية في السوق المحلية عن طريق الاستيراد وبالأسعار التجارية.

2-3 دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي:

2-3-1 البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي:

لا يوجد دور للقطاع الخاص في هذا المجال سابقاً وفي الوقت الحاضر.

2-3-2 التسويق الزراعي:

سبق وتم التطرق إلى ذلك في الفقرة (2-2).

2-3-3 التمويل:

أ-أعطت الدولة ومنذ وقت مبكر اهتماماً خاصاً بهذا النشاط حيث تم تأسيس (المصرف الزراعي) في عام (1935) ليقوم بتقديم خدماته للقطاع الزراعي.

ب-تأسست في السنوات الأخيرة (1992-2001) في مرحلة ما قبل الحرب (2003) عدة مصارف بخاصة أدخلت في برامج عملها دعم الاستثمار الزراعي لإقامة بعض المشاريع الزراعية، بلغ عددها (17) مصرفاً، إلا أن نشاطها ظل محدوداً في تأثيره ضمن مجمل السياسة الائتمانية والإقراضية في العراق وبخاصة في المجال الزراعي. كما تم السماح للمصرف الزراعي في عام (1998) بتقديم التسهيلات المصرفية للمواطنين أسوة بالمصارف التجارية الأخرى.

ج-يتوقع حصول تغيرات كبيرة في هيكل القطاع المالي والمصرفي في العراق خلال السنوات القادمة. حيث تم في مرحلة ما بعد نيسان (2003) السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في العراق أو الدخول في مشاركات مع بنوك بخاصة، وتم تعويم أسعار الفائدة المصرفية، وإصدار عملة جديدة، والمحافظة على استقرار سعر صرفها تجاه العملات الأجنبية من خلال المزادات التي يعقدها البنك المركزي. وتأسيس مصارف بخاصة جديدة.

2-3-4 الخزن المبرد والمجمد:

أ-في عام 1987 تمت خصخصة هذا النشاط حيث تم بيع هذا النشاط من قبل الدولة إضافة إلى الأنشطة الأخرى جدول (1)، حيث بلغت طاقات المشاريع الزراعية المباعة كالتالي:

مبرد/طن	مجمد/طن	ثنائي الغرض/طن	المجموع/طن
101550	17985	38958	158493

ب-استمر القطاع الخاص بإنشاء المخازن المبردة والمجمد، حيث تقوم الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية بمنح إجازات تأسيسها، حيث بلغ عدد الإجازات الكلية الصادرة حتى 2002/12/31 ما مجموعه (366) إجازة، جدول رقم (2).

ج-لا توجد مخازن مبردة أو مجمدة تابعة لوزارة الزراعة للأغراض التجارية ما عدا المخصصة للأغراض البحثية وبطاقات محدودة.

2-3-5 النقل:

أ-يعتمد في نقل المنتجات الزراعية من الحقول إلى مراكز التسويق على ما يمتلكه القطاع الخاص من وسائل النقل (مركبات الحمل).

ب-حسب ما ورد في المجموعة الإحصائية لعام 2001 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فيما يخص النقل الآتي:

1-تبلغ أطوال الطرق الخارجية المبلطة في العراق في عام 2000، ما مجموعه (39952) كليومتر، منها (11032) كليومتر طرق رئيسية، (28920) كيلومتر طرق ثانوية. مع العرض بأن أطوال طرق المرور السريع المنفذة حتى 1993 تبلغ (1071) كيلو متر.

2-تبلغ أعداد السيارات الإنتاجية العائدة للقطاع الخاص والمسجلة لدى مديريات المرور في عام 2000 كالتالي:

حقلية	باص	شاحنات	بيك آب وفان (حمل)	مواصفات بخاصة
(ركاب)	(ركاب)	(ركاب)		(حمل)
39985	53243	79660	198829	924

3-تبلغ أعداد السيارات التي تمتلكها أجهزة الحكومة والمختلط لعام (2000) ما مجموعه (39618) سيارة موزعة كالتالي:

(13097) ركاب، (21265) حمل، (5256) ذات مواصفات بخاصة.

2-3-6 نقل التقنية:

للقطاع الخاص دوراً في نقل التقنية إلى جانب القطاع الحكومي من خلال:
أ-الاستيراد:

- 1-بذور الخضراوات الهجينة.
 - 2-المبيدات الحديثة ومكائن وآلات الرش.
 - 3-مستلزمات تربية الدواجن المختلفة، وبضمنها الأعلاف المركزة والمركزات البروتينية.
 - 4-المكائن والآلات الزراعية الحديثة.
 - 5-الأسمدة على اختلاف أنواعها.
- ب-التصنيع المحلي:

من خلال تصنيعه للمعامل والمكائن والآلات الزراعية وغيرها. حيث بلغ عدد العقود المبرمة من قبل وزارة الزراعة مع القطاع الخاص (73) عقداً بمبلغ (6، 2) مليار دينار. جدول رقم (3).

2-3-7 تنمية البنية التحتية في الريف:

ضمن هذا النطاق وجهت الدولة في السبعينات والثمانينيات معدلات متزايدة من الاستثمارات لدعم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوفير مستلزمات التنمية الزراعية وفي مقدمة ذلك المشاريع الإروائية الكبرى واستصلاح الأراضي وتدعيم التحول من الزراعة التقليدية إلى الأنماط الجديدة في التنمية الزراعية التي تعتمد على المكننة اعتماداً واسعاً مع استخدام البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والطرق العلمية الحديثة في الحراثة والزراعة والحصاد، وتهيئة المستلزمات المكملة الأخرى ولا سيما الطرق الريفية المعقدة ومنشآت التخزين العادية والمبردة والمجمدة، فضلاً عن إقامة المشاريع الصناعية المعتمدة على المنتجات الزراعية لتعظيم قيمة ثمار الزراعة وتعزيز مساهمتها في الأمن الغذائي، إلا أن الظروف التي مرت بالبلاد أثرت في البنية الأساسية للخدمات المساندة للإنتاج بشكل أو بآخر.

3-الآليات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية:

3-1 التشريعات والقوانين:

أ-لقد كان لقوانين الإصلاح الزراعي أثر كبير على النشاط الخاص والملكية الخاصة فلقد حدد قانون رقم 30 لسنة 1958 الملكية الزراعية، بـألا تزيد مساحة الأراضي الزراعية التي تكون مملوكة لشخص أو ممنوحة له باللزامة على ألف دونم من

الأراضي التي تسقى سيجاً أو بالواسطة أو ألفي دونم من الأراضي التي تسقى ديماً. وبجانب تملك الأرض للفلاحين فقد جاء بالقانون أن يكون التوزيع على الفلاحين بحيث تتكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن الثلاثين دونماً ولا تزيد عن ستين دونماً في الأراضي التي تسقى سيجاً أو بالواسطة، ولا تقل عن ستين دونماً ولا تزيد على مائة وعشرين من الأراضي التي تسقى ديماً وذلك تبعاً لجودة الأرض.

ب- أما قانون الإصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 فقد حدد الملكية الزراعية بألا تزيد مساحة الأراضي الزراعية المملوكة لشخص أو المفوضة له بالطابو أو الممنوحة له باللزمة عن حدود تبدأ من (2000) دونم في الأراضي الديمية غير وافرة الخصب التي تقع جنوب خط سقوط الأمطار وتنتهي بـ (40) دونماً في الأراضي المروية التي تسقى سيجاً وتزرع تبغاً في المحافظات الشمالية. ولا تحسب ضمن الحد الأعلى المساحة المغروسة بالنخيل والأشجار منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات. أما توزيع الأراضي الزراعية فقد جاء بالقانون أن توزع أراضي الإصلاح الزراعي على الفلاحين جماعياً أو فردياً حسب ظروف المنطقة التي يجري فيها التوزيع وبحدود تبدأ من (200) دونم في الأراضي الديمية غير وافرة الخصب وتنتهي بـ (4) دونمات في الأراضي المروية التي تسقى سيجاً وتزرع تبغاً في المحافظات الشمالية.

ج- أما قانون الإصلاح الزراعي رقم (90) لسنة 1975 والخاص بمنطقة كردستان للحكم الذاتي فقد حدد الملكية الزراعية بألا تزيد مساحة الأراضي الزراعية والبساتين المملوكة لشخص أو المفوضة له بالطابو أو الممنوحة له باللزمة على (500) دونم في الأراضي الديمية و(40) دونماً في الأراضي المروية، وفي مجال التوزيع جاء في القانون إلغاء قرارات التوزيع الفردية وإعادة توزيع الأراضي المشمولة بها جماعياً.

د- لقد ترتب بضوء تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي أعلاه تغييرات في توزيع الملكية الزراعية. إذ أن أكثر المستفيدين من قوانين الإصلاح الزراعي هم الشريحة الواقعة في الفئات بين (10-120) دونماً، إذ وصلت مساحتها إلى (2، 16) مليون دونم وأن أكثر من (30%) من مساحة الملكيات وقعت بين الفئات (120 إلى أكثر من 300) دونم بحوزة (5، 33) ألف منتفع في حين أنه بحدود (3%) فقط من مساحة الملكيات بحوزة (157) ألف منتفع.

وقد أوضح المسح الشامل للملكية الزراعية عام 1979 أن (53%) من المساحة المشمولة بالمسح تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص، و(46%) للإصلاح الزراعي (موزعة ومؤجرة)، وأن (1%) عائدتها إلى الأوقاف والأموال المجمدة وأموال القاصرين.

هـ- لقد صدرت بعض القوانين والإجراءات لدعم وتشجيع النشاط الخاص الزراعي. ومن أهم هذه القوانين، قانون رقم 35 لسنة 1983، الخاص بإيجار أراضي الإصلاح الزراعي للشركات الزراعية والأفراد انطلاقاً من كون أن هنالك أراضي زراعية فائضة عن حاجة الفلاحين وأخرى مستصلحة وغير مستثمرة وأن ترك زراعتها يؤدي إلى خسارة في الثروة القومية. وقد جاء هذا القانون تجسيدا لتوجيهات الحكومة في هذا المجال بإعطاء دور واضح وفاعل للنشاط الخاص لأخذ دوره في خطط التنمية القومية للقطاع الزراعي وذلك عن طريق فسخ المجال أمام الشركات والأفراد القادرين على الاستثمار الزراعي:

أولاً- ساهم هذا القانون بالتوجه نحو الريف من أجل الاستثمار الزراعي حيث بلغ مجموع المساحات المتعاقد عليها حتى 2000/12/31 ما مجموعه (9956) ألف دونم، أي (5، 2) مليون هكتار، وهو ما يمثل (55%) من مجموع مساحات الأراضي الموزعة والمتعاقد عليها والمؤجرة من قبل الأفراد والشركات، جدول رقم (4).

ثانياً- مما يسجل على هذا القانون من خلال التطبيق، أن بعض المتعاقدين قد أضروا بالأراضي المتعاقد عليها، إذ أن قسماً منهم لم يلتزم بالخطة الزراعية وشروط العقد بالمحافظة وصيانة الأراضي الزراعية عند استغلالها. إضافة إلى أن بعض المعنيين بشؤون القطاع الزراعي وغيرهم اعتبروا هذا القانون بديلاً عن التعاونيات الزراعية أو بديلاً عن الأنماط الزراعية الأخرى وليس مكملاً لها لاستغلال الأراضي الزراعية الفائضة عن حاجة الفلاحين كما جاء بالقانون.

3-2 التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

تنفيذاً لقانون إيجار أراضي الإصلاح الزراعي رقم 35 لسنة 1983 حددت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتعليماتها المرقمة 78 لسنة 1983 إجراءات ومعاملات الاستثمار في القطاع الزراعي بالفقرات التالية:

أ- على الشركات التي ترغب باستئجار أراضي الإصلاح الزراعي تقديم طلباتها إلى الوزارة مشفوعة بصورة من عقد تأسيسها ونظامها الداخلي والمساحة المطلوب استئجارها والمنطقة التي تقع فيها.

ب- على الأفراد الراغبين باستئجار الأراضي العائدة للإصلاح الزراعي تقديم طلباتهم إلى الوزارة متضمنة المساحة والمنطقة التي تقع فيها.

ج-تقوم وزارة الزراعة بإعداد نموذج عقد استئجار لأغراض هذا القانون يتم التوقيع عليه من قبل الوزير أو من يخوله والمستأجر ومن يمثله قانوناً. وتسلم الأرض إلى المستأجر بعد توقيع العقد بموجب محضر أصولي.

د-عند وفاة المستفيد يحل الوارث بموافقة محل مورثه في جميع الحقوق والالتزامات الناشئة عن التعليمات المذكورة.

3-3 التسهيلات الائتمانية:

3-3-1 تقويم المرحلة الحالية:

أ-يمثل القطاع المصرفي الجزء الرئيسي من القطاع المالي في العراق، حيث إن سوق رأس المال غير موجودة أصلاً عدا ما يتعلق ببيع الأوراق المالية الحكومية من حوالات وسندات.

ب-بدأت البورصة عملها مرة ثانية في تموز 2004 (بعد أن توقفت من جراء الحرب عام 2003) وبحجم تداول متواضع.

ج-تعتبر شركات التأمين العامة والخاصة في العراق ضعيفة جداً.

د-يمتلك الجهاز المصرفي نظام للدفع ضعيف جداً وبتسهيلات ائتمانية ضئيلة.

هـ-يتكون الجهاز المصرفي في العراق من البنك المركزي و(24) مصرفاً بضمنها (6) مصارف مملوكة من قبل الدولة و(17) مصرفاً تجارياً واستثمارياً كلها مملوكة من قبل القطاع الخاص.

و-تبلغ موجودات القطاع المصرفي (2) مليار دولار فقط، مما يعكس الدور الضعيف للبنوك في الاقتصاد العراقي كمصدر للسيولة.

ز-يمارس البنك المركزي سلطة الإشراف والمراقبة على الصيرفة في العراق، ولتعزيز دوره في هذا المجال فإن ذلك يتطلب تحسين قدراته بشكل محسوس من النواحي التدريبية والتنظيمية والتكنولوجية، وفي تهيئة أدلة عمل وقواعد وإطار تشريعي لذلك.

ح-تم خلال عام 2003 (بعد الحرب) إصدار قوانين بخاصة باستقلالية البنك المركزي وإصدار حوالات خزنية جديدة.

ط-تم السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في العراق أو الدخول في مشاركات مع بنوك بخاصة عراقية.

ي-تم تعويم أسعار الفائدة المصرفية. جدول رقم (5).

ك-إصدار عملة جديدة والمحافظة على استقرار صرفها تجاه العملات الأجنبية من خلال المزادات على العملة الأجنبية التي غالباً ما يعقدها البنك المركزي.

3-2 آفاق المرحلة القادمة

من خلال ما تقدم يتوقع حصول تغيرات كبيرة في هيكل القطاع المالي والمصرفي في العراق خلال المرحلة القادمة.

وقد حددت ورقة استراتيجية التنمية الوطنية للمدة 2005-2007 أولويات القطاع المالي بالآتي:

- أ- إعادة هيكليّة البنوك الحكومية وتقديم المساعدات الفنية لها وتعزيز قدراتها وتحديث أسلوب وصيغ عملها فنياً وتكنولوجياً.
- ب- خلق هيكل مستقل فاعل للبنك المركزي العراقي لتقديم الخدمات والإشراف على النظام المصرفي وإعادة تشكيلة في ضوء قانون إدارة الدولة.
- ج- تحديث وتطوير أساليب الدفع غير النقدي بما فيها خدمات التسوية المصرفية.
- د- تأسيس خدمات المقاصة الحديثة في البنك المركزي.
- هـ- دراسة وضع البنوك الحكومية وشركات التأمين بهدف عملية تقويتها وخصصتها.

3-4 الأنشطة الترويجية:

- أقامت الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية في إحدى تشكيلات وزارة الزراعة بترويج الفرص الاستثمارية للأفراد والشركات المحلية بالآتي:
- أولاً- بيع مجمعات للدواجن المستوردة من الخارج لإنتاج بيض المائدة، بسعة (75) ألف دجاجة لكل مجمع، والبالغ عددها (19) مجعاً.
- ثانياً- بيع (10) خطوط متكاملة (لتحضير وتعبئة التمور) تبلغ طاقة الخط الواحد (5) أطنان/يوم وجبة عمل واحدة.
- ثالثاً- تم بيع ثلاث مجازر إضافية وبطاقة (1000) طائر/ساعة تم تصنيعها بإبرام عقود مع المصنعين المحليين.
- رابعاً- بيع (45) خطاً للأقفاص الهرمية، صناعة محلية بطاقة (5) ألف دجاجة بياضة للخط الواحد مع خمسة عشر خط للتربية.
- خامساً- إبرام عدد من العقود مع القطاع الخاص على تصنيع معدات ومكائن زراعية مختلفة محلياً لغرض ترويج بيعها لاحقاً إلى المستفيدين من الفلاحين والمزارعين.
- سادساً- تصنيع معدات ثروة حيوانية ومكننة زراعية وتقانات ري ومستلزمات تربية النحل من خلال التعاقد مع القطاع الصناعي الخاص، وترويج بيعها على الفلاحين والمزارعين وبأسعار مدعومة.

ب-أعدت وزارة الزراعة دراسة عن مواقع الاستثمار الزراعي في الصحراء الغربية في شباط 2004 من أجل أن تكون دليل لهذه المواقع والتي هي من الأراضي الواعدة في المنطقة المذكورة، كما تم وضع خارطة موحدة لهذه المواقع. وقد تم الإعلان والترويج بوسائل الإعلام للفرص الاستثمارية المتوفرة لتشجيع الراغبين في الاستثمار ضمن المناطق المذكورة.

3-5 الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

أ-إن الدولة بما لديها من موارد مالية كبيرة تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في تطوير الموارد البشرية الآن ومستقبلاً من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وتأهيل وتدريب القوى العاملة وإقامة المؤسسات اللازمة لذلك بالإضافة إلى تأمين شبكة ضمان اجتماعي متكاملة للفئات الضعيفة من المجتمع العراقي والتي تتميز باتساع حجمها نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي والفقر والفاقة والدمار الذي لحق بالشعب العراقي.

ب-تعد الخدمات العامة للسكان والمتمثلة بتوفير مياه الشرب والصرف الصحي، والعناية الصحية وخدمات التعليم وخدمات الكهرباء، وغيرها وبخاصة في الزراعة من الخدمات الأساسية المفترض توفيرها من قبل الدولة، وذلك من أجل النهوض بواقعهم وتطوير مستوى معيشتهم. وقد تم تخصيص مبالغ ضخمة في خطط التنمية الاقتصادية لهذا الغرض، وفيما يأتي المؤشرات المتحققة في هذا المجال:

أولاً-أن نسبة الوحدات السكنية المجهزة بمياه الشرب في الريف عام 1988 قد بلغت (2، 4%) فقط وذلك لطبيعة حجم المستوطنات الريفية في العراق حيث وجد أن أكثر من (90%) منها لا يتجاوز عدد سكانها (750) نسمة.

ثانياً-أن مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين قد تباينت بين مناطق العراق المختلفة كما ونوعاً وما زالت بعض المناطق البعيدة أو النائية لا تتوفر فيها مؤسسات صحية وتفتقر للحدود الدنيا من الخدمات الصحية من الخدمات الصحية. وقد أظهرت إحدى الإحصاءات أن نسبة السكان في الريف الذين لا تتوفر لهم خدمات صحية تقدر بـ (10%) من مجموع السكان الريفيين.

ثالثاً-أن تقويم مستوى الخدمات التعليمية للمرحلتين الابتدائية والثانوية وعلى مستوى المناطق الحضرية والريفية يشير إلى أن مستوى هذه الخدمات في عام 1990 / 1991 يضاهاى المستوى الذي تحقق في المناطق الحضرية من

حيث مؤشرات (تلميذ/ معلم أو طالب/ مدرس)، (تلميذ/ شعبة أو طالب/ شعبة)، (تلميذ/ مدرسة أو طالب/ مدرسة).
 رابعاً- تم إيصال الكهرباء إلى أعماق الريف وأصبح الاعتماد عليها كثيراً في العملية الإنتاجية. ويلاحظ أن نسبة تجهيز المساكن في الريف بالكهرباء في عام 1988 قد بلغت (3، 92%)، كما ارتفعت نسب امتلاك الأسر الريفية للأجهزة الكهربائية، فعلى سبيل المثال بلغت في عام 1993 فيما يخص الثلاجة (91%) والتلفزيون (84%) ومبردة الهواء (63%). وأن نسبة الامتلاك هذه في الريف تعد مرتفعة مما يعكس التطور في مستوى المعيشة الذي حدث فيه.

ج- لأهمية التدريب الذي يعد أساسياً في التنمية البشرية الزراعية، ووسيلة ناجعة في تطوير مستوى أداء الموظفين، وتطوير أداء المؤسسات أو المنظمات الزراعية الحكومية وغير الحكومية، والذي يعد عنصر أساسياً في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة. فضلاً عن ذلك فإن التدريب يعد أحد أشكال وميادين الاستثمار في مجال تطوير العنصر البشري، مما ينبغي أن يحقق أهدافه. وهذا الموضوع احتل أولوية في اهتمامات وزارة الزراعة العراقية وشكل محوراً مهماً في نشاطات الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي ومراكزها التدريبية الزراعية الموجودة في بعض محافظات البلاد.
 أولاً- بلغ عدد الدورات التدريبية المنفذة في عام 2004 ما مجموعه (50) دورة وعدد المتدربين (1238) متدرباً، بضمنها (5) دورات أقيمت بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية وشملت (111) متدرباً.
 ثانياً- بلغ عدد الدورات التدريبية الفلاحية لنفس العام ما مجموعه (199) دورة تدريبية شارك بها (4577) متدرباً. وفي مجالات العمل الزراعية المختلفة.

ثالثاً- بلغ عدد الموفدين لغرض التدريب خارج العراق (178) موظفاً.
 رابعاً- بلغ عدد الموظفين الذين تم زجهم في دورات تدريبية داخلية في المؤسسات العلمية والبحثية داخل العراق لعام 2004 ما مجموعه (34) موظفاً.

3-6 أنشطة المعلومات:

في الوقت الحاضر تعد المعلومات والبيانات المتوفرة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي غير كافية لإجراء تحليل عميق للإنتاج الزراعي، واحتياجات التصنيع على المستويات

المختلفة، والتجارة المحلية وغير الرسمية وما إلى ذلك، ويعد نقص البيانات عقبة كأداء تعرقل إجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للفرص الاستثمارية. وتبذل وزارة الزراعة جهوداً حثيثة في توفير المعلومات والبيانات المطلوبة من قبل المستثمرين وأصحاب رؤساء الأموال عند طلبهم لغرض الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق. على أمل بناء قواعد للمعلومات في الأمد القريب إن شاء الله.

3-7 الخدمات المساندة:

إن النشاطات الزراعية المكملّة أو الساندة أو المساندة، والتي يطلق عليها عادة بالخدمات الزراعية كمفهوم وإصلاح تضم مجموعة واسعة وكبيرة من الأنشطة المهمة في القطاع الزراعي، أن مهمة تطوير وتوسيع هذه الأنشطة الحيوية يعتبر من المهمات الأساسية في القطاع الزراعي الذي ينبغي الاهتمام بها بشكل جدي. إن هذه الخدمات المجانية التي تقدمها وتشرف عليها الدولة في العراق قد تقلصت بعد الثمانينات من خلال الإجراءات الإدارية الهادفة إلى تقليص حجم الجهاز الإداري. وتقلصت أيضاً في التسعينات بسبب الحصار، وفي السنوات الأولى من القرن الحالي بسبب الحرب. وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود تبذل لغرض تفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل المتغيرات التي حدثت بعد نيسان 2003 بالاتجاه إلى اقتصاد السوق. وتنشيط دور القطاع الخاص.

3-8 الحوافز التشجيعية

3-8-1 الامتيازات

يحصل المستثمرون في المشاريع والشركات الزراعية المؤسسة بمقتضى أحكام قانون الشركات الزراعية المساهمة رقم 116 لسنة 1980 على الامتيازات التالية:

أ- الحصول على القروض من المصرف الزراعي التعاوني لتحقيق أغراضها الزراعية وبالطريقة التي يراها المصرف مناسبة لتسليف تلك الشركات.

ب- الحصول على الامتيازات الممنوحة للمشاريع الصناعية بموجب قانون تنظيم الاستثمار الصناعي رقم 115 لسنة 1982 في حقل التسهيلات والإعفاءات والضمانات وأية امتيازات أخرى وذلك استناداً إلى المادة (17) من قانون الشركات الزراعية المساهمة رقم 116 لسنة 1980 والتي أشارت إلى خضوع النشاط الصناعي لتلك الشركات إلى أحكام قانون تنظيم الاستثمار الصناعي رقم 115 لسنة 1982.

3-8-2 الإعفاءات والضمانات

تتمتع الشركات الزراعية المساهمة المؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون بالإعفاءات التالية:

أ-الإعفاء من ضريبة الدخل على الأرباح التي تحققها الشركة الزراعية ويسري هذا الإعفاء أيضاً على أرباحها الموزعة على المساهمين فيها.
ب-الإعفاء من بدل الإيجار للأراضي الزراعية المخصصة للشركات الزراعية المساهمة المختلطة استثناءً من أحكام القوانين المرعية وشمول الشركات الزراعية المساهمة الخاصة بهذا الإعفاء للسنوات الثلاث الأولى من تاريخ التعاقد.

ج-الإعفاء من رسم الطابع ورسم الرهن والتسجيل في دوائر التسجيل العقاري أو الكتاب العدول الواردة في المادة التاسعة عشرة من قانون المصرف الزراعي التعاوني رقم 100 لسنة 1974 المعدل وذلك عند قيام الشركة برهن العقارات أو المكائن والآلات الزراعية لضمان ديون المصرف.

د-إذا اقتضت المصلحة العامة فلوزير الزراعة إصدار قرار بإنهاء عقد الإيجار واسترداد الأرض وتعويض المستأجر عن الأضرار التي إصابته وتملك المغروسات والمنشآت التي أحدثتها بقيمتها قائمة مقدرة وفق أحكام هذا القانون.

4-الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

أ-تشجيع النشاط الخاص الزراعي للدخول في نشاطات جديدة كبعض حلقات الإنتاج الحيواني وخدمات الوقاية والتدريب والإرشاد ووفق القوانين والإجراءات القائمة والدائمة لهذا النشاط، وتشجيع تأسيس شركات الإنتاج الزراعي للإنتاج والخدمات الموسع.

ب-إجراء تقييم اقتصادي لتأجير الأراضي وفق القوانين النافذة وبخاصة قانون 35 لسنة 1983 من قبل الدوائر المختصة بهدف تحديد كفاءة الأداء والوقوف على مجالات التطور في إدخال التقنيات الحديثة، ومدى الالتزام بضوابط وشروط التعاقد سنوياً.

ج-قيام وزارة الزراعة بتطوير الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحقيق زيادة في الإنتاجية الزراعية للنشاط الزراعي الخاص، عبر برامج مشتركة تعد لهذا الغرض مع

القطاع الحكومي، ومن خلال التدريب والإرشاد في المراكز التدريبية أو في مراكز تدريبية خاصة.

د-قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة بتنظيم النشاط الخاص الزراعي وفق القوانين والإجراءات المنظمة له من أجل إيجاد صيغ عملية واضحة لتطويره وتعميق دوره في التنمية الزراعية كذلك شموله بخطط التنمية القومية ومتابعة أنشطته بما يتناسب وحجمه في النشاط الاقتصادي وما يستلزم ذلك من أسس إحصائية وبيانية عن هذا النشاط.

هـ-متابعة تنفيذ السياسات المتعلقة بخدمات التجهيز والإنتاج والتسويق ووضع البرامج المناسبة للتنسيق بين السياسات من قبل وزارة الزراعة، بما يضع النشاط الخاص تحت سقف الخطط المركزية وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتجنب هذا النشاط من تحقيق أرباح هامشية ليست ذات صلة بتطوير الإنتاجية الزراعية.

و-الاستمرار بدعم وتطوير نشاط التعاون الزراعي إلى جانب الأنماط الزراعية الأخرى لاستثمار الأراضي الزراعية وتميئتها وفق الوسائل العلمية الحديثة.

ز-إعادة النظر بالحيازة الزراعية أنسجماً مع الطلب الكبير والمتزايد على الإنتاج الزراعي والارتفاع بمستوى الأجور والدخل والنقص بالمقابل في اليد العاملة، على أن يكون ذلك وفق موازنة علمية ودقيقة تتماشى مع مستويات الدخل المتحققة للمنتج مراعين نوعية وطبيعة الإنتاج المحصولي والرقعة الزراعية المستغلة بالمحصول مع الأخذ بنظر الاعتبار استخدام وسائل ومستلزمات الإنتاج الحديثة.

5-التجارب القطرية الرائدة لمهام القطاع الخاص في المجالات الزراعية المختلفة:

5-1 تجربة المتفرغين الزراعيين:

أ-يعد التفرغ الزراعي الذي صدر بموجب القانون (732) لسنة 1980 والقرار (350) لسنة 1985 تشريعاً قانونياً شرع استثناء من أحكام القوانين والقرارات سارية المفعول الخاصة بالإيجار أو التعاقد أو التوزيع، ويهدف هذا الاستثناء التشريعي إلى تخصيص مساحات من الأراضي الزراعية لخريجي الكليات والمعاهد والثانويات الزراعية وكليات الطب البيطري ومعاهد الصحة الحيوانية، باعتبار أن هذه الشريحة تعد من الناحية الفنية والعلمية أكثر تأهيلاً من بقية ممتنهي الزراعة، ولا تتجاوز هذه المساحات ضعف الحد الأعلى لمساحة وحدة التوزيع من أراضي الإصلاح الزراعي.

ب-ويهدف هذا التمييز التشريعي إلى قيام المتفرغين بإنشاء مشاريع تأخذ بالأساليب الزراعية العلمية المتطورة بمعنى ألا تكون تقليدية في وسائل إنتاجها ولا في أسلوب إدارتها، وألا تشايح الأنماط الإنتاجية المتخلفة السائدة في الريف، وضرورة تمييزها

بكونها تهدف إلى تنمية الثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ضمن إطار خطط الوزارة الاستثمارية، وأن تكون تلك الوحدات مشاريع استثمارية ناجحة ومراكز إشعاع علمية وإرشادية يحتذى بها للآخرين من الفلاحين والمزارعين. وبالتالي تفعيل مساهمة المتفرغين في تحريك المجتمع الريفي عموماً وتحويل مجتمع المزارعين في العراق على وجه الخصوص نحو هدف التوجه العلمي بالزراعة من ممتهين لها إلى فلاحين أي إلى مستوى الفلاح القادر على استخدام التقانات العلمية الحديثة والتعامل معها بفاعلية وكفاءة.

ج- بلغ إجمالي عدد المتفرغين الزراعيين وفق آخر مسح أعد في عام 2002 قبل الحرب ووفق القانون (732) لسنة 1980 والقرار (350) لسنة 1985 بعدد (3893) متفرغاً وبمساحة إجمالية (153636) دونماً، ما يعادل (38409) هكتاراً بمعدل حيازة (5)، (39) دونم، أي (9، 9) هكتاراً لكل متفرغ.

يشكل المتفرغون على وفق القانون (732) لسنة 1980 (3، 25%)، في حين يمثل المتفرغون على وفق القرار (350) لسنة 1985 نسبة (4، 75%) من إجمالي عدد المتفرغين.

د- إن نسبة الإناث من المتفرغين الزراعيين قد بلغت (1، 14%)، وأن أعلى نسبة تحصيل دراسي بينهم كانت لخريجي الكليات حيث بلغت (39%)، وأن (4، 83%) من أراضي المتفرغين تقع في النواحي، وأن (7، 68%) من المتفرغين على القرار (350) لسنة 1985 تقل مساحة أراضيهم عن (50) دونماً أي (5، 12) هكتاراً، بينما كانت (6، 87%) من أراضي المتفرغين وفق القرار (732) لسنة 1980 تقل مساحة أراضيهم عن (40) دونماً، أي (10) هكتارات.

هـ- شكل التوفير الشخصي (التمويل الذاتي) نسبة (3، 86%) من تمويل العمليات الزراعية لمجموع المتفرغين. وأن (3، 74%) من المتفرغين لا تتوفر لديهم الآلات الزراعية، وأن (5، 76%) منهم ليس لديهم مشروع منتج أو قيد الإنتاج في الثروة الحيوانية. وأن (3، 6%) منهم فقط لديه منحل، وأن (7، 67%) من المتفرغين لا يعتمدون على السجلات في تثبيت التكاليف. وأن ما يقارب من (7، 77%) من المتفرغين لديهم مشكلات ومعوقات في العمل.

رغم ذلك فإن (6، 92%) من المتفرغين لديهم الرغبة في الاستمرار بالعمل الزراعي

2-5 مشروع القرى العصرية الزراعية:

لغرض المساهمة في حل جزء من مشكلة البطالة السائدة في صفوف خريجي الكليات والمعاهد الزراعية وكليات الطب البيطري واستثمار طاقاتهم في زيادة الرقعة الزراعية

بإضافة أراضٍ مستصلحة جديدة باشرت وزارة الزراعة بتنفيذ مشروعاً رائداً لاستثمار المناطق الصحراوية على غرار ما هو موجود في بعض البلدان العربية ومنها جمهورية مصر العربية، يتضمن المشروع إنشاء (26) قرية عصرية في أنحاء البلاد كمرحلة أولى يتم تنفيذها خلال السنوات الثلاث القادمة. ويعتمد المشروع على المؤشرات التالية:

أ- تأجير الخريجين المذكورين آنفاً أراضٍ زراعية صحراوية (يتم استصلاحها) بحدود 40 دونماً لكل خريج (بضمنها حفر بئر وتجهيز مولدة سعة 60 K.V. A) مع بناءً وحدة سكنية له في قرية جديدة عصرية (100 دار لكل قرية) يتم إنشاؤها لهم، ويتم استرداد (20%) من كلفها على شكل أقساط سنوية بدون فائدة بعد سماح مدته (4) سنوات.

ب- إعطاؤهم دعماً كاملاً في السنة الأولى من أجل البدء في استثمار الأرض يتمثل بمنح الخريج مبلغاً مقداره (100) ألف دينار (** شهرياً (لمدة سنة واحدة) مع تجهيزهم بالمستلزمات الزراعية مثل البذور والأسمدة والمبيدات والمكائن بأسعارها المقررة مع إعطائهم أولوية في التجهيز.

ج- منح الخريج قرض من خلال المصرف الزراعي بمبلغ (300، 36) مليون دينار بفائدة لا تتجاوز (1%) لشراء وتنفيذ شبكة ري بالتنقيط وإنفاق بلاستيكية ومنظومة بالرش ثابتة مع قاعة دواجن. مع تجهيز الخريج ببقرة حامل واستيفاء ثمنها بالتقسيط على مدار خمس سنوات.

د- تبلغ التكلفة التقديرية الكلية للمجمع الواحد كالاتي: المبلغ (مليون دينار) أولاً- التكاليف المباشرة:

- 1- بنى تحتية (دار 20 مليون دينار، حفر بئر مع مضخة وملحقاتها 12 مليون دينار، استصلاح 40 دونماً 750، 1 مليون دينار، مولدة 9 ملايين دينار).
 - 2- رواتب شهرية لـ 100 خريج لسنة واحدة
- (لحين تحقق الإنتاج)

120

ثانياً - التكاليف الأخرى لإنشاء البنى التحتية للقرية.
(مدرسة، وحدة صحية، مكتب شرطة، جامع، مركز اجتماعي، محطة تصفية مياه، سوق، دائرة كهرباء، محطة وقود،

* (تقريباً 69) دولار حيث سعر صرف الدولار حالياً 1450 دينار.

605 مسيح، كراج، منتزه، مصرف، مجموعة دكاكين، طرق).

5000 المجموع الكلي للقرية الواحدة

(يضاف إليها 10% متغيرات أسعار، أي 500 مليون دينار).

هـ- وبذلك تبلغ التكلفة التقديرية الكلية لإنشاء (26) مجمعاً مقترحاً في المحافظات 130,000,000,000 دينار (مائة وثلاثون مليار دينار) على مدى ثلاث سنوات. ويضاف إليها 10% متغيرات للأسعار أي (13) مليار دينار، وبذلك تبلغ التكلفة الكلية (143) مليار دينار.

و- يتم تنفيذ هذا المشروع من قبل وزارة الزراعة بالتعاون مع الوزارات الأخرى: الموارد المائية، الداخلية، التربية، البلديات، شؤون المحافظات، النفط، وزارة الكهرباء.

3-5 برنامج إعادة تشغيل مشاريع الدواجن:

أ- يعد قطاع الدواجن أحد القطاعات الإنتاجية المهمة في العراق، حيث شكلت قيمة مبيعاته حوالي (17%) من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي كمعدل للمدة (1980 - 1989) ومع ازدياد أهمية هذا القطاع بقي مرتبطاً بحركة السوق العالمية وذلك لاعتماده على هذا السوق في توفير مستلزماته الأساسية كبيض التفقيس والأعلاف واللقاحات وغيرها.

ب- لقد أوقفت ظروف الحصار المفروض على العراق في آب 1990 أغلب المشاريع الإنتاجية في قطاع الدواجن عن العمل مما أثر على الكميات المنتجة من لحم الدجاج وبيض المائدة وبالتالي انخفاض عرضها في السوق المحلي بشكل كبير بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها ' مما اضطر بمنتجي الدواجن حيث غادر عدد كبير منهم هذا القطاع وتوقف عن الإنتاج، كما أدى انخفاض عرض منتجات الدواجن إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير مما انعكس سلباً على رفاهية المستهلك.

ج- بعد ثماني سنوات من الحصار أقدمت وزارة الزراعة على خطوة مهمة أسمتها (برنامج إعادة تشغيل مشاريع الدواجن)، لتوفير لحوم الدجاج وبيض المائدة وقد كان من الصعب جداً تحقيق مثل هذا البرنامج قبل هذا الوقت وذلك لسبب رئيسي ومهم وهو إن أعلاف الدواجن تتكون بنسبة (70%) من الحبوب، ومنها الداخلة في البطاقة التموينية كغذاء للإنسان العراقي المعاصر، ومن هذه الحبوب الشعير والذرة الصفراء إضافة إلى مواد مستوردة أخرى تمثل (30%) من علفة الدجاج، ولا يخفى صعوبة توريد مثل هذه المواد وكذلك المواد البيطرية التي تقي الحيوانات من الهلاك، بسبب ظروف الحصار المفروض على البلد. إلا أنه بسبب التوسع الكبير في إنتاج محصول الذرة الصفراء والمحاصيل العلفية الأخرى كالذرة البيضاء والقمح الشليمي وتوفر

فرص الاستيراد المخصصة للمستلزمات الخاصة بصناعة الدواجن (التي أمكن تأمينها لاحقاً عن طريق الاستيراد من خلال تنفيذ مذكرة التفاهم) لهذه الأسباب مجتمعة توفرت الفرص الواضحة لتطبيق البرنامج والمضي في تنفيذه من غير تردد. وقد تم تسويق أول وجبة من الدجاج الحي إلى المجازر بتاريخ 1998/4/1 لغرض جزرها، وتم توزيع أول وجبة من الدجاج المجزور المجمد إلى المواطنين بتاريخ 1998/4/4، وتم استلام أول وجبة بيض مائدة بتاريخ 1998/9/15 حيث ضخت الكميات المنتجة إلى الأسواق المحلية.

هـ- إن سعر الكيلو غرام الواحد من الدجاج المجمد المطروح في الأسواق المحلية (السعر التجاري) عند بدأ تنفيذ البرنامج تراوح ما بين (2500 - 3000) دينار خاضعاً للتغيرات في الوضع الاقتصادي في ظل الحصار. في حين تم السيطرة على ذلك بعد تنفيذ البرنامج من خلال تزايد الكميات المطروحة شهرياً إلى السوق المحلية عبر الوكلاء والأسواق المركزية والتعاونية إضافة إلى البيع المباشر، وثبات سعره بـ (1290) دينار إلى الجهات المسوقة بالجملة و(1350) دينار واصلًا إلى المستهلك وحتى عام 2003.

4-5 صندوق قروض صغار الفلاحين:

أ-تم تأسيس صندوق لإقراض صغار الفلاحين بتاريخ 2004/6/8 وقد أُلّف مجلس لإدارة نشاط الصندوق برئاسة السيدة الوزير وعضوية كل من السادة:

-مدير عام دائرة الموازنة / وزارة المالية.

-مدير عام المصرف الزراعي التعاوني / وزارة المالية.

-مدير عام الدائرة الإدارية والمالية / وزارة الزراعة.

-مدير الدائرة القانونية في البنك المركزي.

ب-أقرضت الجهة المانحة مبلغ قدره عشرة ملايين دولار أودع لدى المصرف الزراعي التعاوني مخصصة للمحافظات الجنوبية (البصرة - ميسان - ذي قار - المثنى) لتوفير المساعدات المالية على شكل قروض زراعية قصيرة الأمد تمكنهم من حل مشاكلهم الآنية لغرض الاستمرار بعملية الإنتاج الزراعي.

ج-تمنح القروض للأغراض الآتية:

-تشغيل حقول فروج اللحم.

-زراعة الخضراوات المحمية.

-زراعة المحاصيل الحقلية.

-خدمة وإدامة البساتين.

د-يمنح القرض بكفالة موظفين اثنين مستمرين في الخدمة لا تقل خدمة كل منهما عن خمس سنوات للقروض التي لا تتجاوز مليون دينار. أما القروض التي تزيد على مليوني دينار وكحد أعلى خمسة ملايين دينار فتوثق بأحد الضمانات العقارية المعمول بها من قبل المصرف الزراعي التعاوني.

هـ-شكلت لجان فنية للكشف على المشاريع الزراعية المراد تمويلها على الشكل الآتي:

-مدير الزراعة في المحافظة المعنية رئيساً.

-مدير فرع المصرف الزراعي التعاوني في المحافظة - عضواً.

-مسؤول قسم الأراضي في مديرية الزراعة في المحافظة - عضواً.

-موظف مختص بالنشاط في مديرية الزراعة في المحافظة - عضواً.

-موظف التسليف في فرع المصرف الزراعي التعاوني في المحافظة عضواً.

و-وزعت مبالغ القرض على المحافظات الجنوبية وفق مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وقد تم التوصل إلى تخصيص (25%) من إجمالي القرض الممنوح إلى المصرف الزراعي في محافظة البصرة و(20%) لكل من محافظة (المنثى، ذي قار، وميسان) وإبقاء (15%) من القرض كاحتياطي.

ز-توزيع تخصيصات المحافظات حسب الأغراض الزراعية الآتية:

25% من المبالغ المخصصة إلى كل محافظة لأغراض تربية فروج اللحم.

75% منها لأغراض الإنتاج النباتي على ألا يتجاوز مبلغ القرض لكل مستفيد ثلاثة ملايين دينار.

ح-قرر المجلس تحديد القروض التي يتم منحها للفلاحين وصغار الملاك كما يأتي:

-خضراوات محمية وخضراوات صيفية (70%) من إجمالي كلف العمليات الزراعية.

-المحاصيل الأخرى (50%) من إجمالي كلف العمليات الزراعية.

-تربية فروج اللحم (50%) من إجمالي كلف تشغيل المشروع وفق الطاقة التشغيلية له.

ط-تمت زيادة رأس المال المخصص للقروض بإضافة مبلغ (5، 7) مليون دولار [أي ما يعادل (025، 11) أحد عشر ملياراً وخمسة وعشرين مليون دينار] من ميزانية الحكومة العراقية لتوزيعها على المحافظات الأخرى، عدا محافظات إقليم كردستان بحيث يخصص مليار دينار لكل محافظة.

ي-بدأ الصندوق برنامجه بالإقراض من تاريخ 2004/10/24 بتسليف الفلاحين وصغار الملاكين القروض المطلوبة وحسب الخطة الموضوعة لهذا الغرض. حيث

بلغ عدد معاملات الإقراض حتى 2005/3/23 ما مجموعه (4676) معاملة والمبالغ المسلفة ما مجموعه (4، 5) مليار دينار .

ك-قررت إدارة الصندوق بتاريخ 2004/12/16 زيادة تكلفة المساهمة في القروض التي تم منحها للفلاحين وصغار الملاك بما يعادل (80%) من إجمالي التكاليف الزراعية وتشغيل مشاريع فروج اللحم بدلاً من النسبة السابقة المعمول بها وهي (50%) من إجمالي التكاليف، على ألا تشمل السلف المقررة سابقاً، وذلك لغرض تشجيع الفلاحين والمزارعين على تقديم طلباتهم لغرض الإقراض والاستفادة من هذه الفرصة من أجل دعم وزيادة الإنتاج الزراعي في القطر .

ل-قرر مجلس إدارة صندوق قروض صغار الفلاحين والمزارعين بجلسته المنعقدة يوم 2005/1/5 زيادة مساحة العقود إلى (100) دونم للمزارعين الراغبين بالإقراض بالضوابط والتعليمات السابقة، على ألا يزيد الحد الأعلى للقرض على ثلاثة ملايين دينار، عدا القروض الخاصة بالخضر المحمية وتربية فروج اللحم فيكون الحد الأعلى للقرض خمسة ملايين دينار بدلاً من ثلاثة ملايين دينار .

جدول رقم (1): المشاريع الزراعية التي تمت خصصتها وحسب مجالاتها للمدة من 2000-87

1- مشاريع الدواجن (بيع)			
بيض المائدة	بيض التفقيس	مجازر دواجن كبرى	معامل علف
21	9	9	15
2- مشاريع أبقار وأغنام (بيع)			
محطات تربية حيوان	مجازر حيوانات كبيرة	محطات الأبقار الكبرى	
4	3	13	
3 - مشاريع أسماك (بيع)			
مزارع سمكية	العدد		
		2	
4- بيوت زجاجية وبلاستيكية (تأجير)			
بيوت زجاجية		بيوت بلاستيكية	
العدد	2	العدد	1
عدد البيوت	45	عدد البيوت	140
المساحة	74 هكتاراً	المساحة	7.5 هكتار
5- مشاريع بستنة (بيع)			

محطة بستته	مشاتل	واحات صحراوية
11	12	25
6- خزن مبرد ومجمد (بيع)		
مبرد	مجمد	ثنائي الغرض
101550 طن	17985 طن	38958 طن
المجموع		
158493 طن		
7- مزارع دولة (تأجير)		
العدد (21)	المساحة المؤجرة (40)	ألف هكتار تقريباً
مزارع (المسيب، الناي، الدبوني، الصويرة) أجرت كوحدة واحدة لكونها مساحة استثمارية كبيرة.		

جدول رقم (2): كشف بالمخازن المبردة والمجمدة والثنائية حتى 2002/12/31

عدد الإجازات		عدد الإجازات تحت التأسيس				عدد شهادات الإجاز المنفذة			
الكلية	الإجازات الكلية (الملغاة)	العدد	مبرد / طن	مجمد / طن	ثنائي / طن	العدد	مبرد / طن	مجمد / طن	ثنائي / طن
366	71	207	18375	9103	48639	88	42358	3228	17676
المجموع			161399				63262		

جدول رقم (3): عقود التصنيع المحلي للمستلزمات الزراعية حتى 2002/12/31

القطاع	المستلزمات	عدد العقود	المبلغ	النسبة المئوية
الخاص	الثروة الحيوانية	36	7,203,741,000	90, 77%
	تربية النحل	6	53,262,500	57, 0%
	تقانات الري الحديثة	3	251,750,000	72, 2%
	المكننة الزراعية	28	1,729,112,500	71, 18%
المجموع		73	9,237,866,000	100, 78%
الحكومي	المكننة الزراعية	4	2,585,566,000	86, 21%
المجموع الكلي		77	823,432,000	100, 11%

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي - المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، عدد خاص، بغداد 2003.
- 2- البنك المركزي العراقي - دليل الاستثمار العربي في العراق، بغداد 1987.
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2001، بغداد 2002.
- 4- وزارة الزراعة - التقرير السنوي للهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية لعام 2004، بغداد 2005.
- 5- وزارة الزراعة - التقرير السنوي للهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية لعام 2002، بغداد 2003.
- 6- وزارة التخطيط - النشاط الزراعي الخاص ودوره في التنمية الزراعية، بغداد 1986.
- 7- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - إستراتيجية التنمية الوطنية 2005 - 2007، مطبوعات جريدة النهضة، بغداد تشرين الأول 2004.
- 8- د. محمد سعد عبد القادر ود. رافد عبد الكريم حسين - التقرير القطري للتنمية الزراعية في العراق عام 2001، بغداد 2002.
- 9- د. محمد سعد عبد القادر محمود ود. عبد الوهاب محمد محمود العاني - مدى تقبل السوق المحلية للزيادة في سعر كيلو غرام الدجاج المجزور والمجمد المدعوم، بغداد تشرين الثاني 2002.
- 10- عماد محمد عبد الرحمن - تقويم تجربة المتفرغين الزراعيين في العراق، دراسة غير منشورة، بغداد 2005.

قطرية قطر

**معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع
الخاص القطري في التنمية الزراعية وسبل
تطورها**

إعداد

**ناهد عبد الله الخلف - عصام الدين محمد السيد عبد الرحمن
وزارة الشؤون البلدية والزراعة**

أولاً - مقدمة:

تقع دولة قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وهي عبارة عن شبه جزيرة تبلغ مساحتها الكلية بما فيها الجزر 11493 كم، ويتصف سطحها بأنة شبه منبسط بوجه عام باستثناء بعض الهضاب قليلة الارتفاع وبعض المنخفضات (الروض) التي تتجمع فيها الأمطار.

مناخ دولة قطر صحراوي يتميز بصيف حار يمتد من يونيو حتى منتصف سبتمبر مما يؤثر سلباً على نمو النباتات ويفرض جهداً حاداً على أجهزة تنفسها وبالتالي يؤثر على اختيار المحاصيل وعلى النشاط البشري. أما الشتاء فهو دافئ مع قليل من الأمطار ويمتد من ديسمبر حتى نهاية فبراير.

يوجد اختلاف ملحوظ في الرطوبة النسبية طول السنة مع حدوث أقصى نسب الرطوبة والتي تزيد عن 90% في معظم الأماكن. وتبلغ أعلى معدلات التبخر في شهر يونيو عندما يصل التبخر الحوضي إلى ما يقرب 20 ملليمتر في اليوم، وتبدأ هذه المعدلات في الانخفاض بعد شهر يونيو مع ازدياد الرطوبة النسبية وانخفاض سرعة الرياح بحيث تحدث أدنى مستويات التبخر وهي 2-4 ملليمتر في اليوم في شهري ديسمبر ويناير.

وفي الواحات نجد أن سرعة الرياح المنخفضة ونسبة الرطوبة المرتفعة يخفضان التبخر بحوالي الثلث بالمقارنة مع المواقع الصحراوية. والرياح السائدة في قطر تهب في اتجاه شرقي / غربي وهناك رياح جنوبية / جنوبية شرقية تهب في شهر فبراير، وفي كثير من الأحيان تعود الرياح التي تهب بسرعة عالية بالضرر على المحاصيل وتؤثر على أداء رشاشات الري.

لا توجد مياه سطحية مستدامة في دولة قطر، وتعتبر المياه الجوفية هي المصدر الوحيد للمياه الطبيعية، ويتكون الحوض الجوفي من مياه الأمطار من خلال البرك والمماسك المائية بأرض المنخفضات (الروض).

تعتبر منطقة المياه الجوفية الشمالية أهم مصدر للمياه في قطر حيث يقدر مخزونها بحوالي 250 مليون متر مكعب وملوحتها تتراوح ما بين 400 إلى 2000 جزء من المليون. أما المنطقة الجنوبية فنجد أن احتياطي المياه العذبة غير كبير وذو نوعية ضعيفة وتتراوح ملوحتها من 3000 إلى 6000 جزء من المليون.

1-1: الإنتاج الزراعي ومدى مساهمته في الإنتاج القومي:

بالرغم من أن القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية وذلك لدوره في تأمين الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي ما زالت محدودة حيث إنها لا تزيد عن 0.5%، ويعود ذلك إلى عدم توفر التربة الخصبة وندرة المياه الصالحة للزراعة وعدم ملائمة الظروف المناخية مما يعوق التنمية الأفقية والرأسية. وتشير البيانات الإحصائية الزراعية لعام 2002 أن إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني 318522 مليون ريال تقريباً بلغت قيمة الإنتاج النباتي منه نحو 92264 ألف ريال ما يعادل 29% من المجموعة، وشكلت قيمة الخضراوات 13.93% ثم الفاكهة التمر بنحو 7.53%، الأعلاف الخضراء 5.49% وأخيراً الحبوب 2.02%. أما بالنسبة لكل الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني فقد احتلت اللحوم المركز الأول إذ بلغت قيمتها 27.04% من قيمة الإنتاج الزراعي، الألبان ومنتجاتها 21.77%، الأسماك 15.95%، البيض 6.27%. ويلاحظ أن إجمالي قيمة المنتجات الزراعية في عام 2002م والبالغة نحو 319 مليون ريال قطري أقل من قيمتها في عام 1998 والتي وصلت إلى حوالي 435 مليون ريال قطري.

جدول رقم (1) يوضح التوزيع النسبي لقيمة الإنتاج الزراعي لعام 2002.

استخدامات الأراضي الزراعية:

القطاع النباتي:

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في دولة قطر حوالي 650 ألف دونم (ما يعادل 7.5% من المساحة الكلية). تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في دولة قطر حوالي 650 ألف دونم (ما يعادل 7.5% من المساحة الكلية). بلغ إجمالي المساحة الكلية للمزارع المسجلة 413873 دونم (1192 مزرعة) في عام 2002.

وبلغ عدد المزارع النشطة 927 مزرعة في نفس العام. وقد بلغت المساحة المحصولية في هذه المزارع النشطة 64639 دونم تمثل مجموعة محاصيل الخضار 21% منها ومجموعة الفاكهة 27% ومجموعة الحبوب 26% ومجموعة الأعلاف الخضراء 26%.

الجدول رقم (2) يوضح استخدامات الأراضي الزراعية خلال الفترة 98-2002، ويلاحظ فيه الانخفاض الكبير في درجة التكتيف المزروعي والذي كان يبلغ 50% في العام 98م وبلغ 29% في عام 2002م.

تتراوح مساحة المزارع المسجلة بين أقل من 10 دونمات إلى أكثر من 1500 دونم للمزرعة الواحدة. والجدول رقم (3) يوضح توزيع أحجام المزارع النشطة من هذه المزارع المسجلة.

يلاحظ من الجدول أن المزارع الصغيرة التي تقل مساحتها عن 10 دونمات يبلغ عددها 41 مزرعة لا تتعدى مساحتها نحو 0.06% فقط من إجمالي مساحات المزارع النشطة. وأن المزارع التي تتراوح مساحتها بين 100 دونم أقل من 200 دونم أي ما يعادل 6.49% من إجمالي مساحات المزارع النشطة هي الأكثر عدداً إذ يبلغ عددها 168 مزرعة. ونجد كذلك أن المزارع الكبيرة (أكثر من 500 دونم) تشغل نحو 72.72% من إجمالي مساحة المزارع النشطة والتي يبلغ عددها 174 مزرعة.

تتسم التركيبة المحصولية في دولة قطر بالتركيز على زراعة الفاكهة والتمور والحبوب والخضراوات والأعلاف الخضراء. الجدول رقم (4) يوضح المساحة المحصولية خلال (98-2002) والذي يبين الانخفاض في مساحة هذه المحاصيل من 101166 دونم إلى 64639 دونم خلال نفس السنوات.

تحتل المساحة المحصولية للفاكهة والتمور المرتبة الأولى إذ تبلغ مساحتها (17156 دونم) أي ما يعادل 26.54% من جملة المساحة المحصولية لعام 98 (النخيل 14638 دونم، الموالح 1405 دونم) وقد انخفضت مساحة الفاكهة والتمور من 26481 دونم في عام 98 إلى 17156 دونم عام 2002. وتقدر مساحة النخيل بنحو 85.32% من مساحة المجموعة. وبالنسبة للإنتاج فقد انخفض من 18177 طن في عام 98 إلى 15507 طن عام 2002. وقد حظيت التمور بأعلى زيادة في الإنتاج فقد بلغ 16409 طن في عام 98 بينما كان إنتاج الفاكهة 662 طن. وهذا يرجع إلى مقدرة التمور على تحمل المناخ والظروف الطبيعية السائدة بالإضافة إلى سهولة رعايتها.

أما بالنسبة لمجموعة الحبوب فهي تحتل المركز الثاني بعد الفاكهة والتمور من حيث المساحة المحصولية التي تبلغ (16979 دونم) أي ما يعادل 26.27% من جملة المساحة المحصولية، وشهدت انخفاض طفيف خلال السنوات (98-2002م) إذ تراوحت بين 16979-17134 دونم. ويشغل الشعير أكبر مساحة تبلغ 12951 دونم. من جهة أخرى نجد أن إنتاج مجموعة الحبوب شهد زيادة ملحوظة خلال السنوات (98-2002م) إذ أنه كان 5750 طن وبلغ 7130 طن.

مجموعة الأعلاف احتلت ما يعادل 25.82% (16690 دونم) من إجمالي المساحة المحصولية في عام 2002، وقد كانت هذه المساحة 27441 دونم في عام 98م. ويحتل البرسيم 52.09% من مساحة المجموعة والباقي تشغله الأنواع الأخرى من الأعلاف. انخفض إنتاج الأعلاف خلال الأعوام (98 - 2002) من 251737 - 137870 طن. أما في المركز الأخير فقد جاءت مجموعة الخضراوات والتي تشكل مساحتها 13814 دونم أي ما يعادل 21.37% من جملة المساحة المحصولية وقد انخفضت هذه المساحة عما

كانت عليه في العام 98 حيث كانت تبلغ 27441 دونم. انخفض إنتاج الخضراوات بشكل كبير جداً خلال السنوات (98 - 2002) فتراوح بين 43255 طن - 28658 طن. وتحتل الطماطم أكبر مساحة بالنسبة للمجموعة 1974 دونم وإنتاجه 6548 طن.

1-2: مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية:

يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في العملية الإنتاجية حيث تؤول معظم مزارع الإنتاج الزراعي والحيواني بدولة قطر للملكية الخاصة، كما يساهم القطاع الخاص في عدد من الشركات المشتركة مع القطاع العام والشركات والهيئات العربية.

المزارع الخاصة:

تؤول معظم الاستثمارات الزراعية في دولة قطر إلى الملكية الخاصة. وتوزع الدولة الأراضي الزراعية كحيازات إلى المواطنين مقابل إيجار رمزي وفق شروط وضوابط محددة ولآجال طويلة، وتحفظ الدولة لنفسها بحق الملكية. ويبلغ عدد المزارع الموزعة حسب إحصائيات عام 2002م حوالي 1192 مزرعة يمتلك معظمها القطاع الخاص، وتتراوح مساحة المزارع بين أقل من 10 دونمات إلى أكثر من 1500 دونم وتسهم بمعظم إنتاج الدولة من الخضراوات والفاكهة.

الشركات المشتركة:

في إطار جهود الدولة الرامية إلى تنمية وتطوير القطاع الزراعي فقد عملت الدولة في عقد الثمانينيات والتسعينات على إنشاء عدد من شركات الإنتاج الزراعي والحيواني بالشراكة مع القطاع الخاص والشركات والهيئات الزراعية العربية، والشركات هي:

الشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن:

تأسست عام 1984 بهدف توفير لحوم الدواجن ومنتجات البيض وإنشاء مزارع لإنتاج الدواجن وأعلافها، ويبلغ رأسمال الشركة 113 مليون ريال قطري، تساهم فيه الدولة بحوالي 40% والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بنسبة 60%.

الشركة العربية القطرية لإنتاج الألبان:

تأسست عام 1986 بهدف إنتاج وتصنيع الألبان والعصائر والجبن وزراعة الأعلاف اللازمة لتغذية الأبقار الخاصة بالشركة. ويبلغ رأسمال الشركة 86 مليون ريال قطري تساهم فيه كل من حكومة دولة قطر بنسبة 36% والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بنسبة 48% ومؤسسة الخليج للاستثمار بنسبة 16%.

الشركة الوطنية للتصنيع والتسويق الغذائي والزراعي:

تأسست عام 1997 بهدف تجميع المنتجات الغذائية وتعبئتها وتسويقها وتصدير الفائض عن السوق المحلية منها، ويبلغ رأسمال الشركة 10 ملايين ريال وتساهم فيها وزارة

الشئون البلدية والزراعة بنسبة 50% والشركة القطرية للصناعات التمويلية (شركة مساهمة بخاصة) بنسبة 50%.

المجموعة الوطنية للتصنيع الزراعي والحيواني:

تأسست عام 1996 بهدف إنتاج الأعلاف وزراعة الأنسجة والمشروم وتصنيع هياكل البيوت المحمية. ويبلغ رأسمال الشركة 20 مليون ريال قطري تساهم فيه الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بنسبة 40% والقطاع القطري الخاص بنسبة 60%.

الشركة العربية القطرية للإنتاج الزراعي:

تأسست عام 1989 بهدف التوسع الرأسي في إنتاج الخضراوات والأعلاف ونباتات الزينة. ويبلغ رأسمال الشركة 47 مليون ريال قطري تساهم فيه حكومة دولة قطر بنسبة 50% والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بنسبة 50%.

وقد واجهت الشركات الحكومية والمشاركة العديد من المشاكل بسبب ندرة الموارد المائية وارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة وعدم توفر المراعي الطبيعية والتكلفة العالية للتربية الحيوانية، إضافة إلى أن انتهاج الحكومة لسياسات الاقتصاد الحرة يترتب عليه حرية استيراد المنتجات الزراعية خاصة من الدول المجاورة والتي تدعم مستلزمات الإنتاج وصادراتها الزراعية مما يجعل منتجاتها أقل سعراً وتصبح السلع التي تنتجها هذه الشركات المحلية غير قادرة على المنافسة في الكثير من الأحيان.

وقد أدى ذلك إلى تعثر بعض من تلك الشركات وإخفاقها في تحقيق الأهداف المرجوة منها والعائد الذي يواكب الطموحات. وقد اتجهت الدولة في نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية الثانية إلى خصخصة مؤسسات وشركات القطاع العام والمشارك وذلك:

- تماشياً مع سياسة السوق الحرة التي تنتهجها ومع متطلبات منظمة التجارة العالمية والنهج الاقتصادي السائد في العالم.
- لزيادة المساهمة الاقتصادية في عملية التنمية.
- لتحسين أداء المؤسسات والشركات التي يتم تخصيصها على المدى الطويل.
- لتخفيف العبء الحكومي الخاص بالاستثمار في الصناعات الأساسية وتوفير جهد الدولة للخدمات الأخرى والرعاية التي تقدمها.

وتم في إطار هذه الحزمة من السياسات خصخصة حصة الدولة في عدد من الشركات الزراعية المشتركة حيث قامت الدولة ببيع حصتها في الشركة العربية القطرية لإنتاج الألبان بالسعر الاسمي إلى القطاع الخاص، وخفضت الدولة حصتها في الشركة الوطنية للتصنيع والتسويق الغذائي والزراعي وأدخلت الشركة الوطنية للصناعات التحويلية كشريك بنصف رأسمال كما قامت بتأجير مشروع المسحبية الزراعي إلى القطاع الخاص.

ثانياً- دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وبرامج الاستثمار الزراعي:

2-1: دور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية وفي تحقيق التنمية الزراعية:

يعتمد الاقتصاد القطري بصفة أساسية على الموارد الهيدروكربونية من النفط والغاز والبتروكيماويات، وقد بدأت الدولة جهوداً حثيثة نحو تنويع قاعدة الاقتصاد وتوفير كافة العوامل الجاذبة للاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية، حيث عملت على توطيد الاستقرار السياسي بإجراء التعديلات التشريعية لبعض أحكام النظام الأساسي فيما يخص السلطة التنفيذية وتوارث الحكم في الدولة وإعداد وإجازة الدستور الدائم للبلاد استكمالاً للأوضاع الدستورية في البلاد كما قامت بإجراء أول انتخاب للمجلس البلدي وهي الانتخاب التي تمثل أولى خطوات البلاد نحو الديمقراطية بمفهومها المدني.

كما عملت الحكومة على تطوير البنية التحتية للاقتصاد بتنمية وتسويق مشاريع الغاز العملاقة وتحرير الاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص واستمرت في تنفيذ سياسات ترشيد الإنفاق العام وزيادة مصادر الإيرادات غير التغطية.

وشهد الاقتصاد الوطني خلال الأعوام الماضية تطورات مهمة انعكست إيجابياً على الأداء الاقتصادي العام منها ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع الإيرادات المتحصلة، بالإضافة إلى الزيادة في إنتاج وتصدير الغاز أثر اكتمال العمل في مشروعاته العملاقة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى 103.6 مليار ريال قطري عام 2004 مقابل 85.9 مليار ريال قطري عام 2003 بمعدل نمو 20.5% وارتفع الناتج الزراعي لنفس الفترة من 200 مليون ريال قطري عام 2003 إلى 2002 مليون ريال عام 2004.

وتمتلك دولة قطر مقومات متكاملة من عوامل جذب الاستثمار أبرزها الاستقرار السياسي والاجتماعي، والموقع الجغرافي الذي يعطيها ميزة وجود منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر الخليج بالإضافة إلى أتباع الدولة لسياسات الاقتصاد الحر وعدم وجود قيود على الأعمال أو المعاملات والتحويلات المالية. كما أن الدولة أجرت العديد من الإصلاحات الاقتصادية مثل تأسيس سوق الدوحة للأوراق المالية والغاء بعض القوانين المقيدة لاستثمار رأس المال الأجنبي، كما تسمح الدولة بإستيراد العمالة اللازمة لتشغيل المشروعات، إضافة إلى توفر البنية الأساسية من طرق ومرافق ومواني ووسائل إتصال. وعليه فإن التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الإيجابية والتشريعات ملائمة لإستقطاب الاستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي.

2-2: دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية:

لا تتدخل الدولة بصورة ملموسة في الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية حيث تُمارس كافة تلك الأنشطة بواسطة القطاع الخاص. وقد عملت الدولة على تسهيل العمليات التسويقية للقطاع الخاص حيث قامت بإنشاء سوق مركزي على درجة عالية من التطور في المباني والمعدات اللازمة للعملية التسويقية ومجهز بساحات للمزاد العلني للخضر والفاكهة ومحلات للبيع ومخازن لتبريد الخضر والفاكهة وبعض المنتجات الأخرى كالبيض والأسماك واللحوم تقدر طاقتها بحوالي 3م7.000، وتقوم الدولة بتوزيع وتأجير محلات البيع والثلاجات للتجار. وتتم كافة التعاملات بالسوق عن طريق تجار الجملة وتجار نصف الجملة وتجار التجزئة والمنتجين الزراعيين.

وتقوم الدولة حالياً بدراسة لخصخصة السوق المركزي ووضعه تحت إشراف القطاع الخاص.

ولدعم المنتج وتشجيعه أنشأت الدولة الشركة الوطنية للتصنيع والتسويق الغذائي والزراعي لتعمل على تسويق الخضراوات والتمور والمنتجات الغذائية المختلفة وهي شركة مساهمة بين القطاع العام والخاص وتعمل الشركة في الوقت الحالي في تعبئة التمور وتسويقها.

2-3: دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي:

1. التمويل والإقراض الزراعي:

يتم عن طريق البنوك التجارية الحكومية والخاصة ولا توجد مؤسسات حكومية أو خاصة متخصصة في التمويل والإقراض الزراعي ولا يتم منح ائتمان زراعي مؤسسي. ويوجد اتجاه حالي بأن يقوم بنك قطر للتنمية الصناعية تعديل مهامه لتتضمن قيامه بمهام التمويل الزراعي.

2. البحوث والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا:

لا يلعب القطاع الخاص أي دور في توفير خدمات البحوث والإرشاد الزراعي وتوفر الدولة هذه الخدمات للقطاع الزراعي حيث تقوم الدولة بإجراء البحوث التطبيقية والتجارب والدراسات الخاصة بالقطاع الزراعي سواء تلك المتعلقة باستنباط أصناف جديدة أو تحديد العناصر الغذائية المناسبة أو الدراسات الخاصة بالتربة أو المراعي وأعمال المقاومة ومكافحة الأمراض والآفات وغيرها، كما تعمل الدولة من خلال الأبحاث على توفير التكنولوجيات القادرة على زيادة إنتاجية المحاصيل وزيادة كفاءة استخدام الموارد.

وتتولى الدولة عمليات الإرشاد الزراعي لكافة مجالات الزراعة وذلك بالقيام بالجلولات الإرشادية والرد على استفسارات المزارعين المتعلقة بالمواضيع والمشكلات الزراعية وإعداد المطبوعات الإرشادية وغيرها.

3. الخدمات الأخرى:

لا يلعب القطاع الخاص دوراً كبيراً في ما يخص البنية التحتية حيث تقوم الدولة بتوفير وتوصيل خدمات المياه والكهرباء للمزارع وبأسعار مدعومة وإنشاء الأسواق وتوفير الخدمات البيطرية وإنشاء الموانئ بالإضافة أيضاً إلى توفير الآليات لتحضير الأراضي للمزارعين وخدمات مكافحة المبيدات.

وهناك اتجاه لخصخصة الخدمات الزراعية وإنشاء شركة مساهمة عامة للتنمية الزراعية تقوم بتوفير الخدمات للمزارعين.

ثالثاً- الآليات والإجراءات التي إتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الإستشارية في ظل المتغيرات الدولية:

1. التشريعات والقوانين:

لتنظيم العمل بالقطاع الزراعي واستخدام الموارد الطبيعية وحمايتها وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية تم إصدار العديد من التشريعات والقوانين منها:

1. القانون رقم (1) لعام 1989 بتنظيم حفر آبار المياه.
2. القانون رقم (11) لسنة 1992 بشأن منح القروض للمزارعين وصيادي الأسماك.
3. القانون رقم (4) لسنة 1993 بشأن استغلال وحماية الثروة المائية الحية.
4. القانون رقم (32) لسنة 1995 بشأن منع الأضرار بالبيئة الزراعية.
5. القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن منع تجريف الأراضي الزراعية.

2. التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

لتسهيل تقديم الخدمات للقطاع الخاص والقطاع الزراعي عامة فقد أنشأت الدولة عدد من المكاتب والإدارات ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون البلدية والزراعة حيث تم إنشاء إدارات للخدمات الزراعية مثل إدارة البحوث الزراعية والتي تلعب دوراً كبيراً في النهوض بإنتاجية العديد من المحاصيل الغذائية من خلال إجراء البحوث الخاصة بإدخال الأصناف عالية الغلة والمقاومة للأمراض والظروف البيئية المعاكسة بالإضافة إلى الحزم التقنية التي تساهم في الزيادة الرأسية لمحاصيل الخضر وتقديم خدمات الإرشاد والإحصاء الزراعي وخدمات التوعية المختلفة كما أنشئت إدارة التنمية التي تختص بتقديم خدمات الحجر الزراعي والبيطري وتوفير الخدمات المساندة مثل حراثة الأرض وتوفير مكافحة الكيمائية للآفات.

وأنشأت الدولة مكتب لشئون المزارع لمتابعة طلبات المزارعين الخاصة بالحصول على الحيازات الزراعية أو التوسع في الأراضي الزراعية ودعم الوزارة لعمليات حفر الآبار وتركيب هياكل المزارع واستصدار التراخيص المطلوبة، وإدارة للأسمك تعمل على الاستفادة من موارد الأسماك والسيطرة على أنشطة الصيد واستخدام أساليب جديدة للصيد وأصدار التراخيص الخاصة بالصيد وفحص الأسماك بالأسواق المحلية.

3. التسهيلات الائتمانية:

توفير القروض لتمويل الأنشطة الاقتصادية بما فيها الأنشطة الزراعية المختلفة عن طريق البنوك التجارية الخاصة والعامة.

4. أنشطة المعلومات:

أنشأت وزارة الشئون البلدية والزراعة مركز للمعلومات الزراعية ليكون ركيزة لبناء قاعدة بيانات خاصة بالزراعة والثروة السمكية ونشرها إلكترونياً.

5. الخدمات المساندة:

تشرف الدولة على الأبحاث الزراعية والمائية وتقدم نتائجها مجاناً للمستفيدين كما تقوم الوزارة بتقديم الخدمات الإرشادية مجاناً إذا تقوم بعملية توعية المزارعين ونقل نتائج الأبحاث الزراعية لهم عن طريق النشرات الإعلامية والمطبوعات والكتيبات الإرشادية المتخصصة في جميع المجالات الزراعية بالإضافة إلى إقامة الأيام الإرشادية لإطلاع المزارعين على التجارب ونتائجها.

كما عملت الوزارة على إنشاء المستشفيات ونقاط العلاج البيطرية والتي تقدم الخدمات البيطرية مجاناً لمربي الماشية، كما تشارك الدولة في عدد من المشاريع الإقليمية الخاصة بمكافحة الأمراض الحيوانية المعدية مثل مرض الإجهاض المعدي وحمى الوادي المتصدع. كما تقدم الدولة أيضاً الخدمات الزراعية لحرث الأرض وتجهيزها للمزارعين بالمجان بالإضافة إلى خدمات الوقاية ومكافحة الآفات والأمراض النباتية.

رابعاً- الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

داخلياً:

1. توفير التمويل والقروض قصيرة ومتوسطة الأجل بشروط ميسرة ومعدلات فائدة منخفضة لتمويل الاستثمار في المجال الزراعي. وسوف يساعد ذلك على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال الزراعي وإدخال التقنيات الحديثة في العمليات الزراعية.

2. تعزيز ورفع القدرات المؤسسية لتقديم الخدمات المساندة الفاعلة وذلك بدعم أجهزة البحوث الزراعية والإرشاد لتمكينها من استنباط ونقل التقنيات الحديثة المناسبة وإجراء البحوث الخاصة بتحديث وسائل الري وإدخال الزراعات الحديثة (الزراعة العضوية والزراعة بدون تربة) والمكافحة المتكاملة للآفات.
3. تحسين البنية الأساسية للتسويق الزراعي.
4. تحسين نظم المعلومات والإحصاءات الزراعية.
5. دعم مرافق البنية الأساسية لمصايد الأسماك من مواني وتخزين ومعدات الصيد.
6. إيجاد الصيغ المناسبة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث والإرشاد الزراعي.
7. خصخصة الخدمات الزراعية.

عربياً:

1. توفير المعلومات حول المجالات والفرص الاستثمارية في الدول العربية.
2. تخفيف القيود على حرية انتقال رأس المال والعمالة وعناصر الإنتاج المختلفة بين الدول العربية.
3. توفير التمويل وخدمات ضمان الاستثمار للمشروعات المشتركة للقطاع الخاص في الدول العربية.
4. دعم استثمار القطاع الخاص القطري في مشاريع لإنتاج الأعلاف أو أي مدخلات زراعية بالدول العربية لتغطية احتياجاته.

خامساً- التجارب الرائدة لمساهمات القطاع الخاص في المجالات الزراعية:

مجمع السليطين الزراعي:

من أكبر المجمعات الزراعية التي تقوم على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة والإنتاج الحيواني. ويقع المجمع في قرية أم صلال على بعد 20 كيلو متر شمال الدوحة - وتبلغ مساحته حوالي 40 هكتاراً مع إمكانية التوسع حسب الاحتياجات المختلفة لمراحل المشروع.

بدأ العمل في المجمع عام 1996 ويحتوي على عدد من البيوت المحمية لإنتاج الخضراوات الطازجة منها 30 من البيوت البلاستيكية بمساحة إنتاجية تقدر بحوالي 6000 متر مربع و 9 بيوت محمية بمساحة كلية 41.000 متر مربع، بالإضافة إلى مشتل مظل بمساحة 1.500 متر مربع لإنتاج نباتات الزينة، وشتلات الفواكه والشجيرات الصغيرة. كما يوجد بالمجمع غرفة لإنتاج شتلات الخضراوات والنباتات الصغيرة يتم التحكم فيها آلياً وتبلغ طاقتها حوالي 40.000 شتلة/ الشهر. ويتم في الحقول المفتوحة بالمجمع إنتاج

الأعلاف باستعمال نظام الري بالرشاشات، وزراعة الخضراوات وأشجار النخيل والفواكه بالري بالتنقيط.

ويضم المجمع وحدات للإنتاج الحيواني من دواجن وأبقار وحيوانات مجترة صغيرة وذلك لإنتاج الألبان ومنتجاتها واللحوم.

كما توجد بالمجمع وحدات لإنتاج العسل ومزرعة للنعام.

ويتعاون المجمع مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة الأكساد - بموجب اتفاقية تعاون موقعة في يناير 2003 وذلك في مجالات الأغنام والماعز والإبل وصناعات الأعلاف واللحوم والحليب وإنتاج العسل ودراسات مشروعات الإنتاج الحيواني وإنشاء المشاتل والمحميات الوراثية وحقول أمهات الأشجار المثمرة واستزراع الأراضي المتدهورة. كما تضمنت الاتفاقية عدداً من البنود الخاصة بإعداد خرائط تدهور الأراضي وإعادة تأهيلها واستخدام المياه المالحة والمعالجة في الزراعة والتعاون في مجالات حصر وتقييم موارد المياه وإدارتها باستخدام النماذج الرياضية ونظم المعلومات الجغرافية وإعداد قواعد المعلومات والمصورات المائية.

جدول (1): التوزيع النسبي لقيمة الإنتاج الزراعي لعام 2002

Relative Value Of Agricultural Production For The Year 2002

Unit: Thousand Qatari Riyals

الوحدة: ألف ريال قطري

السلع	القيمة Value	من المجموع الكلي % % Of Total	Products
مجموعة الحبوب	6417	2.02	Cereals Group
قمح	17	0.01	WHEAT
شعير	1880	0.59	Barley
ذرة	2839	0.89	Maize
حبوب أخرى	1681	0.53	Other Cereals
مجموعة الخضراوات	44378	13.93	Vegetables Group
طماطم	11302	3.55	Tomatoes
بصل	2271	0.71	Onions
قرعيات	17264	5.42	Cucurbits
الدرنات - بطاطس	31	0.01	Tubers
خضر أخرى	13510	4.24	Other Vegetables
مجموعة الفاكهة والبلح والتمور	23987	7.53	Fruits & Dates Group
الفاكهة	2284	0.72	Fruits

السلع	القيمة Value	من المجموع الكلي % % Of Total	Products
البلح والتمور	21703	6.81	Dates
مجموعة الأعلاف الخضراء	17482	5.49	Green Fodders Group
مجموعة اللحوم	86133	27.04	Meat Group
لحوم حمراء	47616	14.95	Red Meat
لحوم الدواجن	38517	12.09	Poultry Meat
مجموعة الألبان ومنتجاتها	69345	21.77	Dairy Products Group
مجموعة البيض	19982	6.27	Eggs Group
مجموعة الأسماك	50798	15.95	Fish Group
المجموع الكلي	318522	100	Grand Total

جدول (2): استخدامات الأراضي الزراعية خلال الفترة 1998 - 2002

Agricultural Land Use During 1998 - 2002

Area Unit: Donum

وحدة المساحة: دونم

السنة النوع	1998	1999	2000	2001	2002	Year Type
إجمالي المساحة القابلة للزراعة	650000	650000	560000	650000	560000	Total Arable Area
عدد المزارع المسجلة	1207	1215	1174	1182	1192	No. Of Registered Farms
إجمالي المساحة الكلية للمزارع المسجلة	369002	391056	452979	409564	413873	Arable Area Of Registered Farms
إجمالي المساحة القابلة للزراعة بالمزارع المسجلة	221401	23634	271787	245738	248324	No. Of Productive Farms
عدد المزارع النشطة	933	944	935	917	927	Total Area Of Productive farms
إجمالي المساحة الكلية للمزارع النشطة	334968	357995	394368	370245	374602	Arabic Area Of Productive Farms
إجمالي المساحة القابلة للزراعة	-	-	-	57547	58860	Cultivated Area For

Year Type	2002	2001	2000	1999	1998	السنة النوع
Open Fields in The Productive Farms						بالمزارع النشطة
Cropped Area In Productive Farms	64639	63295	97621	100392	1001166	المساحة المحصولية في المزارع النشطة
Cropping Intensity (%)	29	28	41	47	50	درجة التكتيف المزارعي

جدول (3): التوزيع التكراري للمساحة الكلية في المزارع النشطة لعام 2002

Distribution Frequency Of The Total Area in

Productive Farms For The Year 2002

Area Unit: Donum

وحدة المساحة: دونم

Class Intervals	متوسط مساحة المزرعة في الفئة Average Area Of Farms	المساحة % Percentage Of Area	المساحة الكلية Total Area	التوزيع التكراري Frequency Distribution	عدد المزارع No. Of Farms	فئة المساحة
From 0 - < 10	6	0.06	237	4.42	41	من صفر - أقل من 10
From 10 - < 20	15	0.19	698	5.18	48	من 10 - أقل من 20
From 20 - < 30	25	0.36	1342	5.82	54	من 20 - أقل من 30
From 30 - < 50	37	1.03	3862	11.33	105	من 30 - أقل من 50
From 50 - < 70	59	1.11	4172	7.66	71	من 50 - أقل من 70
From 70 - < 100	84	1.61	6047	7.77	72	من 70 - أقل من 100
From 100 - < 200	145	6.49	24290	18.12	168	من 100 - أقل من 200
From 200 - < 300	246	6.17	23111	10.14	94	من 200 - أقل من 300
From 300	384	10.26	38449	10.79	100	من 300 -

Class Intervals	متوسط مساحة المزرعة في الفئة Average Area Of Farms	المساحة % Percentage Of Area	المساحة الكلية Total Area	التوزيع التكراري Frequency Distribution	عدد المزارع No. Of Farms	فئة المساحة
- < 500						أقل من 500
From 500 - < 800	625	14.36	53771	9.28	86	من 500 – أقل من 800
From 800 - < 1500	1104	13.26	49670	4.85	45	من 800 – أقل من 1500
More Than 1500	3929	45.10	168953	4.64	43	أكثر من 1500
Total	404	100	374602	100		المجموع

جدول (4): المساحة المحصولية حسب المجموعة خلال الفترة 1998 - 2002

Cropped Area By Group During 1998 - 2002

Area Unit: Donum

وحدة المساحة: دونم

Year Crops	2002	2001	2000	1999	1998	السنة المحاصيل
Vegetables	13814	13660	26690	27347	27441	الخضراوات
Cereals	16979	16858	15600	16694	17134	الحبوب
Fruits & Dates	17156	17156	25657	27493	26481	الفاكهة والبلح والتمور
Green Fodder	16690	15621	29674	28858	30110	الأعلاف الخضراء
Total Cropped Area	64639	63295	97621	100392	101166	إجمالي المساحة المحصولية

جدول (5): المساحة المحصولية حسب المحصول لعام 2002
Cropped Area By Crop For The Year 2002

Area Unit: Donum		وحدة المساحة: دونم		
Crops	% من جملة المساحة المحصولية % Of Total Cropped Area	% من مساحة المجموعة % Of Group Area	المساحة Area	المحاصيل
Vegetables Group	21.37	100	13814	مجموعة الخضراوات
Tomatoes	3.05	14.29	1974	طماطم
Egg Plant	2.09	9.78	1351	باذنجان
Papper	0.84	3.94	544	فلفل
Lettuce	0.40	1.87	258	خس
Carrots	0.29	1.35	186	جزر
Cabbage	1.03	4.83	676	ملفوف
Cauliflower	1.04	4.89	676	زهرة
Sweet Melon	0.81	3.79	523	شمام
Water Melon	0.42	1.97	272	بطيخ
Squash	2.35	10.99	1518	كوسا
Cucumber	0.83	3.88	536	خيار
Snake Cucumber	0.24	1.15	159	فقوس
Gourd	1.15	5.38	743	قرع ارقابي
Pumpkin	0.63	2.95	408	قرع عسلي
Okra	0.99	4.62	639	باميا
Potatoes	0.02	0.11	15	بطاطس
Dry Onions	0.54	2.53	350	بصل جاف
Green Onions	0.96	4.50	622	بصل أخضر
Corchorus	0.18	0.83	114	ملوخية
Spinach	0.08	0.36	50	سبانخ
Swisschard	0.18	0.83	115	سلق
Radich	0.41	1.91	264	فجل
Parsley	0.18	0.85	118	بقونس

جدول (6): المساحة المحصولية حسب المحصول خلال الفترة 1998 - 2002م

Cropped Area By Crop During 1998 - 2002

Area Unit: Donum

وحدة المساحة: دونم

Crops	Year	2002	2001	2000	1999	1998	السنة المحاصيل
Vegetables Group		13814	13660	26690	27347	27441	مجموعة الخضراوات
Tomatoes		1974	1967	2991	3020	2945	طماطم
Egg Plant		1351	1293	2117	1993	1782	باذنجان
Pepper		544	584	1176	1130	1194	فلفل
Lettuce		258	268	396	419	546	خس
Carrots		186	192	464	440	518	جزر
cabbage		667	632	1614	1498	1445	ملفوف
Cauliflower		676	638	1459	1350	1255	زهرة
Sweet Melon		523	533	1837	1830	1820	شمام
Water melon		272	276	1370	1406	1383	بطيخ
Squash		1518	1506	2793	2788	2911	كوسا
Cucumber		536	456	1110	941	1589	خيار
Snake Cucumber		159	164	478	491	480	فقوس
Gourd		743	737	1191	1191	1100	قرع ارقابي
Pumpkin		408	407	382	425	356	قرع عسلي
Okra		639	612	1626	1592	1502	باميا
Potatoes		15	16	26	56	62	بطاطس
Dry Onions		350	351	1423	1418	1577	بصل جاف
Green Onions		622	591	854	776	721	بصل أخضر
Corchorus		114	116	268	265	298	ملوخيه
Spinach		50	52	306	311	334	سبانخ
Swisschard		115	115	308	308	276	سلق
Radich		264	287	248	280	330	فجل
Parsley		118	121	207	241	208	بقونس
Cow Peas		77	80	125	128	136	لوبيا

جدول (7): المساحة المحصولية وجملة الإنتاج للمحاصيل الزراعية لعام 2002م

Cropped Area And Crops Total Production For The Year – 2002

Crops	الإنتاج الكلي بالطن	المساحة بالدونم	المحاصيل
Vegetables Group	28658	13814	مجموعة الخضراوات
Tomatoes	6548	1974	طماطم
Egg Plant	3377	1351	باذنجان
Pepper	433	544	فلفل
Lettuce	335	258	خس
Carrots	224	186	جزر
Cabbage	1000	667	ملفوف
Cauliflower	811	676	زهرة
Sweet Melon	695	523	شمام
Water Melon	258	272	بطيخ
Squash	2429	1518	كوسا
Cucumber	4907	536	خيار
Snake Cucumber	317	159	فقوس
Gourd	1487	743	قرع ارقابي
Pumpkin	898	408	قرع عسلي
Okra	434	639	باميا
Potatoes	15	15	بطاطس
Dry Onions	911	350	بصل جاف
Green Onions	622	622	بصل أخضر
Corchorus	136	114	ملوخية
Spinach	50	50	سبانخ
Swisschard	138	155	سلق
Radich	396	264	فجل
Parsley	77	118	بققدونس
Cow peas	62	77	لوبيا

جدول (8): إجمالي الإنتاج المحلي من مختلف السلع الزراعية خلال الفترة 1998 - 2002م

Unit: Ton

الوحدة: طن

year Products	2002	2001	2000	1999	1998	السنة السلع
Cereals Group	7130	6937	6015	5902	5750	مجموعة الحبوب
WHEAT	25	27	83	83	140	قمح
Barley	3885	3895	4142	4610	4752	شعير
Maize	1670	1466	1790	1209	858	ذرة
Other Cereals Forages	1550	1549	-	-	-	حبوب أخرى
Vegetables Group	28658	27634	49276	49666	43255	مجموعة الخضراوات
Tomatoes	6548	6468	9401	9635	8835	طماطم
Onions	1533	1504	4554	4463	4821	بصل
Cucurbits	10991	10133	18751	18301	13937	قرعيات
Tubers	15	16	26	56	62	الدرنات - بطاطس
Other Vegetables	9571	9513	16544	17211	15600	خضر أخرى
Fruits & Dates Group	15507	13697	17784	18315	18177	مجموعة الفاكهة والبلح والتمور
Fruits	662	588	1668	1926	1768	الفاكهة
Dates	14845	13109	16116	16389	16409	البلح والتمور
Green Fodders Group	137870	129218	246681	240441	251737	مجموعة الأعلاف الخضراء
Meat Group	8265	6534	7916	6401	6328	مجموعة اللحوم
Red Meat	2731	2571	3707	3687	3579	لحوم حمراء
Poultry Meat	5534	3963	4209	2714	2749	لحوم الدواجن
Dairy Products Group	25216	24397	35990	35511	33044	مجموعة الألبان ومنتجاتها
Eggs Group	5115	3249	2700	3583	3122	مجموعة البيض
Fish Group	7155	8864	7140	4398	5425	مجموعة الأسماك
Grand Total	234916	220530	373502	364217	366838	المجموع الكلي

المراجع:

1. الإحصاء الزراعي 2002. إدارة البحوث الزراعية والمائية. وزارة الشؤون البلدية والزراعة. الدوحة - قطر.
2. الإحصاء السمكي في دولة قطر 2004. إدارة الثروة السمكية. وزارة الشؤون البلدية والزراعة. الدوحة - قطر.
3. المجموعة الإحصائية السنوية. 2003. دولة - قطر.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم 2000. السياسات الزراعية في عقد التسعينات دولة - قطر.
5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم 2000. دراسة متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم 2000. الدراسة القومية لتطوير الأداء التسويقي لمحاصيل الخضر والفاكهة في الوطن العربي.
7. منظمة الأغذية والزراعة العالمية المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية بالشرق الأدنى. القاهرة 2001. برنامج التنمية المستدامة لقطاع الزراعة والأسماك لدولة قطر.
8. د. سامي الصناع الاسكوا بيروت 1995 السياسة الاقتصادية في دولة قطر.

قطرية فلسطين
معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع
الخاص الفلسطيني في التنمية الزراعية وسبل
تطورها

إعداد
م/ صلاح محمد عبد القادر فروخ
مساعد مدير عام التخطيط – وزارة الزراعة

أولاً - المقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي الفلسطيني العمود الفقري للاقتصاد الوطني حيث يلعب دوراً رئيساً من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل في ظل الأزمات إضافة إلى مساهمته في التجارة الخارجية والأمن الغذائي.

وقد واجه القطاع الزراعي خلال سنوات الاحتلال الماضية (قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية) العديد من المشاكل والمعوقات ولا يزال حتى وقتنا الحاضر يعاني من نواحي القصور المختلفة وهي ذات علاقة بالاحتلال الإسرائيلي - معوقات فنية واقتصادية واجتماعية - معوقات مؤسسية وبيئية - ضعف البنية التحتية كالآتي:

- ضعف الخدمات الزراعية المساندة (الإرشاد - التسويق - الخدمات البيطرية - التمويل الريفي - المختبرات - محطات التجارب والبحث العلمي).
- الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الأراضي الزراعية والبنية التحتية الزراعية والمتمثلة في تجريف الأشجار المثمرة وتدمير الآبار والدفنات الزراعية ومزارع الدواجن والأبقار والأغنام.
- إغلاق المعابر الحدودية من الجانب الإسرائيلي لفترات طويلة الأمر الذي يمنع وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والخارجية.
- الاستيلاء على مصادر المياه والأراضي الزراعية ومحطات التجارب الزراعية.
- إقامة جدار الفصل العنصري الأمر الذي أدى إلى تقسيم وعزل محافظات الوطن.
- الاستمرار في بناء المستوطنات العشوائية على الأراضي الفلسطينية وشق الطرق الالتفافية.
- قصور في تطبيق القوانين والتشريعات الزراعية التي تنظم العمل في القطاع الزراعي.
- عدم توفر التمويل الريفي الكافي للقطاع الزراعي وضعف المؤسسات الداعمة للمزارعين.
- ضعف البنية التحتية للتسويق الزراعي (محطات الفرز والتعبئة، البريد، معايير اليورجاب، إغلاق المطار، معاملات ما بعد الحصاد).
- تفتت الحيازة الزراعية بسبب التقسيم المستمر للأراضي والزحف العمراني على الأراضي الزراعية.
- ضعف الروح التعاونية والعمل الجماعي.
- انجراف التربة وتدهور خواصها وزيادة ملوحة المياه وتدهور مواطن الأحياء البرية.
- عدم توفر شبكه كافية من الطرق الزراعية.
- تدني العائد من الزراعة وما يكتنفها من مخاطر.

وبما أن القطاع الخاص مكمل لأداء القطاع العام حيث انه يعتبر قاطرة التنمية الرئيسية التي تعقد عليها الآمال لحل المشكلات المستعصية الناجمة عن النقص الحاد في الموارد الطبيعية من جهة والزيادة الكبيرة في عدد السكان من جهة أخرى.

وهذا يعني من الناحية الواقعية أن القطاع الخاص هو الجهة الرئيسية المسؤولة عن خلق فرص العمل وتوفير دخل معقول للمواطنين حيث يبلغ عدد المنشآت الاقتصادية للقطاع الخاص 518 منشأة منها 170 منشأة زراعية.

ولكن من الواضح أن القطاع الخاص الفلسطيني يتعرض ومنذ وقت طويل إلى عدد كبير من المؤشرات السلبية التي تعكس أدائه بشكل مباشر مثل:

- التحولات التي تتعلق بحجم العمل والأرباح والمنافذ التسويقية.
- مدى تأثير الإغلاقات على تكلفة المواد الخام والشحن وحجم المبيعات في الأسواق الرئيسية.
- المعايير المتعلقة بالقدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.
- ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة في تقديم الخدمات التي تستهدفها.
- تأثير الانتفاضة على المنشآت الاقتصادية انخفاض حجم المبيعات وتراجع كبير في الأرباح وانخفاض عدد العاملين بها بسبب انخفاض مستويات الأجور وكذلك القيود المشددة المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على دخول الفلسطينيين ومنتجاتهم لإسرائيل والعراقيل المفروضة على حركه الطرق نتيجة لسياسات الإغلاق الداخلي أيضاً.

لو نظرنا إلى الإنتاج الزراعي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني نجد الآتي:

- تبلغ مساحه الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 6245 كم² أي حوالي 6.245 مليون دونم.
- المساحة المزروعة 1.9 دونم تمثل 31% من المساحة الكلية.
- المساحة المروية من المساحة المزروعة فقط 220 ألف دونم نسبتها من المساحة المزروعة 11.5%.
- مساحه الأراضي المستعملة كمراعى 1.9 مليون دونم بالإضافة إلى ربع مليون غابات وهي الآن تعتبر مناطق عسكرية إسرائيلية مغلقة.

1-1 حجم الإنتاج الزراعي الفلسطيني:

يبلغ الإنتاج الزراعي الفلسطيني حوالي 1.36 مليون طن منها 1.1 مليون طن إنتاج نباتي وحوالي 260 ألف طن إنتاج حيواني وسمكي، حيث حصل ارتفاع كبير في حجم

الإنتاج من بعض أنواع الخضراوات خلال الفترة بين 1980 - 2002م بخاصة البندورة، الخيار، البطاطس، الفراولة، الباذنجان. ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في الزراعات المحمية وارتفاع معدلات الإنتاج فيها.

وحصل انخفاض كبير في حجم إنتاج الفواكه ويعود ذلك بسبب التراجع الملموس في مساحات وإنتاج الحمضيات.

الجدول التالي يبين كمية الإنتاج والاستهلاك ونسبه الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية موسم 2000-2001.

**كمية الإنتاج والاستهلاك ونسبه الاكتفاء الذاتي (SSR) للمنتجات الزراعية
طبقاً لإحصائيات موسم 200-2001**

السلعة	الإنتاج	الاستهلاك	نسبه الاكتفاء الذاتي
خضار	550	600	91.5
فواكه	243	220	110
محاصيل حقلية	190	650	29
زيتون	150	70	214
لحزم حمراء	20	50	40
لحوم بيضاء	73	77	94
حليب	133	200	66
بيض	30	30	100
سمك	2.6	13.3	20

ملاحظه / حليب / الإنتاج والاستهلاك (مليون لتر).

1-2 الزراعة والاقتصاد الوطني:

تبلغ أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني من حيث معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في استيعابه للقوى العاملة والحد من معدلات البطالة المرتفعة في هذه الأيام والتي وصلت إلى حوالي 35% وقد بلغ معدل الفقر في فلسطين حوالي 55% حيث نجد أعلى نسبة فقر في قطاع غزة والذي بلغ حوالي 70%.

وكذلك في مساهمته في حجم الصادرات الكلية والتي تصل إلى حوالي 25%.

والجدول التالي يبين الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني.

البيان	1970	1980	1990	2000	2001	2003
الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP) مليون \$	807	1876	1953	4360	4835	3144
قيمه الإنتاج الزراعي (مليون \$) بالقيمة المضافة	420	894	583	980	802	856
القيمة المضافة الزراعية (GDP) مليون \$	274	559	412	589	515	415
حصة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي (% من GDP)	33.1	29.8	21.1	13.5	10.6	13
عدد العاملين في الزراعة (بالألف)	59.1	50.3	50.2	70	56	90
حصة الزراعة في القوى العاملة (%)	38.7	28.5	16.9	10.9	12	15

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك تراجعاً في مجال الناتج المحلي لسنة 2003 بالمقارنة مع الأعوام السابقة له وذلك بسبب الخسائر التي كابدها القطاعات الإنتاجية والخدمات في سنوات الانتفاضة وعلى الرغم من انخفاض قيمة الناتج الزراعي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بقيت ثابتة وذلك بسبب الانخفاض الحاد للقطاعات الرئيسية الأخرى.

وارتفاع في نسبه مساهمه الزراعة في القوى العاملة الفعلية والتي وصلت إلى 15% \$ وذلك بسبب الإغلاقات الإسرائيلية المستمرة على العمالة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة. ولا يفوتنا هنا أن نذكر بان الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الزراعي طالت البنية التحتية الزراعية (ممتلكات المزارعين) من تجريف الأشجار المثمرة والدفينات الزراعية ومساحات كبيرة من الخضراوات وتدمير آبار المياه ومزارع الدواجن والأبقار والأغنام وقوارب الصيد بصورة همجية في خلال فترة الانتفاضة حيث وصلت قيمه هذه الخسائر حتى

الآن حوالي 350 مليون دولار بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة نتيجة إغلاق المعابر لفترات طويلة وإغلاق البحر في وجه الصيادين وعزل محافظات الوطن عن بعضها البعض حيث وصلت إلى حوالي 850 مليون \$.

الجدول الآتي توضح الخسائر المباشرة التي تعرض لها القطاع الزراعي الفلسطيني.

الأضرار التي لحقت بالمزارعين جراء ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي بتجريف الأشجار

والدفينات والخضار خلال انتفاضة الأقصى للفترة منذ 2000/9/28 - 2005/2/28

نوع الخسائر	وحدة	المحافظات					إجمالي الضفة الغربية	إجمالي قطاع غزة	الإجمالي
		شمال غزة	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح			
زيتون مثمر	شجرة	67977	38461	31477	37772	19069	194756		
زيتون غير مثمر	شجرة	24667	14580	25170	24731	11958	101106		
إجمالي الزيتون	شجرة	92644	53041	56647	62503	31027	295862	148103	443965
	دونم	3183	2129	2189	2414	1194	11109	9873	20982
نخيل مثمر	شجرة	1274	483	4030	4785	726	11298	33	11331
نخيل غير مثمر	شجرة	1163	1408	12166	5970	1733	22440	00	22440
إجمالي النخيل	شجرة	2437	1891	16196	10755	2459	33738	33	33771
	دونم	146	150	1213	776	149	2434	3	2437
حمضيات	شجرة	441587	58157	16360	15369	5246	536719	1750	538469
	دونم	11004	1449	412	382	128	13375	43	13418
لوزيات	شجرة	5677	6023	12687	19958	18610	62955	20504	83459
	دونم	219	238	507	795	743	2502	820	3322
عنب	شجرة	4060	38542	3652	5073	3452	54779	32254	87033
	دونم	183	1818	164	248	128	2541	1075	3616
فواكه أخرى	شجرة	54608	9471	13525	15639	4525	97768	30209	127977
	دونم	1556	270	384	441	129	2780	863	3643
موز	شجرة	00	00	00	00	00	00	20400	20400
	دونم	00	00	00	00	00	00	204	204

نوع الخسائر	وحدة	المحافظات						إجمالي قطاع غزة	إجمالي الضفة الغربية	الإجمالي
		شمال غزة	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح				
حراج	شجرة	800	1651	1562	2248	1284	7545	2662	10207	
	دونم	52	31	29	41	23	176	53	229	
إجمالي الأشجار	شجرة	601813	877616	120629	131545	66603	1798206	255915	2054121	
	دونم	16343	6085	4898	5097	2494	34917	12934	47851	
دفيئات زراعية	دونم	303	33	453	273	838	1900	272	2172	
خضار مكشوفة	دونم	2178	648	1314	2036	1073	7249	5318	12567	
محاصيل حقلية	دونم	172	178	598	2754	672	4374	9507	13881	
إجماليًّا	دونم	18996	6944	7263	10160	5077	48440	28031	76471	

الأضرار التي لحقت بالمزارعين جراء ممارسات الإسرائيلية الخاصة بهدم المنازل والآبار والمنشآت الزراعية خلال انتفاضة الأقصى للفترة 2000/9/28 حتى 2005/2/28

نوع الخسائر	الوحدة	المحافظات					إجمالي محافظات غزة	إجمالي الضفة الغربية	الإجمالي
		شمال غزة	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح			
هدم مخازن زراعية	عدد	118	72	148	238	147	723	42	765
هدم مزارع دواجن بمعدات	عدد	70	47	50	41	32	240	263	753
هدم حظائر حيوانات	عدد	83	23	56	50	38	250		

نوع الخسائر	الوحدة	المحافظات						إجمالي محافظات غزة	إجمالي الضفة الغربية	الإجمالي
		شمال غزة	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح				
موت أغنام وماعز	رأس	803	206	293	991	515	2808	11941	14749	
قتل أبقار وحيوانات مزرعة	رأس	344	38	59	454	98	993	11138	12131	
إتلاف خلايا نحل	خلية	8601	958	553	1706	577	12395	2870	15265	
هدم آبار كاملة بملحقاتها	عدد	119	109	62	52	28	370	27	397	
قتل طيور مزارع دواجن لاحم	طير	29550	16897	28884	373034	15917	464282	435485	899767	
قتل طيور مزارع دواجن بياض	طير	13131	12190	7992	159953	4638	197904	152244	350148	
قتل أرانب مزارع	عدد	1650	00	00	00	00	1650	00	1650	
تجريف شبكات رى	دونم	15440	3056	2556	3559	977	25588	5468	31056	
هدم برك وخزانات	بركة	121	113	144	634	219	1231	95	1326	
تجريف سياج	متر ط.	257599	70725	66846	106955	46273	548398	56115	604513	

نوع الخسائر	الوحدة	المحافظات						إجمالي محافظات غزة	إجمالي الضفة الغربية	الإجمالي
		شمال غزة	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح				
تجريف خطوط مياه رئيسية	متر ط.	62903	58727	89796	517790	169526	898742	27322	926064	
عدد المزارعين	مزارع	4479	1626	1700	3336	1872	13013	3078	16091	

ملاحظة:1)- تجريف عدد (14) مشتلًا / بالإضافة إلى تجريف عدد (2) محطة فرز وتعبئة الخضار / وإتلاف (15) جراراً زراعياً ومعدات مختلفة ومستلزمات إنتاج / تدمير محطتي تجارب بالضفة الغربية ومشتل حكومي / تدمير مشتل السد الأخضر.

2)- لم تحتسب كميات وقيمة أضرار جدار الفصل العنصري في هذا التقرير.

1-2 مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية بأنواعها المختلفة (الخاصة، العامة، المشتركة):

في عام 1998 قامت وزراء الزراعة وبمشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمؤسسات والمؤسسات الأهلية والجامعات والجمعيات التعاونية الزراعية وقطاع المزارعين بإعداد خطة التنمية الزراعية الثلاثية 1999-2001 بعد عقد أكثر من 20 ورشة عمل في جميع محافظات الوطن لاختيار المشاريع الضرورية والملحة لتطوير القطاع الزراعي ضمن أهداف خطة التنمية الفلسطينية والتي تتمثل في الآتي:

- التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل.
 - إنعاش وتنمية الريف الفلسطيني.
 - تطوير المؤسسات والسياسات المالية.
 - تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.
- وذلك انطلاقاً من دور وزارة الزراعة الآتي:
- إعداد واقتراح السياسات الزراعية واستراتيجياتها ووضع الخطط والبرامج والمشاريع.
 - إعداد مشاريع القوانين والأنظمة التي تنظم عمل القطاع الزراعي.
 - المشاركة في إعداد المواصفات والمقاييس للإنتاج الزراعي ومدخلاته والإشراف والرقابة على التنفيذ.

- إجراء البحوث والتطبيقات الزراعية بما يخدم الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً وإدخال التقنيات الحديثة وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الإحصائية الزراعية.
 - تقديم الخدمات الزراعية المساندة.
 - تهيئه البنية التحتية وتشجيع الاستثمار للقطاع الخاص في الزراعة.
 - فتح وتنظيم آفاق التعاون العربي والدولي في مختلف مجالات الزراعة.
 - تشجيع إنشاء التنظيمات والجمعيات التعاونية الزراعية وتفعيل المشاركة الشعبية.
- وكانت هذه الخطة تحتوي على خمسة برامج استثمارية وتطويرية تشمل 43 مشروعاً

بتكلفة 200 مليون دولار وهذه البرامج:

- 1- برنامج بناء طاقات وزاره الزراعة في مجالات عديدة (التخطيط، الإرشاد، البحث العلمي، التسويق الزراعي، الخدمات البيطرية والسكنية) بتكلفة حوالي 11.5 مليون \$.
 - 2- برنامج تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي (مراقبة استخدام المبيدات - تنظيم وقاية النبات - المركز الوطني للبحوث الزراعية - إنشاء مراكز للتنمية الريفية - مختبر المياه والتربة - الطرق الزراعية) بتكلفة حوالي 26.5 مليون \$.
 - 3- برنامج تأهيل المصادر الطبيعية (الحدائق العامة، المراعي، الغابات، استصلاح الأراضي، ترشيد استخدام المياه، تأهيل الينابيع والآبار، الحصاد المائي) بتكلفة حوالي 104 مليون دولار.
 - 4- برنامج الأمن الغذائي (مكافحه الحمى المالطية، تحسين الخدمات البيطرية، زيادة الغذاء تطوير الحمضيات والزيتون، ترويج المحاصيل التصديرية، تطوير الأسماك) بتكلفة حوالي 42.7 مليون \$.
 - 5- برنامج التمويل والإقراض الريفي (دراسة وإنشاء بنك الائتمان الزراعي، إنشاء صندوق لدعم المزارعين من الكوارث الطبيعية) بتكلفة 15.3 مليون \$.
- وبدأ العمل في هذه الخطة عام 1999 وتم تنفيذ مشاريع منها بتكلفة 70 مليون \$ وتم تنفيذ هذه المشاريع بواسطة وزاره الزراعة ومؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.
- لكن هذه الخطة لم يكتب لها الاستمرارية بسبب ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الإغلاقات المتكررة للمناطق الفلسطينية وجعلها مناطق عسكرية مغلقة في فترة الانتفاضة الأمر الذي أدى إلى عدم استطاعة الخبراء الأجانب من الوصول للمناطق الفلسطينية.

ثانياً- الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وبرامج الاستثمار الزراعي

1-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية وفي تحقيق التنمية الزراعية:

يعتبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساساً لعملية التنمية حيث يشكل عاملاً بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً وفي حالة دولة فلسطين تتزايد أهمية هذه المؤسسات بوصفها محركاً للنمو لكن ظروف الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى اختلال قدرة الاقتصاد الفلسطيني بسبب (الحجم المحدود للأسواق والقيود المفروضة للوصول إلى تلك الأسواق بسبب إغلاق الحدود والمعابر وزيادة معدلات الفقر والبطالة إلى أعلى مستوياتها) وبما أن التطورات السياسية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر صعبه جداً بسبب تراكم معوقات التنمية في خلال أربع السنوات الماضية فإن هذه الأوضاع أدت إلى الحد من استثمارات القطاع الخاص (سواء كانت مؤسسات أو جمعيات أو أفراد) للعمل في مجال الزراعة وجعلت أصحاب رؤوس الأموال غير معنيين للمخاطرة في الاستثمار بالقطاع الزراعي في الوقت الحاضر.

لكن المستقبل القريب والمنظر بعد الانسحاب الإسرائيلي الموقع بإخلاء قطاع غزة بالكامل وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية القائمة والتي تبلغ مساحتها حوالي 60 ألف دونم على أراضي الدولة.

سيكون للقطاع الخاص دور كبير في الاستثمار في هذه المناطق وإعادة تطويرها من الناحية الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية. حيث أنها مناطق مميزه من الناحية الزراعية ذات الخصوبة العالية للتربة وكذلك جوده المياه. حيث أن هناك مقترح مشروع مقدم من وكالة التنمية الأمريكية USAID بتكلفة 85 مليون \$ لإعادة ترميم الدفيئات في المنطقة وتطوير المزارع والصناعات الغذائية ومحطات التعبئة القائم فيها وطرحها للقطاع الخاص للاستثمار فيها.

بالإضافة إلى الأراضي التي تم تجريفها (المناطق الحدودية والقريبة من المستوطنات) والتي تم الاستيلاء عليها وجعلها مناطق عسكرية مغلقة سيكون بإمكان المزارعين أصحاب الأراضي من إعادة اعمارها. وهذا سينعكس ايجابياً على الاقتصاد الفلسطيني والأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة.

2-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتسويق الزراعي:

استهدفت السياسة الزراعية عام 1999 إلى تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي كونه أحد القطاعات الإنتاجية المهمة في فلسطين والذي يؤثر فيه اقتصاد السوق الحرة بصورة

مباشره حيث يقع على عاتقه لعب الدور المهم والفاعل في زيادة استيعاب العاطلين عن العمل حيث إن الزراعة مهنة لمن لا مهنة له.

وبما إن برنامج مشاريع الإقراض الصغيرة والمتوسطة التي قام بها بنك التنمية والائتمان المصري في فلسطين مع مؤسسات الإقراض الأخرى مثل: إيفاد، أنيرا، وكالة الغوث، البنوك التجارية، مؤسسة كير الدولية، المركز العربي للتطوير الزراعي، خدمات الإغاثة الكاثولوكية، اتحاد لجان جمعيات الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الزراعي، الشركة العربية للإقراض والتنمية، الشركة الفنية للتطوير، CDF-CHF، الجمعيات التعاونية الزراعية وبعض المؤسسات المحلية والدولية الأخرى.

مكنها أن تخطو طويلاً نحو تحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل ووضع الإطار التنظيمي تحت مظله وزاره الزراعة للأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية حيث تم إنشاء مجالس متخصصة أخذت على عاتقها الخدمات التسويقية سواء داخل المناطق الفلسطينية أو للخارج (أسواق الدول العربية، الأسواق الأوروبية، إسرائيل) وذلك لتوفير مستوى عال من الخدمات التسويقية من أجل تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المستهلكة وموائمه عملية الإنتاج مع متطلبات الأسواق وكذلك في تكثيف خدمات ما بعد الحصاد (الفرز، التعبئة، وسائط النقل والتخزين والتبريد) بالرغم من تدني مستوى الخدمات بشكل كبير في الفترة الأخيرة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت الزراعية وبخاصة محطات التعبئة والفرز ومخازن التبريد

وكان لوزارة الزراعة الدور الكبير في مساعده القطاع الخاص الفلسطيني في هذا المجال وذلك بإشراكه في المفاوضات بخصوص التجارة الزراعية مع الدول وتوقيع الاتفاقيات التجارية الزراعية معها مثل: الأردن، مصر، الشركات الإسرائيلية، دول الاتحاد الأوروبي لكن تعرض هذا الإطار التنظيمي الذي يحكم تبادل المنتجات الزراعية بين المناطق الفلسطينية وشركائها التجاريين لسلسلة من المتغيرات الجوهرية خلال السنوات الأخيرة.

- كان شحن فائض الإنتاج الزراعي من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام 1967م

يخضع لأنظمة وسياسات أردنية وإسرائيلية تهدف إلى حماية المنتجات المحلية.

- بقيت هذه الأسواق هي المستوعب الرئيسي لفائض المنتجات الزراعية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى أواخر الثمانينات (الحمضيات - الجوافة - البلح - الزيتون - الخضراوات).

- بعد ذلك بدأ العمل في رزنامة زراعية بين الأردن وفلسطين تحدد نوع السلع التي يتم تصديرها وفق مواعيد محددة متفق عليها.

- الجانب الإسرائيلي وضع سياسات تمثلت في إعطاء الحرية لدخول المنتجات الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية بدون أي قيود.
- وضع قيود على إدخال المنتجات الزراعية الفلسطينية للأسواق الإسرائيلية وذلك بموجب تصاريح لا تعطي إلا في أضيق الحدود وحسب احتياج الأسواق الإسرائيلية.
- إعطاء الفرص الكبيرة للشركات الإسرائيلية لفرض سيطرتها على الصادرات الفلسطينية الزراعية لأوروبا بخاصة الزهور والتوت الأراضي (الفراولة) وبعض أنواع الخضراوات الأخرى.
- سيطرة الشركات الإسرائيلية عملية استيراد وبيع مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأسواق الفلسطينية مما أدى إلى الحد من القدرة التنافسية للحاصلات الفلسطينية بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- في سنوات الانتفاضة وضعت إسرائيل عراقيل وقيود عديدة على الحركة التجارية وأغلقت المعابر فترات طويلة وإذا فتحت هذه المعابر تتم عرقلة إدخال المنتجات الزراعية مما يعرضها للتلف بسبب طول فترة الانتظار من الإجراءات الأمنية المعقدة الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستويات التصدير للخارج بشكل ملموس.

2-3 دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي (بحوث، تسويق، نقل، تخزين، تبريد، تحويل، بنى تحتية):

تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية وشركات القطاع الخاص في فلسطين بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور - أسمدة - أعلاف - علاجات - البلاستيك للتغطية ومواد التعبئة بأسعار معقولة لإعضائها بواسطة قروض قصيرة الأجل يتم استردادها بعد انتهاء موسم التصدير من حساباتهم لديها.

كذلك ساهمت في إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة مثل :

- إنشاء الدفيئات الزراعية ذات الإنتاج العالي.
- إنشاء ثلاجات التبريد الثابتة والمتحركة.
- إقامة محطات الفرز والتعبئة للحمضيات والخضراوات والفراولة المعدة للتصدير.
- إقامة مركز للتجارة الفلسطينية بالتبريد لتوفير المعلومات والدراسات التسويقية.
- إقامة مركز لتطوير القطاع الخاص في نابلس (الضفة الغربية) مركز تشجيع القطاع الخاص في غزة والضفة لترويج الحاصلات الزراعية الفلسطينية في الخارج وتوفير الدراسات الخاصة بالقدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية وعمل بحوث متعلقة بمشاكل القطاع الزراعي في جميع فروع (النباتي، الحيواني، السمكي).
- إنشاء مركز للبحوث والدراسات الفلسطينية.

- إنشاء اتحاد الغرف التجارية في جميع المناطق الفلسطينية.
- إنشاء اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي لعمل مشاريع البنى التحتية في إصلاح الطرق الزراعية وتمويل المشاريع الصغيرة.
- ومن أجل إنجاح دور القطاع الخاص في هذا المجال قامت وزاره الزراعة في إنشاء المركز الوطني للبحوث الزراعية ومحطات التجارب الزراعية في محافظات الوطن وإنشاء المشاتل الحكومية لتوفير الأشتال الحرجية والزراعية الأخرى مثل: الزيتون، التين، العنب، ... الخ بطرق علمية حديثه يستخدم فيها زراعة الأنسجة الميرستيمية. وتقديم النصائح الإرشادية للمزارعين في جميع المجالات الزراعية.
- ثالثاً- الآليات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل المغيرت الدولية:

1-3 التشريعات والقوانين:

أقر المجلس التشريعي ومجلس الوزراء مشروع قانون الزراعة بالقراءة الثالثة في العام 2004م وفي الفصل الثاني المادة الثانية والثالثة أقر الأحكام العامة التالية لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية.

- تنظيم وتطوير وحماية البحوث والتطبيقات الزراعية وتسهيل إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات والإحصائيات الزراعية بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تطوير النظم والأنماط الزراعية السائدة ومقاومة التصحر بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تعزيز الأمن الغذائي.
- إنشاء صندوق تعويض المزارعين عن الكوارث الطبيعية.
- إنشاء بنك فلسطيني للجينات (البذور، التقاوي، مواد الإكثار).
- إنشاء بنك للإقراض الزراعي.
- إنشاء المركز الوطني للبحوث ومحطات التجارب والمختبرات والمحاجر النباتية والحيوانية.
- إنشاء مركز زراعي استشاري.
- حماية الطبيعة والأراضي الزراعية والحفاظ على التربة.
- حماية المصادر الطبيعية وإدارة المحميات الطبيعية.
- حصر السلالات والأصول الوراثية المحلية.

- إعطاء القطاع الخاص الدور الفاعل في بيع مستلزمات الإنتاج وإنشاء المشاتل لإنتاج الأشتال الميرستيميه وإنشاء المجالس الزراعية المتخصصة للزيت، الخضار، الدواجن، الحمضيات، الزهور.
- البدء في خصخصة القطاع الزراعي على مراحل ويقتصر دور الوزارة على التنظيم والتخطيط والرقابة ووضع التشريعات.
- قيام القطاع الخاص بالعملية التسويقية بإنشاء الهيئة العامة للتسويق الزراعي.

2-3 التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

- ارتكزت خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005-2007 على المحاور الآتية:
- تطوير سياسات التنمية المؤسساتية والأطر التي ستري قواعداً للنمو الاقتصادي لجميع القطاعات وبخاصة القطاع الخاص.
- تحسين مستوى وفاعلية القطاع الخاص في تقديم الخدمات من خلال بناء قدراته الإدارية والتنظيمية لإرساء قواعد إنعاشه.
- استمرار عملية الإصلاح والبناء الأمثل للمؤسسات العامة مالياً وإدارياً وقانونياً عنصر أساسي لبناء مؤسسات القطاع الخاص.
- الإبقاء على نظام اقتصادي مفتوح (حر) يسيره القطاع الخاص.
- زيادة الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث إنها عاملاً مهماً في نمو الإنتاجية الزراعية والصناعة والتجارة.
- إعطاء أولوية للقطاع الزراعي في نشاطات القطاع الخاص وربطه بمساندة من الصناعات الغذائية الصغيرة (حفظ الأغذية - العصائر - التعليب).

3-3 التسهيلات الائتمانية:

- ضرورة إنشاء مصرف متخصص في الإقراض والإئتمان الزراعي وفق هيكل تنظيمي على المستوى الوطني.
- إعادة هيكلة رأس المال وسعر الفائدة.
- تم إنشاء سلطه النقد الفلسطينية كي تقوم بالاحتفاظ بودائع النقد والتصرف كبنك مركزي مقرض للبنوك المحلية في فلسطين.
- حث البنوك التجارية على المرونة في عملية الإقراض الزراعية.
- ضرورة إنشاء مؤسسة لضمان القروض لمعالجة ضعف التسهيلات الائتمانية.
- مراقبة تحرك رؤوس الأموال إلى خارج فلسطين وتقديم التسهيلات للقطاعات الإنتاجية الخاصة بالحصول على القروض.

3-4 الأنشطة الترويجية:

- تم وضع قانون لتشجيع الاستثمار في فلسطين يشمل وضع تسهيلات كبيرة للمستثمرين مثل القوانين المعمول بها في الدول المجاورة.
- توقيع عدة اتفاقيات زراعية مع الدول العربية والإقليمية لتوسيع عملية التبادل التجاري والزراعي معها.
- قيام السفارات الفلسطينية في الخارج بالترويج للمنتجات الزراعية الفلسطينية وبيان قدرتها التنافسية وميزتها النسبية بخاصة في الدول العربية وإعطاء أولوية وتسهيلات للمنتجات الفلسطينية بالدخول لأراضيها.
- توسيع التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي وزيادة حصة المنتجات الزراعية المصدرة لها (المعفاة من الجمارك) بخاصة التوت الأرضي والزهور والخضراوات.

3-5 الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

- هناك إجراءات عديدة قامت بها الدولة لتنمية الموارد البشرية ضمن برنامج بناء القدرات وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي:
- ضمان وجود تدفق ثابت من الخبراء والمدرسين للقطاع الزراعي من الجامعات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية.
- تم حث الدول المانحة من أجل توفير أنشطة التدريب الرسمية وغير الرسمية لفرق عمل الأبحاث والإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة والمدرسين بكليات الزراعة، والمهندسين العاملين في المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي ومدارس الزراعة لإعطائهم الفرصة للإطلاع على التطورات والتكنولوجية الدولية والعربية في مجال الزراعة.
- زيادة كفاءة الكوادر الفنية العاملة في القطاع الزراعي في الحصول على الدرجات العلمية العالية ماجستير ودكتوراة في الزراعة.
- زيادة كفاءة المهندسين الزراعيين العاملين في مراكز البحوث، محطات التجارب، والمختبرات، وجميع العاملين في القطاعات الزراعية المختلفة بمشاركتهم في دورات تدريبية عديدة مكثفة في الداخل والخارج من أجل زيادة مقدراتهم العلمية في مجال وقاية النبات، الإرشاد، التخطيط، الاقتصاد، الحصاد المائي، إدارة المياه، التسويق الزراعي، الإنتاج الحيواني والسمكي، سلامة الغذاء، التصنيع الغذائي، إدارة الغابات والمراعي، ... الخ.
- تبادل الخبرات الزراعية بين فلسطين وجميع الدول العربية بواسطة بعثات متبادلة للخبراء الزراعيين.

3-6 أنشطة المعلومات:

- يقوم الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بتوفير قاعدة بيانات إحصائية عن طريق إصدار نشرة سنوية عن الزراعة في فلسطين.
- المشاركة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إعداد دليل الإحصاءات الزراعية العربية.
- وتقوم وزاره الزراعة في تزويد جميع مؤسسات القطاع الخاص بنشرات زراعية دوريه عن قيمه الناتج الزراعي المحلي الفلسطيني، الميزان التجاري، خطط وزاره الزراعة إنجازات الوزارة، خسائر القطاع الزراعي خلال الانتفاضة، الدراسات الاقتصادية الزراعية.
- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين وزاره الزراعة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي.

3-7 الخدمات المساندة:

بعد قدوم السلطة الوطنية في عام 1994 أخذت وزاره الزراعة على عاتقها توفير الخدمات الزراعية المساندة والتي كانت مهمشة في فترة الاحتلال حيث تمثلت في عدد من برامج خطة التنمية الزراعية الثلاثية 2001/99 مثل:

برنامج بناء طاقات وزاره الزراعة (بتكلفة حوالي 11 مليون دولار):

- أ - في مجال التخطيط وتحليل السياسات.
- ب- المتابعة والتقييم وإدارة المعلومات.
- ج- التطوير الإداري والمالي.
- د- البحوث والمعلومات التسويقية.
- هـ- الإرشاد والبحث التطبيقي وتأهيل محطات التجارب الزراعية للاستفادة من البحوث الزراعية العملية التطبيقية والتكنولوجيا الحديثة.
- و- تطوير قاعدة البيانات الإحصائية.

برنامج تطوير البنية التحتية الزراعية (بتكلفة حوالي 26 مليون دولار):

- أ- إنشاء وتطوير المختبرات الزراعية (مختبر المياه والتربة، مختبر تحليل ومراقبة المبيدات، مختبر الخدمات البيطرية، مختبر محطات الاغذية والزيت).
- ب- إنشاء المركز الوطني للبحوث الزراعية وتزويده بالمعدات والأجهزة اللازمة.
- ج- تطوير البنية التحتية الخاصة بالتسويق الزراعي وتكنولوجيا ما بعد الحصاد.
- د- إنشاء مراكز للتنمية الريفية في جميع محافظات الوطن لتطوير الريف وخلق فرص العمل من خلال شق الطرق الزراعية لخلق تنمية زراعية مستدامة في فلسطين.

3-8 الحوافز التشجيعية:

أ- من خلال وزاره الزراعة تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتكريم الشركات الزراعية ذات الأداء المميز وذلك باستخدامها التقنيات الحديثة في الزراعة مثل الزراعة العضوية، المكافحة البيولوجية، الاستزراع السمكي.

في المجالات التنموية الزراعية الإنتاجية أو التسويقية أو الخدمية والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الفجوات الغذائية.

ب- تقوم وزاره الزراعة بتوزيع معدات زراعية مجاناً للمزارعين المميزين وكذلك عمل قطع مشاهدة لديهم نظراً لكفاءتهم في العمل الزراعي.

رابعاً- الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

بعد أن تم إشراك القطاع الخاص الفلسطيني في إعداد خطة التنمية الزراعية الثلاثية 1999-2001، والخطة متوسطة المدى M.T.P. وبعد أن تم وضع استراتيجيات التنمية الزراعية بحيث يكون للقطاع الخاص دور في هذه التنمية وتم تجسيد هذه الخطة بمشاريع تطويرية للقطاع الزراعي فقامت وزارة الزراعة بإعداد خطة إغاثة طارئة بمشاركة القطاع الخاص لإعادة بناء ما تم تدميره من منشآت زراعية وزراعة أشجار واستصلاح أراضٍ في فترة انتفاضة الأقصى والبحث عن طرق تمويل لتنفيذ مشاريع هذه الخطة سواء كانت مساعدات عينية أو نقدية حيث بلغ إجمالي قيمة هذه المساعدات حوالي 40 مليون دولار أمريكي وهذه تشكل حوالي 9% من إجمالي قيمة الخسائر والأضرار المباشرة التي تعرض لها القطاع الزراعي ونفذت هذه المشاريع بواسطة وزارة الزراعة والمنظمات الغير الحكومية والأهلية العاملة في القطاع الزراعي.

ومن الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

تفعيل المشاريع من خلال البحث عن ممولين وداعمين للمشاريع الزراعية في المجالات التالية:

1. دعم المشاريع الصغرى المدرة للدخل.
2. البناء المؤسسي لتطوير المزارعين من خلال الدورات التدريبية للمزارعين والمصدرين.
3. نقل التكنولوجيا الحديثة للمزارعين وتطوير محطات التجارب والبحث العلمي والمختبرات.

4. استصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة والأصناف ذات القدرة التنافسية والميزة النسبية.

5. تشجيع إقامة الجمعيات والاتحادات الزراعية.

6. اعتماد مبادئ اقتصاد السوق الحر.

7. تعزيز إطار العمل القانوني والتنظيمي في القطاع الزراعي ووضع الأطر التشريعية والمؤسسية للإنتاج والاستيراد والتصدير حسب المعايير الدولية.

كما تم إعداد برنامج الشراكة في أنشطة قطاع الأعمال الزراعي الفلسطيني الممول من وكالة التنمية الأمريكية بخصوص الأراضي المتوقع الانسحاب الإسرائيلي منها (مستوطنات قطاع غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية) بتكلفة 85 مليون دولار أمريكي. حيث سيقوم القطاع الخاص بأخذ دوره في استثمارية تطوير هذه الأراضي والمحاصيل المزروعة بها ويكون دور وزارة الزراعة تخطيط وتنظيم ورقابة لتنفيذ هذا البرنامج.

وهذا البرنامج يتكون من عدة مشاريع وأنشطة هي:

- (1) - مشاريع دعم التصنيع الزراعي لزيادة النمو في أنشطة التجارة والتصدير والعمالة.
 - (2) - مشاريع تجهيز وإدارة الدفيئات الزراعية لزراعتها بالفواكه والخضار.
 - (3) - مشاريع دعم الخدمات الإرشادية والتدريب للمصدرين وأصحاب المصانع الغذائية لتحسين الجودة والغذاء وعمليات ما بعد الحصاد وتحسين نوعية زيت الزيتون المعد للتصدير.
- ومن الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة:**
- فقد عملت وزارة الزراعة وتعمل على المشاركة الفاعلة في المشاريع الإقليمية والعربية مع دول الجوار، حيث تم توقيع اتفاقيات ثنائية بين مصر وفلسطين والأردن وفلسطين من أجل وضع الرزنامة الزراعية للتصدير لمساعدة القطاع الخاص. وكذلك دعم مشاركة القطاع الخاص في الحصول على دورات تدريبية لتطوير الخدمات المساندة للتنمية الزراعية الإقليمية والعربية ومن هذه المشاريع الإقليمية ما يلي:

- مشروع التنوع الحيوي الزراعي الإقليمي.
- مشروع توفير المياه للزراعة وحفظ المياه لدول حوض البحر الأبيض المتوسط.
- مشروع إدارة المياه واستراتيجيات استخدام المياه في الشرق الأوسط.
- مشروع تدهور الأراضي في حوض البحر المتوسط.
- مشروع مكافحة ذبابة البحر الأبيض المتوسط باستخدام الذكور العقيمة (S.I.T.).
- المشروع الإقليمي للمكافحة المتكاملة في منطقة الشرق الأدنى.

خامساً- التجارب القطرية الرائدة لمساهمات القطاع الخاص في المجالات المختلفة:

شهد القطاع الزراعي الخاص تطوراً ملحوظاً خلال عشر السنوات الماضية باتجاهه نحو المشاريع الزراعية ودعمه للبنى التحتية الزراعية بغرض تأمين المنتجات الزراعية للمواطن الفلسطيني دعماً له في ظل الظروف التي يعيشها، وقامت السلطة الوطنية بوضع سياسة تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وحث أصحاب رؤوس الأموال على ذلك عبر تقديم المعلومات الإرشادية وتسهيل الإجراءات لهم، وعليه فلقد قامت خلال هذه الفترة ثوره زراعية شيدت بها المصانع (مصانع الأعلاف، مصانع الحليب ومشتقاته، مصانع إنتاج المرتديلا، مطاحن الدقيق). وكذلك مزارع الدواجن بجميع أنواعه (اللاحم، البياض، الأمهات، الحبش)، وأيضاً أقيمت الففاسات لإنتاج الصيصان مختلفة الغرض وفي مجال المجترات فلقد أقيمت مزارع تسمين العجول ومزارع الأبقار لإنتاج الحليب وكذلك كان هناك تطوراً في مجال التلقيح الصناعي وزراعة الأنسجة الميرستيمية. واتجه القطاع الخاص أيضاً إلى إقامة المشاتل الزراعية الخاصة بإنتاج أشاتل الخضار والفاكهة، حيث استطاع القطاع الخاص أن يضع لمسات واقعية ومنتجة في القطاع الزراعي واستثماره لرؤوس الأموال بالمشاريع الزراعية. ولقد كانت تجارب رائدة له في الإنتاج الزراعي بفضل استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وإتباع أفضل الطرق الزراعية حيث كان هناك اكتفاء ذاتياً في بعض المنتجات كإنتاج بيض المائدة تحققت نسبة 100% واللحوم الحمراء 44% واللحوم البيضاء 94% أما منتجات الألبان وصلت إلى نسبة 66%. ولا يفوتنا أن نذكر الصيد البحري فلقد تم تدشين مركب للبحوث والتدريب للصيادين على الصيد في أعماق البحر وتأهيل الأسطول البحري وذلك من أجل تقليص الفجوة بين استهلاكنا للأسماك حيث تبلغ كمية الاستهلاك السنوية حوالي 7500 طن يغطي إنتاجنا منها 0250 طن. وسيتم استغلال المزارع السمكية الموجودة (استزراع سمكي في المياه المالحة) بعد الانسحاب الإسرائيلي من المستوطنات وزيادة عددها.

قطرية مصر

**مجالات وآليات تعزيز مشاركة القطاع الخاص في برامج الاستثمار الزراعي في
جمهورية مصر العربية**

إعداد

سعيد زكريا يوسف سلام

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

أولاً - مقدمة:

تعتبر الزراعة المصرية من أقدم الزراعات في العالم حيث توجد أراضي استصلاح بمواقع مختلفة على مستوى الجمهورية أهمها حالياً منطقة توشكي، شرق العوينات، درب الأربعين، الوادي الجديد، وادي النقرة بمحافظة أسوان، ومنطقة سيوة بمرسى مطروح إلى غير ذلك من الأراضي الكثيرة الخصبة التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة مع استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وأمثلتها:

- ❖ استخدام التكنولوجيا الحديثة وأهمها علم الهندسة الوراثية في مجال التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والداخلي.
- ❖ استخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء للوقوف على المساحات المحصولية ورصد كافة المشاكل التي تتعرض لها الأراضي من نسبة الملوحة والصقيع والتصحر ... الخ.
- ❖ استخدام تكنولوجيا الزراعة العضوية والحيوية لإنتاج زراعات نظيفة بعيدة عن الأسمدة العضوية والمبيعات.
- ❖ استخدام تكنولوجيات أشعة الليزر في العمليات والمعاملات الزراعية حيث يؤدي ذلك إلى إجراء عملية التسوية للأرض بإتقان ودقة وتعقيم النباتات وحفظ المواد الغذائية.
- ❖ استخدام تكنولوجيا ميكنة الزراعة المصرية للقضاء على النقص في الأيدي العاملة وانخفاض كفاءة العامل الزراعي إلى غير ذلك من فوائد كثيرة في هذا المجال.
- ❖ استخدام تكنولوجيا الإنتاج الحيواني وذلك بزيادة أعداد الماشية من ناحية ورفع كفاءتها من ناحية أخرى.
- ❖ استخدام تكنولوجيا زراعة الأنسجة دون الاعتماد على البذور في الزراعة مما يؤدي إلى تحسين جودة الثمار وزيادة الإنتاجية وزيادة عدد ما يزرع من الأصناف الممتازة وبالتالي التوسع في تلك الزراعة.
- ❖ استخدام تكنولوجيا المعلوماتية والحسابات الآلية وذلك لتوفير قاعدة بيانات وإحصاءات متكاملة تشمل كافة المعلومات.
- ❖ استخدام تكنولوجيا الري المتطور وذلك للقضاء على نقص المياه واستخدام أساليب التقنية الحديثة ذات الكفاءة العالية مع استخدام وسائل الري الحديث الرش - التقيط.

- ❖ ويعتبر القطاع الزراعي من أوائل القطاعات التي خصصتها الدولة بالكامل في جمهورية مصر العربية، وعلى هذا فإن الإنتاج الزراعي في مصر برمته تقع مسئوليته بالكامل على القطاع الخاص.
 - ❖ مع تعويم الجنيه المصري تنامي حالياً الطلب على الصادرات الزراعية المصرية حيث أن الصادرات زادت أضعاف ما كان مقدراً لها من 2001 - 2004 وكلنا يتفق في أن الصادرات الزراعية المصرية ما زالت في مراحلها الأولى.
 - ❖ بالدراسة العملية من جانب الشركات القائمة بالنشاط الزراعي بمصر تلاحظ وجود بعض المعوقات الموجودة لاستغلال الأراضي الزراعية حالياً نذكر منها ما يلي:
 - ☒ قوانين التملك بخاصة فيما يخص الملكية الفردية والعائلية وملكية الشركات والتناقص الضريبي، وتحديد الملكية الزراعية.
 - ☒ وضع اليد في كثير من حالات الأراضي المطروحة من الدولة.
 - ☒ القواعد التي تفرض طرح الأراضي في مزادات كشرط للبيع.
 - ☒ تمليك بعض الأراضي للعاملين في شركات استصلاح الأراضي، وسوء استغلال الأراضي مع عدم وجود الخبرة أو المقدرة المالية للإدارة.
 - ☒ عدم وجود تشريعات تسمح بالتأمين على المحاصيل الزراعية أسوة بما هو متبع في عديد من دول العالم.
 - ☒ عدم وجود آلية تمويل للمحاصيل الزراعية والاستثمار الزراعي إلا من خلال بنك التسليف.
 - ☒ الجمارك وضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية.
 - ☒ معالجة مديونية المشروعات المطروحة والفوائد المتأخرة بعيداً عن المستثمر.
 - ☒ توفير مصادر المياه اللازمة في التخطيط العام للدولة.
- ثانياً- مجالات الاستثمار الزراعي الوارد بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997:
- استصلاح واستزراع الأراضي والإنتاج الحيواني والداخلي والسمكي:
1. استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية أو أحدهما:
 - (أ) استصلاح وتجهيز الأراضي بالمرافق الأساسية التي تجعلها قابلة للاستزراع.
 - (ب) استزراع الأراضي المستصلحة.

ويشترط في هاتين الحالتين أن تكون الأراضي مخصصة لأغراض الاستصلاح والاستزراع، وأن تستخدم طرق الري الحديثة في الاستزراع وليس الري بطريق الغمر.

حيث بلغ عدد الشركات العاملة في هذا المجال حتى 31/3/2005 (551) شركة برؤوس أموال تقدر بحوالي 5270881.5 ألف جم وتكلفة استثمارية قدرها 11297703 ألف جم.

2. الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي:

(أ) تربية جميع أنواع الحيوانات سواء كان ذلك لإنتاج السلالات أو الألبان أو التسمين أو اللحوم.

(ب) تربية جميع أنواع الدواجن والطيور سواء كان ذلك لإنتاج السلالات أو التفريخ أو إنتاج البيض أو التسمين أو اللحوم.

(ج) إقامة المزارع السمكية وكذا صيد الأسماك.

حيث بلغ عدد الشركات العاملة في هذا المجال حتى 31/3/2005 (375) شركة برؤوس أموال قدرها 1266551.3 ألف جم وتكلفة استثمارية قدرها 1999983.4 ألف جم.

3. الهندسة الوراثية في المجالات النباتية والحيوانية:

وهو مجال استحدث للنهوض بالنشاط الزراعي.

ثالثاً- الضمانات والحوافز الإعفاءات الواردة بالقانون رقم 8 لسنة 1997:

❖ الضمانات:

1. لا يجوز تأمين الشركات والمنشآت أو مصادرتها.
2. لا يجوز بالطريق الإداري فرض الحراسة على الشركات والمنشآت أو حجز على أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها.
3. لا يجوز لآية جهة إدارية التدخل في تسعير منتجات الشركات والمنشآت أو تحديد ربحها.
4. لا يجوز لآية جهة إدارية إلغاء أو إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للشركة أو المنشأة كلها أو بعضها إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص.

❖ الحوافز:

1. للشركات والمنشآت ألحق في تملك أراضي البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها أو التوسع فيه أيا كانت جنسية الشركاء أو محال إقامتهم أو نسب مشاركتهم.
2. للشركات أو المنشآت ألحق في استيراد ما تحتاج إليه لمباشرة نشاطها (آلات، معدات، أجهزة، مستلزمات إنتاج، قطع غيار، وسائل نقل مناسبة) دون القيد في سجل المستوردين كما يكون لها ألحق في تصدير منتجاتها دون القيد في سجل المصدرين.
3. جواز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الماليتين بموافقة وزير الاستثمار.

❖ الإعفاءات:

1. الإعفاء لمدة عشر سنوات لنشاط استصلاح واستزراع الأراضي من أول السنة المالية التالية لتاريخ بدأ الإنتاج من الضريبة على إيرادات النشاط وأرباح الشركات والمنشآت وأنصبة الشركاء فيها.
2. الإعفاءات الضريبية المشار إليها عاليه للشركات والمنشآت التي تمارس نشاطها خارج الوادي القديم وكذا أنصبة الشركاء فيها لمدة عشرين عاماً.
3. الإعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود التأسيس وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمال الشركات والمنشآت لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد بالسجل التجاري.
4. إعفاء عقود تسجيل الأراضي من رسوم التوثيق والشهر.
5. تحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة 5% على ما يتم استيراده للشركات والمنشآت من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.
6. إعفاء التوسعات التي تقيمها المنشآت والشركات من الضريبة المنصوص عليها بالبند (1).

رابعاً- آليات تعزيز مشاركة القطاع الخاص في برامج الاستثمار الزراعي بمصر:

1. حصر الأراضي الموجودة فعلياً في زمام ملكية الدولة وتصنيفها.
2. تملك الأراضي الصحراوية التي ليس بها بنية تحتية بنظام الإيجار التملكي.
3. إيجار الأراضي الصحراوية إيجار لمدة لا تقل عن 20 سنة.

- يراعى أنه في الحالات الموضحة أعلاه قيام الشركات المستفيدة بتولي تمويل كامل البنية التحتية بدون مكابدة الدولة أي مصروفات، بشرط ضمان الحيازة لمدة زمنية كبيرة تحقق العائد الكافي لاسترداد القيمة الاستثمارية.
4. العمل على إزالة أية معوقات تشريعية تحد من فرص وآفاق دخول القطاع الخاص بقوة في الاستثمار الزراعي وعلى الأخص تملك الأراضي الصحراوية طبقاً للقانون رقم 81/143 في شأن الأراضي الصحراوية وتبسيط الإجراءات.
5. زيادة الإعفاءات الجمركية لتشمل كافة الآلات والمعدات ووسائل النقل للشركات التي تعمل في مجال استصلاح الأراضي.
6. إلغاء ضريبة المبيعات على الأصول الرأسمالية المستوردة والمتعلقة بنشاط الاستصلاح والاستزراع.
7. الاهتمام بوجود وحدات لتسويق منتجات المشروعات الزراعية بين الدول العربية ورفع أية قيود تصديرية.
8. تخصيص الأراضي اللازمة للشركات ذات الملاءة المالية للقيام باستصلاحها ومدها بالمرافق اللازمة دون التركيز على شركات القطاع العام.
9. تخطيط تنفيذ برامج البنية الأساسية والخدمات الشاملة اللازمة لاستيطان الأفراد بمناطق الاستصلاح والاستزراع من طرق ومطارات ووسائل نقل ذات طبيعة خاصة.
10. إنشاء مجمعات خدمات تشمل ممثلين من الوزارات والهيئات المختلفة لأداء الخدمات اللازمة للشركات التي تعمل بمناطق الاستصلاح والاستزراع.
11. توفير المقننات المائية بمناطق الاستصلاح والاستزراع حيث أن المياه هي عصب الزراعة.
12. العمل على إنشاء مجمعات زراعية صناعية في مناطق الأراضي الجديدة لما لها من قدرة على رفع مستوى الدخل من هذه الأراضي التي تتكلف أموال طائلة في تشييدها وبما توفره من إمكانيات واسعة للتصدير.
13. تأكيد دور البحوث الزراعية في تحقيق تنمية زراعية متواصلة وشاملة في مجالات الإنتاج الزراعي وذلك من خلال توسيع هذا النشاط وتقويته وتحديثه وتوفير كافة المجالات الفنية والإدارية والمالية.
14. التركيز على أساليب التكنولوجيا الحديثة للميكنة الزراعية وتطبيق أحدث النظم والآليات عند تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي.

15. قيام شركات القطاع الخاص بدور أساسي في استصلاح الأراضي البور التي تتخلل زمام كل محافظة (الحزام الأخضر لكل محافظة) بدلاً من الاعتماد على المحافظات في هذا الشأن.

16. النظر في منح شركات الاستصلاح الزراعي بعض المزايا مثل زيادة سنوات الإعفاء الضريبي للشركات ذات العمالة الكثيفة والشركات التي تقوم بالتصدير.

17. تعزيز دور السفارات المصرية ومكاتب التمثيل التجاري في الدول العربية وذلك بإمدادها بكافة المعلومات عن فرص الاستثمار الزراعي بمصر وأماكن الأراضي المتاحة وأسعارها والمزايا التي تمنح للشركات العاملة في مجال استصلاح واستزراع الأراضي.

18. دعوة الدولة لمشاركة شركات القطاع الخاص في وضع خطط وسياسات التنمية الزراعية حتى يمكن وضع إطار متكامل لخطة التنمية الزراعية بحيث يطابق الواقع والظروف المحلية.

19. تشجيع شركات القطاع الخاص على إقامة مخازن التبريد ومشروعات صناعة التعبئة والتغليف وكذا محطات الفرز والتدريج والصناعات المكملية للنشاط الزراعي بالمناطق الصحراوية.

خامساً- الأدوار المستقبلية للقطاع الخاص في المجالات التنموية والتكاملية:

1. مشاركة القطاع الخاص في زيادة المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل الزيتية كفول الصويا وعباد الشمس والكانولا وذلك بزراعتها في الأراضي الجديدة خاصة في توشكي وشرق العوينات.

2. مشاركة القطاع الخاص في إقامة مشروعات لتجميع ونقل ومعالجة القمامة وفضلات الأنشطة الإنتاجية والخدمية والزراعية وتدوير هذه المخلفات وتحويلها إلى منتجات ذات عائد اقتصادي (أسمدة ومخصبات زراعية) مما ينعكس أثره على البيئة.

3. المشاركة في التوسع بزراعة المحاصيل التصديرية وكذا المحاصيل الرئيسية وهي الذرة والقمح لسد الفجوة الإستيرادية.

قطرية المغرب
معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع
الخاص في التنمية الزراعية وسبل تطويرها
في المغرب

مقدمة:

يقع المغرب في أقصى شمال غرب القارة الإفريقية على بعد 15 كلم من أوروبا عبر مضيق جبل طارق. ويتمتع بواجهة بحرية مزدوجة تمتد على طول 3.446 كلم: 512 كلم على البحر المتوسط و2.934 كلم على المحيط الأطلسي. ويتوفر على منطقة صناعية استثنائية بمسافة 200 ميل بحري ومساحة بحرية تقدر ب 1.100.000 كلم مربع.

والمغرب بلد ذو تضاريس مختلفة، فهناك الجبال (الريف، الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير، ... الخ) والسهول والهضاب. وتتسم التساقطات بالقلّة وعدم الانتظام والتركيز في الزمن *concentré dans le temps*.

وهو منفتح على العالم، وقع بتاريخ 1 مارس 2000، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مرحلة أولى لفتح منطقة التبادل الحر في سنة 2012. كما بدأ المغرب منذ سنة 2003 مشاورات مع الولايات المتحدة من أجل وضع اتفاق للتبادل الحر والذي دخل حيز التنفيذ في بداية 2005.

- الاستثمار الوطني:

تفاوتت نسبة الاستثمار من سنة إلى أخرى. وحسب مديرية الإحصائيات للمندوبية السامية للتخطيط، سجلت نسبة الاستثمار الأرقام التالية:

- 23.5 % في سنة 2003.
- 22.9 % في سنة 2002.
- 22.3 % في سنة 2001.
- 4.1 % في سنة 2000.
- 23.7 % في سنة 1999.
- 22.0 % في سنة 1998.

وتبقى نسبة الاستثمار ضعيفة ولا تمكن من الرفع من نسبة النمو وتستمر في الارتفاع. وتستوجب الزيادة في نسبة النمو الاقتصادي، تقوية الادخار والاستثمار؛ لأن الاستثمار يعد وسيلة لتبني التطور التكنولوجي.

وتجدر الإشارة أن المغرب قد اندمج خلال السنوات الأخيرة في تحقيق إصلاحات هيكلية جد مهمة لتحسين تنافسية المقاولات وتشجيع تطور القطاع الخاص. كما أكد على ذلك جلالة الملك بقوله: أما بالنسبة للقطاع الخاص، فإننا ننتظر منه في المرحلة القادمة من تطور البلاد مساهمة جوهرية تبررها المكانة التي أصبح هذا القطاع يتبوأها، والمجهودات التي بذلتها الدولة لتمكينه من الارتقاء وتأهيله لتحريك عجلة التنمية وتدعيمها.

وفي هذا الصدد وللرفع من مستوى مشاركة القطاع الخاص في التنمية، اتخذت الحكومة المغربية مجموعة من التدابير من شأنها أن تقوي الدعم الممنوح من طرف الدولة لتأهيل القطاع وتنويعه.

وهكذا تم إحداث ستة عشر مركزاً للاستثمار مهمتهم تقديم الدعم اللازم للمستثمرين وإنشاء المقاولات. كما أن مدونة جديدة للجمارك هي في طور الإنجاز بالإضافة إلى إنشاء المحاكم التجارية وقانون المنافسة والأثمنة. وتم اعتماد إطار قانوني من شأنه جلب المستثمرين الأجانب.

وبفعل ذلك، تحسن الجو العام للمقاولات وتم ضبط التضخم المالي. كما عرفت نسبة البطالة والديون العامة والأمية بعض التراجع.

وينتمي المغرب إلى الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (MIGA) وإلى المركز العالمي لإصلاح النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.

ويبقى القطاع الفلاحي الذي يشغل ما يقارب نصف الساكنة النشيطة، جد مرتبط بالأحوال المناخية. كما يعرف حالياً حملة من التحريرات تهم قطاعي الحبوب والسكر.

- بنيات الإنتاج الفلاحي:

ما بين سنة 1973 و1996، تاريخ الإحصاء الأخير للفلاحة، انخفض العدد الإجمالي للضيعات بنسبة 22% منتقلاً من 1.927.200 إلى 1.496.300 ويعزي هذا الانخفاض أساساً إلى تراجع عدد البيوت من دون أرض الذي انتقل من 450.200 إلى 64.700. كما تحتل الضيعات المتوسطة مكانة بارزة حيث تمثل 1/3 مجموع الضيعات وتهم 60% من المساحة الزراعية.

الإنتاج الزراعي في القطر ومدى مساهمته في الاقتصاد القومي:

➤ مساهمة الإنتاج الزراعي في نسبة النمو الحقيقي:

✓ 3.1% في سنة 2001.

✓ 1.1% في سنة 2002.

➤ نسبة الناتج الداخلي الخام الفلاحي من الناتج الداخلي الخام الوطني:

✓ 13.8% في سنة 2001.

✓ 14.2% في سنة 2002.

➤ التبادل الفلاحي:

2002			
نسبة التغطية (%)	القيمة (مليار درهم)		
	الصادرات	الواردات	
114.7	17.57	15.31	1- التغذية. المشروبات والتبغ.
24.9	1.66	6.65	2- الناتج الخام من أصل حيواني ونباتي.
87.5	19.23	21.96	العدد الإجمالي

➤ تطور الناتج الداخلي الخام (PIB) والناتج الداخلي الفلاحي بالنسبة للأثمنة القارة لسنة 1980:

2002	2001	2000	1999	1998	
150.1	143.6	134.9	133.6	133.7	PIB
21.3	19.8	15.5	18.2	21.9	PIB الفلاحي
14.2	13.8	11.5	13.6	16.3	PIB الفلاحي / PIB (ب%)

➤ بعض المعطيات الخاصة:

يتوفر المغرب على قدرات فلاحية هائلة تستوجب التحسين. فمن حيث موقعه الجغرافي، يمتاز المغرب بتنوع بيئته الشيء الذي يمنحه إمكانيات كبيرة ومتعددة للإنتاج الزراعي والحيواني.

تبلغ المساحات القابلة للزراعة 7،8 مليون هكتار وتتنوع كما يلي:

- الحبوب : 63 %
- الزراعات الصناعية : 2 %
- الخضراوات : 2 %
- أشجار الفواكه : 8 %
- الزراعات الزيتية : 1 %
- النباتات العلفية : 2 %

- قطانيات : 4 %
- أراضٍ مستريحة : 18 %

يحظى السقي بأهمية بالغة بالنظر إلى الخاصية المناخية للمغرب، ولقد شكل إحدى أولويات السياسة الاقتصادية للبلاد. وقد مكنت الجهود المبذولة من تشييد 90 سد بطاقة استيعابية تصل إلى 14 مليار متر مكعب تمكن من سقي أكثر من مليون هكتار. ويصل المحتوى المائي الممكن تجنيده إلى 21 مليار متر مكعب، منها 17% مسخرة للفلاحة.

كما تصل المساحة الممكن سقيها بشكل مستمر إلى 1.363.380 هكتار تضاف إليها ما يناهز 30 ألف هكتار يمكن سقيها بطريقة موسمية. أ. مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية في القطر بأنواعها المختلفة ترتكز السياسة الفلاحية المغربية على أربعة توجهات أساسية:

- تحسين مداخل الفلاحين.
 - المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.
 - ادماج القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.
 - المحافظة على الموارد الطبيعية وتأهيل المرأة القروية.
- ونظراً لإمكانيات الدولة المحدودة، فإن تحقيق هذه الأهداف رهين بمدى تطور مستوى مشاركة القطاع الخاص في القطاع الفلاحي. وفيما يخص مستوى هذه المشاركة بالنسبة لبعض القطاعات فهي كالتالي:
- 1- قطاع البذور والأغراس:

يعتبر قطاع البذور والشتائل من أهم القطاعات الفلاحية بالمغرب. وذلك لما يلعبه من دور أساسي في تكثيف الإنتاج النباتي والرفع من المردودية وتحسين جودة المنتج. ويخضع هذا القطاع للأسس القانونية التالية:

- تقنين إنتاج البذور والشتائل المختارة وتحديد معايير مراقبتها في كل مراحل التكاثر.
- وضع سجل رسمي للأنواع النباتية المزروعة بالمغرب.
- إخضاع مؤسسات تسويق وإنتاج البذور والشتائل للترخيص المسبق من طرف الدولة.
- وضع لوائح مؤقتة لتسجيل أصناف بعض الأشجار المثمرة.

فعلى مستوى الإنتاج والتسويق الداخلي للبذور، تتقاسم الدولة والقطاع الخاص هذه المهام حيث بلغ عدد الشركات المرخص لها بالعمل في هذا الميدان إلى جانب الشركة الوطنية لتسويق البذور حوالي 160 شركة.

أما إنتاج الشتائل، فيتم عن طريق 300 إلى 400 مشتل تنتج سنوياً حوالي 20 مليون شتلة، موزعة أساساً بين الزيتون (9.000.000) والورديات (4.000.000)، والحوامض (2.000.000) والكروم (1.500.000).

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع البذور والشتائل عرف منذ سنة 1990، بزوغ تنظيم مهني تمثل فيما يلي:

- إنشاء الجمعية المغربية لمكثري البذور سنة 1990 والتي تضم حوالي 700 مكثري. وتتوفر هذه الجمعية على مجلس إداري مكون من 30 عضواً يمثلون 12 مكتباً جهوياً موزعة عبر مختلف أنحاء المملكة.
- إنشاء الجمعية المغربية للبذور والشتائل سنة 1991 والتي تضم 40 شركة عاملة في القطاع. وتتهيك هذه الجمعية حسب 9 شعب (الحبوب، الزراعات الزيتية، البقوليات الغذائية، الأعلاف، النباتات السكرية، البطاطس، الأشجار المثمرة، الخضر، ... الخ).
- إنشاء لجنة مؤقتة للبذور والشتائل سنة 1999، تحت رئاسة المهنيين، تضم في رحابها كل الفاعلين في القطاع (إدارة ومهنيين) وتتكلف بإعداد البرامج المتعلقة بتنفيذ مقترحات المخطط الوطني للبذور وذلك في أفق إنشاء تجمع مهني.
- ولقد عرف قطاع البذور خلال العقد الأخير ركوداً نتج عنه ضعف تطور شركات الخواص العاملة في مجال إكثار البذور وتضاعف عدد الشركات المستوردة وذلك نظراً للأسباب التالية:

- تدني مستوى استعمال البذور المختارة نظراً لتدهور دخل الفلاحين وانخفاض قدرتهم على الاستثمار بسبب توالي سنوات الجفاف خلال التسعينات.
- استقرار أو تراجع على مستوى استنباط الأصناف.
- جمود على مستوى تطور المساحات والمردودية بالنسبة لبرامج الإكثار.
- ولتطوير المشاركة المهنية في هذا القطاع وتنسيق دور مختلف المتدخلين فيه لتشكيل مهنة قادرة على المساهمة في تطويره، تم إعداد برنامج من طرف الدولة يرمي إلى:
- تشجيع قيام هيكل مهنية قادرة على تسيير القطاع.
- إبرام اتفاقية تحدد بوضوح الدور المنوط بكل من الوزارة والمهنيين.
- تقديم الدعم اللازم للرفع من مردودية قطاع البذور والحفاظ على مستوى ثمن البذور في حدود معقولة.

2- قطاع الأسمدة الكيماوية:

منذ سنة 1990، عرف قطاع الأسمدة تحريراً شاملاً على جميع المستويات، حيث تم تحرير الأثمنة مع مواصلة العمل بالإعفاءات من الضرائب الجمركية عند الإستيراد. كما تم منح حرية التموين للعاملين في القطاع بالنسبة للمواد المصنعة محلياً أو المستوردة. وتجدر الإشارة إلى أنه عهد بمتابعة تزويد البلاد بالأسمدة إلى الوزارة المتكلفة بالفلاحة التي تقوم بتنسيق مع المعنيين، بتتبع تزويد البلاد طيلة الموسم الفلاحي. ويهدف تحرير القطاع إلى خلق ديناميكية جديدة للقطاع عبر المنافسة الحرة، سعياً وراء تحقيق النجاعة والفاعلية في تسويق واستعمال الأسمدة.

ويتم تسويق الأسمدة من طرف شركات يمكن ترتيبها كما يلي:

- شركتان كبيرتان: توزعان 75% سنوياً من الكميات المسوقة.
- شركات متوسطة: توزع 15% سنوياً من الكميات المسوقة.
- شركات صغرى: توزع 10% سنوياً من الكميات المسوقة.

وقد عمل مهنيو القطاع على تكوين جمعية مهنية تدعى الجمعية المهنية للشركات الخاصة لمستوردي ومصنعي الأسمدة.

ويتم توزيع الأسمدة عبر أهم القنوات التالية:

- التجار الخواص: يمثلون 70% من مجمل المبيعات.
- البيع المباشر في معامل ومخازن شركات التوزيع التي تمثل حوالي 24% من مجمل المبيعات.
- نقط البيع التابعة لشركة فريتما التابعة للمكتب الشريف للفوسفات التي توزع 6% من مجموع المبيعات.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إغلاق هذه النقط بشكل تدريجي مع بروز التجار

الخواص.

ومنذ تحرير هذا القطاع، تعرف أثمنة الأسمدة وبخاصة المستوردة منها ثلاث إلى أربع مراجعات خلال نفس الموسم، وذلك مسايرة مع التقلبات المسجلة على الصعيد العالمي في أثمنة هذه المواد. وهكذا، عرفت أثمنة الأسمدة ارتفاعاً مستمراً موازاة مع التقليل التدريجي لدعم الأسمدة، حيث انتقلت من 47,1 درهم للوحدة سنة 1980 إلى 4 ، 8 درهم للوحدة سنة 1999 أي بزيادة 226%.

ويرتكز برنامج العمل لتطوير قطاع الأسمدة الكيماوية بالمغرب على أهم المحاور

التالية:

في ميدان توزيع الأسمدة:

- الحفاظ على نقط البيع المتواجدة ببعض مراكز التنمية الفلاحية.
- تشجيع التزويد الجماعي بالأسمدة عبر التعاونيات الفلاحية و وحدات التحويل (معامل السكر).
- وضع قوانين لتنظيم مختلف المهن المرتبطة بقطاع الأسمدة.
- تحيين النصوص المتعلقة بتسويق الأسمدة قصد ملاءمتها مع المعايير الوطنية التي تم تحديدها.

فيما يخص تشجيع وعقولة استعمال الأسمدة:

- وضع آليات لدعم أئمة الأسمدة الفوسفاتية.
- إنجاز دراسة لإيجاد تركيبات متنوعة للأسمدة حسب المناطق الفلاحية، تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الخاصة بكل منطقة.
- توجيه الدعم المقدم في ميدان تحليل التربة إلى إنجاز برامج نموذجية في هذا الميدان في إطار شراكة مع التنظيمات المهنية للفلاحين.

3- قطاع المبيدات:

يتم تزويد السوق بالمبيدات الزراعية من طرف القطاع الخاص الذي يضم حوالي 30 شركة تمثل شركات عالمية متعددة الجنسية.

وقد قامت الدولة بعدة تدابير في هذا المجال، أهمها إصدار نصوص تشريعية لمراقبة الاستعمال والإتجار في المبيدات الزراعية وتدعيم نظام مراقبة المبيدات وتنظيم تسويقها.

وينص هذا القانون على عدة إجراءات أهمها:

- تحديد مسطرة الترخيص أو التصديق على المبيدات.
- تحديد شروط الترخيص لمزاولة الأنشطة المرتبطة باستيراد مبيدات الآفات الزراعية وصنعها والاتجار فيها.

4- قطاع الصناعات الغذائية:

يشكل قطاع الصناعات الغذائية حلقة مهمة في استراتيجية التنمية الفلاحية حيث يلعب دوراً اجتماعياً واقتصادياً حيوياً، كما يحتل موقعاً رئيسياً في الصناعات التحويلية، سواء على مستوى التشغيل، أو القيمة المضافة، أو الاستثمار والتصدير.

وتتجلى أهمية هذا القطاع من خلال المعطيات التالية:

- عدد الوحدات: 1625 وحدة أي 26% من مجموع الوحدات الصناعية.
- قيمة الإنتاج: 54 مليار درهم، أي 36% من مجموع الصناعات التحويلية.
- قيمة الصادرات: 7 مليار درهم، أي 19% من مجموع الصناعات التحويلية.
- القيمة المضافة: 18 مليار درهم، أي 34% من القيمة المضافة للإنتاج الصناعي الخام.
- التشغيل: 103.600 من اليد العاملة، أي 21% من مجموع اليد العاملة بالقطاع الصناعي، منها 35.200 من اليد العاملة النسوية، أي 7% من مجموع اليد العاملة النسوية بالقطاع الصناعي.

بجـ. الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية:

يشكل المغرب ملتقى متميز بين إفريقيا، أوروبا والعالم العربي، ويعطي هذا الموقع الجغرافي الاستثنائي للمغرب دوراً استراتيجياً سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية. فهذا الارتباط الوثيق بأوروبا بالإضافة إلى القرب من الأسواق ومراكز القرار الأوروبية يمثل بالنسبة للمغرب ميزة كبيرة من حيث تنمية الاستثمار الخاص.

كما يتوفر المغرب على تنوعية إيكولوجية تمنح له إمكانيات متعددة للإنتاج النباتي والحيواني. بالرغم من ذلك، يعرف الاستثمار الخاص عدداً من الصعوبات الحقيقية والتي تتمثل فيما يلي:

1- الصعوبات العقارية:

إن سوق الأرض الفلاحية بالمغرب من بيع وكراء طويل الأمد، هو سوق ضعيف الحركة، ذلك أن المبيعات في السنة تبقى جد ضئيلة. كما أن أنماط الاستغلال غير المباشر تبقى هي الأخرى ضعيفة، إذ لا تهم سوى 12% من المساحة الصالحة للزراعة. زيادة على أن نسبة كبيرة من هذه الأنماط لا تندرج ضمن حركة حقيقية لعامل الأرض، باعتبار أنها تهم الكراء أو الإعارة أو الإيجار فيما بين أفراد العائلة أو بين الجيران أو لفائدة زبائن ما وذلك حسب معايير تُبنى على عناصر الثقة أكثر مما تُبنى على قواعد السوق وقيمة السومة الكرائية.

- مراقبة العمليات العقارية:

فالأراضي الجماعية هي غير قابلة للتفويت ما عدا بعض الاستثناءات القانونية، كما أن كراءها يخضع للمراقبة. وأراضي الملك تبقى مبدئياً قابلة للبيع والكراء، غير أن إنتشار نظام الملكية العائلية على الشياح يجعل إمكانيات التداول بشأنها جد صعبة. كما أن التشريع الزراعي المغربي كثف من الرقابة على العمليات العقارية: مراقبة العمليات العقارية، الحد من تقسيم الأراضي، تسجيل العقود، عدم قابلية قطع الإصلاح الزراعي

للتقويت، وبذلك تكون الدولة قد تدخلت في العقار بواسطة القانون أكثر من تدخلها فيه عبر قواعد السوق.

- ضغط متواصل على الأراضي:

على الرغم من امتصاص المدن لنسبة مهمة من الساكنة القروية المتزايدة، فإن هذه الأخيرة تظل في ارتفاع ملموس، حيث انتقلت من 9 إلى 14 مليون ما بين 1965 و 1995. أما الساكنة الفلاحية التي تعد جزءاً من هذه الساكنة القروية والتي تضغط مباشرة على الضيعات الفلاحية، فتبقى جد مهمة، حيث انتقلت من 8 إلى 11 مليون نسمة خلال 30 سنة، وتواصل ارتفاعها بنسبة 1% كل سنة.

فالضغط على الأرض يبقى قوياً ويحول دون انفراج السوق العقارية. ذلك أن القطاع الفلاحي لا زال يحتفظ بجزء مهم 40% من الساكنة النشيطة، وإن كل عامل نشيط في الفلاحة لا يغذي في المغرب سوى 6.3 من المواطنين، مقابل 11.4 بتونس، و 72.2 بإسبانيا، و 53.9 بفرنسا. كما أن البلاد لا تخلق فرصاً للشغل القروي غير الفلاحي بما فيه الكفاية وبما يسمح من تحرير الضيعات من فائض الساكنة الذي يشكل من الناحية الاقتصادية عائقاً أمام تطوير الاستثمار من دون تسريع ظاهرة الهجرة القروية المكثفة التي تتجاوز طاقات فرص الشغل بالمدن المستقبلية. ومع أن نسبة الساكنة القروية غير الفلاحية في ارتفاع حيث انتقلت من 10% إلى 21% خلال 30 سنة، إلا أن هذا الارتفاع يبقى مع ذلك غير كافٍ.

ومن جهة أخرى، فإن ضعف المعاملات العقارية، لا يسمح بتكوين فكرة حقيقية عن أثمان الأرض، وهو ما يشكل عائقاً أمام بروز سوق عقاري فاعل.

- الوظائف المتعددة للأرض:

إن وظيفة الأرض ليست دائماً اقتصادية، ذلك أن قيمتها عند السكان القرويين هي بمثابة ملجأ، فتعاملهم معها ينبنى على اعتبارات تتعلق بأمنهم وانتمائهم إلى مجموعة أو وسط ما أكثر مم تتعلق بقيمتهم الاقتصادية، إذ بإمكانهم مثلاً الامتناع عن بيع الأرض ولو كانت لا تدر عليهم أي مردودية، فقط من أجل ضمان استمرار إنتمائهم إلى جماعة أو عائلة ما. فهذا الاختيار المتجذر في الثقافة القروية المغربية لا يساعد كذلك على تيسير انفتاح السوق العقارية.

2- صعوبات في التسويق:

حتى سنة 1988، استفاد المغرب من نظام تجاري مع الإتحاد الأوروبي متميز نسبياً مقارنة مع الدول الإيبيرية. حالياً، أخذت هذه الميزة في التراجع نظراً للاكتفاء الذاتي أو الفائض الذي أصبحت تعرفه سوق الإتحاد في العديد من المنتجات الفلاحية المتوسطية. ونتج عن هذه الحالة صعوبات متصاعدة في إنعاش الصادرات المغربية إلى السوق الأوروبية المشتركة، تقلصات كبيرة وشروط ((tarifaires جبائية. بالإضافة إلى ذلك فإن

شبكات التسويق والنقل والعبور وكذا التنظيم الداخلي للسوق بخاصة بالنسبة للمنتوجات النباتية لا تشجع على الاستثمار.

3- صعوبات تتعلق بالتمويل:

يشكل المحيط المالي الحالي بعض الصعوبات لتنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة. كما أن تسيير الأنظمة الجبائية يبقى معقداً ومكلفاً بالنسبة لهاته المقاولات بالنظر، بخاصة على تعددية أنواع الضرائب المفروضة.

وفيما يخص الولوج إلى التمويل، فإذا كانت المجموعات الكبيرة تستطيع الحصول بسهولة على التمويلات اللازمة لتنمية نشاطاتها، فبالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة تبقى تكلفة القروض والضمانات المفروضة جد مكرهة. هذا في الوقت الذي يعرف فيه القطاع الفلاحي نقصاً في التمويل ومديونية كبيرة.

لا تمثل القروض الممنوحة من طرف القرض الفلاحي للمغرب إلا 20% من حاجيات التمويل الفلاحي بينما لا تساهم البنوك التجارية الأخرى في هذا التمويل إلا ب3%. وقد تضاعفت مديونية الفلاحين ستة اضعاف ما بين سنتي 1985 و1997. مماساهم في تراجع الاستثمار الخاص في الفلاحة.

4- صعوبات قانونية:

على المستوى القانوني، تبقى العدالة المغربية بطيئة في دراسة النزاعات، ويضاف إلى ذلك صعوبات تنفيذ الأحكام فور صدورها. كما يصعب كذلك استرجاع الديون خاصة من الجماعات العمومية.

ويعرف القضاء حالياً مرحلة إصلاح تولد عنها في البداية اختصاص للمحاكم الابتدائية وظهور المحاكم التجارية والإدارية.

5- صعوبات أخرى

- غياب نماذج لدراسات الجدوى لإعداد المشاريع الفلاحية.
- بطء وتأخر الحصول على مساعدات الدولة.
- صعوبات الحصول على تراخيص لتعميم بعض المواد بخاصة المبيدات النباتية.
- نسبة التعريفة الجمركية والضرائب المطبقة على استيراد بعض المواد المستعملة في الصناعة الفلاحية لازالت جد مرتفعة.
- الآليات التي اتخذتها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية:

1- البنيات التحتية:

تسهل البنيات التحتية سواء الأرضية أو البحرية أو الجوية ولوج الأشخاص والبضائع إلى الأسواق العالمية الرئيسية بطريقة فعلية ومأمنة.

- الشبكة الطرقية: يستوعب النقل عبر الطرق 95% من نقل المسافرين و80% من نقل البضائع. ويمتد على مسافة تقارب 64.000 كلم. وموازة مع المجهودات المبذولة لتوسيع المجال الطرقي، بادر المغرب لتحقيق برنامج جد طموح للطرق السيارة حيث ستنتقل مسافة هذه الطرق من 500 كلم الآن إلى 1.500 كلم في أفق 2010.
- شبكة السكك الحديدية: تمتد على 1907 كلم من الخطوط منها 1.003 كلم مكهربة وتمكن من تأمين المناطق الاقتصادية الكبرى للبلاد. ويرتقب تمديد هذه الخطوط السككية من مراكش إلى العيون.
- شبكة الموانئ: تتكون من 27 ميناءً، منها 11 ميناءً دولياً حيث إن 95% من التجارة الخارجية تمر عبر الطرق البحرية.
- الشبكة الجوية: تتكون من 20 مطاراً، منها 12 مطاراً دولياً حيث إن 50% من نقل المسافرين يتم عبر مطار محمد الخامس بالإضافة إلى 85% من نقل البضائع.

2- اليد العاملة:

يتميز المغرب بوفرة اليد العاملة غير المكلفة والتي تتوفر على إمكانيات كبيرة لتعلم التقنيات الجديدة. وحسب مقتضيات مدونة الشغل، يجب إنخراط المشغل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأن يسجل مستخدميه به. أما الرواتب المعمول بها فهي كما يلي:

- الراتب الأدنى الفلاحي المضمون : 41.4 درهم / اليوم في الفلاحة.
- الراتب الأدنى الصناعي المضمون : 8 دراهم / الساعة في قطاعات التجارة والصناعة والمهن الحرة.

تمثل التكاليف الاجتماعية 17 % من الراتب الشهري الخام وتصل مدة العمل القانوني إلى 8 ساعات في اليوم أو 48 ساعة في الأسبوع.

3- ميثاق الاستثمار:

يشجع المغرب الاستثمار الخاص سواء الوطني أم الأجنبي، لأنه يعتبره رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ترجمت هذه العزيمة بوضع ميثاق الاستثمار لسنة 1995. ويمنح هذا الأخير بالإضافة إلى المزايا الجبائية، حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، تحمل الدولة جزئياً لتكلفة إعداد المناطق الصناعية، توجيه وتقديم المساعدة للمستثمرين،

تسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، إنعاش المناطق المالية offshore والمناطق الحرة للتصدير ونظام التخزين الصناعي الحر.

4- تحفيزات مالية بخاصة بالاستثمار الخاص في الفلاحة:

وعياً منها بأهمية الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في إنعاش ديناميكية المشاريع الفلاحية وأثرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني، وضعت السلطات العمومية في إطار السياسة الفلاحية، عدداً من الآليات ترمي إلى إنعاش وتشجيع الاستثمارات الخاصة في الفلاحة. وتتجسد هذه التحفيزات المالية كالتالي:

إعانات تمنح في إطار صندوق التنمية الفلاحية. وذلك من أجل:

- تجهيز الاستغلاليات الفلاحية بالمعدات الجديدة.
- التجهيزات المائية الفلاحية والإصلاحات العقارية للممتلكات الفلاحية.
- توسيع الإنتاج الحيواني.
- إنعاش التجهيزات الاقتصادية.
- اقتناء شتائل الفواكه.
- تحليلات المختبرات.
- إنعاش الصادرات الفلاحية عن طريق الجو.
- إنتاج واستعمال البذور والحبوب المختارة.

منح الاستثمار الفلاحي وتحسين المنتوجات الفلاحية:

كما وضعت الدولة كذلك آليات أخرى بخاصة ويتعلق الامر ببعض التشجيعات الجمركية على شكل إعفاءات ضريبية على بعض المنتوجات والمعدات الفلاحية وكذا تخفيض حقوق الضريبة على الاستيراد.

5- نطاق واسع للاستثمار في القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية:

نظراً لمناخه المتوسطي يستطيع المغرب إنتاج العديد من المنتوجات النباتية والحيوانية التي تستطيع أن تحول في إطار الصناعة الفلاحية والتي تمثل فرصاً للتنمية بالنسبة للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

6- آليات أخرى:

- استقرار سياسي كبير وديمقراطية الحياة العامة.
- اللغات الأجنبية بخاصة الفرنسية والإسبانية.
- تحديث الإطار المؤسسي المتعلق بمحيط الأعمال.
- تطور ملائم لنسبة النمو الاقتصادي لوزن الديون العامة للموازنات الخارجية ولنسبة التضخم المالي.

- سياسة اقتصادية أكثر قطاعي ووضع مخطط العمل لإنشاء وتأهيل المقاولات الصغيرة pme - pmi.

١٣. الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

نظراً لسياسة تفعيل الديناميكية وإنعاش الاستثمار الخاص، بادرت الدولة المغربية بالقيام بعدد من الإصلاحات لإزالة أهم الصعوبات وخاصة منها العقار، وفي هذا الإطار، إتخذت إجراءات مهمة خصت ما يلي:

- تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أراضٍ ملك الدولة الخاص المسير من طرف شركات الدولة.
- وضع نظام جديد لكراء الأراضي الفلاحية التابعة لملك الدولة الخاص.

1- تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص:

إن إعادة الهيكلة لشركتي صوديا وصوجيتا تدرج في إطار توجهات الحكومة التي ترمي بخاصة إلى تنمية الاستثمارات الخاصة في الفلاحة وتقوية سياسة الشراكة. ويبقى الهدف الرئيسي من هذا التوجه، هو ضمان استعمال أفضل لهذه الأراضي، موضوع الشراكة.

ولأجل هذا، ترغب الدولة في تنمية السلسلات الصناعية الفلاحية بخاصة في الحوامض، الكروم، الورديات، الزيوت، تصنيع البواكر، الإنتاج الحليبي ... الخ. وستتم هذه الشراكة عبر كراء الأراضي لمدة طويلة مشروطة بتحقيق مشاريع في الميدان الفلاحي والفلاحي الصناعي. وقد حدد مسبقاً مبلغ الكراء من طرف الدولة للمشروع الواحد، حتى يقتصر تقييم المشاريع فقط على معايير ترجع للمستثمر ولمكونات دراسة المشروع المقترح.

وللمستثمرين حرية اختيار نوعية المشروع الذي يرغبون في إنجازه، ما عدا المشاريع المخصصة من طرف الدولة لتنمية سلسلة الكروم.

ويتم عقد الشراكات عن طريق مناقصات دولية تعتمد على دفتر تحملات يحتوي على اتفاقية الشراكة التي تحدد قوانين العلاقات بين الدولة والمستثمر طول مدة الشراكة.

أما المرشحون لهذه الشراكة فهم أشخاص ذاتيون أو معنويون، مغاربة أو أجانب، يتوفرون على مراجع مرضية من الناحية التقنية أو المادية أو هما معاً. ويجب على الملتزمين أن يكونوا شركة قانون خاص مغربي.

2- كراء الأراضي المخزنية:

لا تسمح القوانين الجاري بها العمل في هذا المجال. والمطبقة بالخصوص من طرف إدارة الأملاك المخزنية التابعة لوزارة المالية والخصخصة، إلا بمدة كراء لا تفوق 9 سنوات على الأكثر (5 سنوات بدون تجديد، أو ثلاث سنوات يمكن تجديدها مرتين). كراء الأراضي المخزنية على هذا المنوال الذي يتم ببساطة عن طريق طلب عروض، يقف حاجزاً وعائقاً أمام مدة الكراء التي تعتبر قصيرة جداً لإرجاع المبالغ المستثمرة والمرور إلى مرحلة الربح. لحل هذا المشكل، تم طرح نظام جديد لكراء الأراضي المخزنية، حظي بموافقة مختلف المصالح المعنية (المالية، الفلاحة، الداخلية والشؤون الاقتصادية) وهو حالياً في طور المصادقة من طرف مصالح الوزارة الأولى. ويسمح النظام الجديد بتمديد فترة الكراء إلى حدود 27 سنة (18 سنة يمكن تمديدتها 9 سنوات أخرى).

هناك ثلاثة طرق لكراء المباني المخزنية الفلاحية وهي كالتالي:

1. الكراء عن طريق مناقصة عمومية:

هذا النهج سيقصر فقط على الأملاك التي لا تتعدى مساحتها 5 هكتارات بالنسبة للمناطق المسقية و10 هكتارات بالنسبة للمناطق البورية، وذلك لمدة 5 سنوات لا يمكن تجديدها.

2. الكراء عن طريق طلب عروض:

هذا النهج سيهم هو أيضاً الأملاك التي لا تتعدى مساحتها 5 هكتارات بالنسبة للمناطق السقوية و10 هكتارات بالنسبة للمناطق البورية. وسيقتصر على المستثمرين الذين يتقدمون بمشاريع استثمارية في مجال الفلاحة أو مجال الصناعات الفلاحية التي تم قبولها من طرف لجنة معينة انتدبت لهذا الغرض. ويشترط في المشروع المقدم يجب أن تعرف طبيعته وأهمية وخصائصه التقنية. وكذا مناصب الشغل التي سيوفرها، وطريقة تمويله، وكيفية استيفاء رأس المال المستثمر.

طلبات العروض الخاصة بهذه المشاريع تتم دراستها والنظر فيها من طرف لجان إقليمية، ومدة الكراء يمكن أن تصل إلى 27 سنة.

3. الكراء بالتراضي:

هذا النوع من الكراء سيسمح به استثنائياً للمستثمرين المحليين والأجانب الذين يتطلعون إلى القيام باستثمارات ضخمة في القطاع الفلاحي. المشاريع المقيدة في هذا الإطار سيتم دراستها من طرف لجنة الاستثمارات الفلاحية بوزارة الفلاحة، بحضور ممثلين عن وزارات المالية والداخلية، وستنحصر معايير الإنتقاء في إمكانية التحقق، والمردودية، وحجم الاستثمار، وخلق مناصب الشغل، وبرنامج إنجاز المشروع وسومة الكراء.

4. المكتب الوطني لإنعاش الاستثمارات والصادرات:

لتجميع قطاعي إنعاش الاستثمارات والصادرات في هيئة واحدة، يجري حالياً التفكير في إنشاء المكتب الوطني لإنعاش الاستثمارات والصادرات والذي يضم ثلاث هيئات، مديرية الاستثمارات والمركز الوطني لإنعاش الصادرات ودارالحرفين ARTISANAT. هذا المكتب ستتحصر مهمته الأساسية في تحديد السياسة الوطنية في مجال الاستثمارات والصادرات، عن طريق تشجيع خلق المقاولات الوطنية والأجنبية المولدة لفرص الشغل والهادفة إلى إغناء الحياة العامة. المكتب يعتمد أيضاً على المكاتب الجهوية للاستثمار التي بدأت عملها مؤخراً في ربوع المملكة، وكذا عن طريق خلق تمثيلات في الخارج.

تنمية الاستغلاليات الفلاحية:

تندرج السياسة التحفيزية للقطاع الفلاحي بالمغرب في إطار الإستراتيجية العامة للتنمية الفلاحية والقروية للدولة والتي تعتبر التنمية الفلاحية في صلب ومحرك التنمية القروية. ويتمثل التوجه الأساسي في وضع السياسة التحفيزية في شموليتها تحت شعار التفاعل القوى بين التنمية الفلاحية والتنمية القروية.

فتتويع المجالات الزراعية الأيكولوجية وطبيعة التركيبة الفلاحية وتعدد نظم الإنتاج وأشكال الضيعات، تحتم علاوة على الدعم من أجل عصرنه الفلاحة دعماً خاصاً للاستغلاليات بغض النظر عن النظم والأشكال الزراعية.

1- السياسة التحفيزية من خلال ميثاق سنة 1969:

تغطي النصوص التشريعية والتنظيمية للميثاق أساس النشاط الفلاحي وتدخلات الدولة في هذا القطاع. وقد كان لهذا الميثاق لفترة تزيد عن 30 سنة أهمية بالغة في لعب الدور التنظيمي والحقيقي للتنمية الفلاحية.

فهذه المقترضيات تمنح للدولة سلطة التدخل ومراقبة أنشطة كل الفلاحين واتخاذ إجراءات زجرية يمكن أن تصل إلى حد نزع الملكية ولا تقتصر هذه الرقابة على الضيعات الزراعية فحسب بل يمكن أن تمتد إلى مجالات أخرى، كما أن مقترضيات الميثاق تهم ميادين متعددة ومختلفة بدءاً من تدبير المياه إلى الإصلاح العقاري مروراً بتكثيف الإنتاج الفلاحي وتشجيع الاستثمارات.

قطرية موريتانيا
معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع
الخاص الموريتاني في التنمية الزراعية
وسبل تطويرها

إعداد
م. مسعودة بنت أبحام

مقدمة:

يقدر عدد سكان موريتانيا بـ 2.8 مليون نسمة، يعيشون على مساحة 1.34 كلم مربع، منهم حوالي 65% يعتمدون على الزراعة (الإنتاج النباتي والحيواني والصيد) ويبلغ عدد العاملين في النشاطات الزراعية حوالي 250 ألف نسمة، وتساهم الزراعة بمفهومها الواسع بحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

وباستثناء أقصى المناطق الجنوبية، تعتبر موريتانيا من البلدان الجافة عموماً، الأمر الذي جعل معظم أراضيها تصطبغ بالمناخ الصحراوي، ويمكن تصنيفها مناخياً إلى:

- المنطقة الصحراوية:

وتقع شمال البلاد وتتميز بالجفاف، ولا يتعدى الهطول المطري فيها 100 مم سنوياً، وتوجد في هذه المنطقة، نظراً لمناخها الجاف زراعة مكثفة للنخيل معتمدة على المياه الجوفية.

- المنطقة الوسطى:

تتميز بهطول مطري يتراوح معدل بين 100 و 400 ملم سنوياً وتقع وسط البلاد سنوياً وتقع في وسط البلاد، وتتسم هذه المنطقة بغناها بالمراعي الطبيعية في فترات الخريف والشتاء نظراً لمناخها كما توجد بها الزراعة البعلية والزراعة وراء السدود.

- منطقة حوض نهر السنغال:

وتقع هذه المنطقة في جنوب البلاد، كما تتميز بهطول مطري أكبر يتراوح بين 400 و 600 ملم سنوياً؛ وتشكل هذه المنطقة العمود الفقري الذي يعتمد عليه الرعي الطبيعي، كما تتواجد بها زراعات بعلية ومروية وفيضية؛ تعتمد على مياه نهر السنغال والسدود المتواجدة في المنطقة.

وتوجد في هذه المنطقة معظم الاستثمارات الزراعية المقام بها حتى الآن.

وتبلغ المساحات الصالحة للزراعة في موريتانيا ما مجموعه 502 ألف هكتار؛ يستغل منها حالياً حوالي 176 ألف هكتار، موزعة على النحو التالي:

- 100 ألف هكتار للزراعة المطرية، وتزرع فيها بشكل خاص الذرة بأنواعها والدخن وبعض أنواع البقوليات.
- 40 ألف هكتار للزراعة الفيضية والزراعة وراء السدود؛ حيث تزرع الذرة الرفيعة والفاصوليا.
- 23 ألف هكتار، توجد عليها زراعة مروية وتقع على ضفاف نهر السنغال حيث يزرع محصول الأرز وبعض الخضراوات والأشجار المثمرة والأعلاف.
- 5.5 ألف هكتار لزراعة النخيل وبعض الخضراوات والأعلاف.
- 7.5 ألف هكتار لزراعة الخضراوات والأشجار المثمرة.

وتتوفر موريتانيا على ثروة حيوانية هائلة تزيد على 13 مليون رأس من مختلف الأنواع منها 10 مليون رأس من الأغنام والماعز و1.7 مليون رأس من الأبقار و1.3 مليون رأس من الإبل.

أما مساحة المراعي الطبيعية فتقدر بحوالي 55 مليون هكتار أي ما يزيد على نصف مساحة القطر؛ وتتحصر هذه المساحات الرعوية في جنوب وشرق البلاد بين خطي مطر 150 و600 ملم سنوياً.

القوى العاملة في الزراعة:

يصل عدد سكان موريتانيا كما أسلفنا إلى حوالي ثلاثة ملايين نسمة حسب آخر إحصاء نشرة المكتب الوطني للإحصاء، يشكل منهم سكان الريف حوالي 1133900 نسمة، في حين يبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي حوالي 225000 نسمة.

الأنماط الزراعية:

1 - المساحات الصالحة للزراعة 502 ألف هكتار، وتوزع على النحو التالي:

- الزراعة المطرية 220 ألف هكتار.

- الزراعة الفيضية 139.1 ألف هكتار.

- الزراعة الواحاتية 5.5 ألف هكتار.

- الزراعات المروية (مياه نهر السنغال) 137.4 ألف هكتار.

2 - متوسط المساحات المزروعة سنوياً:

- المعتمدة على الأمطار 130 ألف هكتار منها 100 ألف بعليّة و30 ألف وراء السدود.

- الزراعة المروية 76.5 ألف هكتار مقسمة كما يلي:

▪ الري السطحي 23 ألف هكتار (بالغمر).

▪ 9 ألف هكتار (الخطوط).

▪ 43 ألف هكتار (الفيضي المحكم فيه).

- متوسط الإنتاج الزراعي والاحتياجات السنوي والواردات:

▪ الإنتاج السنوي: الحبوب 120 ألف طن منها 70 ألف من الأرز غير المقشر

والباقى من الذرة والدخن وبعض البقوليات (الفاصوليا).

▪ الخضراوات والفواكه 60 ألف طن.

▪ التمور 23 ألف طن.

الاحتياجات السنوية من الحبوب 400 - 530 ألف طن.

الواردات والمعونة 1999 270 ألف طن منها 91 ألف طن من الأرز المقشر.

نسبة التغطية 23 - 43%.

المخزون الاستراتيجي 50 ألف طن من الحبوب.
 الاستهلاك الفردي من الأرز 40 كلغ/للشخص/سنوياً.
 الاستهلاك الفردي من الحبوب 175 كلغ/للشخص/ سنوياً.

يعتمد الاقتصاد الموريتاني في مجمله على القطاعات المنجمية والصيد بنسب 11% و16% على الترتيب، بينما تتميز القطاعات الأخرى بضعف إنتاجيتها ومن ثم تواضع مساهماتها في الناتج الداخلي الخام، في حين تساهم التنمية الزراعية والحيوانية بنسبة 20%؛ فالمنتوج الوطني من الحبوب متغير واعتباطي ويعتمد على نسبة التساقطات المطرية القليلة والمتقطعة، والتي تنعدم في بعض السنوات، وينعكس ذلك على الإنتاجية الزراعية كما حدث خلال سنة 2002 و2003، وفي أخصب السنوات لا يتعدى المنتج الزراعي ما نسبته 40% من تلبية الحاجات الوطنية، والمواد المزروعة مواد فقيرة من البروتينات في معظمها وهي مكونة من الأرز والذرة الصفراء والدخن والشعير والفلو والفسق ... إلخ.

وبالإضافة إلى الحبوب، تعتبر الدولة من أكبر المستهلكين للألبان واللحوم والأسماك، حيث تصل احتياجات بعض الأسر في المناطق المزروعة من النفقات على المواد الغذائية إلى حوالي 70% من ميزانية الأسرة محلياً وقيمة الإنتاج المستخدم محلياً تتراوح بين 5 إلى 9%

والجدول التالي يوضح مساهمة الزراعة والإنتاج الحيواني في الناتج الداخلي العام للقطر:

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الزراعة	3	3.9	3.7	5.3	6	5	5.4	6.1	7.1
الإنتاج الحيواني									

ويقدر دخل قطاع التنمية الحيوانية في موريتانيا ب 26 مليار أوقية حسب إحصاءات سنة 1998 أي 68.2% من القيمة المضافة تقريباً و 14.3% من الناتج الداخلي الخام، ويمكن بإيجاز تقسيم الإنتاج الحيواني كما يلي:

1 - إنتاج الدواجن: تنتج موريتانيا حوالي 1.3 مليون دجاجة سنوياً، ولكن هذا الإنتاج لا يغطي الحاجات المحلية المتزايدة للقرى والتجمعات الحضرية، ويتم تعويض هذا النقص باستيراد حوالي 200000 فرخ في السنة من فرنسا وبلجيكا والاعتماد على تغذيتها وأدويتها من الاستيراد من السنغال؛ كما يتم استيراد اللحوم البيضاء المثلجة والمجمدة (800) طن سنة 1999 بدلاً من 300 طن سنة 1995، وهي مستوردة بنسبة 75% من هولندا.

2 - إنتاج الجلود: ويمكن تقدير إنتاجها بحوالي 2583000 وحدة جلود، تشكل مصدر دخل مهم للنساء الريفيات، وتستعمل الجلود في مجال تصنيع الأوعية والحبال والقرب والأحذية والخدمات النسوية وغيرها من المنتجات التي تترخر بها السوق المحلية؛ كما يتم تصدير الجلود الموريتانية إلى أسبانيا وإيطاليا والجزائر.

3 - اللحوم الحمراء:

ويمكن تقسيم الإنتاج الحيواني كما يلي:

1- إنتاج الدواجن: تنتج موريتانيا حوالي 1.3 مليون دجاجة سنوياً، ولكن هذا الإنتاج لا

يغطي الحاجات المحلية المتزايدة للقرى والتجمعات الحضرية، ويتم تعويض هذا النقص باستيراد حوالي 200000 فرخ في السنة من فرنسا وبلجيكا والاعتماد في تغذيتها وأدويتها على الاستيراد من السنغال، كما يتم استيراد للحوم البيضاء المثلجة والمجمدة (800) طن سنة 1999 بدلاً من 300 طن سنة 1995، وهي مستوردة بنسبة 75% من هولندا.

2- إنتاج الجلود: ويمكن تقدير إنتاجها بحوالي: 2583000 وحدة جلود؛ تشكل مصدر

دخل مهم للنساء الريفيات؛ وتستعمل الجلود في مجال تصنيع الأوعية والحبال والقرب والأحذية والخدمات النسوية وغيرها من المنتجات التي تترخر بها السوق المحلية، كما يتم تصدير الجلود الموريتانية إلى أسبانيا وإيطاليا والجزائر.

3- اللحوم الحمراء: تصدر موريتانيا إلى دول إفريقيا الغربية الأبقار والأغنام؛ كما

تصدر الإبل إلى دول المغرب العربي؛ وبخاصة المملكة المغربية؛ وتقدر منظمة الأغذية والزراعة قيمة هذا النشاط ب 23000 طن بمبلغ 32 مليون دولار أمريكي. وحسب الدراسة التي أجرتها منظمة الفاو يقدر الاستهلاك الفردي بحوالي 19 كغ للفرد من اللحوم الحمراء و 3.2 كغ من اللحوم البيضاء، وقد تراجعت هذه الكمية في السنوات الماضية نظراً إلى التنوع في الغذاء وتغيير العادات الغذائية؛ وكذلك استعمال لحوم الأسماك بخاصة في العاصمة نواكشوط.

4 - الألبان: يعتبر الاستهلاك الفردي اللبن مرتفع جداً في موريتانيا؛ إذ يصل إلى 0.49 كغ

للفرد في اليوم أي 471 ألف طن في العام للدولة كلها، ويتم توفير هذه الكمية من الإنتاج الوطني ومن استيراد الاحتياجات من الألبان ومشتقاتها، مقسمة كما يلي:

- 5000 طن من الحليب المركز.
- 7000 طن من اللبن الطازج (VHT) والمخصص للأسواق الحضرية.
- 37000 طن من دقيق الألبان، وقد ظهر خلال السنوات الأخيرة في بعض ضواحي المدن وحول الطرق المعبدة نوع من التنمية الحيوانية يهدف إلى

تسويق الألبان الطازجة للأبقار والإبل من وإلى المدن؛ وإلى مراكز التجمعات الصناعية للألبان ومنتجاتها؛ ويلاحظ أن الألبان الموريتانية قادرة على المنافسة من خلال المصانع التي تم إنشاؤها من طرف بعض الخصوصيين لاستصلاح وتعليب الألبان؛ والتي بدأت في الآونة الأخيرة توسع أماكن تغطيتها لتصل إلى بعض المدن في الداخل، كما أن مستوى جودة منتجاتها؛ استطاع أن ينافس الألبان المستوردة.

الاستصلاحات الزراعية:

- تقدر الأراضي المستصلحة في موريتانيا ب 43000 هكتار وتنقسم من حيث المساحة إلى:
- المساحات الكبرى الجماعية؛ وتقدر ب 9660 هكتار، ويتم استصلاح هذه الأراضي وتنفيذها بتمويل من الدولة عن طريق الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER)، بينما يتم تسييرها وترميم هذه المساحات والمنشآت المائية عن طريق التعاونيات والمنظمات الجماعية؛ ويتراوح متوسط المساحة المزروعة من خلال المزارعين ما بين 0.5 إلى 2 هكتار.
- المساحات المتوسطة والصغيرة؛ وتقدر ب 12.857 هكتاراً، يتم استصلاحها بتمويل من الدولة دون مشاركة المستفيدين؛ وهي مجهزة عن طريق مضخات ويتم تسييرها عن طريق تجمع التعاونيات الزراعية، وحصصة الفرد من المساحة الزراعية تتراوح ما بين 0.2 إلى 0.5 هكتار ويتم استصلاح هذه الأراضي عن طريق المستفيدين دون مشاركة الدولة، ويلاحظ في هذه المساحات عدم الأخذ بعين الاعتبار للتقنيات الحديثة في الاستصلاح؛ إلا أنه في الآونة الأخيرة شهدت إدخال وسائل ري حديثة كالري بالرش والتنقيط.

والجدول التالي يوضح المساحات الزراعية المستصلحة:

المجموع	كيدي ماغا	كوركول	لبراكنة	اترازة	نوع المساحة
9660	-	5150	1200	3310	المساحة الكبرى
14631.31	851.89	2946.35	3466.02	7367.05	المساحة المتوسطة والصغيرة
17288.65	-	-	1124.05	16764.6	المساحة الخاصة
42179.96	851.89	8096.35	5790.67	27441.65	المجموع

جدول يوضح إنتاج بعض محاصيل الحبوب

الزراعة المروية/الأرز				الزراعة المروية/الذرة الرفيعة والشامية		
السنة	المساحة/هـ	الإنتاجية/طن	الإنتاجية/طن/هـ	المساحة/هـ	الإنتاجية/طن	الإنتاجية/طن/هـ
87/86	—	ن	5	—	1700	1.4
88/87	6600	33000	4.5	1200	1347	2.2
	11291	50915	4.2	604	2440	2.2
89/88	12230	50949	4	1090	1048	2.1
90/89	13653	55067	3.3	509	2572	2.2
	15551	51796	2.8	1190	—	—
91/90	14818	41678	4	—	2993	1.6
92/91	12721	50719	3.3	—	1707	1.1
	19758	64925	2.7	1845	1400	1
93/92	16570	45400	3.9	1570	1811	1.5
94/93	13418	52813	3.8	1400	4086	1.4
	17425	66748	3.7	1217	3359	1.1
95/94	21800	80900	4.1	2940	1472	1.1
96/95	25073	101900	4	3051	3157	1.6
97/96	21790	86463	—4.1	1325	3656	1.7
98/97	17983	76200		2028		
				3385		
99/98						
00/99						
01/00						

المصدر:

- إستراتيجية التنمية الريفية للأفق 2010.
- الندوة القومية حول تعزيز دور الإرشاد الزراعي في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي دمشق من 04 إلى 06 يونيو 2001.
- تسخير مياه نهر السنغال (منظمة استثمار نهر السنغال).
- نشرة المكتب الوطني للإحصاء 2000.
- خلاصة نتائج بحوث الشبكة الجهوية للأبحاث الزراعية في ميدان نظم الري في منطقة غرب إفريقيا - مدينة دكار 1999.
- دراسة حول تنمية القطاع الريفي والأمن الغذائي أكتوبر 2003.
- الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية ومدى مساهمته في المشروعات الزراعية في القطر بأنواعها المختلفة:

لا يخفى على أحد اليوم ما للقطاع الخاص (بما فيه التعاونيات الزراعية والتجمعات المهنية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية) من دور جوهري في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وقد حددت إستراتيجية التنمية الريفية في الأفق 2010 المحاور الثلاثة التالية؛ كآليات للتدخل لدعم الحركة التعاونية والمنظمات المهنية؛ حتى تؤدي الدور المنوط بها:

- تسهيل وتشجيع إنشاء الرابطات والمنظمات المهنية، بخلق الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لقيام هذه المنظمات وتبسيط الإجراءات الإدارية.
- دعم الرابطات والحركة التعاونية والتجمعات؛ للقيام بمهامها بصورة مستقلة عن طريق تنمية الوسائل والقدرات الضرورية لتحسين مستوى التدخل في الوقت المناسب.

- تحديد وإبراز العلاقات بين الرابطات المهنية والقطاع الحكومي. وبحكم كون موريتانيا إحدى الدول النامية؛ التي تخضع بشكل أو بآخر لضغوط الاتفاقات مع صندوق النقد والبنك الدوليين؛ فقد ركزت خلال العشرة الأخيرة على تشجيع القطاع الخاص وإزالة كافة العقبات التي تفوق طريقه؛ والتي تشخص غالباً في تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وغياب أي دور للخصوصيين.

ومع أن خصخصة القطاع الزراعي قد تأخرت نسبياً، نظراً لأن البعض قد تريث عن المجازفة بالاستثمار في ظل وجود قطاع عام قوي؛ يحتكر معظم النشاطات الاقتصادية وتدعمه الدولة بكل إمكانياتها؛ بما في ذلك المعونات التي تقدمها للمؤسسات العامة غير القابلة للاستمرار وتحديد لها للأسعار؛ والتي غالباً ما لا تكون معبرة فعلاً عن تكاليف عوامل الإنتاج، لهذه الأسباب تأخر دخول الخصوصيين إلى هذا القطاع؛ مما اضطر الدولة (في حالة غير عادية) إلى تقديم الكثير من المحفزات إلى القطاع الخاص.

وقد استطاع القطاع الخاص فيما بعد، أن يحل محل الدولة في بعض الميادين: كالاستثمار والإنتاج والتسويق والتموين، رغم أن ضعف المنظمات المهنية، بخاصة في مجالي التسيير والمحاسبة مازال يحد من مدى تعميم هذا الإصلاح.

ويلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في الزراعة المروية في منطقة نهر السنغال؛ حيث يقوم بتأطير الرابطات التنموية الخصوصية.

وقد قام تجمع تعاونيات المنتجين (AGTA) بوضع خطة لتكوين المزارعين، الهدف منها تلبية حاجيات وأولويات المنتسبين لهذا التجمع وربطهم بمراكز البحوث الزراعية.

وتقوم منظمات مهنية أخرى مثل رابطة المهندسين الزراعيين ومنظمات غير حكومية مثل FLM و OXFAM و CARITAS بنفس الدور؛ وبالتنسيق مع المصالح الحكومية. وتحظى المرأة الريفية بعناية بخاصة، حيث يتم دعم التعاونيات النسوية المنتشرة في جميع أنحاء الوطن من طرف المنظمات غير الحكومية ومشاريع التنمية. وقد أوضحت مؤشرات المتابعة والتقييم التي أجريت سنة 1999 في إطار تقييم المرحلة الأولى من مشروع الخدمات الزراعية؛ أن مشاركة المرأة الريفية في الحصص التكوينية فاعلة وتفوق أحياناً مشاركة الرجل.

كما تقوم بعض مراكز التكوين مثل مركز المنتجين الريفيين في بوكي بالتدخل في المناطق الزراعية؛ لتكوين المنتجين في عدة مجالات هي: التنظيم والتسيير التعاوني وحفظ وتجفيف الفانض من الخضراوات وصيانة المضخات المائية. وقد قام هذا المركز بإدخال زراعة الخضراوات في بعض المناطق المعزولة؛ والتي لا تصل إليها الخدمات الحكومية ولا المنظمات غير الحكومية.

متابعة وتقييم البرامج والأنشطة والتنسيق بين القطاعين العام والخاص:

قامت الحكومة الموريتانية سنة 1998 بإنشاء إدارة للسياسات الزراعية والمتابعة والتقييم؛ تهدف إلى توجيه القطاع الحكومي والقطاع الخاص عن طريق التحليل والتوقعات والاستكشافات.

وتقوم هذه الإدارة؛ منذ إنشائها بدراسات واستنتاجات عن طريق مصلحة الإحصاء الزراعي على عدد من البيانات، تتعلق بالأسعار في الأسواق، الدخل، معدل الحيازات، الإنتاج، مستوى المعدات المتوفرة ... إلخ.

طبيعة وأنماط سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية:

تهدف سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي إلى:

- الوصول إلى الأمن الغذائي.
- مكافحة التصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- الرفع من المستوى المعيشي للسكان ومكافحة الفقر والأمية.
- تثبيت السكان في أماكنهم الأصلية.

مكونات وأساليب السياسة الإصلاحية في القطاع الزراعي:

- تخلي الدولة عن بعض المهام لصالح القطاع الخاص مثل تمويل السوق بالمدخلات وسن التشريعات الضرورية من أجل دفع القطاع الخاص ليلعب دوره الريادي في مجال التنمية المستدامة.

- فتح الباب أمام هيئة للقرض الزراعي يسيرها مختصون؛ إضافة إلى حث البنوك الأولية للدخول في مجال القرض الزراعي.
- وضع سياسة عقارية فاعلة مرنة لحل المشاكل العقارية.
- دعم الإنتاج الحيواني عن طريق تغطية صحية فاعلة.
- متابعة حماية الوسط البيئي وتحسيس المواطنين بضرورة حماية البيئة.
- إعادة هيكلة قطاع التنمية الريفية بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية ودور ومتطلبات التنمية الريفية؛ بحيث تحقق الأدوار المنوطة بها، ومواكبة المتغيرات التي طرأت على القطاع.
- إشراك المنظمات الريفية والمجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات والبرامج وإنجازها (تعاونيات؛ منظمات مهنية؛ منظمات غير حكومية).
- تدعيم البنية التحتية من طرق ومخازن ومصانع وسدود واستصلاحات ريفية لتسهيل الخدمات المساندة وفك العزلة عن مناطق الإنتاج وتنظيم التسويق.
- تحسين المستوى المعيشي للسكان عن طريق خلق النشاطات الاقتصادية وزيادة مردودية الإنتاج الحيواني والنباتي وتنشيط السكان في أماكنهم الأصلية باتباع نشاطات مدرة للدخل والعمل على مكافحة الفقر.
- سن قوانين لحماية الغطاء النباتي وحماية المزروعات والتسيير المعقلن للمراعي ومراقبة جودة البذور المحسنة بالإضافة إلى حماية الحيوانات البرية.
- تقوية الأجهزة المساندة للإنتاج الزراعي والرعي والغابي في مجال البحث والتكوين والإرشاد، والإلغاء التدريجي للخدمات المجانية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بهذه المهام من تسويق للمدخلات الزراعية من بذور محسنة وأسمدة ومعدات زراعية وإلغاء الاحتكار وتحسين استغلال الأراضي الزراعية وصيانة الموارد الطبيعية بالإضافة إلى نشر التقنيات الحديثة عن طريق ربط عالم الريف بمراكز البحوث الزراعية والبيطرية.
- تبني سياسة في المجال العقاري واضحة المعالم تلبي التحولات الجوهرية التي عرفها القطاع الزراعي مع الأخذ في الاعتبار النواحي الزراعية والرعية والغابية.
- مواصلة ليبرالية الأسعار وتنظيم التسويق.
- ولتسهيل إجراءات الخصخصة؛ تمت المصادقة من طرف الحكومة على عدة قوانين وتنشيط والتغيرات التي طرأت ومنها:
 - قانون الإصلاح العقاري.
 - قانون المدونة الرعية.

- قانون حماية البنايات والحجز الزراعي.
 - قانون تنظيم التعاونيات والمنظمات غير الحكومية.
 - برنامج الخصخصة في القطاع الزراعي.
- ظلت الدولة في السنوات الماضية (قبل 1990) تقوم بجميع المهام المرتبطة بالتنمية الزراعية من توفر للمدخلات ومن تسويق وإنشاء بنى تحتية وقرض إلى غير ذلك.
- وبعد الإصلاحات الجوهرية التي بدأت منذ إدخال برنامج التعديلات الهيكلية للاقتصاد الوطني تخلت الدولة بصورة تدريجية عن بعض المهام للقطاع الخاص، ومن أهم هذه الإجراءات:
- تخلي الدولة عن تمويل السوق بالمدخلات الزراعية وفتح الباب أمام القطاع الخاص مع توفير المناخ المناسب من أسعار حقيقية دون دعم من الدولة مما يعطي القيمة الحقيقية لسعر التكلفة الإنتاجية.
 - تخلي الدولة عن عملية تسويق الإنتاج الزراعي؛ حيث أصبح هذا الإنتاج على الجودة بدل أن تقوم الدولة بشراء جميع الإنتاج المحلي رغم رداءة بعضه؛ مما يؤدي إلى تدني الجودة.
 - فتح باب أمام القطاع الخاص والمنتجين في إطار سياسة القرض الزراعي الذي أصبح منذ 1992 بيد المتخصصين، واكتفت الدولة بلعب دور تنظيمي لتسهيل التنسيق بين مختلف القطاعات وتأطير جهودها على مكافحة الآفات الخطيرة وتطعيم المواشي وحماية البيئة (شق الطرق الواقية من الحرائق)؛ أضف إلى ذلك إنشاء البنى التحتية الأساسية (طرق، سدود، استصلاحات كبيرة).
 - كما تمت خصخصة المؤسسة الوطنية لتأجير المعدات الزراعية (الجرارات، الحاصدات، آلات التسوية) في سنة 1995؛ حيث تم بيعها للقطاع الخاص وأصبحت تعرف اليوم بمؤسسة الخدمات الزراعية، وتقوم بتأجير هذه المعدات للمزارعين بأسعار تنافسية.
 - وقد تم كذلك في إطار الخصخصة إنشاء التعاونيات ذات النفع الاقتصادي التي تقوم بشراء الأرز من مختلف المنتجين وبيعه في السوق الوطنية وتحصل هذه التعاونيات على قرض لصالح تسويق الإنتاج ويتم تسديده بعد بيع الإنتاج.
- السياسات الخاصة بالتنظيمات الزراعية غير الحكومية:**
- اعتمدت السياسة الزراعية في أوائل التسعينات على تشجيع إنشاء التنظيمات الزراعية؛ حيث وضع الأساس القانوني والتنظيمي المناسب، فتمت مراجعة الأمر القانوني رقم 1967/171 المنشأ للتعاونيات بأمر قانوني جديد رقم 1993/15 ينظم ويدعم إنشاء هذه المنظمات لتأخذ مكانها في التنمية، وقد اعتمدت الخطة المتبعة على تسهيل واختزال المراحل

الإدارية وفتح الباب أمام التنظيمات المهنية للاستفادة من مختلف الخدمات الزراعية مثل: القرض، والادخار، وخلق الإطار التنافسي، وتشجيع المدارات الخاصة. وقد أنشأ القانون الخاص سنة 1996 بإقامة التنظيمات ذات النفع الاقتصادي لتنظيم التسويق والتخزين والتمويل والقرض في الوسط الريفي. وقد قامت الدولة بفتح الباب أمام هذه التنظيمات للاستفادة من خدمات القرض والإرشاد الزراعي، هذا المناخ الجديد ساهم وبشكل كبير في انتشار التنظيمات الزراعية في عدة مجالات من أهمها:

- حماية البيئة وتسيير المصادر الطبيعية.
- تنمية المراعي وتربية المواشي.
- تنمية القطاع المروي (تنظيم التسويق والتخزين).
- تنظيم المدخلات.

وقد اعتمدت الخطة المتبعة من قبل الدولة على تشجيع هذه المنظمات ودعمها فنياً؛ حيث تم تكوين أكثر من 712 تنظيماً تعاونياً في مجال الخضراوات والبيئة وتربية المواشي.

سياسات توفير الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي ومستلزماته:

القرض الزراعي:

قامت الدولة سنة 1992 بإنشاء مؤسسة وطنية للقرض والادخار الزراعي يسيرها مجلس من المختصين، وذلك لما للقرض الزراعي من أهمية، حيث يعتبر عاملاً محدداً للتنمية مثله مثل الماء والأرض، ومن أجل حل مشاكل المزارع، حيث أن الزراعة تتطلب تمويلاً لشراء المدخلات الزراعية واستصلاح الأراضي، إضافة إلى المحروقات اللازمة لجذب الماء، قامت الوزارة بوضع سياسة في مجال القرض، تقوم على:

- البحث عن مصادر تمويلية للقرض الزراعي (شركاء في التنمية، البنوك الأولية).
- نشر الوعي بضرورة القرض الزراعي وضرورة تسديده ليتمكن من الاقتراض مرات قادمة.
- فتح الباب أمام القروض متوسطة وبعيدة المدى.
- برمجة نشاط القرض الزراعي في جميع المشاريع المتدخلة في الميدان الزراعي أثر السياسات الإصلاحية الاقتصادية والهيكلية على التنمية الزراعية.
- التطورات التكنولوجية ومستوى تكثيف عناصر الإنتاج.

عرف القطاع الريفي في بداية التسعينات تغيرات جوهرية من أهمها تبني المزارعين للفنيات الزراعية الحديثة التي جربت من طرف مراكز البحوث الزراعية بالإضافة إلى تكثيف استعمال المدخلات الزراعية الحديثة التي جربت من طرف مراكز البحوث الزراعية،

بالإضافة إلى تكثيف استعمال المدخلات الزراعية من تقاوي محسنة ذات مردودية عالية واتباع التسميد الموصى به من طرف البحوث الزراعية ومكافحة الآفات والحشائش الضارة، فكل هذا أدى إلى زيادة المردودية في السنوات الأخيرة حتى وصلت في القطاع المروي؛ وبخاصة محصول الأرز إلى حوالي 6 طن للهكتار عند بعض المختصين.

كما اقتنع المزارعون بأهمية تكثيف وتنويع الزراعة حيث لوحظ منذ سنة 1993 أن المزارعين في ضفة النهر يقومون بأكثر من حملة زراعية، مما أعطى دفعا جديدا للإنتاج؛ كما لوحظ إدخال محاصيل أخرى في الدورة الزراعية غير محصول الأرز مثل البقوليات والأعلاف والمحاصيل الزيتية.

وفي نفس الوقت، عرف القطاع قفزة نوعية في الخدمات المساندة، ففتح الباب أمام شركات خصوصية لتأجير الجرارات والحاصدات وآلات تقليب التربة؛ مما ساعد على انتشار التقنيات الحديثة للاستصلاح وطرق مكافحة الحشائش الضارة، فضلاً عن خلق مناخ انسيابية التسويق وإنشاء مخازن لتخزين الفائض من الإنتاج.

الأسمدة:

مكنت الخصخصة الجديدة المتبعة من استيراد كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات، والتي أصبحت تباع في مختلف مناطق الإنتاج بأسعار معقولة حيث قدرت الكميات المتوفرة من السماد في بداية الحملة الزراعية 98 - 99 بحوالي 10000 طن من اليوريا وحوالي 700 طن من سماد العمق (TSP) و 5000 طن من سماد (NPK).

كما عرفت الزراعة التقليدية للحبوب هي الأخرى تحسناً ملحوظاً تمثل في ارتفاع الإنتاجية رغم صعوبة الظروف المناخية، وذلك عائد إلى تطبيق الطرق الفنية؛ حيث شاع انتشار فنيات للمحافظة على خصوبة التربة وتحسين الصفات الوراثية للتقاوي؛ علاوة على إنشاء السدود والتحكم في الفيضانات في بعض المناطق الجنوبية.

البذور:

عرف قطاع البذور المحسنة قفزة نوعية وضعت منذ سنة 1993 سياسة لتنمية البذور تم تمويلها من طرف الحكومة وصندوق الأمم المتحدة للتجهيز والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة.

كما ساهم هذا البرنامج بوضع آلية مناسبة لتنمية وتنظيم البذور من حيث الإنتاج والتسويق ومراقبة الجودة، حيث تمت خلال سنة 1996 خصخصة إنتاج البذور الأساسية، كما تم وضع قانون الإنتاج وبيع البذور والشتلات ومراقبة الجودة، وتم بموجب هذا القانون والنصوص المطبقة له فتح الباب أمام مؤسسات خصوصية للتخصص في إنتاج وبيع البذور التجارية ذات النوعية الجيدة من محصول الأرز والأصناف المتأقلمة من هذا المحصول، وقد

قدر الإنتاج في سنة 2000 بحوالي 1100 طن من البذور المحسنة، مما يكفي لبذر حوالي 11 ألف هكتار تم بيعها للمزارعين بأسعار معقولة (90 أوقية للكلغ)، كما تم إنشاء مركز لمراقبة جودة البذور سنة 1994، يقوم بالمراقبة الحقلية، وقد ساهم هذا البرنامج في جودة الإنتاج الزراعي طبقاً للأصناف المراد إنتاجها.

القرض الزراعي:

تقوم الهيئة الوطنية للقرض الزراعي بتوفير القروض للمزارعين لشراء جميع المدخلات الأساسية كالأسمدة والبذور والمبيدات والجرارات ومضخات المياه، وذلك قبل بدأ الحملة الزراعية، على أن يتم تسديد القرض بعد عملية تسويق الإنتاج الزراعي. ومنذ سنة 1992، قامت الحكومة بتبني سياسة الاقتصاد الحر؛ حيث أصبحت المدخلات الزراعية تباع للمزارعين من طرف القطاع الخاص.

التركيب المحصولي ونمط الإنتاج:

تبين المعلومات المتوفرة أن الذرة الرفيعة تنتشر محاصيل الحبوب من حيث المساحة والإنتاج، فقد وصلت رغم تذبذب الإنتاج نتيجة للاعتماد على الأمطار إلى حوالي 89193 طن كمتوسط للإنتاج، يليها محصول الأرز، حيث وصل متوسط محصول الإنتاج إلى حوالي 50000 طن بمرودية تصل في بعض الأحيان إلى 5 أطنان للهكتار، ثم يأتي الدخن الذي عرف خلال السنين الماضية نقصاً شديداً في الإنتاج نتيجة لشحة الأمطار وحجم الآفات الزراعية حيث وصل متوسط الإنتاج حوالي 6930 طن بإنتاجية قد تصل إلى 0.4 طن/هكتار؛ تأتي الذرة الشامية التي لا يتعدى إنتاجها المتوسط حوالي 4490 طن.

وقد وضع قطاع التنمية الريفية والبيئة سياسة جديدة للاستفادة من البنى التحتية المقامة على ضفة نهر السنغال، وتهدف هذه السياسة إلى:

- التكثيف الزراعي عن طريق استيراد أصول نباتية قابلة للتكثيف في مختلف المواسم واتباع دورات زراعية مناسبة.
- التنويع الزراعي: إدخال أنواع جديدة من الزراعات غير زراعة الأرز التي مازالت تمثل نسبة 85% من المحاصيل المزروعة في النظام المروي، ومن هذه المحاصيل: الأعلاف، الخضراوات، الأشجار المثمرة، المحاصيل الزيتية، الذرة بأنواعها والبقوليات.
- رفع الإنتاجية لمحصول الأرز عن طريق إدخال أصناف ذات صفات إنتاجية عالية وقصيرة النمو مثل: أنواع السواحل المنتشرة في شبه المنطقة لغرب إفريقيا.
- إدماج نشاطات أخرى مثل: تربية المواشي، والدواجن من أجل زيادة مردودية النشاط الزراعي المروي.

البنية التحتية والخدمات المساندة للإنتاج والتسويق الزراعي:

بعد الانتهاء من إنشاء سدي ماننتالي والدياما على نهر السنغال، وفي سنة 1990 بدأت سياسة لإنشاء البنى التحتية الزراعية؛ حيث تم التحكم في المياه ومستوى النهر، أنشأت الطرق المعبدة على ضفة النهر ثم تم إدخال الكهرباء في المدن الداخلية، بالإضافة إلى إنشاء السدود في المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية؛ حيث تم إنشاء 346 سداً واستصلاح حوالي 10000 هكتار للزراعة الفيضية المحكم فيها في منطقتي مقامة واركيز، هذا بالإضافة إلى إنشاء 2658 نقطة مائية تعمل بالمضخات أو بالطاقة الشمسية أو الرياح، وتستخدم هذه الآبار لأغراض الشرب والزراعة، فضلاً عن شرب الحيوان.

أما الخدمات المساندة، فقد عرفت هي الأخرى تطوراً، حيث تمت لا مركزية القرض الزراعي ودعمه بالآليات الضرورية، بالإضافة إلى نشر التكنولوجيا عن طريق التوعية ونشر نتائج البحوث الزراعية وتكوين الكوادر وتنظيم التنظيمات الزراعية. هذا بالإضافة إلى ليبرالية التسويق الزراعي وخلق التنافس في القطاع الخاص.

المراجع:

- رسالة تخرج عن التخصص في الاقتصاد الموريتاني.
- استراتيجية التنمية الزراعية 1999/2000 وزارة التنمية الريفية والبيئة والمياه.
- التقارير الداخلية لوزارة التنمية الريفية والبيئة والمياه للفترة من 1995 إلى 2000.
- الندوة القومية حول تعزيز دور الإرشاد الزراعي في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي دمشق يونيو 2001.
- تقرير البنك الدولي حول الإصلاحات الهيكلية في موريتانيا 1999.
- الإطار الوطني لمكافحة الفقر في موريتانيا.

قطرية اليمن

**معوقات ومحددات توسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية في
الجمهورية اليمنية وسبل تطويرها**

إعداد

م/ نبيل سلطان قاسم حيدر

أولاً- المقدمة:

1-1 الإنتاج الزراعي في اليمن ومدى مساهمته في الاقتصاد القومي:

اليمن غنية بمواردها الطبيعية المتنوعة فهناك تنوع مناخي واسع بدءاً بمناطق الجبال المختلفة، والهضاب، والقيعان المتعددة، والسهول الساحلية، والوديان الزراعية الخصبة، وانتهاءً بالصحاري. وامتلاك البلاد للعديد من الجزر جعل هناك تنوعاً مناخياً واسعاً يجعل المنتجات من الخضار والفاكهة تنمو تحت ظروف إنتاج طبيعية وتكون متوفرة في أغلب أوقات العام. كما لا يزال القطاع الزراعي يشكل القطاع الإنتاجي الأول باستثناء النفط ويستوعب أكثر من 54% من الأيدي العاملة كما يعتمد عليه أكثر من 70% من سكان البلاد فضلاً عن دور الصادرات الزراعية في توفير العملات الصعبة.

وتتمتلك اليمن أراضٍ زراعية خصبة كبيرة، وتنتشر فيها الوديان الزراعية وذات مصبات تنتهي في البحار والصحاري والمساحة الصالحة للزراعة 858,668,1 هكتار ويزرع منها فقط حسب بيانات عام 2003 حوالي 771,076,1 هكتار وزرعت بمحاصيل الحبوب بمساحة 293,532 هكتار بنسبة مئوية 49% من المساحة والإنتاج من الحبوب يغطي نسبة 23% من الاستهلاك المحلي ويتم استيراد كميات أخرى لتلبية الاحتياجات وبلغت مساحة المحاصيل النقدية 852,210 هكتار بنسبة مئوية حوالي 19.5% وقدرت مساحة الأعلاف 862,114 هكتار بنسبة مئوية 10% والفاكهة بمساحة بلغت 317,98 هكتار مثلت ما نسبته 9% وبلغ الإنتاج من الفاكهة حوالي 216,736 طن والإنتاج منها يغطي الاستهلاك المحلي ويوفر كميات للتصدير وقدرت مساحة الخضراوات 210,71 هكتار وبنسبة 6.6% وبلغ الانتاج 349,833 طن والإنتاج من الخضراوات يغطي الاستهلاك المحلي ويوفر كميات أخرى للتصدير وبلغت مساحة البقوليات قدرها 237,49 هكتار وبنسبة 4.6% من المساحة المزروعة وبلغ الإنتاج من البقول 482,59 طن في عام 2003م

واليمن بلد زراعي من القدم وقد بنيت في أرجائه المختلفة الكثير من السدود والخزانات والحوجز والمنشآت المائية المختلفة قديماً كما زاد الاهتمام بالمنشآت المائية وفي السنوات الأخيرة فقط تم إنجاز أكثر من 1044 منشأة مائية مختلفة وبنسبة مئوية تبلغ 45% سدود و39% خزانات مختلفة وأكثر من 12% من القنوات وحوالي 4% منشآت مائية أخرى. وتهطل على أراضي اليمن أمطار سنوية تتراوح ما بين 67 إلى 93 مليار متر مكعب سنوياً وتعتبر الزراعة أهم مستخدمي المياه يصل استهلاك الزراعة إلى حوالي 90% من المياه ويختلف معدل السقوط باختلاف المناطق ويتراوح ما بين 50 ملم في الشريط الساحلي إلى أكثر من 1200 ملم في المرتفعات وعلى القيعان الزراعية الخصبة وتختلف الأراضي في طرق الري 45% من الأراضي الزراعية تعتمد على الري من الأمطار و37% من الأراضي

تعتمد في الري على الآبار و5% من الأراضي الزراعية تعتمد في الري على الغيول وتعتمد 13% من الأراضي الزراعية في ريها على السيول وتسقط الأمطار في موسمين لتخضر المراعي ويمتلك اليمن ثروة حيوانية كبيرة تقارب ستة عشر مليون رأس من الأبقار والأغنام والماعز والإبل وبلغت في عام 2003 حوالي 1,358,363 رأس من الأبقار و6,588,673 رأس من الأغنام و7,311,424 رأس من الماعز و277,110 رأس من الإبل إضافة إلى ازدهار وتطور مزارع الدواجن وبلغ عدد الدواجن حوالي 29,600,000 طائر.

كما قدر كميات الإنتاج الحيواني لعام 2003 حوالي 59,761 طن من اللحوم الحمراء و87,326 طن من اللحوم البيضاء و196,245 طن من الحليب و9.185 طن من الجلود المختلفة و3,419 طن من الصوف وإنتاج أكثر من 615 مليون بيضة وكذلك إنتاج 861 طن من أفضل وأحسن وأجود أنواع العسل في العالم.

كما تنتشر في ربوع اليمن العديد من المناطق البيئية الغنية، مثل غابة حوف المحمية الطبيعية مساحتها حوالي 30,000 هكتار بها مجتمع نباتي متنوع، ومحمية براع وحولها مساحة زراعية تقدر بحوالي 38,020 هكتار.

و اليمن تمتاز بموقع جغرافي ممتاز يطل على شريط ساحلي يمتد لحوالي 2500 كم إضافة إلى العديد من الجزر الكبيرة والصغيرة والمنتشرة في البحر الأحمر والبحر العربي وهي مناطق وفيرة الأسماك والأحياء البحرية ويوجد بها أكثر من 350 نوع من الأسماك المختلفة وهناك حجم من المخزون السمكي كبير يسمح باصطياد حوالي 350-400 ألف طن وقد بلغ الإنتاج الفعلي حوالي (135) ألف طن عام 2000 ويستأثر الصيادون التقليديون بحوالي (79%) من الكمية التي تم اصطيادها عام 2000.

ويمكن تلخيص أهمية القطاع الزراعي اليمني والدور المناط به في الآتي:

القطاع الزراعي هو القطاع الإنتاجي الأول بين مختلف القطاعات الاقتصادية ماعدا قطاع النفط ويتضح ذلك من خلال:

- مساهمته بحوالي 17.6% من إجمالي الناتج المحلي كأكبر قطاعات الاقتصاد القومي وإذا أضيف إليه مساهمته في القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الأنشطة المرتبطة بالقطاع الزراعي (نقل، تجاره، تصنيع، ... الخ).
- ارتباط أكثر من 70% من السكان بالقطاع الزراعي لمعيشتهم في الريف سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حد سواء.
- تشغيله لأكثر من نصف قوة العمل في البلاد والتي تقدر بحوالي 54% والأكثر استيعاباً وتوفيراً لفرص العمل واحتواءً للقوى العاملة.

- توفيره لجزء كبير من احتياجات السكان الغذائية، وفي ظل زيادة معدلات نمو السكان بمعدل 3.5% سنوياً والذي معه سيصل عدد السكان في عام 2010 إلى أكثر من 25 مليون نسمة الأمر الذي يحتم تنمية هذا القطاع بمعدلات أكبر من معدلات نمو السكان لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان وتخفيض المستورد من الغذاء حالياً.
 - القطاع الزراعي المسئول عن المحافظة على البيئة وخلق التوازن البيئي وزيادة المساحة الخضراء وحماية واستغلال وصيانة موارد طبيعية التي يمكن أن تتدهور وتهدر، وتزيد من رقعة مساحة الجفاف والتصحر وفقدان عناصر الخصوبة في التربة.
 - القطاع الزراعي عامل استقرار نسبي للسكان وعامل محد للهجرة الداخلية وعامل تقليص لمعدلات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (جريمة، انحراف، استغلال قدرات وطاقات خلاقة ... الخ).
 - القطاع الزراعي يعمل على تخفيض نسبة الفقر والعوز الريفي.
 - تشكيله لجزء كبير من الصادرات غير النفطية بمساهته بحوالي 38.8% من الصادرات غير النفطية.
- اهتمت الدولة بتهيئة البيئة المناسبة لتشجيع القطاع الخاص وقد ركزت أهداف الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005م إلى تحقيق الأهداف الآتية:
1. تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يصل في المتوسط إلى 5.6% سنوياً وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 8% بما يرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع.
 2. زيادة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحقيق متوسطات نمو سنوية في هذه القطاعات تتراوح بين 6.1-13% تلبي مطلب تنويع الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل.
 3. حفز وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وزيادة حصة استثمارات القطاع الخاص من مجموع استثمارات الخطة إلى حوالي 58% في المتوسط تحقيقاً لتوسيع نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.
 4. زيادة معدلات التشغيل لاستيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل وتخفيض نسبة البطالة الحالية بمفهومها الشامل إلى 22% (9.5% سافرة، 12.5% عمالة ناقصة) بنهاية الخطة.
 5. الحد من ظاهرة الفقر وتخفيف وطأته على الشرائح والفئات الفقيرة عن طريق تقديم الإعانات النقدية المؤقتة (الرعاية الاجتماعية) من ناحية وخلق فرص عمل منتجة

- وزيادة كفاءة الإنتاج من ناحية أخرى وبحيث يتم تخفيض نسبة الفقر المطلق (فقر الغذاء) إلى 21.7% بنهاية الخطة.
6. تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة وصولاً إلى توازن كامل بينهما في نهاية فترة الخطة.
7. كبح جماح الضغوط التضخمية واحتواء معدل التضخم كمتوسط سنوي عند 4.9% وبحيث لا يزيد في أي سنة عن 6%.
8. تأسيس وتفعيل النظام الوطني للابتكار المرتكز على المنظومة العلمية والتكنولوجية اليمنية من تعليم وبحث وتطوير ونقل تكنولوجيا ونشرها عبر الأنشطة الإنتاجية والخدمية لتكوين قدرات وطنية تعمل على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل وجذب الاستثمارات.
9. تهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي والإقليمي وتعظيم مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- الموارد الأرضية:**

تبلغ مساحة الجمهورية اليمنية (456.113) كم² (45.6 مليون هكتار). وبحسب تصنيف هيئة البحوث الزراعية، وتقسّم الأراضي إلى 21 مليون هكتار أراضٍ صخرية وصحراوية وحضرية، 22.6 مليون هكتار أراضي رعوية، 1.5 مليون هكتار أراضي غابات وأحراش، 1.4 مليون هكتار تحت الاستثمار الزراعي.

موارد المياه:

تعتبر اليمن ذات موارد مائية شحيحة، حيث تتراوح معدلات هطول الأمطار بين 50 - 250 ملم/سنة في المناطق الشرقية والمناطق الساحلية، و1200 ملم/سنة في المرتفعات الجنوبية، وبرغم إن الطلب على المياه لا يزال في حدوده الدنيا ولا يلبي إلا جزءاً من الطلب على المياه الجوفية أما نسبة العجز في الموازنة المائية في بعض الأحواض الحرجة فقد وصل إلى نسبة 250-400%.

الإنتاج الزراعي:

يشمل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني:

الإنتاج النباتي: يأتي الإنتاج النباتي في المرتبة الأولى بين فروع الإنتاج الزراعي حيث إن المساحة المزروعة تتأثر وفقاً والأمطار، وشهدت المساحة المزروعة تزايداً من 1.143.441 هكتار في عام 2000 سنة الأساس للخطة الخمسية الثانية 2001-2005 لتصل إلى حوالي 1.187.644 هكتار عام 2003.

جدول رقم (1): يوضح المساحة المزروعة خلال 2000-2003

المحصول	2000	2001	2002	2003
الحبوب	619.583	657.871	593.068	532.293
المحاصيل النقدية	97.229	99.580	99.283	99.979
الفواكه	91.057	95.247	97.056	98.317
الخضراوات	64.953	67.376	69.621	71.210
البقوليات	51.450	49.237	49.612	49.237
الأعلاف	116.165	114.862	114.547	114.862
القات	122.844	110.873	110.293	110.873
إجمالي المساحة	1.143.441	1.199.104	1.133.480	1.076.771

الثروة الحيوانية:

شهد مجال الثروة الحيوانية وهو الشق الثاني المكمل للإنتاج النباتي زيادة في أعداد الثروة الحيوانية وكذا كميات الإنتاج الحيواني في عام 2003م وترجع هذه الزيادة كنتيجة لما تبذله الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والري والمشاريع والهيئات التابعة لها والتي تبذل جهوداً كبيرة في القضاء على الأمراض الوبائية في مختلف محافظات الجمهورية مثل مرض حمى الوادي المتصدع والطاعون البقري من خلال الترصد الوبائي الميداني لتلك الأمراض وكذلك تنفيذ الأنشطة التي تقوم بها جميع أجهزة الوزارة في زيادة الإنتاج الحيواني وتحسين الخدمات البيطرية. إضافة إلى الدور الذي يلعبه استثمار القطاع الخاص في مجال إنتاج الثروة الحيوانية.

جول رقم (2): يوضح تطور أعداد الحيوانات الزراعية للفترة من 2000 - 2003

(رأس)

السنة	2000	2001	2002	2003
الأغنام	4.803.777	5.028.968	6.483.478	6.588.673
الماعز	4.252.422	4.452.540	7.245.939	7.311.424
أبقار	1.339.049	1.400.593	1.342.270	1.358.363
الإبل	189.873	198.434	263.550	277.110

الإنتاج الحيواني:

جدول رقم (3): يوضح تطور الإنتاج الحيواني للفترة 2000-2004

الوحدة: طن

السنة	2000	2001	2002	2003
لحوم حمراء	51.698	56.188	59.283	59.761
لحوم بيضاء	66.734	78.336	83.451	87.326
حليب	179.781	189.523	192.612	196.245
جلود	7.729	8.910	9.083	9.185
بيض (مليون)	604	661	613	615
صوف	2.415	3.215	3.315	3.419
العسل	178	148	679	681

2-1 مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية في اليمن بأنواعها المختلفة:

1-2-1 مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية الخاصة في اليمن:

اليمن بلد زراعي وتتصف بخصوصية العمل الزراعي حيث يعمل في الزراعة حوالي 2.052.000 عامل، يمثلون حوالي 54% من القوى العاملة في البلاد بينما يعمل في مجال الخدمات نسبة 35% من القوى العاملة كما يعمل في مجال الصناعات ما نسبته حوالي 11% من القوة العاملة، ويعتبر قطاع الزراعة أهم القطاعات على الإطلاق وما زال يمثل النشاط الرئيسي في الاقتصاد والعمالة الزراعية تعمل على مساحة حوالي 1.076.771 هكتار ويغلب على الحيازات صغر المساحة حيث تتوزع المساحة الزراعية على حوالي 1.115.515 حائز ولمعرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية ويتضح ذلك من خلال الاطلاع على بيانات الجدول رقم (4) والذي يوضح إجمالي تكاليف المشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار والفروع التابعة لها ولمختلف القطاعات ورغم ما يتمتع به الاستثمار الزراعي من خصوصية ارتفاع التكاليف وحساسية المشاريع وغيرها من العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي إلا أنه يتبين أنه خلال الفترة (2000-2003) قد كان للقطاع الخاص دور في الاستثمار وقد قدر اجمال تكاليف الاستثمار في مشاريع القطاع الزراعي للفترة بحوالي 31.305.725 ألف ريال ومثلت ما نسبته 8% من إجمالي تكاليف الاستثمار في كافة القطاعات خلال الفترة.

ولمعرفة أهمية القطاعات الاستثمارية من حيث التكاليف خلال الفترة يتبين ان المشاريع الصناعية جاء في الترتيب الأول بنسبة 61% ومشاريع الخدمات في الترتيب الثاني بنسبة 15% ثم المشاريع السياحية في الترتيب الثالث بنسبة 14% وقد جاءت المشاريع الزراعية في الترتيب الرابع من حيث التكاليف بنسبة 8% واحتلت مشاريع الأسماك الترتيب الخامس والأخير بنسبة 2%

جدول رقم (4): والذي يوضح إجمالي تكاليف المشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار والفروع التابعة لها خلال الفترة من 2000-2003 حسب القطاعات الاقتصادية (القيمة ألف ريال).

البيان	العام والنسبة		العام والنسبة		العام والنسبة		العام والنسبة		النسبة
	2000	النسبة	2001	النسبة	2002	النسبة	2003	النسبة	
إجمالي تكاليف الاستثمارات / ألف ريال	109.354.000	100	79.614.000	100	74.914.542	100	106.173.754	100	370.056.296
مشاريع صناعية	52.621.000	48	44.843.000	56	47.667.116	64	79.150.007	75	224.281.123
مشاريع زراعية	6.278.000	6	12.479.000	16	7.200.929	10	5.347.796	5	31.305.725
مشاريع سمكية	2.240.000	2	2.191.000	3	3.949.062	5	812.860	1	9.192.922
مشاريع خدمية	31.680.000	29	9.714.000	12	3.328.275	4	9.427.382	9	54.149.657
مشاريع سياحية	16.535.000	15	10.387.000	13	12.769.160	17	11.435.709	11	51.126.869

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء أعداد مختلفة.

وبالاطلاع على الجدول رقم (5) والذي يوضح تطور أعداد المشاريع الاستثمارية المرخصة للقطاع الخاص لمختلف قطاعات المشاريع وذلك خلال الفترة (2000-2003) حيث يتبين إن إجمالي عدد المشاريع خلال الفترة كانت 1769 مشروع وبلغ عدد المشاريع الصناعية المرخصة 620 مشروع مثلت حوالي 35% محتلة الترتيب الأولى من حيث العدد واثت المشاريع الزراعية في الترتيب الثاني بإجمالي عدد مشاريع 277 مشروع ومثلت ما نسبته 16% من إجمالي عدد المشاريع المرخصة.

جدول رقم (5) يوضح عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار والفروع التابعة لها خلال الفترة من 2000-2003 حسب القطاعات الاقتصادية

البيان	العام والنسبة		العام والنسبة		العام والنسبة		العام والنسبة		النسبة الإجمالية	النسبة
	2000	النسبة	2001	النسبة	2002	النسبة	2003	النسبة		
عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة والمسجلة	386	100	363	100	382	100	338	100	769,1	100
مشاريع صناعية	131	34	152	42	162	42	175	52	620	35
مشاريع زراعية	75	19	96	26	64	17	42	12	277	16
مشاريع سمكية	19	5	16	4	21	5	6	2	62	4
مشاريع خدمية	93	24	50	14	76	20	71	21	290	16
مشاريع سياحية	68	18	49	13	59	15	44	13	220	12

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء أعداد مختلفة.

وبالاطلاع على الجدول رقم (6): والذي يوضح عدد فرص العمالة التي وفرتها المشاريع الاستثمار المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار والفروع التابعة لها خلال الفترة من 2000-2003 حسب القطاعات الاقتصادية ويتضح أن هذه المشاريع وخلال الفترة قد وفرت فرص عمل لأكثر من 44 ألف عامل كان نسبة نصيب المشاريع الصناعية حوالي 46% ونسبة نصيب مشاريع الخدمات حوالي 22% من العمالة وقد جاء نسبة نصيب المشاريع الزراعية حوالي 16% من العمالة خلال الفترة وقد وفرت فرص عمل لحوالي 900,6 عامل خلال الفترة.

جدول رقم (6): يوضح عدد فرص العمالة التي وفرتها مشاريع الاستثمار المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار والفروع التابعة لها خلال الفترة من 2000-2003

البيان	العام والنسبة		العام والنسبة		العام والنسبة		العام والنسبة		إجمالي العمال خلال 20-2003	النسبة
	2000	النسبة	2001	النسبة	2002	النسبة	2003	النسبة		
إجمالي عدد عمال المشاريع خلال العام	11.435	100	9.467	100	13.493	100	9.673	100	44.068	100
مشاريع صناعية	4.456	39	4.659	49	6.098	45	4.918	51	20.131	46
مشاريع زراعية	1.862	16	2.772	29	1.339	10	927	10	6.900	16
مشاريع سمكية	548	5	608	6	822	6	150	2	2.128	5

النسبة	إجمالي العمال خلال 20- 2003	العام والنسبة		العام والنسبة		العام والنسبة		العام والنسبة		البيان
		النسبة	2003	النسبة	2002	النسبة	2001	النسبة	2000	
22	9.895	24	2.289	28	3.763	13	1.261	23	2.582	مشاريع خدمية
11	5.014	14	1.389	11	1.471	2	167	17	1.987	مشاريع سياحية

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء،
كتب الإحصاء أعداد مختلفة.

وبالاطلاع على الجدول رقم (7): والذي يوضح التكلفة الاستثمارية لأهم الأنشطة في قطاع الزراعي والمرخصة من الهيئة وذلك خلال الفترة (2000-2003) حيث يتضح إن أكبر تكلفة استثمارية كانت في نشاط الإنتاج النباتي وإجمالي مبلغ 344,776,9 ألف ريال خلال الفترة واحتلت الترتيب الأول ثم جاء الاستثمار في نشاط إنتاج لحوم الدواجن والبيض في الترتيب الثاني وإجمالي تكلفة 9.227.131 ألف ريال خلال الفترة كما جاء الاستثمار في نشاط الإنتاج الحيواني والنباتي في الترتيب الثالث وإجمالي تكلفة بلغت 2.192.827 ألف ريال خلال الفترة.

بينما جاء ترتيب الأنشطة من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2000-2003) جاء نشاط إنتاج لحوم الدواجن والبيض في الترتيب الأول بعدد مشاريع بلغت 114 مشروع خلال الفترة. وجاء عدد مشاريع الإنتاج النباتي في الترتيب الثاني بعدد 83 مشروعاً بينما جاء نشاط الإنتاج الحيواني النباتي في الترتيب الثالث بعدد 21 مشروعاً خلال الفترة.

جدول رقم (7): يوضح التكلفة الاستثمارية لمشاريع القطاع الزراعي والمقدمة عبر الهيئة العامة للاستثمار لأهم الأنشطة الزراعية
التكلفة ألف ريال

م	الأنشطة	2000	2001	2002	2003	الإجمالي
1	التخزين والتصدير والتسويق	196.840	190.000	125.000	528.766	1.040.606
	عدد	3	3	3	3	12
2	إنتاج ألبان	124.000		1.167.014		1.291.014
	عدد	2		12		14
3	إنتاج حيواني	40.000	159.600		295.000	494.600
	عدد	1	2		3	6
4	إنتاج لحوم ببيض وبيض	1.009.453	3.633.873	2.005.627	2.578.178	9.227.131
	عدد	33	33	23	25	114

م	الأنشطة	2000	2001	2002	2003	الإجمالي
5	إنتاج حيواني ونباتي	630.781	876.146	685.900		2.192.827
	عدد	11	6	4		21
6	إنتاج نباتي	1.346.367	4.775.957	2.851.292	802.728	9.776.344
	عدد	13	42	22	6	83
	إجمالي التكلفة	3.150.648	9.445.617	6.709.872	3.675.934	22.982.071
	عدد المشاريع	60	83	61	34	238

المصدر: جمعت وحسبت من سجلات الهيئة العامة للاستثمار - بيانات غير منشورة.

2-2-1 مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية العامة:

ويهدف القطاع الخاص إلى تحقق أكبر قدر من الربح ولن يتحقق له ذلك عبر العمل في المشروعات العامة.

2-2-3 مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الزراعية المشتركة:

يساهم القطاع الخاص في المشروعات الزراعية المشتركة والتي منها على سبيل المثال شركة مارب للدواجن في صنعاء وهي شركة تضامنية للإنتاج المتنوع من البيض والأسمدة والعلف وقد أسست عام 1981 وتعود 45% من أسهمها لوزارة الزراعة و55% لشركة مساهمة عربية ويمنية ويتكون مجلس إدارتها من 3 أعضاء من الزراعة، و2 عضو من بنك التسليف التعاوني الزراعي، 3 ممثلين عن الشركة العربية للتنمية الحيوانية (الشركة المساهمة) وعضو واحد من البنك الإسلامي وعضوين يمنيين ويتألف المجلس عضو منتخب من المجلس تابع لوزارة الزراعة.

ومنذ قيام الثورة المباركة قامت وزارة الزراعة والري بالكثير من مشاريع التنمية الريفية بتمويلات محلية أو عبر الإقتراض من مصادر التمويل المختلفة ولكن بعد انتهاء تلك المشاريع كانت تواجه صعوبات في استمرار أنشطة مخرجات تلك المشاريع وحالياً اتخذ قرار مبدأ المشاركة الشعبية.

حيث جاء قرار مبدأ المشاركة الشعبية في التنفيذ والإشراف للعديد من المشاريع الزراعية المختلفة، والذي مكن كثيراً من المزارعين من الاستفادة من قانون السلطة المحلية وإشراك المزارعين أو التعاونيات من الحضور القوى في المجالس المحلية والتي أصبحت تساهم مساهمة فاعلة في إدارة الشؤون الزراعية والري والثروة الحيوانية والإسهام في وضع التصورات الكفيلة بتشجيع الاستثمار في المجالات الزراعية المختلفة وأصبحت العلاقة من خلال المشاركة الشعبية تعمل على تحقيق نمو متزايد لمخرجات القطاع الزراعي.

وحالياً تعمل وزارة الزراعة والري عبر تنفيذ مشاريع بالمشاركة الشعبية وفي

المشاريع التالية:

1. مشروع التنمية الريفية بالمشاركة في محافظة ذمار.
2. مشروع تنمية المساعدات الذاتية (ايداس).
3. مشروع تطوير الري السيلي في محافظات الحديدة ولحج.
4. مشروع تنمية الموارد الطبيعية بالمشاركة في محافظة الضالع (جديد).
5. مشروع التنمية الريفية بريمة.
6. العمل مع منظمة كير.
7. كما يتم إنشاء الكثير من المنشآت المائية بالمشاركة من سدود وخزانات وحواجز مائية.

ثانياً- الوضع الراهن لدور القطاع الخاص في التنمية الزراعية وبرامج الاستثمار الزراعي في اليمن:

2-1 دور القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية الزراعية وفي تحقيق التنمية الزراعية:

التطورات السياسية والاقتصادية ومدى تأثيرها على الاستثمار:

عملت سياسة الدولة نحو تشجيع الاستثمار لخلق فرص عمل منتجة للأيدي العاملة ولاستيعاب الزيادة السنوية في القوى العاملة وبالذات في أنشطة كثيفة العمالة كالزراعة والإنشاءات والصناعات الصغيرة، وتحفيز استخدام تقنيات الإنتاج وكثيفة العمالة وعملت على توفير البنية الأساسية المحفزة للاستثمار من خلال:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- العمل بموجب خطط اقتصادية واجتماعية لإحداث تنمية.
- تطور قطاع الاتصالات والكهرباء.
- خبرة زراعية طويلة.
- توفر الكثير من السدود والخزانات والقنوات والمنشآت المائية المختلفة.
- تطور القاعدة التكنولوجية بإنشاء عدد من الكليات والمعاهد والمراكز والهيئات البحثية.
- إعادة هيكلة القطاع الزراعي.
- التحسن الكبير في إنجاز الطرق المختلفة (إسفلتية، معبدة، غير معبدة).
- تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الريفية التي أحدثت نقلة اقتصادية واجتماعية وزراعية للمناطق المختلفة.

- تثبيت دعائم المؤسسات الزراعية المتخصصة عبر الهيئات الزراعية في مختلف المناطق والمهام، ودعم بنك التسليف التعاوني الزراعي، وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والكثير من مشاريع التنمية الريفية والمؤسسات والشركات الزراعية.
- ولا شك بان كل تلك الإجراءات قد عملت على توفير البنية الأساسية المناسبة للاستثمار وقد زادت المشاريع المستثمرة.

2-2 دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية والتسويقية الزراعية:

- سعت الدولة لتهيئة الأرضية والبنية التسويقية الملائمة حيث هناك ضرورة واضحة لخلق بيئة تسويقية ملائمة لتفعيل دور القطاع الخاص في الأنشطة التسويقية وذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:
- مد يد العون للقائمين في الأنشطة التسويقية المختلفة وذلك من خلال تسهيل حصولهم على التمويل والمعلومات اللازمة والتحقيق في الحواجز التي تحول دون مشاركتهم.
- تقديم الدعم لتشكيل الجمعيات المحلية المتخصصة.
- تحسين تقنيات ما بعد الحصاد للحفاظ على جودة السلع وبالتالي زيادة الطلب عليها الذي من شأنه أن يرفع من دخول المزارعين.
- العمل على تشجيع التصدير حيث يستهدف صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي على دعم وتشجيع الصادرات الزراعية والسمكية بتخفيف تكاليف النقل والتعبئة إلى الأسواق الخارجية والتي تؤدي إلى زيادة عائدات القطاع الخاص من النقد الأجنبي. وتمثل الصادرات الزراعية حوالي 41.3% من الصادرات غير النفطية وللقطاع الخاص الدور الرئيسي في التصدير الزراعي.
- ومن أهم السلع الزراعية اليمنية المصدرة البن، الموز، المانجو والجوافة، البصل، البطاطس، الطماطم، البقوليات، خضراوات وفواكه أخرى الجلود، العسل، الفلفل، ذرة صفراء القطن، حيوانات حية، لحوم، الألبان ومشتقاتها والبيض، التبغ، أعلاف خضراء وجافة وزيوت نباتية وغيرها.

وفي سبيل تحسين وتهيئة الجو القانوني والتشريعي والإداري والاقتصادي المناسب للاستثمار تبنت اليمن العديد من الإجراءات منها:

مشاكل تواجه التسويق الزراعي في اليمن:

- عدم وجود نظام تسويقي متطور وبخاصة في مجال الخضار والفواكه حيث لم تواكبه نظم تسويقية متطورة تهتم بمواصفات جودة المنتجات الزراعية وتقليل تكاليف الإنتاج والتسويق، ناهيك عن إعداد المنتجات وتجهيزها في الوقت المناسب والظروف الملائمة لتسهيل عملية تسويقها.

- وجود نواحي ضعف في تطبيق المواصفات والمقاييس على المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة خلال المراحل الإنتاجية والتسويقية المختلفة وكذا المستوردة وتدني حجم الناتج المحلي من المنتجات الغذائية المصنعة والاعتماد في الغالب على مواد أولية غير محلية.
 - عدم حصول المزارعين على معلومات ومساعدات إرشادية تتعلق بتسويق منتجاتهم أو أداء عمليات ما بعد الحصاد لمنتجاتهم وافتقارهم للمعارف والمهارات التسويقية الحديثة.
 - ضعف كفاءة أسواق توزيع المنتجات الزراعية نظراً لقصور إيصال المتاح من المعلومات التسويقية الموجهة إلى قطاعات المنفعين.
 - ضعف الجهاز التسويقي الزراعي الحكومي وقلة المهارات الفنية التسويقية التخصصية للقيام بمتطلبات الإدارة الكفوءة لأنشطة التسويق وبما يتلاءم مع قدرات النفاذ إلى الأسواق
 - انعدام الإشراف والرقابة على الصادات بسبب غياب الجانب المؤسسي والتشريعي.
- ورغم كل الصعاب إلا أن للقطاع الخاص دور في التسويق الزراعي حيث قام بتشييد أسواق الجملة في صنعاء، تعز، الحديدة، اب، حضرموت، عدن وغيرها من المناطق كما يرتكز التسوق الداخلي بالجملة والتجزئة في اليمن على القطاع الخاص.

دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي:

1- دور القطاع الخاص في مجال البحوث:

تعمل الدولة على مساندة القطاع الخاص وتلبية الطموح نحو النمو والزيادة في الإنتاج الزراعي، ويتطلب ذلك إيجاد بيئة آمنة تتوفر خلالها نقل بعض الخدمات إلى القطاع الخاص مثل: إنتاج البذور، وتسويق بعض المحاصيل لضمان توفير هذه المدخلات.

كما أن اشراك القطاع الخاص في تحديد المشكلة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة بما يخدم احتياجات القطاع الخاص قد ساعد على زيادة فاعلية وتأثير العمل البحثي والإرشادي عبر نقل التجارب البحثية وإلى واقع المزارع في الحقل وتقوية الترابط بين البحوث والإرشاد والقطاع الخاص.

2- دور القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات المساعدة:

يقوم القطاع الخاص بتوفير كافة المدخلات الزراعية وتقوم الحكومة بتشجيع المنافسة وتقليل الاحتكارات من خلال دعم خاص لمؤسسة الخدمات الزراعية والتعاونيات الزراعية العامة. وستقوم الحكومة بعرض مؤسسة الخدمات الزراعية للخصخصة حيث حظي هذا البرنامج بدعم من مشروع إكثار البذور والمدخلات الزراعية والمدعوم من قبل هيئة التنمية الدولية.

3- دور القطاع الخاص في مجال النقل:

يحتل القطاع الخاص الريادة في قطاع النقل والمواصلات، والذي يهيمن على معظمه القطاع الخاص من خلال امتلاك الأفراد والمؤسسات والشركات من وسائل النقل العاملة داخل اليمن سواء المخصصة لنقل الأفراد أو لنقل البضائع، ويوجد في اليمن أسطول كبير من الشاحنات التجارية التي في أغلبها تعود للقطاع الخاص ويصل عدد الشاحنات التجارية في اليمن في حدود نصف مليون شاحنة مختلفة الأحجام.

4- دور القطاع الخاص في مجال التخزين:

وسائل الخزن والتبريد فتتوفر في المدن الرئيسية وبعض مناطق الإنتاج الزراعي وتعمل وزارة الزراعة والري على تشجيع إقامة مخازن المنتجات التقليدية في مناطق الإنتاج الرئيسية لما تشكله من أهمية للحفاظ على المنتجات الزراعية من التلف، وإعادة تصريفها في المواعيد المناسبة مما يعظم ربحية المزارع اليمني.

كما أن هناك مخازن تبريد متوفرة بصورة لا بأس بها وتستوعب كذلك تخزين بعض الفواكه المستوردة لفترات محددة.

التخزين في اليمن يقع على القطاع الحكومي والقطاع الخاص والذي لديه مخازن متفرقة.

5- دور القطاع الخاص في مجال البنى التحتية:

يقوم القطاع الخاص بدور تكميلي لدور الدولة في توفير مشاريع البنى التحتية في الريف اليمني وبالأخص في مجالات مختلفة الكهرباء والمياه والاتصالات وفي المجال الزراعي للقطاع الخاص دور في إقامة بعض الطرق الريفية وكذلك المساهمة في البناء والمشاركة في إقامة المنشآت المائية.

ثالثاً- الآليات والإجراءات التي تتخذها الدولة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية في ظل التشريعات الدولية والإقليمية:

3-1 التشريعات والقوانين:

تهتم الدولة بالقطاع الزراعي وتنظيمه وذلك عبر سن القوانين والقرارات ومن ذلك الآتي:

1. قانون البذور والمخصبات الزراعية رقم (20) لسنة 1998 والذي يهدف إلى تحسين وزيادة الإنتاج في القطاع الزراعي ويمكن المزارعين من الحصول على المدخلات الزراعية واستخدامها على أحسن وجه.

2. قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (44) لسنة 1999م والذي انيط بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة مسئولية الإشراف على تنفيذ أحكام القانون.

3. قانون رقم (39) لسنة 1998 بشأن الجمعيات والاتحادات التعاونية.
4. قانون الحجر النباتي رقم (32) لسنة 1999م والذي يهدف إلى حماية الثروة النباتية من خطر تسرب الآفات والحد من انتشارها ويهدف إلى تسهيل وتنظيم عملية تصدير واستيراد وعبور (ترانزيت) الإرساليات النباتية كما يهدف إلى توسيع نطاق التعاون في مجال منع انتقال الآفات.
5. قانون الثروة الحيوانية.
6. قانون رقم (38) لسنة 1996 بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
7. قرار جمهوري رقم (119) لسنة 1998 بإنشاء وتشكيل المجلس الاعلى للتنمية الزراعية والثروة السمكية.
8. قرار جمهوري رقم (152) لسنة 1999 بشأن إجراء التعداد الزراعي العام في الجمهورية اليمنية.
9. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (239) لسنة 1998 بشأن إنشاء اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية.
10. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2001 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (20) لسنة 998 بشأن البذور والمخصبات الزراعية.

قانون الاستثمار رقم 22 لعام 2002:

ومن أهم حوافز قانون الاستثمار الآتي:

التسهيلات:

- التعامل مع الهيئة العامة للاستثمار كنافذة واحدة.
- توفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون.
- بساطة الإجراءات المطلوبة لإنشاء أو توسعة أو تطوير المشروعات الاستثمارية.
- بساطة الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات الاستثمارية وفتح فروع لها.
- سهولة إجراءات استقدام الخبرات الأجنبية غير المتوفرة محلياً.
- الضمانات:
- المساواة بين المستثمر اليمني وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات.
- إمكانية امتلاك المستثمر غير اليمني المشروع الاستثماري والأراضي والعقارات التابعة له بنسبة 100%.
- إمكانية تأمين المستثمر على مشروعه ضد المخاطر غير التجارية في أي من المؤسسات الدولية التالية:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإئتمان الصادرات.
- حرية المستثمرين في إدارة مشاريعهم وفقاً لتقديرهم للظروف الاقتصادية وأوضاع أعمالهم.
- الاستثناء من وضع تسعيرة إلزامية على منتجات المشاريع الاستثمارية.
- الحق في تصدير منتجات المشاريع بالذات أو بالوساطة دون قيود.
- عدم تأميم المشروعات وعدم الاستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها إلا من خلال حكم قضائي.
- حرية المستثمرين في تحويل أموالهم بالنقد الأجنبي من وإلى الجمهورية اليمنية وإعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج سواء كان عيناً أو نقداً عند التصفية أو التصرف بالمشروع.
- لا يسمح القانون بإلغاء أي ترخيص أو تسجيل لمشروع استثماري صادر بموجب هذا القانون أو سحب أي حق أو إعفاء ممنوح طبقاً له إلا بموجب حكم قضائي.
- إعطاء المستثمر الحق الكامل في اختيار إحدى طرق التحكيم التالية لحل النزاعات:
 1. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
 2. الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار التي تتشا بين الدول ومواطني الدول الأخرى.
 3. إي اتفاقيه دولية أو ثنائية تكون الجمهورية اليمنية طرفاً فيها.
 4. قواعد وإجراءات التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة.
 5. قواعد وإجراءات التحكيم داخل الجمهورية.

الإعفاءات:

- إعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية.
- إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية وكذلك إعفاء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة 50% من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمرخصة والمسجلة.
- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة (7) سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا) ابتداءً من تاريخ بدأ الإنتاج أو مزاولة النشاط ويمكن أن تزيد

هذه المدة لسنتين إضافيتين لكل حالة تتحقق في المشروع من الحالات التالية على ألا يتجاوز إجمال مدة الإعفاء عن 16 سنة.

1. المشروعات التي تقام في المنطقة الاستثمارية (ب) والتي حددها مجلس لوزراء.
 2. المشروعات التي تزيد نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن 25% من إجمالي قيمة الموجودات الثابتة الخاصة بالمشروعات.
 3. المشروعات التي تمتلكها شركات عامة لا تقل نسبة الاكتتاب العام فيها عن 25% من رأس المال المدفوع.
- إذا لحقت بالمشروع خسائر أثناء مدة الإعفاء، يتم تدويرها خلال تلك السنة أو السنوات التي وقعت فيها وبما لا يتجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من السنة الأولى التي تلي سنوات الإعفاء.
 - إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات ومن رسوم التوثيق عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه.
 - إعفاء المشروعات من ضريبة الدخل على الأرباح التي توزعها المشروعات.
 - الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب أيّاً كان نوعها المفروضة على الصادرات.
 - الإعفاء من ضرائب الإنتاج والاستهلاك أو أي ضرائب أخرى مفروضة على السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج من إنتاج المشاريع الاستثمارية.
 - الإعفاء من الضريبة المستحقة على الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع.
 - منح المشروعات عند توسيعها نفس الإعفاءات الضريبية ولذات المدد بنسبة قيمة رأس المال المضاف.

3-2 التسهيلات الإدارية والتنظيمية:

توفير البنية الأساسية والمتمثلة في:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- العمل بموجب خطط اقتصادية واجتماعية لإحداث تنمية.
- تطور قطاع الاتصالات والكهرباء.
- خبرة زراعية طويلة.
- توفر الكثير من السدود والخزانات والقنوات والمنشآت المائية المختلفة.
- تطور القاعدة التكنولوجية بإنشاء عدد من الكليات والمعاهد والمراكز والهيئات البحثية
- إعادة هيكلة القطاع الزراعي.

- التحسن الكبير في إنجاز الطرق المختلفة (إسفلتية، معبدة، غير معبدة).
- تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الريفية التي أحدثت نقلة اقتصادية واجتماعية وزراعية للمناطق المختلفة.

تثبيت دعائم المؤسسات الزراعية المتخصصة عبر الهيئات الزراعية في مختلف المناطق والمهام، ودعم بنك التسليف التعاوني الزراعي، وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والكثير من مشاريع التنمية الريفية والمؤسسات والشركات الزراعية.

3-3 التسهيلات الائتمانية:

يتكون جهاز الإقراض الزراعي في الجمهورية اليمنية من:

3-3-1 بنك التسليف التعاوني والزراعي:

يقوم بنك التسليف التعاوني والزراعي منذ عام 1982 بتمويل المشاريع الزراعية فردية أو جماعية، كما يقوم بدعم الهيئات والجمعيات التعاونية الزراعية ومشاريع الصناعات الزراعية والحيوانية ويقدم القروض المباشرة العينية والنقدية وبياصر البنك أعماله على أسس تعاونية واقتصادية ويسدد نفقاته من موارده الخاصة ويستوفي رسوم الخدمة على القروض والضمانات التي يقدمها، ويقدم البنك قروضه بأشكال مختلفة تتناسب مع حجم وطبيعة المشروعات التي يساهم في تمويلها وتدرج القروض الممنوحة من البنك حسب المجالات التالية: قروض الإنتاج النباتي (لإنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه ومستلزمات الإنتاج واستصلاح الأراضي)، قروض الإنتاج الحيواني (لزيادة إنتاج اللحوم الحمراء والبيض)، قروض الإنتاج السمكي، قروض الصناعات الزراعية، قروض التسويق، وقروض وتسهيلات تعاونية (غير إنتاجية).

3-3-2 البنوك التجارية والإسلامية:

إن قروض البنوك التجارية تكون مقتصرة بصورة عامة على فئة من المزارعين القادرين على توفير الضمانات المطلوبة للحصول على القروض وتتردد هذه البنوك عن إعطاء القروض لصغار المزارعين وذلك بسبب عدم تمكنهم من توفير الضمانات الكافية وبسبب عوامل المخاطرة المرتبطة بإقراض هذه الفئة من المزارعين وعدم قدرتهم على السداد.

3-3-3 صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي:

أنشئ الصندوق بموجب القانون رقم (6) لسنة 1993م (*)، وبياصر نشاطه الفعلي في أواخر العام 1995م وقد نصت المادة (8) من قانون إنشائه بأن الصندوق يهدف إلى العمل على دعم وتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني والسمكي، بما يمكن من إنتاج معدلات متنامية من الأغذية لتغطية الاحتياجات المحلية والتصديرية.

3-4- الصندوق الاجتماعي للتنمية:

أنشئ بالقرار الجمهوري رقم (10) للعام 1997* وله مجلس إدارة يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وممثلين عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وبعض ذوي الخبرة وله جهاز إداري يرأسه مدير تنفيذي مسؤول عن إدارة جميع أعمال الصندوق.

3-5- المصادر الإقراضية الأخرى:

ينتشر السماسرة والمرابين (الوسطاء) * نتيجة ضعف الائتمان الرسمي في الجمهورية اليمنية، حيث يعمل بعض الوسطاء في أسواق الجملة في العواصم والمدن الرئيسية إضافة إلى أعمالهم الأساسية على منح بعض القروض والسلف بخاصة الموسمية منها لبعض المزارعين المتعاملين معهم سواء بصورة نقدية أو عينية وأكثر ما تنطبق هذه الحالة على منتجي الفاكهة والخضار.

3-4- الأنشطة الترويجية:

من أهم أعمال الهيئة العامة للاستثمار إيجاد البيئة المناسبة للاستثمار وأنشئت الهيئة العامة للاستثمار في مارس عام 1992م وفقاً لقانون الاستثمار رقم (22) لعام 1991م كجهة مسؤولة عن تنظيم وترويج الاستثمارات تعمل كنافذة واحدة، حيث توجد مكاتب للجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار في مبنى الهيئة. ومن أهم الأعمال التي تقوم بها الهيئة العامة للاستثمار:

- الترويج للاستثمار في اليمن داخلياً وخارجياً وتقديم الخدمات للمستثمرين.
 - استبيان ودراسة فرص الاستثمار والترويج لها.
 - دراسة وتحليل القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار وإجراء الأبحاث حول مشاكل ومعوقات الاستثمار وسبل حلها.
 - التسجيل للاستثمار ومساعدة المستثمرين في تجاوز أي عقبات تصادفهم.
 - متابعة علاقة بلادنا مع الدول الشقيقة والصديقة في المجال الاستثماري وكذا مع المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بشئون الاستثمار.
- وللهيئة مجلس إدارة يرأسه رئيس الوزراء ويضم في عضويته عدداً من الوزراء إلى جانب رئيس الهيئة العامة للاستثمار ورئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ويختص مجلس الإدارة في رسم سياسة الاستثمار والموافقة على خطط وبرامج الهيئة وتتكون الهيئة من عدد من القطاعات تتولى مسؤولية تنفيذ المهام المناطة بها تحت إشراف وإدارة رئيس الهيئة ومديرها العام.

3-5 فرص الاستثمار في اليمن:

فرص الاستثمار في اليمن كبيرة وذلك لما تتمتع به:

- انتهاء الدولة سياسة اقتصاد السوق الحر.
- حرية الممارسة الاقتصادية مع ضمانات الحماية من الإغراق.
- تشجيع القطاع الخاص لآخذ الريادة في العملية الإنتاجية والاقتصادية.
- استمرار إدخال مزيد من التحسينات على قانون الاستثمار مع الحفاظ على الحقوق المكفولة بموجبية.
- سياسات إصلاحية مالية وضريبية.

ومن أهم مجالات فرص الاستثمار المتاحة في اليمن تتمثل في:

مزارع إنتاج نباتي، مزارع إنتاج حيواني، إنتاج العسل، مزارع إنتاج زهور، بيوت بلاستيكية، إنتاج مستلزمات زراعية، شركات تسويقية، مراكز إعداد صادرات، تركيب الآلات زراعية، صناعة مضخات، صناعة وسائل ري حديثة، صناعة أسمدة كيميائية، صناعة أسمدة عضوية، مشاتل إنتاجية، صناعات غذائية، صناعة أدوات زراعية، صناعة البولي ايثيلين، تكنولوجيا الجلود، صناعة أعلاف الحيوانات والدواجن، مخازن تبريد، صناعة الغلافات للمنتجات الزراعية.

3-6 الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

يعتبر الإنسان الهدف الأساسي لعملية التنمية حيث تقع تنمية الموارد البشرية في صلب عملية التنمية الاقتصادية وحجر الزاوية لأي سياسات تستهدف النهوض بالمجتمع اليمني الذي يغلب عليه الطابع الزراعي والتقليدي في الغالب حيث إن كل دولار منفق في التعليم يعود معه زيادة أكبر في الدخل القومي.

وتوجد في اليمن أربع كليات زراعية تتبع كلاً من جامعة صنعاء وجامعة ذمار وجامعة اب وجامعة عدن، كما بلغ عدد الطلاب المقيدون في كلية الزراعة جامعة صنعاء خلال الفترة 84-2004 حوالي 10011 طالب وطالبة. كما يوجد عدد من المعاهد الزراعية عددها بلغ 5 معاهد زراعية وبلغ عدد الطلاب المنتسبين فيها لعام 2003 حوالي 501 طالب كما يوجد معاهد سنتين بعد الثانوية العامة.

كما زاد لاهتمام الرسمي بالجوانب السكانية والتعليمية عبر:

- 1- إعطاء الأولوية للقضايا السكانية.
- 2- إنشاء المجلس الوطني للسكان.
- 3- زيادة البحوث المتعلقة بقضاء السكان.
- 4- إلزامية التعليم الأساسي للجميع.

5- الحد من الأمية.

6- الحد من الأمية.

7- تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع التعليم عبر مراحل ومستوياته المختلفة.

8- مكافحة التسرب من التعليم.

3-7 أنشطة المعلومات:

انطلاقاً من أهمية توفير المواد الإعلامية الزراعية القروية والمسموعة والمرئية في نشر وتعزيز الوعي الكامل عن مختلف الأنشطة والفاعليات الزراعية في اليمن تم إنشاء مركز إعلامي متخصص يقوم بالإسهام والعمل بكفاءة في إنتاج مثل تلك المواد ونشرها في أوساط المزارعين والمستهدفين في الوقت المناسب وبما يمكن الجمهور من استيعابها عبر وسائل وقنوات الاتصال المختلفة وقد صدر قرار وزير الزراعة والري بإنشاء مركز الإعلام الزراعي في 1996/1/22م يعمل في إطار الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي ويهدف المركز إلى تعزيز وتطوير ونشر وتبادل المعلومات والمعارف والبيانات اللازمة لتنمية الوعي والمهارات وحشد وتنسيق وتكامل الجهود بين جميع الجهات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجال الزراعي.

كما تقوم الهيئة العامة للاستثمار بدور في أنشطة المعلومات الأساسية عن الاستثمار في اليمن.

3-8 الخدمات المساندة:

مستويات الأداء في الخدمات المساندة:

تقوم وزارة الزراعة بالكثير من الأعمال منها الإنتاجية والخدمية والبحثية وغيرها، وفي مجال البحوث تقوم الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي وهي جهة تابعة لوزارة الزراعة والري سنوياً بنشر الأصناف من المحاصيل المختلفة ونشر تقنية حول استخدام التقنيات الحديثة والتصنيع المحلي، نشر السلالات الحيوانية في المناطق المختلفة وإصدار التوصيات، ترتيب استقدام السلالات الحيوانية واختبارها تحت ظروف اليمن. واستكمال الدراسات الخاصة بتوثيق المعارف السهلة في صيانة بذور المحاصيل الغذائية في مناطق مختارة، التعاقد مع مؤسسة إكثار البذور حول صيانة الأصناف في مختلف البيئات واختبار وتقييم منهجية الري التسميدي بتحسين استخدام الماء والاستخدام العقلاني للأسمدة وإعطاء الإرشادات للمزارعين

تقوم الدولة عبر وزارة الزراعة ومكتبها بتنفيذ حملات قومية لمواجهة الآفات فهي تقوم بدورها على أكمل وجه وقد قامت بمكافحة الآفات التي تطرأ بين الحين والآخر وكذلك

الحملات الموجهة ضد أسراب الجراد التي تجتاح البلاد وغيره من الحملات. وعموماً فإن الجاهزية عالية جداً فيما يتعلق بالتصدي للآفات النباتية وخصوصاً المهاجرة والأوبئة التي تظهر محلياً،، تنفيذ الحملات الوطنية لمكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية

رابعاً- الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية وفي البرامج الاستثمارية وفي المشروعات العربية المشتركة:

- تقوية الروابط البحثية العربية وتبادل المعلومات البحثية وإجراء البحوث المشتركة لتطوير دور القطاع الخاص في زيادة الإنتاج الزراعي العربي.
- توحيد المواصفات والمقاييس العربية والالتزام بها وتطوير التجارة العربية البينية وإزالة العوائق التي تحد من عملية التبادل التجاري العربي.
- دخول مؤسسات العمل العربي المشترك بتمويل مشروعات زراعية تساعد على تطوير دور القطاع الخاص.
- العمل على حل المشاكل التي تواجه القطاع الخاص من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة للقطاع الخاص وزيادة خدمات البنية التحتية في الاقتصاد والعمل على زيادة وتفعيل الأجهزة والمؤسسات المعنية بالمعلومات والعمل على رفع قدرات العنصر البشري والعمل على زيادة القدرات التولية للاقتصاد الوطني، العمل على زيادة السلع والخدمات القابلة للتجارة الخارجية والعمل على حل المشاكل المتعلقة بالجمارك والضرائب والعمل على حل مشاكل التسويق للمنتجات الزراعية وكذلك العمل على توفير قطاع نقل بحري وجوي متطور.
- كما تعمل الدولة على توفير البيئة المناسبة لزيادة التعاون والتكامل الاقتصادي مع الدول العربية عبر عقد اللقاءات وتبادل الزيارات للاطلاع على واقع واحتياجات البلاد العربية في التكامل في المجال الزراعي. كما قامت الحكومة اليمنية بتأكيد دور التعاون مع الكثير من الدول العربية عبر تفعيل علاقات التعاون وذلك من خلال اتفاقيات التعاون الزراعي حيث قد تم إبرام تعاقدات مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان كما تعمل الدولة حالياً على إبرام اتفاقيات تعاون مع كل من الكويت والبحرين وقطر لتعزيز أواصر العلاقات مع الأشقاء.

خامساً- التجارب القطرية الرائدة لمساهمة القطاع الخاص في المجالات الزراعية المختلفة:

سنستدل بأهم القطاعات الزراعية الخاصة والعامة في اليمن، الإتحاد التعاوني الزراعي والذي يعمل في مختلف المجالات الزراعية.

يعمل الاتحاد التعاوني الزراعي في كثير من الاعمال ومن منطلق أن العمل المنظم والجماعي والمدرّوس يحدد نشاط المزارعين والجمعيات تم قيام الاتحاد التعاوني الزراعي والذي يتكون في الأساس من القطاع الخاص (المزارعين) ويتكون الاتحاد من أكثر من (663) جمعية زراعية وتعمل الجمعيات كوحدات اقتصادية في الأساس تقوم على المساهمة الفردية والجماعية وتزاول الأنشطة الاقتصادية حسب قانون التعاون رقم 39 لعام 1998 كما تقوم الدولة بدعم الاتحاد متمثل في الإعفاءات الجمركية لمستلزمات الإنتاج الزراعي والبذور وشبكات الري وغيره.

ولتفعيل عمل الجمعيات تم إنشاء جمعيات عامة حيث إن المساهمين في الجمعيات والجمعيات العامة هم من المزارعين كما تدعم وزارة الزراعة الاتحاد التعاوني وجمعياته. من أهم أعمال الاتحاد إنشاء مركز تهامة للصادرات وجمعية سباء للصادرات ومركز صنعا للصادرات وجمعية بني حشيش للصادرات وكما أنشأ الاتحاد العديد من الأسواق المجهزة في مأرب وصعدة وسيئون والمنصورة والعريش ومعبر وفي مجال تسمين العجول تم إنشاء عدد من مزارع تعاونية للألبان منها: مزرعة البون، ومزرعة صعدة، ومزرعة صعدة، ومزرعة يخل في الحوبان، ومزرعة رباط القلعة في أب، ومزرعة الإخلاص في شبام، ومزرعة وادي النعيم في صنعا وحظائر الأبقار في الحديدة.

يعمل الاتحاد بفاعلية أكثر عبر الجمعيات العامة وهي:

الجمعية العامة للري والمنشآت المائية:

وتضم الجمعية في عضويتها 75 جمعية وجهة تعاونية تمثل نحو 35000 مزارع ويستهدف عملها تنظيم حصاد المياه وتنمية المخزون المائي وتوفير مستلزمات الري الحديث وإدخال الأنظمة الحديثة والتقنيات المتطورة إلى مختلف مناطق عمل الجمعية.

والجمعية العامة للمستلزمات الزراعية:

وتتكون من 45 جمعية تعاونية تتكون من 10000 مزارع وتعمل على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة بنوعية أفضل وأسعار مناسبة للمزارعين المنتسبين إليها.

والجمعية العامة لمنتجاتي ومسوقي الدواجن وتتكون من 15 جمعية تعاونية زراعية وعدد 90 عضواً من منتجي ومسوقي الدواجن وتستهدف الجمعية العامة في عملية تقديم كافة الخدمات والامتيازات لكافة أعضاء الجمعية لرفع كفاءة الإنتاج.

الجمعية التعاونية العامة لمزارع الألبان:

وتضم عدد من الجمعيات وتستهدف العمل على حل المشاكل المتعددة الفنية والإنتاجية والتسويقية والصحية والغذائية والتي تواجه منتجي الألبان.

الصعوبات التي تواجه قطاع الزراعة:

- كما يواجه قطاع الزراعة العديد من المعوقات التي تحد بصورة كبيرة من معدلات النمو في الإنتاج والإنتاجية من ناحية ومدى القدرة على التوسع في الرقعة الزراعية المحصولية من ناحية أخرى.
- استمرار التدهور في مصادر الإنتاج الزراعي من تربة ومياه وغطاء نباتي بسبب غياب التشريعات التي تنظم استعمال هذه الموارد.
- قلة الموارد المائية بمصادرها المختلفة وتدنى كفاءة استخدام الموارد المائية بسبب استمرار الأساليب التقليدية في الري وعدم اتباع أنظمة الري الحديثة وانتشار ظاهرة الاستنزاف الجار للمياه الجوفية.
- عدم اكتمال الدراسات المائية الضرورية للتعرف على المخزون من المياه الجوفية وتنظيم استعمالها.
- قلة حجم الاستثمارات الحكومية في قطاع الزراعة وتركزها في قطاعات ونشاطات معينة.
- قلة الإنتاجية وضعف البحوث العلمية الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي.
- تدنى كفاءة النظام التسويقي وعدم وجود التشريعات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس.
- استمرار تدنى مستوى المعيشة.
- صغر حجم الحيازات الزراعية حيث إن أكثر من 50% من إجمالي الحيازات في اليمن هي أقل من هكتار واحد من ناحية واستمرار التفتت والتشتت لتلك الحيازات إلى قطع صغيرة بسبب الإرث.
- قلة حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة لبرامج التنمية في القطاع الزراعي وتركزها في قطاعات ونشاطات أخرى.
- ضآلة مساهمة القطاع الخاص المحلي في الاستثمار الزراعي.
- عدم وجود البنية اللازمة للتسويق وكذا الجهاز التسويقي الكفاء والقادر على القيام بأعمال التنظيم والتوجيه والرقابة على العمالة التسويقية وتطويرها وارتفاع التكاليف التسويقية سواء للتعبئة أو النقل.

المشاركون

قائمة المشاركين في اللقاء التشاوري حول
آفاق تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية العربية

الرقم	الدولة	المرشح	الوظيفة
1	لبنان	السيد لويس لحد لحد	مدير عام الزراعة
2	قطر	السيدة ناهد عبد الله الخلف	باحث علاقات دولية
3	العراق	م. صلاح الدين كاظم	مدير عام التخطيط والمتابعة
4	الأردن	م. فلاح إبراهيم صلاح	مدير السياسات
5		السيد بلال الحموري	مؤسسة تشجيع الاستثمار
6	فلسطين	السيد صلاح فروخ	نائب مدير عام التخطيط والسياسات
7	اليمن	نبيل سلطان قاسم حيدر	باحث
8	السعودية	محمد إبراهيم الحيدري	إدارة التنمية الزراعية
9	سوريا	م. حسان قطنا	وزارة الزراعة
10	سلطنة عمان	صالح بن زهران بن زاهر الهنائي. سالم بن سيف العبدلي	مدير دائرة الاستثمار
11	موريتانيا	السيدة مسعودة بنت ابحام	مدير مالي وإداري
12	تونس	عفاف فرحات	الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية
13		إبراهيم اليحياوي	مدير تشجيع الاستثمار الزراعي
14	مصر	د. سعيد يوسف زكريا سلام	رئيس قطاع الاستثمار
15	الجزائر	الأستاذ عبد السلام شلغوم	أمين عام وزارة الزراعة
16		محمد الشريف ولد الحسين	رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة
17		السيد جمال مداني	مدير عام الصندوق الوطني للفلاحة
18	الصومال	عبد الله ورسمي محمد	
19	ليبيا	م. عبد الباسط محمد الغنيمي	مدير إدارة التخطيط والمتابعة

الرقم	الدولة	المرشح	الوظيفة
20	ليبيا	م. مصطفى أحمد التركمان	عضو هيئة تملك الوحدات الاقتصادية
21	المغرب	م. المنتصر خديجة	مهندسة دولة مديرة المؤسسات العمومية الفلاحية

المنظمات والشركات الخاصة

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية		
22	د. شبل النادي	مدير عام الشركة العربية لإنتاج الدواجن
23	د. مصطفى الدرزي	مدير عام الشركة العربية للإنتاج الحيواني
المنظمة العربية للتنمية الزراعية		
24	معالي د. سالم اللوزي	مدير عام / المنظمة العربية للتنمية الزراعية
25	د. عباس أبو عوف	المستشار الفني / المنظمة العربية للتنمية الزراعية
26	أ. سامي عبد الرزاق	المدير الإداري والمالي / المنظمة العربية للتنمية الزراعية
27	م. رائد فايز حتر	رئيس قسم التجارة والتسويق / المنظمة العربية للتنمية الزراعية
مقدمو الأوراق المحورية		
28	د. زهير عبد الله	جمهورية السودان / المدير الإقليمي للتجارة والتسويق الزراعي بالفاو سابقاً
29	د. سعد نصار	جمهورية مصر العربية / وزير سابق
30	السفير جمال البيومي	جمهورية مصر العربية / مدير الاتحاد العربي للاستثمار

رقم الإيداع: 2006/278